A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/5/10 Prov.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 يوليو 2010

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية
الدورة الخامسة
جنيف، من 26 إلى 30 أبريل 2010

مشروع التقرير
وثيقة من إعداد الأمانة

1. عقدت الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة من 26 إلى 30 أبريل 2010.

2. وكانت الدول التالية ممثلة فيها: أفغانستان والجزائر وأنغولا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبنغلادش وبربادوس وبلجيكا وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وبوتسوانا والبرازيل وبلغاريا وبوركينا فاصو وبوروندي وكمبوديا والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا وقبرص والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدانمرك وجيبوتي والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وفيجي وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وغينيا والكرسي الرسولي والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) والعراق وإسرائيل وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان ولاتفيا ولكسمبرغ ومدغشقر وماليزيا وموريشيوس والمكسيك وموناكو والمغرب وميانمار ونيبال وهولندا والنيجر ونيجيريا والنرويج وعمان وباكستان وبنما وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال وقطر وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت كيتس ونيفس والسنغال وصربيا وسيراليون وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب إفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية) واليمن وزامبيا وزيمبابوي(107). ومثلت فلسطين بصفة مراقب.

3. وشاركت المنظمات الدولية الحكومية التالية بصفة مراقب: مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP Group) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) ولجنة الاتحادات الأوروبية (CEC) والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) ومكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Patent Office) ومنظمة دول شرقي الكاريبي (OECS) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية (13).

4. وشارك ممثلون عن المنظمات الدولية غير الحكومية التالية بصفة مراقبين: جمعية المقاييس الثلاثة للتجارة وحقوق الإنسان والاقتصاد المنصف (D3) وجمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA) وجمعية آيكيوسنساتو (IQSensato) ومركز قانون البيئة الدولي (CIEL) والغرفة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية (CCUSA) وائتلاف المجتمع المدني (CSC) والمنظمة الدولية لحقوق الإبداع التوفيقية (CCI) والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CropLife) ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL) ومنظمة الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI) والجمعية الأوروبية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EICTA) ومؤسسة فريدريخ إيبرت استيفتنغ (FES) ومؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) والاتحاد الأمريكي اللاتيني الإيبيري لفناني الأداء (FILAIE) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) وغرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لجمعيات موزعي الأفلام (FIAD) والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA) والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) والمنظمة الدولية لفناني الأداء (GIART) وجمعية مهندسي العالم (IdM) والجمعية الدولية للناشرين (IPA) والرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) والاتحاد الدولي للفيديو (IVF) والمؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) ورابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA) وجمعية أطباء بلا حدود (MSF) وشبكة العالم الثالث (TWN). (30).

5. وترأس الدورة السفير محمد عبد الحنان، الممثل الدائم لبنغلاديش.

البند 1 من جدول الأعمال - افتتاح الاجتماع

6. رحب المدير العام بالوفود وأشار إلى أن اليوم الأول من دورة اللجنة يتزامن مع الذكرى العاشرة لليوم العالمي للملكية الفكرية والذكرى السنوية الأربعين لدخول اتفاقية إنشاء الويبو حيز النفاذ. وأضاف أن أصول المنظمة تعود إلى القرن التاسع عشر رغم أن اتفاقية الويبو، التي كان لها دور كبير في تحول المنظمة إلى وكالة متخصصة للأمم المتحدة دخلت حيز النفاذ منذ أربعين عاما فقط. وفي معرض إشارته إلى التزامه بتقديم تقرير سنوي إلى اللجنة بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية، أعرب عن أمله في أن يساهم تقريره في إرساء حوار دائم بين الدول الأعضاء والأمانة، وذلك لتقييم ما إذا كانت الأنشطة المنجزة تتوافق أم لا مع ما كان منتظرا من جدول أعمال التنمية. وشدّد المدير العام على السرعة في تنفيذ جدول أعمال التنمية، واتساق منهجية التنفيذ مع التوصيات المعتمدة، وإدماجه في أنشطة المنظمة، والتعاون مع المنظمات الأخرى، وإتباع الإدارة القائمة على النتائج، باعتبارها الأولويات الرئيسية التي توجّه عمل الأمانة. وأوضح أولا أنه من المهم بمكان الحفاظ على وتيرة جيدة لتنفيذ جدول أعمال التنمية وضمان استدامة منجزاته في الوقت نفسه، وثانيا أن مسألة اتساق منهجية تنفيذ جدول أعمال التنمية والتوصيات التي وافقت عليها الدول الأعضاء هي أولوية أخرى ذات أهمية للأمانة، وثالثا أن الأمانة تسعى باستمرار إلى إدماج التنمية وجدول أعمال التنمية في جميع أنشطة المنظمة، ورابعا أن الويبو تعزز تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى كما هو مطلوب في جدول أعمال التنمية، وأخيرا، أن وضع إطار متين للإدارة القائمة على النتائج من أجل دعم الأنشطة الإنمائية ورصدها وتقييمها يكتسي أهمية قصوى. وقال المدير العام إن الكثير من العمل قد أُنجز على طول سنة 2009، إذ يُنفذ 14 مشروعا بميزانية معتمدة تبلغ نحو 16 مليون فرنك سويسري، بما في ذلك 4.4 ملايين فرنك سويسري مخصصة لتكاليف الموظفين. وهناك أمثلة أخرى تجسد سعي المنظمة كلها إلى دعم أهداف جدول أعمال التنمية وغاياته ومن بين هذه الأمثلة، أشار إلى إنشاء مكتب الخبير الاقتصادي لدعم وضع السياسات بالاعتماد على التجارب. كما أشار إلى إنشاء شعبة التحديات العالمية التي تُعنى بالقضايا الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي وبتفاعلها مع نظام الملكية الفكرية وكيف يمكن للنظام أن يواجهها بشكل إيجابي. والمثال الآخر الذي ذكره المدير العام هو إنشاء قسم جديد معني بالابتكار ونقل التكنولوجيا يرمي أساسا إلى حفز الابتكار وتوفير إطار لنشر فوائد الابتكار الاجتماعية. وفي الأخير، أشار المدير العام إلى قطاع التنمية الذي اهتم كثيرا بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار، وقال إن عددا متزايدا من البلدان

يعمل مع الويبو على وضع استراتيجياته الوطنية للملكية الفكرية. وشدد على أن الويبو منظمة تقودها الدول الأعضاء فيها وأن الأمانة تولي أهمية كبيرة لجدول أعمال التنمية الذي اقترحته الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أشار إلى البند 10 من مشروع جدول الأعمال بشأن عمل اللجنة المقبل وقال إنه يتطلع إلى أن تقدم الدول الأعضاء مزيدا من التوجيهات بخصوص كيفية المضي قدما بتنفيذ جدول أعمال التنمية.

البند 2 من جدول الأعمال ـ انتخاب أعضاء المكتب

7. عقب اقتراح تقدم به وفد قيرغيزستان الذي تحدث باسم مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وبلدان أوروبا الشرقية، وبدعم من وفود كل من سويسرا الذي تحدث باسم المجموعة باء والسلفادور باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية على التوالي، انتخب بالإجماع السفير عبد الحنان، الممثل الدائم لبنغلاديش، رئيسا للجنة. ورشح وفد أنغولا السيد محمد عبد الرؤوف البديوي من تونس ليكون أحد نائبي الرئيس. وفي غياب ترشيحات لمنصبي نائبي الرئيس، قررت اللجنة إعادة النظر في هذه المسألة في وقت لاحق في الأسبوع.

8. ورحب الرئيس في كلمته الافتتاحية بالمندوبين وقال إنه لشرف عظيم بالنسبة له أن يرأس اللجنة، وهو عازم كل العزم على أداء هذا الواجب بكل ما يلزم من ثبات. وطمأن الرئيس اللجنة على أنه لن يدخر أي جهد لتوجيه عملها كيما يؤتي ثماره بكل ما يتطلبه ذلك منه من نزاهة وإنصاف. وأعرب عن إيمانه بأنه من الممكن الاعتماد على أعضاء اللجنة لما يتحلون به من روح انفتاح وتفاهم وثقة متبادلين وأضاف أن التحلي بروح الانفتاح من شأنه أن يساعد على جعل الاجتماع مثمرا وبناء. وأعرب الرئيس عن تقديره للدور البناء الذي اضطلع به الرئيس السيد محمد عبد الرؤوف البديوي من تونس ونائبه المنتهية ولايتهما. وشكر المجموعة الآسيوية على ترشيحه لرئاسة اللجنة وفد قيرغيزستان على اقتراح بنغلاديش رسميا لرئاسة اللجنة وجميع المجموعات الإقليمية والوفود الأخرى على انتخابه. وتقدم بشكره أيضا إلى المدير العام على ما يقدمه من تشجيع ومشورة والسيد جيفري أونياما والسيد عرفان بالوش وغيرهم من أعضاء الأمانة على دعمهم، مما أعانه كثيرا على الاستعداد لتولي الرئاسة. واسترسل قائلا إنه يتطلع إلى أن يسود روح من التعاون والتفاهم ما بين جميع الوفود كيما تؤتي هذه الدورة ثمارها. وأكد ضرورة تحقيق نتائج ملموسة وحث الوفود على السعي إلى التوصل إلى اتفاقات تكون في المتناول ومضى يقول إن تحقيق نتائج ملموسة يعبر عن إحراز تقدم وإمكانية التوصل إلى مزيد من الاتفاقات مستقبلا. وأضاف أنه يسعى إلى الالتزام بالانفتاح والشفافية والشمولية في جهوده الرامية إلى المضي قدما بعمل اللجنة.

9. وشدد الرئيس، آخذا بعين الاعتبار المهمة الصعبة الملقاة على عاتقه وعبء العمل الذي ينتظره والقضايا المهمة المطروحة على جدول الأعمال، على أهمية إدارة الوقت بفعالية لكي تعالج جميع بنود جدول الأعمال على النحو الكافي وفي الوقت المحدد. وفي هذا الصدد، اقترح الرئيس جدولا زمنيا تقريبيا للأسبوع وشجع الوفود على تضمين بياناتها العامة التعليقات والتعقيبات والتوجيهات بشأن تقدم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقديمها إلى الأمانة. وحثها أيضا على أن تكون بياناتها موجزة ومركزة قدر الإمكان حتى يتسنى الانتهاء منها في اليوم الأول وأعرب عن نيته في تأجيل بند آلية الرصد المقترحة إلى اليوم الثاني. وتوقع الرئيس أن تنظر اللجنة في البنود الأخرى لجدول الأعمال المتعلقة بالمشروعات في اليوم الثالث والعودة إلى مناقشة آلية الرصد في اليوم الرابع. واقترح أن تنظر اللجنة في اليوم الأخير في التقرير عن مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقرير بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات والعمل المقبل. كما شجع الوفود على استغلال المناقشات حول العمل المقبل لإخبار الأمانة باقتراحاتها بخصوص كيفية تنظيم الاجتماعات المقبلة للجنة. وأعرب عن أمله في اختتام الدورة بالاتفاق على ملخصه واعتماد بعض القرارات بعد ظهر اليوم الأخير. وتوخيا للشفافية، اقترح الرئيس مباشرة أعمال اللجنة في جلسات عامة قدر الإمكان. ومضى يقول إن المشاورات ستجرى على نحو يضمن بأن تظل جميع الوفود على اطلاع تام بالمستجدات. وقال إن الأخذ بالنهج المقترح قد لا يكون سهلا كما يبدو، غير

أنه واثق من أن ذلك ممكن واقترح الاضطلاع بعمل اللجنة وفقا لذلك النهج. وأعرب أيضا عن ثقته في أن الوفود مجتمعة قادرة على التوصل إلى توافق في الآراء ودعا الجميع إلى بذل جهود بإخلاص والتحلي بتفكير منفتح وروح من التراضي لإحراز تقدم في جميع القضايا المطروحة.

البند 3 من جدول الأعمال ـ اعتماد جدول الأعمال

10. دعا الرئيس الوفود إلى اعتماد جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CDIP/5/1 prov.3 المؤرخة 11 مارس 2010. ولما لم يعلق عليه أي من الوفود، أعلن الرئيس اعتماده.

البند 4 من جدول الأعمال ـ اعتماد المراقبين

11. ذكّرت الأمانة عند تقديم الوثيقة CDIP/5/8 بأن النظام الداخلي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الوارد في الوثيقة CDIP/1/2.rev ينص على اعتماد المنظمات غير الحكومية لسنة واحدة . وقالت الأمانة إنها تلقت التماسا للاعتماد لسنة واحدة من مؤسسة فريدريخ إيبرت استيفتنغ (FES) وهي منظمة غير حكومية من ألمانيا.

12. وبما أن الأعضاء لم يبدوا أي اعتراض، أعلن الرئيس اعتماد المنظمة ودعا ممثليها إلى الانضمام إلى الاجتماع.

البند 5 من جدول الأعمال ـ اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة للجنة

13. قالت الأمانة في معرض تقديمها للوثيقة CDIP/4/14 إن مشروع تقرير الدورة الرابعة للجنة صدر في ديسمبر 2010 وقُدم للدول الأعضاء للتعليق عليه. وقبل انعقاد الدورة الحالية للجنة ورد تعليقان بالبريد الإلكتروني من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر يومي 2 و13 أبريل على التوالي بخصوص تدخلهما.

14. وهنأ وفد الجزائر الرئيس على انتخابه وأوضح أن ما عرضه من تعديلات على مشروع التقرير قُدمت باسم المجموعة العربية وطلب إدراجها في التقرير بناء على ذلك.

15. وأشار وفد أنغولا إلى أنه ينبغي أن تدرج أنغولا في الفقرة 2 من مشروع التقرير.

16. وأشار وفد بنغلاديش إلى أنه ينبغي إضافة بلده أيضا إلى الدول المذكورة في الفقرة 2 من مشروع التقرير.

17. وهنأ وفد بربادوس الرئيس على انتخابه وقال إن أخطاء في كتابة اسم السفير تريفور كلارك وردت في مواضع كثيرة وطلب إجراء التصويبات اللازمة.

18. وهنأ وفد شيلي الرئيس وأشار إلى عبارة "شركة آتاك (ATAC)" في الفقرة 73 من التقرير وقال إنه ينبغي الاستعاضة عنها بعبارة "فريق خبراء حقوق الملكية التابع لبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان أسيا والمحيط الهادئ (APEC-IPEG)".

19. وهنأ وفد جيبوتي الرئيس واقترح تقسيم تقارير اللجنة في المستقبل إلى فصول وفقا للكيفية التي نوقشت بها بنود جدول الأعمال على سبيل المثال.

20. وهنأ وفد السلفادور الرئيس وأعرب عن تأييده للتعليق الذي أدلى به وفد جيبوتي بأن يقدَّم التقرير وفقا للترتيب الزمني فقرة بفقرة، وقال إن تقديم التقارير بهذا الشكل سيتيح للمسؤولين القادمين من عواصم بلدانهم فرصة متابعة التقارير وقراءتها بيسر.

21. وعلقت الأمانة على تدخلات الوفود قائلة إنه يمكن تنظيم التقرير وفقا للترتيب الزمني أو لبنود جدول الأعمال وستسترشد باللجنة في هذا الشأن. وفيما يتعلق التصويبات المقترح إدخالها على مشروع التقرير، اعتذرت الأمانة على الأخطاء المطبعية وأكدت أنها ستدخل التصويبات اللازمة على التقرير.

22. وهنأ وفد إسبانيا الرئيس ولفت انتباه الأمانة إلى أن النسخة الإسبانية من مشروع التقرير لم تنشر إلا في 19 أبريل 2010 في حين نشرت الوثيقة بجميع اللغات الأخرى على الموقع الالكتروني قبل ذلك ببعض الوقت.

23. وشكر الرئيس أعضاء الوفود على اقتراحاتهم وتعليقاتهم وطلب موافقة المجتمعين على اعتماد التقرير بالتصويبات المقترحة. وبعد ذلك أعلن الرئيس اعتماد التقرير بالتعديلات المذكورة.

البند 6 من جدول الأعمال ـ البيانات العامة والنظر في تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

24. دعا الرئيس المدير العام إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة.

25. وأشار المدير العام إلى الوثيقة CDIP/5/2 وقال إنه لن يتناول تلك الوثيقة بالتفصيل ولكنه يود أن يبدي عددا من الملاحظات على بعض التحديات التي تواجهها عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية. وذكّر بتاريخ اعتماد الدول الأعضاء لتوصيات جدول أعمال التنمية قائلا إن التحدي الرئيسي آنذاك هو كيفية "تفعيل" التوصيات ولم يكن من الواضح كيف يمكن تنفيذ بعضها. واستطرد قائلا إن الأمانة اقترحت في 2009 اعتماد المنهجية القائمة على المشروعات. وعلى الرغم من أن المشروعات لم تكن بمثابة تنفيذ كامل لجدول أعمال التنمية فهي آلية هامة لإعطاء بعض الزخم لعملية التنفيذ وتوفير مضمون ملموس للتوصيات للمضي قدما بالتنفيذ. وأعرب المدير العام عن مدى سروره بردود الدول الأعضاء على المنهجية المقترحة القائمة على المشروعات وقال إنه يعتقد أن المشروعات وسيلةٌ لرصد تنفيذ التوصيات الواردة بطريقة ملموسة ومفيدة وقابلة للقياس. ومن جهة أخرى، أقر بأن جدول أعمال التنمية، على نحو ما أشارت إليه الدول الأعضاء في مناسبات كثيرة، لا يتعلق بالمشروعات فقط. والمسألة الأخرى التي أثارتها الدول الأعضاء عدة مرات هي "إدماج التنمية في أنشطة المنظمة". وأكد المدير العام على أن الأمانة ترحب دائما بآراء الدول الأعضاء بخصوص أبعاد الإدماج بالنسبة للمنظمة قائلا إن الإدماج يعني الكثير بالنسبة للويبو: أولا، أن تضع كل وحدة على حدة داخل الويبو التنمية نصب عينها عند وضع برامجها وأنشطتها وعند تنفيذها. وأضاف أن التنمية هي البعد الذي ينبغي أن تأخذه المنظمة بأكملها في الاعتبار، وأنها ليست قضية مقتصرة على وحدة تنفيذية معينة في الويبو. واعتمدت المنظمة هذا النهج على مدى السنة الماضية. وفي سياق عملية التقويم الاستراتيجي داخل المنظمة، وضعت الويبو آلية قياس تمكن الدول الأعضاء من أن رأت بوضوح وجهة النفقات والبلدان النامية المستفيدة عن طريق آلية ميزانية شفافة جدا. ومضى المدير العام يقول أن اهتمام كل وحدة من وحدات المنظمة بالبعد الإنمائي عند تنفيذ برامجها وأنشطتها يتطلب درجة عالية من التنسيق بين مختلف الوحدات التابعة للأمانة وقد بُذلت جهود لضمان أن يقوم قطاع التنمية بالتنسيق الفعال مع كل قطاع من قطاعات المنظمة الأخرى. وفيما يتعلق بمدى إدماج التنمية في أنشطة مختلف لجان المنظمة، ذكر المدير العام أن اتخاذ القرار يعود في المقام الأول والأخير إلى الدول الأعضاء وأبرز أن الدور الأساسي للأمانة هو تسهيل عمل اللجان. وبما أن عمل المنظمة في وضع القواعد والمعايير تتم باقتراح من الدول الأعضاء وتوجيه منها، فإن المدير العام يرى أن مدى إدماج التنمية في هذا الصدد هي مسألة خاصة بالدول الأعضاء. واختتم كلمته قائلا إن الأمانة ترحب دائما بآراء الدول الأعضاء وتوجيهاتها وأعرب عن رغبته في البحث عن سبل لتحسين أداء الأمانة في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

26. وشكر الرئيس المدير العام على ملاحظاته الأولية على التقرير وفتح باب البيانات العامة والتعليقات.

27. وتحدث وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية مهنئا الرئيس ونائبي الرئيس على انتخابهم وشكر الأمانة على ما أعدته من تقارير ودراسات شاملة. وشكر الوفد أيضا المدير العام على تقريره عن حالة عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال العام الماضي وعلى التقرير عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة بناء على طلب

من الدول الأعضاء. وقال الوفد إن المجموعة الأفريقية تود تقديم بعض التعليقات على التقرير المذكور حين مناقشة هذا البند. كما أشاد الوفد بالجهود التي بذلها الرئيس السابق ونائبيه وبما قاموا به من عمل شاق من أجل سد الفجوة بين الاقتراحين الخاصين بآلية التنسيق، أي الاقتراح الأول المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان وشاركت في تقديمه مصر والهند وموزامبيق واليمن، والاقتراح الثاني المقدم من المجموعة باء. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة في هذه الدورة. وأيدت المجموعة الأفريقية الاقتراح المشترك الذي قدمته الجزائر والبرازيل وباكستان واعتقدت أن الاقتراح هو أرضية جيدة للنقاش من أجل التوصل إلى آلية شاملة من شأنها معالجة الأمور التي تقلق جميع الدول الأعضاء. وشكر الوفد أيضا الأمانة على التقرير بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وقال إن المجموعة الأفريقية ستعلق على التقرير في إطار البند المعني من جدول الأعمال. واستطرد الوفد قائلا إنه من المفروض أن يتضمن التقرير تنفيذ مواطن المرونة بموجب اتفاق تريبس، ولا سيما في مجال الصحة العامة إضافة إلى مواطن المرونة في مجالات أخرى من غير البراءات. وشدد كذلك على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لقضايا نقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من المعرفة. واسترسل حديثه قائلا إن المجموعة الأفريقية شاركت في تقديم التعليقات التي أدلت بها مجموعة من البلدان النامية المتشابهة التفكير بخصوص المشروع المقترح في الوثيقة CDIP/4/7، خاصة وأنه يتعلق بضرورة أن تتعاون الويبو وتشارك بصورة فعالة مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في مجال نقل التكنولوجيا. ورحب بالمشروع الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتقد أن وثيقة المشروع هي أساس جيد لإجراء مزيد من المناقشات والتحسينات. وفي الأخير، اقترح الوفد إضافة البنود المرتبطة بالتقرير المرحلي عن تنفيذ المشروعات الجارية وتنفيذ التوصيات التسع عشرة إلى بنود جدول أعمال الدورة التالية للجنة.

28. وهنأ وفد سلوفينيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق الرئيس على انتخابه وشكر الأمانة على إعداد الوثائق القيمة المتعلقة بالمشروعات الثلاثة الجديدة وتقريرين جديدين. وأثنى الوفد على تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية مؤكدا على التزام المجموعة بالعمل الجاري في إطار اللجنة والاستمرار في دعمه. وفيما يتعلق بتخصيص الأموال لبدء المشروعات المعتمدة، أشار الوفد إلى أن النفقات ترد في ميزانية المنظمة المعتمدة. وأضاف أنه من الواضح أنه لا بد من تعديل الميزانية وتقييم مدى توافر الأموال اللازمة للمشروعات الجديدة وتمويل خاص من قبل المتبرعين، إن أمكن، أو مزيج من الاثنين. وأيد الوفد كذلك مختلف المقترحات المتعلقة بإنشاء آلية للتنسيق لا تضطلع بوظيفة الرصد فحسب، بل بوظيفتي التقييم وتقديم التقارير أيضا على أن تكون الوظيفتان جزءا منها. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه يمكن استخدام هياكل الويبو القائمة بدلا من إنشاء هياكل جديدة تنطوي على متطلبات مالية إضافية وأضاف أنه ينبغي أن تكون جميع لجان الويبو على قدم المساواة.

29. وتحدث فد السلفادور باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي وهنأ الرئيس على انتخابه وأكد على دعم المجموعة له في تنفيذ عمله. كما أعرب الوفد عن تقدير المجموعة للرئيس السابق، السيد محمد عبد الرؤوف البديوي من تونس على العمل الجيد الذي قام به وللمدير العام على تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. ورأت المجموعة أن تقرير المدير العام يعكس التزامه الشخصي بجدول أعمال التنمية والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ومن دواعي سرور المجموعة كذلك أن مشروع الويبو الخاص بتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج سيسمح بتقييم أفضل للأنشطة الإنمائية في المنظمة. وعلى النحو ذاته، أعربت المجموعة عن سعادتها لاتخاذ مبادرات على مستوى مختلف البرامج بما فيها برنامج إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصاءات والتحليلات وبرنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وهذه البرامج الجديدة في اعتقاد المجموعة كفيلة بأن تمكن الويبو من تقديم مساهمة أفضل وأكثر فعالية في التصدي لسلسلة من المشاكل العالمية المتصلة بالتنمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة وأعربت عن أملها في ذلك. وأفادت المجموعة أن مثل هذه المبادرات إلى جانب مبادرات أخرى مثل وضع برامج جديدة لتنسيق عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية والبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والابتكار وتعزيز برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة ستساهم في دعم الجهود التي بذلتها المنظمة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وراحت تقول إنه من المهم بمكان التنسيق بين الهيئات المعنية في الويبو، ولا سيما فيما يتعلق

بالإشراف على تنفيذ جدول أعمال التنمية ورصده وتقييمه وتقديم تقارير بشأنه وهي متفقة مع وجهة نظر المدير العام للويبو في هذا الصدد . وفي رأي المجموعة، فإن من بين التحديات الأساسية المطروحة لتنفيذ جدول أعمال التنمية هي الحاجة إلى إدراجه بالكامل في الأنشطة المنتظمة للويبو، وفي هذا الصدد رحبت المجموعة في الدورة الرابعة للجنة بمقترح الجزائر والبرازيل وباكستان والهند وبمقترح المجموعة باء، وكلاهما متعلقان بآلية لتنسيق تنفيذ جدول أعمال التنمية ورصده وتقييمه. وأعربت عن أملها في التوصل أثناء الدورة الحالية إلى اتفاق بشأن آلية تنسيق تكون فعالة وتتولى وظيفتها بشكل سليم لإطلاع الدول الأعضاء على مستجدات عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقالت إن أعمال اللجنة تسير في الاتجاه الصحيح وأعربت عن تقديرها لما أبدته المجموعات الإقليمية من التزام وجدية أثناء المساهمة في المناقشات والمشروعات المتعلقة بتنفيذ المقترحات المقدمة. ومع ذلك، رأت المجموعة أنه من الضروري الإسراع في عمل اللجنة من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية كاملا. وفي الأخير، توجهت المجموعة بالحديث إلى المدير العام مكررة التماسها بإتاحة أموال الميزانية العادية للويبو لضمان تنفيذ وتطوير مقترحات المشروعات الجديدة وغيرها من المقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء.

30. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وهنأ الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في هذه القيادة لتحقيق نتائج مثمرة في الدورة الحالية للجنة. وأثنت أيضا المجموعة باء على الأمانة لما أنجزته من أعمال تحضيرية للدورة الحالية وأعربت عن تقديرها، على وجه الخصوص، لنوعية التقارير ووثائق العمل الأخرى المعروضة على اللجنة للنظر فيها إلى جانب الجلستين الإعلاميتين. وأولت المجموعة باء اهتماما خاصا لتقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية والتقرير عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شكرت المجموعة المدير العام على تقديم تقريره الذي عرض فيه المعلومات البارزة الخاصة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في سنة 2009، مما سمح بتكوين صورة دقيقة عن الجهود المبذولة حتى الآن لإدماج جدول أعمال التنمية في برامج الويبو وأنشطتها، بما في ذلك اللجان المعنية والمشروعات الجارية. وأشادت المجموعة بالتقرير عن العمل المنجز حتى الآن لتعزيز الأنشطة المتصلة بالتنمية وتحسينها في الويبو. واعترفت بالطابع الشامل لجدول أعمال التنمية قائلة إن التحدي الرئيسي يكمن في الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوسائل المتاحة للويبو من أجل دعم الأنشطة المرتبطة بالملكية الفكرية عبر وسائل منها إعطاء الأولوية لتنفيذ المشروعات وتفادي ازدواجية العمل والدراسات التي تعدها مختلف هيئات الويبو. ورأت المجموعة، آخذة في الاعتبار المناقشات المثمرة التي جرت أثناء دورة اللجنة الأخيرة، أنه من القريب التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن إنشاء آلية مناسبة وفعالة وقالت إنها لا تزال ملتزمة تماما بوضع آلية فعالة من شأنها أن تساهم في تحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومضت تقول إن التقرير السنوي للمدير العام بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المقدم للجنة والتنفيذ الجاري للمشروع الخاص بإطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج المعتمد في الدورة الرابعة للجنة هما عنصران مهمان لتمكين اللجنة من أداء هذا الجانب من ولايتها. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة باء الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وفي حين أن المجموعة مستعدة لمناقشة مشروعات جديدة في الدورة الحالية، فإنها تتطلع كذلك إلى النظر في التقارير والتحديثات التي أعدتها الأمانة بشأن تنفيذ المشروعات والأنشطة المعتمدة سابقا بهدف جرد ما تحقق من إنجاز حتى الآن وإجراء التعديلات الضرورية. وفي رأي المجموعة باء فإن هذه العملية هي مسؤولية أساسية أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة، ولذلك لا بد من تخصيص وقت كاف لكل هذه المسائل أثناء الدورة الحالية والدورات القادمة.

31. وتحدث وفد تايلند باسم المجموعة الآسيوية وهنأ الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في قيادته الرشيدة. كما شكرت المجموعة الآسيوية المدير العام على تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية وعلى المعلومات التي قدمها وقالت إنها تتطلع إلى تقديم مثل هذه التقارير سنويا وبانتظام لتسهيل استعراض تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، رأت المجموعة أن إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات محددة سيظل ذا أهمية كبيرة لأن اللجنة شرعت في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز والجهود المبذولة لإدراج جدول أعمال التنمية في برامج الويبو وأنشطتها المنتظمة وفي اللجان المعنية. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة أن إدماج أبعاد التنمية ينطوي أيضا على وضع المعايير وأنها تتطلع إلى إحراز تقدم في هذا الجانب من عمل الويبو. وأثنت كذلك

على التقرير بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أنه من المقرر أن ينعقد مؤتمر القمة الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية في وقت لاحق من السنة، رأت المجموعة أن الوقت قد حان لأن تستعرض الويبو الروابط بين عملها والأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تساند المجموعة اضطلاع الويبو بدور نشط ومفيد في منظومة الأمم المتحدة، فإنها رأت أن التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية أمر أساسي لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، فمن المرجح أن تساعد أيضا الغايات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية على توجيه ما تقوم به الويبو من عمل إنمائي. وشددت المجموعة على إدارة الوقت بفعالية لإتاحة الوقت الكافي لمناقشة جميع بنود جدول الأعمال ودعمت نهج المشروعات حسب الموضوع لأنه يساعد على تبسيط منهجية التنفيذ وتجنب الازدواجية وعدم إدراج أية أنشطة إضافية في إطار الموضوع نفسه في المستقبل. وإذ تقدر المجموعة الآسيوية الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة في إعداد مشاريع مفيدة لتنظر فيها اللجنة وتقول إنه لا بد من توفير معلومات أكثر ترتيبا بخصوص الأنشطة المنفذة، فإنها رأت من المفيد التأكيد مجددا على أن المشروعات ليست مشاريع موجهة تلقائيا نحو التنمية. واسترسلت تقول إن هناك مسألة مهمة لا بد من إنهائها بسرعة ألا وهي وضع آلية تنسيق مأذون بها لرصد تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمه وتقديم تقارير عنه. ووضع آلية مؤسسية في أقرب وقت توجهها الدول الأعضاء من أجل الإشراف على تعميم جدول أعمال التنمية هو شرط حاسم لتنفيذ التوصيات بصورة دائمة ومفيدة. وإذا كان مشروع الإدارة القائمة على النتائج سيمكن الأمانة من رصد تنفيذ المشروعات وتقييمه وتقديم تقرير عنه، فإن المجموعة رأت أنه من المهم أيضا أن تكون للدول الأعضاء آلية لرصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه وإدماج البعد الإنمائي في برامج الويبو. ومضى الوفد يقول إن المجموعة تولي أهمية قصوى لهذه المسألة وأعرب عن تفاؤله بأن الدول الأعضاء ستتوصل إلى أرضية مشتركة للنقاش بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمقترحات المشروعات، أعربت المجموعة الآسيوية عن سرورها باهتمام الدول الأعضاء بصورة متزايدة ونشطة بأخذ زمام المبادرة لوضع مقترحات المشروعات. وتظن أنه ينبغي الحفاظ على هذا الزخم وأن الخبرة الفنية للأمانة في هذه العملية ستكون لها أهمية حاسمة. وقالت المجموعة الأسيوية إنها مسرورة أيما سرور بأن دراسة المشروعين المقترحين المقدمين من جمهورية كوريا وصلت إلى مرحلة متقدمة وأعربت عن أملها في اعتمادهما في الدورة الحالية.

32. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية المنشأة حديثا قائلا إن المجموعة هي هيئة مفتوحة وشاملة تتألف من الدول الأعضاء في الويبو المتشابهة التفكير من حيث دعمها للمنظور الإنمائي لقضايا الملكية الفكرية وإدراج جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل الويبو. وذكر الوفد أن المجموعة التي تتكون من الدول التالية أسماؤها حسب الترتيب الهجائي: إكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والبرازيل والجزائر وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسري لانكا والسودان وغواتيمالا والفلبين وكوبا وماليزيا ومصر والهند واليمن. كما هنأ الوفد الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقة المجموعة في قيادته. ورأت مجموعة جدول أعمال التنمية أن اعتماد الجمعية العامة للويبو لجدول أعمال التنمية في 2007 منعطف مهم في تحقيق تطلع البلدان النامية عبر التاريخ إلى تحوّل في آلية المنظور الدولي للملكية الفكرية: أي تحوّل من النظر إلى الملكية الفكرية كغاية في حدّ ذاتها إلى النظر إليها كوسيلة لخدمة أهداف الجمهور الأعم في سبيل التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وإن كانت نشأة جدول أعمال التنمية نقطة تحوّل أعادت التوازن في المنظور العالمي للملكية الفكرية، فإن الوفد اعتقد أن التحدي الكبير هو تعميم التوصيات المعتمدة وتنفيذها. وقال الوفد إن مجموعة جدول أعمال التنمية رأت أن التنفيذ الناجح لتوصيات جدول أعمال التنمية إنّما يقتضي اعتماد منهج متواصل ومتعدد الجوانب في لمعالجة أنشطة الويبو المتنوعة، ويتطلّب قيادةً استباقيةً والتزاما متواصلا ومشاركة وإشرافا من الدول الأعضاء، وإطلاق تحوّل ثقافي دائم وداعم للتنمية على صعيد أمانة الويبو كيما تكون منظمة توجّهها الدول الأعضاء فيها، ويستلزم تفاعلا مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. وإدراكا من الوفد لأهمية جدول أعمال التنمية وكونه فرصة تاريخية ليس فقط بالنسبة لجميع البلدان النامية ولكن أيضا بالنسبة للبلدان التي ستستفيد استفادة كاملة من أنظمة الملكية الفكرية واعترافا منه بالتحديات التي تواجه تنفيذه تنفيذا مفيدا، أعرب الوفد عن التزام مجموعة جدول أعمال التنمية بالمساهمة الفعالة في إدماج البعد الإنمائي في جميع مجالات عمل الويبو. وفي هذا الصدد، قال

الوفد إن مجموعة جدول أعمال التنمية وضعت مجموعة من المبادئ التوجيهية بخصوص وجه نظر المجموعة والعمل المتصل بتنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميمه، وتغطي هذه المبادئ الفئات الست لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن عضوية المجموعة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الويبو التي ترغب في الالتزام بجميع مبادئها التوجيهية، استنادا إلى منهجية أثبتت نجاحها الكبير واعتمدتها البلدان النامية لتنسيق مواقفها في المحافل الحكومية الدولية ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة. ومضى الوفد يقول إن تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء وداخل المجموعات الإقليمية يمكن أن يُستكمل بتنسيق أقاليمي للجهود التي تنهض بمصالح البلدان النامية وتنسق مواقفها. وأوضح أيضا أن المجموعة ترمي إلى بناء تحالف بين المجموعات المؤيدة للتنمية والدول الأعضاء في المناطق التي تشهد مستويات متفاوتة من التنمية. وأضاف أن المجموعة تجسد العزم على مراعاة مصالح محددة وفريدة من نوعها للدول الأعضاء في الويبو واحتياجاتها الإنمائية فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وتقديرا من الوفد للحاجة إلى مراعاة المصالح والأولويات المختلفة لجميع الدول الأعضاء في الويبو، قال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تعتقد أن التفاعل المباشر والحوار الواسع النطاق مع وجهات نظر الآخرين ومصالحهم هو السبيل الوحيد نحو تحقيق توافق الآراء، مما يؤدي إلى سيادة ثقة أكبر بين الدول الأعضاء ووجود مصلحة مشتركة في منظمة أقوى وأكثر حركية وفعالية. وفي هذا الصدد، تهدف مجموعة جدول أعمال التنمية إلى الربط بين مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو توخيا للتوصل إلى توافق في الآراء يعود بالفائدة على جميع البلدان. وأشار الوفد كذلك إلى أن توافق الآراء هو في نهاية المطاف التزام وهذا هو المطلوب لتنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميمه بصورة فعالة. وباسم مجموعة جدول أعمال التنمية، شكر الوفد المدير العام على تقريره عن التقدم المحرز في عملية التنفيذ، ولا سيما المعلومات البارزة الخاصة بتنفيذ جدول أعمال التنمية خلال سنة 2009. وفي هذا الصدد، اقتبس الوفد الفقرة 25 من التقرير المذكور: "ومن شأن ما تقدمه الدول الأعضاء من اقتراحات معينة أن يساهم في عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية مساهمة جمة، وذلك من أجل النهوض بمرحلة التنفيذ التي تقودها الدول الأعضاء نفسها، وتضمن بالتالي استجابة الأنشطة والمشروعات للشواغل الحقيقية الكامنة في التوصيات". ورأى أن هذا الأمر هو الأساس في تنفيذ جدول أعمال التنمية وإدراجه بشكل فعال في أنشطة الويبو. وأكد أن المجموعة تتبنى الشمولية والانفتاح وهما سمتان مميزتان للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومضى الوفد يقول إن نهجه في الويبو يقوم على اعتقاد راسخ بأنه يجب أن تعبر طريقة العمل وثمار الجهود المبذولة عن جميع آراء الدول الأعضاء ومصالحها على نحو مناسب. وبما أن الأمر يتعلق بالإنتاج الفكري، فيجب أن تكون العدالة التي تعد المبدأ الإنساني الأسمى في صميم الجهود المبذولة.

33. وهنأ وفد جنوب أفريقيا الرئيس على انتخابه وأعرب عن رغبته في إجراء مناقشات مثمرة وتحقيق نتائج إيجابية خلال الدورة. وأيد الوفد بيان أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وبيان وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورأى الوفد أن جدول أعمال التنمية هو عنصر هام لا بد من إدراجه في مجمل أنشطة الويبو استجابة لآمال المجتمع الدولي وتطلعاته في إحلال نظام متوازن للملكية الفكرية. وقال إن هذا الأمر أكدته عدد من الإشارات إلى جدول أعمال التنمية في المحافل الدولية، بما فيها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية. وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية، أعرب الوفد عن تقديره للجهود التي يبذلها المدير العام للويبو وموظفوه وأشاد بتقرير المدير العام بشأن مختلف جوانب التنفيذ، لا سيما المشروعات التي يحتمل أن تساهم في تكوين كفاءات البلدان النامية لتطور أصولها في مجال الملكية الفكرية وتحسن رفاهية مجتمعاتها. وشدد على أربع قضايا فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. أولا، رأى أن ثمة حاجة إلى تحقيق توازن في عمليات وضع القواعد والمعايير التي تمليها الأهداف الإنمائية للبلدان النامية ومراعاة مصالحها باعتبار ذلك جوهر جدول أعمال التنمية. ومن المهم بمكان وضع آلية فعالة للتنسيق والرصد للحفاظ على هذا التوازن وضمان تنفيذ فعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. ومن الناحية العملية، ذكر الوفد أن إدارة إجراءات التفاوض ستتيح الفرصة لإجراء حوار بناء من أجل توضيح هدف المعاهدات المقترحة ونطاقها ومضمونها. وإتباع هذا النهج قد يعني أن الأمر سيطول قبل بدء الصياغة ولكنه سيقلل من حدوث حالات انهيار عمليات وضع المعاهدات بعد سنوات كثيرة من المناقشات. ومن ناحية أخرى، لاحظ الوفد أنه من المرجح أن تؤدي هذه المبادئ دورا هاما في زيادة الشفافية والحكم الرشيد في مجال وضع معاهدات الويبو فضلا عن

تعزيز المساءلة العامة والشرعية بما يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وثانيا، رأى الوفد أن تنفيذ جدول أعمال التنمية هي عملية شاملة لإدماج البعد الإنمائي في جميع برامج المنظمة وأنشطتها. وتخلّلت قضية تعميم البعد الإنمائي جميع لجان الويبو، وخصوصا تلك المعنية بوضع القواعد والمعايير، وذلك للمساهمة في إرساء النظام عالمي متوازن للملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أهمية التوصل إلى توافق آراء بشأن آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير وفائدة ذلك في ضمان عملية تنفيذ فعالة. وثالثا، فيما يتعلق بآلية التنسيق والرصد أيد الوفد بيان مجموعة البلدان الأفريقية وساند مقترح كل من الجزائر وباكستان والبرازيل. وأشاد بالروح الإيجابية السائدة والإرادة السياسية بهذا الخصوص وأعرب عن أمله في التوصل عاجلا إلى اتفاق بهدف ضمان استقرار عملية جدول أعمال التنمية ومن ثمة تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على المبادئ الإنمائية في جميع برامج الويبو وأنشطتها. ورابعا، فيما يخص تكوين الكفاءات قال الوفد إن من بين أهداف جدول أعمال التنمية ضمان تدابير فعالة لتكوين كفاءات البلدان النامية مثل جنوب أفريقيا بغية استفادتها استفادة كاملة من نظام الملكية الفكرية على أساس تحديد احتياجات البلدان النامية بشكل واضح. وأفاد الوفد أنه يؤمن بفعالية أنشطة تكوين الكفاءات التي ساهمت في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين عن طريق نظام الملكية الفكرية.

34. وباسم مجموعة أقل البلدان نموا هنأ وفد نيبال الرئيس وأشاد بقيادته الرشيدة. وشكر الوفد أيضا المدير العام للويبو وزملاءه على ما قاموا به من عمل شاق تحضيرا للدورة الحالية وأثنى على التقرير الشامل للمدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار إلى خطاب القبول الذي أدلى به المدير العام سنة 2008 قائلا إن هذا الأخير أكد ضرورة معالجة مسألة الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الملكية الفكرية في تقليص الفجوة المعرفية ومشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نموا مشاركة أكبر في خدمة الابتكار والاقتصاد القائم على المعرفة. ورأت المجموعة أن جدول أعمال التنمية منبر رئيسي لتحقيق هذه الأهداف وأن تنفيذ التوصيات المعتمدة أمر بالغ الأهمية كيما تتمكن البلدان من جني ثمار مقترحات جدول أعمال التنمية. ومضى الوفد يقول إن البلدان الأقل نموا ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لبلوغ هذه الغاية. وأفاد أن بعض البلدان النامية البارزة أحرزت تقدما كبيرا في اقتصاد اليوم القائم على المعرفة وحققت الرخاء لشعوبها وذلك بفضل الابتكار المتراكم والإبداع وبناء المعرفة. ويظل هذا السبيل إلى التنمية في نظر أقل البلدان نموا إمكانية أكثر من كونها واقعا لأن هذه البلدان تعاني من نقص حاد في الكفاءات والتكنولوجيا وهي بحاجة إلى إنشاء بنية تحتية أساسية للملكية الفكرية. واسترسل الوفد يقول إن هذه العوائق الهيكلية تستوجب إرساء شراكة متكاملة لتمكين البلدان الأقل نموا من تطوير صناعاتها القائمة على المعرفة والانتفاع بالملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أوضحت المجموعة أن المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال التنمية عن طريق وضع مشروعات مفيدة ومركزة ومستدامة من شأنه أن يساعد على تحقيق هذه الأهداف. وباسم مجموعة أقل البلدان نموا، أشاد الوفد بالمساعدة التي قدمتها الويبو في مجالات مثل صياغة السياسات والاستراتيجيات والنهوض بالابتكار والإبداع وبناء المؤسسات المعنية بالملكية الفكرية. وشكرت المجموعة المدير العام للويبو على اتخاذه مبادرة تنظيم الندوة الرفيعة المستوى بشأن الملكية الفكرية للبلدان الأقل نموا في يوليو 2009، ونتيجة لهذه الاجتماعات وتظاهرات أخرى مماثلة، فهم واضعو السياسات فهما أفضل الملكية الفكرية. وأضاف أن أقل البلدان نموا في حاجة إلى برامج منفصلة وخاصة لتلبية احتياجاتها من حيث الملكية الفكرية وزيادة الموارد لتمويل هذه البرامج. واستطرد قائلا إن مشروعات جدول أعمال التنمية ينبغي أن تأتي بفوائد إضافية للبلدان وتساهم في ذات الوقت في إثراء برامج الويبو وأنشطتها الإنمائية الأخرى. واقترحت المجموعة كذلك أيضا أن تزيد الويبو من كمية أبحاثها وأنشطتها الإنمائية وتحسن نوعيتها وينبغي أن تتخذ مبادرات وأنشطة ابتكارية لفائدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وأوضحت أن التحدي الذي يواجه البلدان الأقل نموا هو تحقيق تنمية قوية ومستدامة وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية وذلك للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الابتكار والإبداع الوطنيين. ورأت المجموعة أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأقل البلدان نموا وخاصة في مجالات الطاقة والصحة العامة والزراعة والأمن الغذائي والبيئة ستجني الكثير عبر إتباع هذا النهج. وأقرت بأهمية مشروع تكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة كحل لتحديات إنمائية محددة وشكرت جمهورية كوريا على مقترحها

المبدئي بشأن الموضوع نفسه. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحظى مثل هذا المقترح والمقترحات الأخرى المماثلة باهتمام كبير من طرف اللجنة. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، قال الوفد إن البلدان الأقل نموا ترى أن الآلية مهمة للغاية لضمان التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية ونتائجه وحث جميع الدول الأعضاء على إيجاد حل يقبله الطرفان في هذا الشأن. وفي الختام، أعرب وفد نيبال عن شكره وتقديره للمدير العام والويبو على تعاونها مع نيبال والمساعدة التي قدمتها في مجال إذكاء الوعي بالملكية الفكرية وتكوين الكفاءات.

35. وهنأ وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول السبع والعشرين الأعضاء فيه الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في قيادته لعمل اللجنة. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعبر عن امتنانها للأمانة على الوثائق المعدة للدورة الحالية للجنة، ولا سيما مسودة المشروعات الثلاث الجديدة الواردة في الوثائق CDIP/5/5 وCDIP/06/05 وCDIP/7/5 إضافة إلى التقريرين الجديدين عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية وعن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي. وبالمثل، شكر الوفد المدير العام الدكتور فرانسس غري على تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي هو أداة مفيدة لمساعدة اللجنة على رصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية واقترح اعتباره عنصرا في آلية التنسيق. واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول السبع والعشرين الأعضاء فيه تعرب عن ارتياحها لتخصيص الأموال المتوقعة لتغطية تكاليف بدء المشروعات المعتمدة في الدورة الأخيرة للجنة وتلك التي قد تُعتمد لاحقا أثناء الدورة الحالية في انتظار موافقة لجنة البرنامج والميزانية عليها. وفيما يتعلق بمسودة مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، قال الوفد إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تدرك الجهود التي بذلتها الأمانة لإعداد المشروع المقترح بناء على تعليقات الدول الأعضاء وتبدي استعدادها للمشاركة في نقاش بناء لتحسين الوثيقة النهائية للمشروع. ورحب الوفد أيضا بمختلف المقترحات لإنشاء آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير مؤكدا دعمه الكامل للمقترح الذي تقدمت به المجموعة باء. ومضى يقول إن آلية التنسيق التي ستنشأ ينبغي أن تستخدم، حيثما كان ذلك ممكنا من الناحية العملية، هياكل الإدارة القائمة وألاّ يترتب عنها التزامات مالية إضافية على الويبو. وواصل تدخله مشيرا إلى أن لجان الويبو المختلفة متساوية ولا تحظى أي منها بامتياز على اللجان الأخرى في وضع هذه الآلية. وبهذا الخصوص، رحب الوفد باقتراح المدير العام بإعداد التقرير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية بصورة دورية واعتباره عنصرا من عناصر أي آلية متوقعة.

36. وهنأ وفد الهند بدوره الرئيس على انتخابه مؤكدا على استعداده للتعاون وتقديم الدعم للمضي قدما بعمل اللجنة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد تايلند باسم المجموعة الآسيوية ومصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وشكر أيضا المدير العام والأمانة، ولا سيما شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية على ما قاموا به من عمل دؤوب وجهود خالصة تحضيرا للدورة الحالية. وأشاد بالتقريرين الجديدين اللذين قدمتهما الأمانة، أي التقرير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية والتقرير عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب كذلك بالوثيقتين الجديدين اللتين قدمتهما الأمانة للمناقشة، ويتعلق الأمر بمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وأردف الوفد قائلا إن التقرير عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية جاء في وقت مناسب ويكتسي أهمية بالغة في ضوء استعراض الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى عال في وقت لاحق من السنة في نيويورك. وأضاف أن التقرير له صلة كذلك بجدول أعمال التنمية والمناقشات التي دارت في اللجنة لأنه يذكّر بأهداف الملكية الفكرية والابتكار وأهداف الويبو نفسها لتوفير حياة أفضل للناس في جميع البلدان من خلال تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وشكر الوفد المدير العام على اتخاذه مبادرة تقديم لمحة عامة مفيدة عن عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية وقال إنه يتطلع إلى التقارير السنوية الدورية كما جاء في التقرير. وإذا كانت هذه اللمحة الشاملة التي قدمتها الأمانة ضرورية ومفيدة، فإن الوفد يأمل في ألاّ تحل محل استعراض أكثر تفصيلا لحالة تنفيذ مختلف المشروعات وتوصياتها كما جرت عليه العادة في الدورات السابقة للجنة. واسترسل الوفد قائلا إنه بالرغم من أن البند 9 من جدول أعمال الدورة الحالية يتناول استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، لم يكن هناك سوى وثيقتان للمناقشة. وعلى نحو ما أشارت إليه المجموعة الآسيوية في بيانها، أعرب الوفد عن أمله

في أن تصبح التقارير السنوية للمدير العام جزءا من عملية استعراض أكبر في الدورات المقبلة للجنة وألا تحل محل استعراض أكثر تفصيلا. كما طلب الإبقاء على الاستعراض المفصل كبند دائم من بنود جدول الأعمال في دورات اللجنة المقبلة كما كان عليه الحال في الماضي، وذلك لأنه رأى أن الاستعراض الفعال للتنفيذ سيكون عاملا حاسما لضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذا ناجحا خصوصا وأن العملية أصبحت أكثر تعقيدا وصعوبة بوضع المشروعات الجديدة إضافة إلى ضمان المضي قدما في التنفيذ في السنوات القادمة. ومضى الوفد يقول إنه يولي أهمية كبيرة لوضع آلية تنسيق فعالة لرصد تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمه وإعداد التقارير بشأنه على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. ورأى أن التشغيل المبكر لآلية توجهها الدول الأعضاء لضمان تعميم جدول أعمال التنمية أمر ملح وشرط في غاية الأهمية لإدراج البعد الإنمائي على نحو مفيد في عمل المنظمة. وأشاد بالتقدم المحرز في الدورة الرابعة للجنة وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. وفي الأخير، رحب الوفد بإطلاق مجموعة جدول أعمال التنمية التي تضفي نوعا ما طابعا رسميا على مجموعة الدول المتشابهة التفكير التي عملت معها الهند بشكل وثيق مؤخرا والتي تضم دولا من المجموعات الثلاث للبلدان النامية ومجموعاتها الإقليمية في الويبو، والتي لديها رؤية مشتركة لنظام ملكية فكرية متوازن ومراع للتنمية. وتطلع الوفد إلى أن تؤدي مجموعة جدول أعمال التنمية دورا بناء في تيسير الحوار بين مختلف المجموعات الإقليمية في الويبو والعمل مع الجهات الأخرى من أجل إدماج البعد الإنمائي في جميع مجالات العمل في الويبو بإتباع نهج شامل يقوم على إشراك الجميع. وواصل كلمته قائلا إن مثل هذا النهج من شأنه أن يساهم في النهوض بالويبو، باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، كيما تكون أكثر حركية وفعالية وتكون موجهة أكثر من طرف الدول الأعضاء التي لها اهتمام مشترك في أن يكون عمل المنظمة سلسا وفعالا ولها مصلحة مشتركة في ذلك.

37. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على انتخابه وبعد أن أيد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، أعرب عن رغبته في تسليط الضوء على بعض المجالات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن الملكية الفكرية كانت دائما عنصرا مهما للتنمية ولطالما اضطلعت الويبو منذ نشأتها بدور رئيسي في مساعدة البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بما يخدم مصالحها. وقد سمحت التوصيات الخمس والأربعون التي تكوّن ما يسمى بجدول أعمال التنمية بإعادة تركيز الاهتمام على الدور البالغ الأهمية للملكية الفكرية كأداة للتنمية وبتعميق التزام الويبو بهذا الجانب الرئيسي من جوانب عمل المنظمة. كما أشار إلى أن اللجنة قطعت شوطا طويلا منذ أن وافقت الجمعية العامة على إنشائها في أكتوبر 2007، وهذا إنجاز عظيم يستحق أن تفخر به جميع الدول الأعضاء. ومنذ الاجتماع الأول المنعقد في مارس 2008، انتقلت اللجنة من مفاهيم عامة واسعة النطاق إلى خطة عمل مفصلة ودقيقة أفضت إلى نتائج ملموسة وستؤتي بثمار أخرى مستقبلا. وواصل الوفد تدخله مشيرا إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية الواردة في الوثيقة CDIP/5/2 وقال إنه بعد عامين ونيف فقط، يجرى تنفيذ 14 مشروعا من مشروعات جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إن الأمانة وضعت كثيرا من البرامج الجديدة عملا بالتوصيات ومنها توصية بإجراء دراسات اقتصادية تركز على تحليل الملكية الفكرية والتنمية استنادا إلى التجربة لكي يستخدمها واضعو السياسات. وأشاد الوفد بالتركيز على التحليل القائم على الواقع. كما أعرب عن ثقته بأن الدورة الخامسة للجنة ستتيح فرصة مواصلة المناقشات البناءة التي ميزت عمل اللجنة حتى ذلك الحين. وأعرب عن رغبته في التطرق بإيجاز إلى قضيتين خاصتين تكتسيان أهمية خاصة: فيما يخص آلية التنسيق، أعرب الوفد عن سروره بأن اللجنة، عقب دورتها السابقة، أحرزت تقدما في توضيح الكيفية التي يمكن بها تنسيق عملها مع لجان الويبو وهيئاتها الأخرى. وشجع الدول الأعضاء على مواصلة المناقشات التي دارت في تلك الدورة بنفس المستوى من الروح البناءة. وفيما يخص الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن تقديره لتعليقات وفد مصر ومجموعة البلدان النامية المتشابهة التفكير. ورأى أن وضع نظام ملكية فكرية جيد التصميم أداة أساسية للتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، ومن ثمة فهو يأمل في أن توافق اللجنة على المشروع الأصلي CDIP/4/7 وإجراء التعديلات الضرورية. ومضى يقول إن حكومته لا تزال شديدة الاهتمام بالسبل التي يمكن بها للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل الويبو المساهمة في

التنمية الاقتصادية العالمية والنهوض بالابتكار والإبداع. واختتم الوفد كلمته مشيرا إلى أنه سيشارك بنشاط في المناقشات التي تدور داخل اللجنة في ذلك الأسبوع أو في المستقبل سعيا منه إلى تحقيق تلك الغاية.

38. وهنأ وفد تونس الرئيس على انتخابه وأكد دعمه له. وأعرب عن أطيب تمنياته للمدير العام ولجميع الوفود بمناسبة الذكرى العاشرة لليوم العالمي للملكية الفكرية والذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المنظمة وتمنى للمنظمة وأعضائها النجاح والازدهار في المستقبل. وشكر الوفد الأمانة على الوثائق المقدمة بجميع اللغات وأشاد بجودة تلك الوثائق. وأعرب عن امتنانه للجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة لتبسيط المناقشات وتنفيذ التوصيات. وفيما أيد الوفد بيان وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية، رحب بالتقدم الكبير المحرز حتى ذلك الوقت في التنفيذ العملي لعدد من التوصيات وعبّر عن أمله في أن تتمكن اللجنة من الحفاظ على هذا التقدم وتحقيق تقدم أكبر. وأثنى على اللجنة لاهتمامها بتنفيذ المهمتين الأخريين اللتين أسندتا إليها، وهما التنسيق مع الهيئات الأخرى المختصة في الويبو من أجل رصد تنفيذ التوصيات وتقييمه واستعراضه. وقال إنه يود أن يذكر الجميع بأن المهمة الرئيسية للجنة هي تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين وينبغي أن تظل كذلك. والمهمتان الأخريان اللتان ذكرهما الوفد تكملان هذه المهمة وينبغي أن تهدفا إلى ضمان التنفيذ الأمثل للتوصيات. ورحب بمداولات التنسيق التي جرت بين اللجنة وهيئات الويبو الأخرى وقال إنه ينبغي أن تؤدي إلى نتائج عملية وواقعية. وينبغي أن تكون مفيدة وفعالة لأنها تستفيد من الآليات القائمة. واسترسل قائلا إن التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية هي مصدر لا ينضب للمشرعات والأنشطة وتتيح في ذات الوقت فرصا سانحة لإدماج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو. وبذلك فمن الضروري أن تتبع اللجنة نهجا عمليا وواقعيا للانتفاع بالبرامج الغنية لتلك الأنشطة. واستطرد يقول إن على اللجنة أن تفعل ذلك في تعاملها مع قضايا ذات أهمية مماثلة تتعلق بمناقشة المسائل الموضوعية. وتكتسي كل هذه المسائل أهمية كبيرة إلى درجة أنه من الضروري أن تستوعبها تماما جميع الأطراف المعنية أو أن تكون على علم بها على الأقل. وأكد الوفد على الحاجة إلى مواصلة أنشطة التوعية ونشر المعلومات التي تنظمها المنظمة. وفي هذا الصدد، أعرب عن شكره للمكتب الدولي لما قدمه من دعم قيم للغاية. وأشار إلى تنظيم ورشة عمل إقليمية عن جدول أعمال التنمية في ديسمبر من العام السابق في تونس لفائدة جميع البلدان العربية وتمكن المشاركون من معرفة المزيد عن جدول أعمال التنمية والفرص المتاحة للانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأوصى الوفد بأن تواصل الويبو الاهتمام بجدول أعمال التنمية وحثها على المضي في المشاركة في أنشطة مماثلة للتوعية ليس في المنطقة العربية فحسب وإنما في مناطق أخرى أيضا. ومضى يقول إنه ينبغي الزيادة من الموارد البشرية والمالية لشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية في الويبو من أجل بلوغ ذلك وضمان أن تواصل العمل الرائع الذي كانت تقوم به حتى ذلك الحين. وشكر المدير العام على تقريره لسنة 2009 عن تنفيذ التوصيات المعتمدة وأشار إلى أنه في غاية الدقة والإيجاز وحسن التنظيم وأنه يقدم صورة واضحة وكاملة للتدابير المتخذة لتنفيذ مختلف التوصيات. وذكر كذلك أنه يوافق على كثير من الأفكار والمبادئ الواردة في التقرير من قبيل ما يلي: أولا، ضرورة النظر إلى جدول أعمال التنمية كشراكة عالمية ينبغي أن تشارك فيها جميع البلدان وأن ينتفع بها الجميع مع مراعاة أهداف كل بلد واحتياجاته وأولويات الخاصة. وثانيا، ضرورة التزام الدول الأعضاء والأمانة والأطراف الأخرى التزاما تاما بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وثالثا، الدور الحاسم الذي تضطلع به الدول الأعضاء بما فيها تلك التي تشارك في لجان أخرى في تنفيذ مختلف التوصيات. وأخيرا، أهمية أن تواصل الويبو جهودها من أجل إقامة شراكات مع مؤسسات أخرى لها مهارات ومعارف تكمل مهارات ومعارف المنظمة، ولا سيما مؤسسات المنظمات الحكومية الدولية. وأضاف الوفد كذلك أن مثل هذه الشراكات ستضمن إدراج وجهات نظر المنظمات المختلفة في الأنشطة والمشروعات التي تضطلع بها الويبو. وأعرب عن أمله في أن تُقدم تقارير سنوية عن تلك الأنشطة إلى اللجنة وأن يكلل عمل اللجنة بالنجاح ويحقق النتائج المرجوة.

39. وهنأ وفد غواتيمالا الرئيس وأعرب عن ثقته في أن مداولات اللجنة ستكون ناجحة للغاية تحت قيادته. وأيد الوفد بيان السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيان الافتتاحي الذي أدلى به وفد مصر بصفته منسقا لمجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه باعتباره عضوا في مجموعة جدول أعمال التنمية، فإنه يؤيد المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الوثيقة التي تنص على إنشاء هذه المجموعة. ومضى يقول إن تلك الوثيقة والبيان

الافتتاحي الذي أدلى به وفد مصر يعرضان بتفصيل كبير وجهة النظر المشتركة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على النقاط التي يعتبرها ذات أهمية بالغة. واستطرد قائلا إن مجموعة جدول أعمال التنمية هي تحالف أو ائتلاف للبلدان النامية وعليها تبني موقف مشترك للعمل على إدماج جدول أعمال التنمية بشكل فعال في عمل الويبو وضمان وجود دائم له في أنشطتها. والهدف هو ضمان إدراج وجهات نظر الدول الأعضاء في المجموعة في جدول أعمال التنمية. ومضى يقول إن الهدف الذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء في الويبو والمتمثل في أن يكون جدول أعمال التنمية جزءا من الويبو ويظل كذلك يجب احترامه احتراما كاملا. وفي معرض إشارته إلى البيان الذي أدلى به وفد مصر، قال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تضم أعضاء متنوعين يتبنون جميعهم وجهة نظر مشتركة ولهم مستويات مختلفة من التنمية واحتياجات ومتطلبات وأولويات مختلفة فيما يخص سياسات الحكومات. وواصل تدخله معربا عن رغبته في التأكيد على أن جدول أعمال التنمية اعتمدته جميع الدول الأعضاء في المنظمة وأيدته ولذا فهو مبادرة تحظى بالاهتمام والأهمية على المستوى العالمي. وجدول أعمال التنمية مبادرة شاملة واسعة النطاق تشمل جميع أبعاد العمل الذي تقوم به الويبو. وأضاف أنه نظرا إلى الأهمية التي يكتسيها جدول أعمال التنمية فلا يمكن أن يقتصر على هيئة واحدة داخل المنظمة ولا ينبغي له ذلك. وأردف قائلا إنه على العكس من ذلك ينبغي أن يدمج البعد الإنمائي في جميع هيئات المنظمة ويشمل جميع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. وواصل كلمته قائلا إنه بالنظر إلى المسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق الجميع في إطار جدول أعمال التنمية، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الاتساق بين وجهات نظر مجموعة جدول أعمال التنمية ووجهات نظر المجموعات الإقليمية الأخرى. ومن ثمة، أعرب الوفد عن ثقته بأن إمكانية العمل المشترك والتآزر لضمان التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية ستؤتي ثمارها. وأبدى رغبته في التعبير عن خالص شكره وتقديره للمدير العام على التزامه الشخصي بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إنه واثق من أن الويبو بصفتها وكالة متخصصة للأمم المتحدة هي المنظمة المثالية لإدماج جدول أعمال التنمية نصا وروحا في كل أعمالها المتعلقة بالملكية الفكرية. ورأى أن التقرير الذي قدمه المدير العام عن الأهداف الإنمائية للألفية مفيد للغاية وتضمن معلومات عن المساهمة القيمة التي قدمتها الويبو وستواصل تقديمها لتحقيق تلك الأهداف. واختتم الوفد تدخله مؤكدا من جديد على التزامه بالعمل الجاد والبناء لضمان التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال التنمية.

40. وهنأ وفد أوروغواي الرئيس على انتخابه وشكر الرئيس المنتهية ولايته السيد البديوي على العمل الهائل الذي اضطلع به كرئيس للجنة وعلى قيادته الرشيدة للدورة الرابعة. كما شكر الأمانة على جميع الوثائق المقدمة. وفي معرض إشارة الوفد إلى تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبيان مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية التي ينتمي إليها بلده، قال إنه لا شك في الأهمية التي يكتسيها جدول أعمال التنمية وأضاف أنه يأمل في أن يستمر في التزامه بإدراج جدول أعمال التنمية في جميع جوانب عمل المنظمة مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للويبو وفقا للمادة 3 من الاتفاقية المؤسسة لها هو النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها عبر العالم عبر التعاون بين الدول. وتؤكد المادة 1 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو أن الويبو أسست لاتخاذ التدابير المناسبة للنهوض بجملة أمور منها النشاط الفكري الإبداعي والابتكاري والتشجيع على نقل التكنولوجيا المتعلقة بالملكية الفكرية إلى البلدان النامية والدفع بعجلة التنمية الاجتماعية الثقافية على المستويين الوطني والدولي. ورأى الوفد ضرورة وضع نظام متوازن للملكية الفكرية يحفز الإبداع والابتكار ويشجعهما لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان. واستطرد قائلا إنه لا يمكن القيام بذلك بمجرد التوعية بأهمية الملكية الفكرية وأن ذلك يتطلب أيضا تكوين الكفاءات في المكاتب الوطنية للملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، اعتقد الوفد أن على الويبو أن تعمل مع الدول الأعضاء فيها من أجل تقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي تتلاءم مع مستوى التنمية في البلدان وتتوافق وسياسة الحكومة. وأوضح أن ذلك ليس فكرة مثالية سيما وأن الدول المتقدمة انتفعت بنظام الملكية الفكرية بهذه الطريقة وسعت إلى إقامة توازن بين أصحاب الحقوق ومصالح الجمهور بوجه عام واستفادت من مواطن المرونة الواردة في الاتفاقات الدولية المبرمة. وقد فعلت ذلك من أجل النهوض بالابتكار والإبداع والتنمية الثقافية وتلبية الاحتياجات الخاصة في حالات الطوارئ. كما رأى الوفد أن إدراج البعد الإنمائي من شأنه أن يكفل توافق أحكام

الملكية الفكرية مع السياسة الوطنية بما فيها مثلا تلك المتعلقة بحماية الصحة والتنوع البيولوجي وضمان النفاذ إلى المعرفة والتي ستكون في صالح جميع الأطراف المنتفعة بنظام الملكية الفكرية. وأوضح كذلك أن هذا هو السبب الذي دفعه إلى إيلاء أهمية كبيرة لعمل اللجنة وكرر التزامه بالتعاون معها بنشاط في هذا الاجتماع وفي غيره من الاجتماعات. وأضاف أنه بهذه الطريقة ستمضي اللجنة قدما في أنشطتها وتضمن الامتثال للولاية التي أسندتها جمعيات الويبو لها. وواصل كلمته مشيرا إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية واصفا إياه بالتقرير المفيد للغاية ومعربا عن تقديره لالتزام المدير العام وللجهود التي بذلها لضمان إبقاء الوفود على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروعات. ولكن رأى أنه من المفيد الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق مثلا بالمشروعات الواردة في التوصيات 2 و5 و8 و9 و10. وقال إنه يود الحصول على معلومات تكون محددة أكثر بشأن التدابير المتخذة لحشد الموارد من أجل التنمية والمبالغ المتوقعة على المدى المتوسط وأنشطة التوعية لتشجيع المتبرعين على التبرع. وفيما يخص التوصية 5، أعرب الوفد عن رغبته في الإسراع من عملية توفير قاعدة بيانات بشأن المساعدة التقنية. ورأى أن المساعدة التقنية أداة بالغة الأهمية عندما يتعلق الأمر بالبلدان التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي ينبغي أن تتضمن قاعدة البيانات جميع الوثائق والتقارير والعروض التي يشملها كل نشاط من أنشطة المساعدة التقنية لضمان الشفافية وتوضيح العلاقة بين المساعدة التقنية وجدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالتوصية 8، رغب الوفد في أن يعرف المعايير التي تستند إليها مراكز الدعم في مجال المعلومات التقنية وما إذا كانت المعلومات مرتبطة ببراءات الاختراع فقط أم لا أو أن غيرها من المعلومات ستدرج في وقت لاحق. وأما ما يخص التوصية رقم 10، فقد رغب الوفد في أن يعرف الدول التي أقيمت فيها المشروعات الرائدة لإنشاء أكاديميات في مجال الملكية الفكرية وما هي القضايا التي يشملها ذلك المشروع وطريقة تدريب المدربين وكيفية تعيينهم. وأراد الحصول على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة التي لم تُذكر في تقرير المدير العام. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن رغبته في معرفة التقدم المحرز في المراكز الوطنية والإقليمية المتوقع إنشاؤها في إطار المشروع DA_10_04. وأكد الوفد من جديد على أمله في استمرار تنفيذ تلك المشروعات بجميع العناصر المنصوص عليها في التوصيات التي يجري تنفيذها واعتقد أنها ينبغي أن تشمل جميع الأنشطة الواردة في المشرعات على النحو المحدد. وواصل تدخله مشيرا إلى أن كل مشروع مرتبط ببرامج محددة للويبو وبالتالي من الأفضل معرفة الرابط بينها من حيث الميزانية وتخصيص الموارد. وفي النهاية، قال الوفد إنه يود أن يُدرج بندا يتناول التقرير عن تنفيذ المشروعات في جدول أعمال كل دورة من دورات اللجنة.

41. وهنأ وفد الجزائر سفير بنغلاديش على انتخابه رئيسا للجنة وتمنى له النجاح. كما شكر الوفد المدير العام على اهتمامه الكبير بجدول أعمال التنمية وعلى تقريره الممتاز عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وشكر أيضا الأمانة على إعداد وثائق العمل الضرورية. وأعرب عن تأييده لبيان وفد أنغولا وبيان وفد مصر مشيرا إلى أنه منذ بداية جدول أعمال التنمية سنة 2007 شُرع في عدد من المشروعات وازدادت تطلعات البلدان النامية. ورأى أن تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لا يعني إنجاز المشروعات فحسب بل يعني أيضا إحداث تغيير في الثقافة وتكييف أساليب العمل في الويبو، بما في ذلك الأخذ بالبعد الإنمائي في جميع أنشطتها. واقتبس الوفد كلامه من المادة 1 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو قائلا إن الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تضطلع بمسؤولية النهوض بالنشاط الفكري وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية من أجل الدفع بعجلة تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. واستطرد قائلا إن على الويبو أن تؤدي دورا مهما عندما يتعلق الأمر بالسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تلك المرتبطة بالمجاعة وتحسين الخدمات الصحية وحماية البيئة. وأضاف أن جدول أعمال التنمية مشروع طموح للغاية وسيمكّن عددا من الأمم من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، أي الحق في التنمية. ومضى يقول إن النجاح في تنفيذ جدول أعمال التنمية يتوقف على إنشاء آلية تنسيق التنفيذ ورصده وإعداد تقارير عنه. وفي هذا الصدد، هناك مقترحان قدما في الدورة الأخيرة للجنة، واحد من الجزائر والبرازيل وباكستان إضافة إلى الهند ومصر وموزامبيق واليمن، وآخر قدمته المجموعة باء. وتبين من المناقشات الأولية والمشاورات غير الرسمية وجود تقارب في وجهات النظر عندما يتعلق الأمر بطريقة عمل الآلية. ولاحظت الوفود أثناء الدورة الحالية أن اللجنة ستكون قادرة على تذليل مختلف

العقبات والتوصل إلى اتفاق يقبله الجميع. وأثنى الوفد على تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 والذي يقدم نظرة شاملة عن عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية وأيد الفكرة الواردة في الفقرة 25 من التقرير. وفيما يتعلق بالفقرة 7 المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، قال الوفد إن مثل هذه الاستراتيجيات ينبغي لها أن تتمحور حول استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية من أجل التنمية والابتكار وليس الابتكار فقط. واسترسل قائلا إنه من المستحسن أن يقدم التقرير مؤشرات بشأن طبيعة الاستراتيجية ومضمونها، بما في ذلك بعض البدائل ومواطن المرونة. وفي معرض إشارته إلى الفقرة 9، طلب إتاحة نسخة منقحة من قائمة الخبراء الاستشاريين للدول الأعضاء. وفيما يخص الفقرة 19 (أ) المتعلقة بمؤتمر المانحين لسنة 2009، أعرب الوفد عن ارتياحه لهذا المؤتمر وتمنى الحصول على معلومات عن المبالغ التي تعهد بها المانحون. وبخصوص التوصية 40 في المرفق 1 للتقرير، لاحظ أن برنامج العمل لهذه التوصية لم يُعدّ بعد وأنه يجري، حسب ما قالته الأمانة، تنفيذ التوصية من الناحية العملية. وفيما أشاد الوفد بالعمل الشاق للأمانة، طلب الحصول على مزيد من التفاصيل حول ما أنجز لتنفيذ هذه التوصية. وأيد اقتراح بعض الوفود إعادة إدخال إجراء التركيز على رصد جميع التوصيات في الدورات المقبلة للجنة، بما في ذلك التوصيات التسع عشرة وحالة المشروعات قيد التنفيذ. وواصل تدخله مشيرا إلى أن مجموعة جدول أعمال التنمية تشمل مختلف المناطق وهي مفتوحة أمام كل من يدعم إرساء نظام ملكية فكرية يمكنه أيضا أن يساعد على الدفع بالتنمية إلى الأمام ويكون الغرض منه تسهيل البحث عن توافق الآراء في مختلف مجالات المفاوضات في الويبو.

42. وهنأ وفد نيجيريا الرئيس على انتخابه معربا عن تأييده لموقف مجموعة البلدان الأفريقية كما عرضه وفد أنغولا. وأثنى كذلك على الأمانة لما قامت به من عمل ممتاز ولما قدمته من وثائق مهمة لتوجيه الوفود. وأشار إلى أن الأمانة اقترحت عددا من وثائق المشروعات عن المبادئ والمسائل الموضوعية لجدول أعمال التنمية وأن البعض منها قيد التنفيذ. وقال إنه من المهم أن يتواصل التنفيذ المنتظم لتلك المشرعات وأن تتحقق جميع الأهداف الأساسية الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011. ومن المهم أيضا أن يبدأ التنفيذ الفوري لجدول أعمال التنمية على الصعيد الوطني مع مراعاة الأولويات التي تحددها فرادى الأمم. ورحب بمبادرة المدير العام بوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وأبدى اهتمامه الكبير بذلك المشروع قائلا إنه يتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن طرائق وضع المشروعات المرتبطة بهذا الموضوع. واستطرد قائلا إنه يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المنطقة الأفريقية والبلدان الأقل نموا التي تقع في تلك المنطقة وينبغي الإقرار باحتياجاتها وتلبيتها أثناء التنفيذ. وينبغي التصدي للتحديات الرئيسية من قبيل الحصول على الأدوية والنفاذ إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا ومعالجة القضايا البيئية وغيرها في حدود موارد الويبو وولايتها. وأشار الوفد إلى تقرير المدير العام وأشاد به وأثنى على المدير العام للوفاء بالتزامه بتقديم تقرير سنوي شامل عن عملية التنفيذ إلى اللجنة ودعاه إلى زيادة تيسير تنفيذ المشروعات على الصعيد الوطني. ودعا الوفد أيضا الدول الأعضاء إلى أداء أدوارها بطريقة بناءة وتوجيه جدول أعمال التنمية في الاتجاه السليم وإيجاد حل بسرعة للبندين المعلقين من جدول أعمال التنمية، وهما إنشاء آلية للتنسيق واعتماد وثائق مشروع نقل التكنولوجيا.

43. وهنأ وفد إيطاليا الرئيس على انتخابه معربا عن تأييده لبيان الاتحاد الأوروبي وبيان المجموعة باء. وقال إن جدول أعمال التنمية بتوصياته الخمس والأربعين هو جزء أساسي من استراتيجية الويبو الرامية إلى نشر الملكية الفكرية من خلال التعاون الدولي والمشروعات الإنمائية المحددة. وقال إن الاحتفال بالذكرى الأربعين لبدء نفاذ اتفاقية الويبو أتاح فرصة أمام الوفود للتأكيد مجددا على التزامها بعمل الويبو وبجدول أعمال التنمية. وأوضح أن الابتكار هو أحد الجوانب البالغة الأهمية لتطوير الاقتصادات وإيجاد طريقة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية. وأضاف أن المنظمة تواجه تحديات كبيرة بما فيها تحدي التنمية. واستطرد قائلا إن بعض المشروعات أنجزت فيما أن البعض الآخر ينتظر اتخاذ خطوات ملموسة مستقبلا. ومضى يقول إنه واثق من أن إرساء حوار بناء بين الدول الأعضاء من شأنه أن يمهد الطريق لتحقيق مزيد من التقدم. وبخصوص جدول أعمال التنمية، أشار الوفد إلى ضرورة تكثيف الجهود ومنها رصد البرامج الإنمائية بشكل أفضل من أجل تفادي ازدواجية العمل وزيادة الكفاءة وتحسين تقييم النتائج. وأعرب عن تقديره لتقرير المدير العام الذي أكد على أهمية تنفيذ

المشروعات الإنمائية الأربعة عشر الجديدة بالتنسيق مع الشُّعب والبرامج الأخرى وبتوجيه من الدول الأعضاء من أجل ضمان إتباع إدارة قائمة على النتائج. وأشار أيضا إلى أنه اطلع باهتمام خاص على جدول أعمال الاجتماع الخاص بآليات التنسيق والرصد وإعداد التقارير. كما أبدى رغبته في رؤية مزيد من التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحسين الحوار مع القطاع الخاص، وقال إن هذا جزء أساسي من استراتيجية مستدامة لجعل نظام الملكية الفكرية ينمو لفائدة جميع بلدان العالم. وأضاف أن تعاون الويبو مع أصحاب المصلحة الآخرين كفيل بأن يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وواصل تدخله مشيرا إلى أن على الحكومات الاضطلاع بدور نشط وينبغي أن يكون جدول أعمال التنمية مقترانا بالسياسات المحلية على أساس خطط وطنية محددة لإذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية في تحقيق النمو الاقتصادي وحفز الزيادة في المنتجات الجديدة والابتكارية. ورأى الوفد أنه لا بد للبلدان الأخرى أن تنشئ صندوق الابتكار الذي وضعته حكومة إيطاليا بغية تشجيع الابتكار عبر التمويل العام للمشرعات التي تركز أساسا على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الملكية الفكرية.

44. وهنأ وفد النرويج بدوره الرئيس على انتخابه وعبّر عن خالص تقديره للأمانة على العمل التحضيري الممتاز الذي ساعد الوفد على التركيز على القضايا العالقة وإجراء التقييمات والمناقشات. وقال إنه اطلع باهتمام خاص على تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إن الوثيقتين CDIP/5/2وCDIP/5/3 تقدمان نظرة عامة مفيدة عن كيفية مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشكلان خير تذكرة وتقدمان وصفا مفيدا للغاية للإطار التنموي الواسع النطاق الذي يُعدّ جدول أعمال التنمية جزءا منه. وواصل كلمته بالإشارة إلى أن العديد من المحافل المختلفة تناولت الهدف العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن الوثيقتين فسرتا دور الويبو بالتفصيل. ومن دواعي سرور الوفد أن الويبو تبذل جهودا متزايدة لتعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وتتعلق خبرة الويبو، بصفتها وكالة متخصصة، بالملكية الفكرية بما في ذلك البعد الإنمائي للملكية الفكرية، ولذا من المهم إيجاد أفضل نهج تعاوني لاستخدام الموارد بفعالية. ومضى الوفد يقول إنه استمع إلى المدير العام صباح ذلك اليوم وهو يتحدث عن كيف أن الإدارة تسعى باستمرار إلى ضمان إدماج فعال لقضايا التنمية في أنشطة الويبو المنتظمة وأبدى تقديره لذلك. وأكد مجددا التزامه القوي بجدول أعمال التنمية والدور المهم الذي تؤديه الويبو وأوضح أنه يتطلع إلى مناقشة ذلك الأسبوع لإيجاد أرضية مشتركة على الأقل لوضع آلية فعالة لتقييم عمل اللجنة وتقديم التقارير عنه مع مراعاة هياكل الويبو القائمة. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقال إنه يتطلع إلى الاستمرار في إحراز التقدم في أداء اللجنة للمسؤوليات الهامة الملقاة على عاتقها.

45. وهنأ وفد بيرو الرئيس على انتخابه وأعرب عن ارتياحه للطريقة التي يؤدي بها الرئيس عمل اللجنة. وأوضح أن نجاح اللجنة في أداء عملها يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبيرو ولجميع البلدان النامية خصوصا عندما يتعلق الأمر بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إن ما يدل على هذه الأهمية هو أن بيرو هي من أول البلدان التي دفعت بجدول الأعمال إلى الأمام في إطار مجموعة أصدقاء التنمية. وأراد الوفد إحداث نقلة نوعية في الويبو حتى تكون على استعداد تام لمساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى أهدافها الإنمائية. واسترسل الوفد قائلا إنه بعد مشاركته في أربع دورات للجنة وبعد قراءته لتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/5/2، فيمكنه القول بأن الكثير من التقدم قد تحقق. ولذلك، أبدى رغبته في اغتنام هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى المدير العام السيد فرانسس غري على التزامه الشديد بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وإلى الأمانة على جهودها الدؤوبة الجديرة بالثناء. بيد أن الوفد أشار إلى أن المشوار طويل وخاصة فيما يخص تعزيز جدول أعمال التنمية وجميع الأنشطة المختلفة للمنظمة. ورأى أن تحقيق ذلك يتطلب وضع آلية للتنسيق من أجل رصد تنفيذ جدول أعمال التنمية ومتابعته. وواصل حديثه معربا عن أمله في أن تكون اللجنة قادرة على التوصل إلى اتفاق ذلك الأسبوع كما عبر عن ذلك وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومضى يقول إنه من المهم أن كل التوصيات نفذت لتحقيق جميع الأهداف على المدى القصير والمتوسط. وحث جميع الأعضاء على المساهمة مساهمة بناءة من خلال تقديم مقترحات فردية أو إقليمية لتمكين اللجنة من أداء ولايتها في وقت قصير.

وأثنى على الذين اتخذوا مبادرات وأعرب عن إيمانه بالمبادئ التوجيهية الرئيسية ورغبته في التأكد من أن مختلف التوصيات المقدمة نفذت بشكل سليم. وواصل تدخله مشيرا إلى أن عمل اللجنة يشمل نطاقا واسعا جدا وأن الوقت المتاح أمامها محدود للغاية. وأضاف أنه شديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال التنمية وهو على استعداد للمساهمة بطريقة صريحة وبناءة. وحث الجميع على عدم نسيان أن الإنجازات التي سيكون من الممكن بلوغها ستؤكد أن نظام الملكية الفكرية وسيلة مهمة جدا لتحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ثمة ينبغي للوفود إبداء المرونة والصراحة.

46. وهنأ وفد كوبا الرئيس وأكد دعمه له في تحقيق اللجنة لنتائج إيجابية وفعالة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد مصر وإنشاء مجموعة جدول أعمال التنمية. وأيد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أيد تأييدا تاما وثيقة مجموعة جدول أعمال التنمية التي قال إنها تهدف إلى بلوغ تنفيذ فعال لجدول أعمال التنمية المعتمد في 2007. وإضافة إلى ذلك، فإن كوبا بصفتها بلدا عضوا في مجموعة أصدقاء التنمية، تلتزم التزاما كبيرا بجدول أعمال التنمية وتقر بأنها تجد نفسها الآن في مرحلة تتطلب وحدة قوية ومساهمة استراتيجية للتأكد من أن جدول أعمال التنمية قابل للتنفيذ وسيؤدي إلى كسب فوائد كثيرة. ورأى الوفد أن البعد الإنمائي لجدول أعمال التنمية سيشمل جميع مجالات عمل المنظمة وقال إن هدفه هو ضمان حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية وضمان أنهم على علم بما تعنيه الحماية. ولذلك اعتقد أنه من المهم جدا استعراض جميع عناصر النظام الحالي لأنه لا ينبغي أن تحمي جميع العناصر حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تنهض بالابتكار والمعارف. وواصل كلمته مشيرا إلى أهمية توسيع نطاق الفوائد لتشمل تلك البلدان التي هي في حاجة إلى التقدم كيما تتيح مستويات عيش أفضل لسكانها. وينبغي أن تكون النتائج الإيجابية التي حققها النظام لفائدة البلدان المتقدمة إشارة إلى أن هذه العناصر يمكنها أن تحقق التنمية للبلدان الأقل استفادةً. وباعتبار هذه المنظمة وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لحوالي ست وثلاثين سنة الآن، فهي تضطلع بولاية في غاية الأهمية تتجاوز حماية الحقوق، ولا سيما في الوقت الذي التزم فيه المجتمع الدولي بأسره بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفق عليها رؤساء الدول. وأعرب الوفد عن خالص شكره للأمانة على إعداد وثائق الدورة الخامسة للجنة وعلى تنظيم المشاورات التي أجريت في وقت سابق ذلك اليوم. وشكر أيضا المدير العام على تقريره عن تنفيذ جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 وأثنى على حضوره تلك الدورة واعتبر ذلك إشارة واضحة جدا إلى شدة التزامه بالموضوعات قيد النقاش. وواصل تدخله معربا عن أمله في أن يكون ذلك إشارة إلى التزام الويبو بعدم الاكتفاء بالجمع بين المشروعات فحسب، ولكن أيضا بإجراء المناقشات وإعداد البرامج والمشروعات التي من شأنها أن تسمح لجدول أعمال التنمية باستخدام طاقته الكاملة في جميع جوانب عمل الويبو. وفي الختام، اعتبر الوفد أن آلية التنسيق لتقييم جدول أعمال التنمية التي نوقشت بشكل مستفيض أثناء الدورة الرابعة للجنة في نوفمبر 2009 تكتسي أهمية بالغة. وقال إنه متفائل وأعاد تأكيد التزامه بضمان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا البند المهم للغاية. وأضاف أن على اللجنة العمل جاهدة إن أرادت أن تضمن تحقيق نتائج مرضية.

47. وهنأ وفد سري لانكا بحرارة الرئيس على انتخابه وشكر الرئيس ونائبيه المنتهية ولايتهم على حسن تنظيمهم للدورة السابقة. كما شكر المدير العام والأمانة على الأعمال التحضيرية للاجتماع ولا سيما تنظيم جلسات إعلامية للمندوبين قبل الدورة الرسمية بغية تعزيز استيعاب المجموعات المختلفة للمسائل المعلقة التي سينظر فيها خلال الدورة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد تايلند باسم المجموعة الآسيوية وبيان وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه من أجل إرساء علاقات بناءة وفعالة بين الدول الأعضاء، يحث الأمانة والجهات المعنية الأخرى على بلوغ الهدف النهائي ألا وهو التوصل إلى توافق الآراء. وأيد وفد سري لانكا تأييدا كاملا إنشاء مجموعة جدول أعمال التنمية التي أطلقت رسميا ذلك اليوم وقال إن المجموعة أحسنت اختيار ذلك اليوم الذي يصادف الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية والذكرى السنوية الأربعين لدخول اتفاقية الويبو حيز النفاذ. وأشاد بالنهج البناء الذي سلكه أعضاء المجموعة للتوصل إلى توافق الآراء بشأن القضايا المطروحة أمام اللجنة. واستطرد قائلا إن هذا النهج الإيجابي بشير خير لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأضاف أن اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية خطوة إلى الأمام نحو تعزيز مساهمة الويبو في

تحقيق الأهداف الإنمائية الشاملة للبلدان النامية. ومنذ اعتماد جدول أعمال التنمية في سنة 2007، لاحظ الوفد ارتفاع الوعي بين مندوبي البلدان النامية بخصوص الروابط بين حقوق الملكية الفكرية والتنمية. وكان الوفد يدعو دائما في اجتماعات الويبو والمحافل الأخرى إلى المرونة في سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بناء على مستويات التنمية في الدول الأعضاء. وإذ يشيد الوفد بإجراء تغييرات مهمة على بعض لجان الويبو على مر السنين، فإنه يعتقد أن المنظمة بمقدورها أن تضطلع بدور أكبر في إطار جهودها الإنمائية نظرا لخبرتها ومواردها المتاحة. وأحاط الوفد علما بالتقرير عن عملية التنفيذ والتقرير عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية وشكر الأمانة على محاولة الربط بين أعمال المنظمة والأهداف الإنمائية الشاملة للبلدان النامية. ولكن الوفد رأى أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية يتطلب إتباع نهج مستدام ومتعدد الجوانب عند القيام بمجموعة من أنشطة الويبو. ومضى يقول إن المنظمة ينبغي أن تعزز في عملها ثقافة للملكية الفكرية تكون موجهة للتنمية وتقدم مشورة متوازنة بشأن الاستراتيجيات الوطنية المناسبة على أساس أوجه المرونة والاستثناءات والتقييدات المتاحة. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، رأى الوفد أن على الويبو أن تدعم تطوير البنى التحتية الوطنية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية وتنهض بالابتكار لأن أنشطة المساعدة التقنية المتنوعة تعزز النمو الاقتصادي. وواصل كلمته قائلا إن على الويبو كذلك أن تطور البنية التحتية للدول الأعضاء لجني أقصى قدر ممكن من المنافع من نقل التكنولوجيا، مما سيضمن النفاذ إلى المعارف. وأضاف أن إنشاء آلية تنسيق فعالة لرصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه هو واحد من بنود جدول الأعمال المعلقة والمهمة في اللجنة. ورأى أن إدماج البعد الإنمائي في جميع لجان في الويبو من شأنه أن يعزز دور المنظمة في الأولويات الإنمائية للبلدان وأنه لا بد من رصد مستمر للتحديات الإنمائية المرتبطة بعمل الويبو من أجل تحسين كفاءة العمل المتصل بالتنمية في المنظمة. وأعاد الوفد التأكيد على دعمه للمقترح الذي قدمته وفود كل من الجزائر وباكستان والبرازيل أثناء الدورة الرابعة للجنة وقال إنه يتطلع إلى اتخاذ قرار بهذا الشأن في ذلك الاجتماع. واختتم كلمته قائلا إنه يود التعبير عن آرائه في البنود الأخرى لجدول الأعمال وأكد للرئيس أنه مستعد للتعاون من أجل عقد دورة ناجحة وإجراء حوار مفتوح وبناء مع جميع الدول الأعضاء.

48. وهنأ وفد الفلبين الرئيس على انتخابه وشكر الرئيس المنتهية ولايته على ما أبداه من رؤية ثاقبة وقيادة رشيدة. وقال إنه متفائل بأن اللجنة بقيادة الرئيس ستكون قادرة على تعزيز إدماج جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو. كما أثنى على المبادرات التي اتخذتها أمانة الويبو تحت إشراف المدير العام لإعداد التقارير والوثائق المقدمة للدورة. واستطرد قائلا إنه يؤيد تماما البيان التي أدلى بها وفد تايلند باسم المجموعة الآسيوية وبيان وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية التي شُكلت حديثا. ويؤمن إيمانا راسخا بأن الملكية الفكرية أداة للتنمية المستدامة. وإضافة إلى هذا الإيمان الراسخ يولي الوفد أهمية لمسألة توفير حوافز كافية للنهوض بالإبداع والابتكار، وهذا هو سبب تقديم الوفد لخاص شكره إلى المدير العام على تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. واسترسل الوفد حديثه مشيرا إلى بروز بعض النزعات الحمائية في مجال حقوق الملكية الفكرية التي هددت حيز السياسة العامة المحدود أصلا الذي تحتاجه البلدان النامية. وأعرب عن سروره باعتماد توصيات جدول أعمال التنمية في 2007، وهذه فرصة فريدة للويبو من أجل تحقيق تطلعات الدول الأعضاء فيها، ولا سيما البلدان النامية، وإرساء توازن عادل في إطار تعزيز الملكية الفكرية وحمايتها فيما يتعلق بالحفاظ على حيز السياسة العامة والملك العام. وشدد على أن تنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذا فعالا في جميع أنشطة الويبو أمر ضروري ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية ولكن أيضا لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، ذلك أن تلك التوصيات هي آليات تضمن المشاركة الكاملة لأعضاء اللجنة جميعهم ونظرا إلى الفوائد التي يمكن استخلاصها من الملكية الفكرية. وذكر أنه يود أن يبرز الحاجة إلى إنشاء آليات مناسبة للتنسيق وإجراءات رصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه وتقديم التقارير عنه. وأشار إلى اجتماع قادة العالم في نيويورك لحضور قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر 2010 من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء بخصوص التزاماتها. وواصل تدخله قائلا إنه أحاط علما بتقرير الأمانة وأشار إلى تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أقر بأهمية دور الملكية الفكرية في عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي قد يكون فيها

العلم والابتكار والتطور التكنولوجي حلا لتعزيز قدرة الدول على تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية. وطلب الوفد أن تقدم الأمانة معلومات إضافية عن كيفية معالجة القصور والتوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو الكيفية التي تنوي المنظمة أن تسلكها في معالجتها. وشكر الأمانة على إشارتها إلى تقرير فرقة العمل عالية المستوى المعني بالحق في التنمية التي استعرضت جدول أعمال التنمية واعتبرته عملية مهمة في سياق الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يتطلع إلى تلقي معلومات محددة من الأمانة بشأن كيفية معالجتها للنتائج التي توصلت إليها فرقة العمل عالية المستوى أو الكيفية التي تنوي إتباعها في معالجتها، وخاصة ما يتعلق بالتقييم الذي أجراه البروفيسور ساكيكو فوكودا-بار. وواصل الوفد حديثة قائلا إن انتفاع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، انتفاعا كاملا بالفوائد التي يمكن استخلاصها من الملكية الفكرية عند السعي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتطلب منها أن تكون قادرة على الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة التي تتماشى والتزاماتها الدولية. وإذ يقر الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة في إطار الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية 14 من جدول أعمال التنمية، فإنه يشير إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمواطن المرونة المناسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة لبلد معين. وشدد الوفد على ضرورة وضع معايير داعمة للتنمية ودمجها في نظام الملكية الفكرية المتعدد الأطراف، ولا سيما في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وإنشاء نظام دولي ملزم يتيح تدابير قانونية وجزائية لمكافحة التملك غير المشروع.

49. وهنأ وفد كينيا الرئيس على توليه رئاسة اللجنة وأيد البيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار الوفد مع التقدير إلى عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وعبر عن امتنانه للمدير العام على المحافظة على التزامه وإحاطة اللجنة علما بالتقدم المحرز المتعلق بدمج جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو ورفع تقرير إليها بهذا الخصوص. وعبر الوفد عن تقديره أيضا لما أظهره المدير العام من اهتمام شخصي وروح المبادرة في مسائل تتصل بجدول أعمال التنمية. وانتهز الفرصة لإعلام اللجنة بأن الويبو وسّعت، في إطار تنفيذ مشروع جدول أعمال التنمية، نطاق المساعدة التقنية لتشمل كينيا وشُكّل نظام رائد لتبادل البيانات وأجريت عليه اختبارات بين المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والمعهد الكيني للملكية الصناعية. ورأى الوفد أن المشروع قطع شوطا كبيرا في نشر البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم الاتصالات الإلكترونية بين المنتفعين بنظام الملكية الفكرية في كينيا وبلدان المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وعبر الوفد باسم المنتفعين بنظام حقوق الملكية الفكرية في كينيا عن امتنانه لهذا المشروع الذي عزز الفعالية وغطى النواقص الأساسية الكامنة في مجال الاتصالات في نظام إدارة الملكية الفكرية بكينيا. وبالنظر إلى كون بلده من البلدان النامية، أعلم الوفد بأن تحميل قواعد بيانات البراءات الكينية بناء على مبادرة بوابة ركن البراءات جار. وذكر الوفد أن المشروع سيقطع شوطا طويلا في تعميم النفاذ إلى بيانات الملكية الفكرية في مؤسسات البحث والتطوير في كينيا وأكد على دور إدماج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسعيا نحو تحقيق ذلك، دعت كينيا الويبو إلى تعزيز ما تقدمه من مساعدة تقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ولا سيما من أجل إدماج سياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية في برامجها الإنمائية. وفي ختام بيانه، أشار الوفد، مقتبسا لغة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، إلى أنه قد حان الوقت لانتقال مشروعات جدول الأعمال التنمية إلى مرحلة التنفيذ على الصعيد الوطني. وأكد الوفد أيضا أن مشروعا قائما على النتائج عنصر هام في عملية التنفيذ على المستوى الوطني.

50. وهنأ وفد إيران (الجمهورية – الإسلامية) الرئيس وعبر عن ثقته في أن تتمكن اللجنة في ظل قيادته المحنكة من إجراء مناقشات بناءة حول القضايا المطروحة عليها. وعبر الوفد أيضا عن تقديره للمدير العام والأمانة على ما بذلاه من جهود قيمة وإعداد وثائق الاجتماع وتقاريره. وأيد الوفد البيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد تايلند ووفد مصر باسم مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة جدول أعمال التنمية تباعا. وميّز إنشاء مجموعة جدول أعمال التنمية الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حيث يؤمن أعضاءها إيمانا راسخا بإقامة توازن في النظام الدولي للملكية الفكرية. وقال الوفد إنه لمن باب الحظ أن يتزامن ميلاد المجموعة مع اليوم العالمي للملكية الفكرية والذكرى الأربعين لإنشاء الويبو. وقال الوفد إنه شاطر المبادئ الواردة في ورقة مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن إيمانه بأن تتيح الملكية الفكرية بيئة مواتية للابتكار والتنمية وتسهل إعمال الحق في التنمية. وفي هذا

الصدد، اعتبر الوفد إنشاء مجموعة جدول أعمال التنمية حافزا لدمج البعد الإنمائي في كافة أنشطة الويبو. واستشهد الوفد بما ورد في تقرير المدير العام حيث جاء فيه ما يلي: "ينطوي تنفيذ جدول أعمال التنمية على مجهود بعيد المدى يسعى إلى تحويل طريقة عمل المنظمة، ويضمن الأخذ بقضايا التنمية كجزء لا يتجزأ عن كافة الأعمال التي تضطلع بها المنظمة" وأفاد أنه يتطلع إلى مثل ذلك التحويل وأنه يؤمن بضرورة استرشاد الويبو بصفتها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة بالأهداف الإنمائية الواسعة للأمم المتحدة. ورحب الوفد في هذا السياق بالتقرير المعد في الوقت المناسب عن مساهمة الويبو في مشروع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الذي شدد عن صواب على ما يلي:"في صميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية فكرة أنه ينبغي ألا تعتبر حقوق الملكية الفكرية كأهداف في حد ذاتها لكن كوسائل للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وأعرب الوفد عن إيمانه بوجود حاجة إلى مقاربة شاملة تقود إلى دمج التنمية داخل مختلف مجالات الويبو وهيئاتها. وفي حين شكلت المنهجية القائمة على المشروعات عنصر المفاهيم في ذلك النظام، فقد ظهرت حاجة إلى الأخذ بمقاربات أخرى التي ينظر على أساسها إلى نتائج الدراسات والتوصيات الختامية للمشروع كأساس تستند إليه الخطوات اللاحقة والعملية. وبعبارة أخرى، ذكر الوفد أنه قد حان الوقت لتنتقل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى المرحلة الثانية المتعلقة بوضع القواعد والمعايير ووضع حلول ملموسة للتحديات المتصلة بالملكية الفكرية من خلال تصميم الدلائل والصكوك المناسبة. وينبغي لمشروعات اللجنة أيضا مساعدة البلدان النامية على صياغة السياسات الدولية في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، ينبغي تقوية المشروعات المذكورة بطريقة تعالج احتياجات ومتطلبات البلدان النامية وينبغي للمشروعات أن توصي بالنتائج العملية بدلا من المفاهيم النظرية. وعبر الوفد عن دعمه لالتزام المدير العام برفع تقرير سنوي إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حول تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن التقرير الذي عُرض على الدول الأعضاء قدم نظرة عامة على دمج جدول أعمال التنمية ضمن أنشطة برامج المنظمة العادية فضلا عن ملخص موجز عن مشروعات جدول أعمال التنمية ونظرة عن المستقبل. وعبر الوفد عن سعادته بالجهود التي يبذلها المدير العام والأمانة تجاه دمج جدول أعمال التنمية في أعمال الويبو. ولاحظ أيضا مع الارتياح أن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية تعمل بشكل وثيق مع كافة البرامج في المنظمة لضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية وإدماجها في كافة أجزاء نظام الويبو. وقال الوفد إنه يدعم أيضا فكرة إدماج شواغل جدول أعمال التنمية في النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء والمقاربات الاستراتيجية التي تأخذ بها مختلف البرامج. وعبر الوفد عن تطلعه إلى الحصول على وصف مفصل لأنشطة الشعب المعنية في التقرير المقبل. وأشار الوفد إلى المبادرة الإيجابية المتمثلة في تحويل تركيز المنظمة نحو التنمية فضلا عن تعزيز قدرة الأمانة على تقديم المساعدة التقنية المتسقة مع خطط كل بلد واستراتيجياته. وطلب الوفد إلى الأمانة تزويد الدول الأعضاء بمزيد من المعلومات المفصلة والملموسة والخاصة بكل بلد ضمن الجدول المعد لأنشطة المساعدة التقنية في التقرير القادم. وعلاوة على ذلك، عبر الوفد عن تطلعه إلى الحصول على تقرير المشروع المتصل بتعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج في الاجتماعات المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بما في ذلك تقييم أنشطة الويبو في مجال التنمية. وقال إنه أيضا ينتظر تقريرا مرحليا مفصلا حول تنفيذ المشروعات الجارية. ثم أشار الوفد إلى المناقشات الدائرة حول آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير حول تنفيذ جدول أعمال التنمية والتي تدل حسب اعتقاده على ما تكتسيه تلك الآليات من أهمية وأولوية بالنسبة إلى اللجنة المذكورة والويبو بصفة عامة. وذكر الوفد أن للاقتراحين المطروحين سمات مشتركة ملحوظة وعبر عن الأمل في التوصل إلى توافق للآراء في تلك الدورة بفضل المشاركة البناءة لكافة الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه يولي أهمية كبيرة إلى إرساء آلية من ذلك القبيل لضمان التعاون في صفوف لجان الويبو حول دمج التنمية ضمن كافة أنشطة الويبو ولتجنب الازدواجية ومد الدول الأعضاء برؤية واضحة عن المشروعات الجارية. وفي الختام، عبر الوفد مجددا عن التزامه بالمشاركة البناءة في المناقشات وبذل كافة الجهود من أجل تحقيق نتائج مثمرة.

51. وهنأ وفد كولومبيا الرئيس على انتخابه وشكر المدير العام على تقريره القيم الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال الوفد فيما يتعلق بدمج جدول أعمال التنمية ضمن كافة البرامج، إنه يؤيد ما قاله وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الداعي إلى انتفاع صانعي القرارات بأنشطة البرنامج

الجديد المتعلق بالدراسات الإحصائية والاقتصادية الرامية إلى إعداد دراسات تجريبية عن الملكية الفكرية والتنمية. وأشار الوفد إلى ندرة مصادر المعلومات في الوقت الحالي التي تربط العناصر الاقتصادية بالملكية الفكرية بما يسهل اتخاذ القرارات السياسية في هذه المسألة.

52. وهنأ وفد إكوادور الرئيس على تعيينه وعبر عن التزامه بالتعاون معه بشأن الأعمال الموضوعية للجنة. وعبر الوفد أيضا عن امتنانه للعمل الذي أنجزه الرئيس السابق، السيد محمد عبد الرؤوف الالبديوي من تونس ولما تحلى به المدير العام، السيد فرانسس غري، من التزام بجدول أعمال التنمية وللجهود التي بذلتها الأمانة للتوصل إلى تنفيذ كامل وفعلي لجدول أعمال التنمية. واسترسل قائلا إن تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 يعبر عن ذلك الالتزام. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثائق التي طرحت للمناقشة أثناء الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأيد الوفد البيانين اللذين أدلى بهما وفد السلفادور ومصر باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة جدول أعمال التنمية تباعا وعبر عن التزامه بالعمل مع مجموعة جدول أعمال التنمية. وأفاد الوفد أنه شارك مشاركة فعالة في بلورة اقتراحات جدول أعمال التنمية بصفته أولا عضوا في مجموعة أصدقاء التنمية وبصفته حاليا جزءا من مجموعة جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن قناعته بأن من شأن مجموعة جدول أعمال التنمية الإسهام بفعالية في البحث عن توافق في الآراء مع مراعاة المواقف المختلفة للدول بما أنها تمثل مجموعة أقاليمية. ورأى الوفد أنه أُنجز تقدم كبير في تنفيذ جدول أعمال التنمية إلا أنّ اعتماد آلية التنسيق وآليات الرصد والتقييم وتقديم تقرير بشأن تنفيذ كافة التوصيات، إنجازات تكتسي أهمية حيوية. وعبر الوفد عن تفاؤله لأن اللجنة تتقدم في الاتجاه الصحيح بفضل الاقتراحات التي تقدمت بها وفود البرازيل والجزائر والهند ومصر وباكستان واليمن وموزامبيق والمجموعة باء والتي ستواصل تحليلها والتحاور بشأنها خلال اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعقد الوفد الأمل على أن تقود تلك المناقشات الإيجابية والمثمرة خلال الأسبوع إلى اتخاذ قرارات محددة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وركز الوفد على مضمون الوثيقة CDIP/5/4 المعنونة "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي" ورحب بصورة خاصة بالعمل المرتكز على توافق الآراء. وشكر الوفد في هذا الصدد الأمانة على جمع آليات المرونة التي تتيحها مختلف نظم الملكية الفكرية أغلبها لا تطبق إلا نادرا. وأشار إلى الحاجة إلى مواصلة العمل الهام للغاية الذي تنجزه الأمانة بوصفها مرجعا مفتوحا وغير شامل من شأنه الاستمرار في توجيه البلدان والأقاليم إلى تعزيز الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بوصفها أداة قيمة لتحقيق التنمية. وقال الوفد إن العمل المتعلق بجدول الأعمال التنمية متواصل وعبر عن نيته المضي قدما وشرح أن البلد تمكن بهذه الطريقة من إنجاز برامج تتعلق بجدول الأعمال في مجال نقل التكنولوجيا.

53. وهنأ وفد بوليفيا الرئيس ونائبه على انتخابهما. وأيد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية التي يعتبر أنه قريبا منها ومتفقا مع اقتراحاتها إلى حد كبير. ورأى الوفد أن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو أحد أهم أعمال الويبو. واعتبر أن المنهجية القائمة على المشروعات هي فقط طريقة من الطرق لإحراز تقدم في مجال تحقيق غاياته وأنه ثمة حاجة إلى مختلف الأنشطة والمقاربات داخل نظام الملكية الفكرية من أجل تنفيذ مثمر لتلك المهمة. وأشار الوفد إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للفئة باء بشأن وضع القواعد والمعايير وجوانب المرونة والسياسة العامة والملك العام دون إغفال أهمية الفئات الأخرى. وعلى إثر تعبير وفد مصر عن وجهات نظره باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، رأت بوليفيا أن على اللجنة مواصلة تحقيق هدف السياسة العامة وهو النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورحّب الوفد بإدراج المشروع المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعقد الأمل على أن يلبي الرغبات الحقيقية للبلدان النامية ويشكل مفهوما مشتركا حول قواعد الملكية الفكرية ومعاييرها ليس لأن لها آثارا إيجابية على التنمية فحسب بل لأن لها أيضا آثارا ضارة عليها. وبهذه الطريقة ستتمكن البلدان من تنفيذ التسويات الضرورية حتى يكون لجدول الأعمال الأثر المنشود. وقال الوفد إنه من الأهمية بمكان بالنسبة إلى بوليفيا أن تراعي المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو مختلف مستويات التنمية وتكاليف النظام ومزاياه وأن تشدد على مواطن المرونة والاستثناءات والتقييدات بطريقة متوازنة وعدم الاكتفاء بالترويج لاعتماد معايير عالية للغاية على

حساب أهداف أكثر صلة بالتنمية. واعتبر الوفد أن استعراض جدول أعمال التنمية ودراسته عمل هام للغاية وهو بالتالي يؤيد الاقتراحات التي تقدمت بها البرازيل والجزائر وباكستان بشأن الآليات. ورحب الوفد أيضا بتقرير المدير العام ورأى أنه من المهم بمكان الإشارة إلى أن التقرير لا يمكن أن يُعوض استعراض ما أحرزته الدول ذاتها من تقدم في تنفيذ التوصيات. وشدد الوفد أيضا على مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية في إطار تناولها لمسألة جدول أعمال التنمية.

54. وهنأ وفد الصين الرئيس على انتخابه وعبر عن ثقته بأن اللجنة في ظل قيادته المتميزة ستتمكن من تحقيق نتائج مشجعة. ورحب الوفد أيضا بالجهود التي بذلتها الأمانة لضمان تقدم أعمال الاجتماع بسلاسة. وقال إن جدول أعمال التنمية طرح للنقاش لأول مرة في سنة 2004 وأن المناقشات الصريحة والشاملة اللاحقة مكنت جدول أعمال التنمية من تحقيق تقدم جوهري والانتقال إلى مرحلة التنفيذ الخاصة. ورحبت الصين بوصفها بلدا ناميا بالتقدم المحرز ورحبت على وجه الخصوص بتقرير المدير العام الذي عرض على نحو مفصل أنشطة الويبو في إطار تنفيذ جدول أعمال التنمية. وشكر الوفد أيضا المدير العام على اهتمامه الخاص والجهود التي بذلها لإدماج التنمية في كافة أنشطة الويبو. وعبر الوفد عن امتنانه لموظفي الأمانة على الجهود التي بذلوها وعلى جميع الوثائق المفصلة التي أعدوها للجنة والتي أرست قاعدة جيدة للمناقشات. وأعرب الوفد بشكل خاص عن ارتياحه لترجمة الوثائق إلى لغات الأمم المتحدة الست الأمر الذي مكن الوفود من المشاركة في المناقشات بفعالية. وعبر الوفد عن إيمانه بأن مسألة التنمية هي إحدى أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية فضلا عن كونها إحدى المحاور الحيوية التي تشغل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وقال الوفد إن الملكية الفكرية تضطلع بدور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز قدرات البلدان على تحقيق تلك الأهداف. وأفاد بأن إدراج مبادئ جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو المختلفة يشهد على ما تبذله المنظمة من جهود خاصة لتحقيق الغايات من الأهداف الإنمائية للألفية. وشكر الوفد الويبو على الندوة الإقليمية التي نظمتها بالاشتراك مع الصين بشأن جدول أعمال التنمية والتي عقدت في مدينة شانغدو في ديسمبر 2009. ورحب الوفد بالجهود التي بذلتها كافة الأطراف المعنية بمسار جدول أعمال التنمية فضلا عن تحليها خلال المناقشات بروح التعاون والشمول. وعقد الوفد الأمل على أن تستمر جميع الجهات ذات المصالح في العمل في ظل روح التعاون خلال هذا الاجتماع حتى تتمكن من تحقيق توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن فيما يتعلق بآلية التنسيق وإجراءات تقييم المتابعة والرصد والإبلاغ، واضعة بذلك أساسا متينا لتنفيذ التوصيات المختلفة الواردة في إطار جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن التزامه بمناقشة المسائل بروح بناءة.

55. ورحب وفد فنزويلا بالرئيس وتمنى له النجاح في رئاسة اللجنة. وشكر الوفد الرئيس الخارج من تونس على الجهود الجبارة التي بذلها لتحقيق توافق في الآراء خلال فترة رئاسته. وشكر الوفد أيضا المدير العام على التقرير الذي قدمه وعلى الوثائق التي أعدتها الأمانة لفائدة اللجنة. وبالإشارة إلى البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي، عبر الوفد عن تأييده المستمر لإبقاء اللغة الإسبانية كلغة رسمية للويبو. وعبر الوفد عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد أنه رغم عدم ظهور اسم بلده في قائمة البلدان الراعية لتلك الوثيقة نظرا لحصول تأخر في عاصمته، فإنه يتفق مع المبادئ الواردة في تلك الوثيقة وقال إنه عمل بشكل وثيق مع تلك المجموعة. واسترسل قال إن الفكرة الأساسية من جدول أعمال التنمية هو وضع برنامج طويل الأمد يتناول مصالح البلدان النامية وعقد الأمل على ألا تتسبب البلدان المتطورة في عرقلته. وأعرب الوفد عن قناعته بضرورة قيام الويبو بدور الوسيط بوصفها إطارا متعدد الأطراف وجزءا من منظومة الأمم المتحدة للمضي قدما بالبرنامج المذكور. وأشار الوفد إلى أن الأعمال المتصلة بجدول أعمال التنمية، رغم قناعة كافة الأعضاء، تباطأت لبعض الوقت وطالب بإجراءات للمضي قدما. وأشار الوفد إلى استحالة تحقيق ذلك دون موافقة كافة أعضاء الويبو. ورأى النظر إلى جدول أعمال التنمية بطريقة أفقية بوصفه مبدأ من مبادئ الويبو وليس مجالا مخصصا للجنة واحدة فحسب. وأكد أنه ينبغي لجدول أعمال التنمية أن يكون أداة فعالة حتى تكون الملكية الفكرية وسيلة لتحقيق التنمية في البلدان الأعضاء بوصفها شعوبا ملتزمة بالأهداف الإنمائية للألفية. واقترح في ضوء ذلك،

الاستمرار في عملية إعادة تنظيم الويبو حتى تتكيف مع الفترات الزمنية المختلفة ومع جدول أعمال التنمية من حيث المبدأ. وعبر عن إيمانه بضرورة توصل اللجنة إلى تنفيذ كافة التوصيات دون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، دعا الوفد إلى إدخال تغييرات حتى يصبح الالتزام المذكور حقيقة ويدمج في كافة أعمال الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية. واعتبر الوفد أنه من المهم بمكان أن تلزم البلدان الأعضاء ذاتها بفكرة استحالة اختزال جدول أعمال التنمية في حاجيات محددة حتى يجري تنفيذه وأن الجدول تعبير عن رؤية الويبو الشمولية مثلما ذكر المدير العام خلال مداخلته في وقت سابق من ذلك اليوم. وعبر الوفد عن التزامه بدعم الويبو في كافة ما ستضطلع به من إصلاحات وتغييرات جوهرية. وعلق الوفد قائلا إنه لم يعترض أي كان بشكل مباشر على الاحتياجات وإن جميع البلدان والأعضاء اتفقوا على الاستمرار في تطوير ذلك المسار. وبناء على ذلك، رأى الوفد ضرورة أن توحد البلدان الأعضاء جهودها بغية بناء مسار يتماشى مع ما التزم به الجميع. واحتج الوفد بأن غياب الالتزام، يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ مسار جدول أعمال التنمية من قبل اللجان المختلفة وقال إن ذلك الشلل يدل بوضوح على ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية. وفي ختام كلمته، عقد الوفد الأمل على أن تحقق الدورة تقدما في المحاور الجوهرية ذات الأولوية بقيادة الرئيس الحكيمة.

56. وانضم وفد المكسيك إلى الوفود الأخرى لتهنئة الرئيس على تعيينه. وشكر أيضا الرئيس الخارج على كافة الجهود التي بذلها للمضي قدما بجدول أعمال التنمية. وعقد الوفد الأمل على أن تحقق اللجنة كافة الأهداف التي وضعتها لنفسها منذ اعتماد جدول أعمال التنمية وعبر عن دعمه للويبو لإدماج قضايا التنمية في أعمالها التي ينبغي لها الاضطلاع بها لتحقيق الأهداف المحددة والأهداف الجديدة المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وشكر الوفد المدير العام على التقرير الذي أعده حول تنفيذ جدول أعمال التنمية واعتبر أن مسار التنفيذ يمضي قدما بشكل جيد. وأشار الوفد أيضا إلى أن هناك مزيدا من العمل الواجب تنفيذه وشدد على ضرورة التزام الدول الأعضاء في الويبو بمواصلة العمل على إدماج جدول أعمال التنمية ضمن مسارات المنظمة ولجانها. وأعرب الوفد بصفته ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن رغبته في شكر وفد السلفادور على مداخلته التي جاءت في الوقت المناسب. وعقد الأمل على أن تفضي المناقشات خلال ذلك الأسبوع إلى نتائج مثمرة حتى يشمل تنفيذ المشروعات الجارية الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء فضلا عن مراعاتها الاحتياجات الإنمائية المختلفة فيها. وأعرب عن أمله أيضا في أن تركز المناقشات الجارية على إرساء آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير وأن تؤدي إلى اعتماد آلية فعالة وشفافة وتحترم ولايات جميع لجان الويبو فضلا عن الميزانية المتوفرة. ورحب الوفد بجميع قضايا نقل التكنولوجيا ولاحظ أن المكسيك شددت دائما على أن هذه القضايا ضرورية للغاية وأنه ينبغي لنظام الملكية الفكرية أن يتطور بطريقة متوازنة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

57. وهنأ وفد أندونيسيا الرئيس على انتخابه وعبر عن ثقته في تمكن اللجنة من إحراز تقدم كبير في ظل قيادته. وشكر الوفد أيضا أمانة الويبو على تفانيها وعملها المضني ورأى أن الوثائق المتاحة للاجتماع ستكون مفيدة للغاية للمضي قدما بجدول أعما التنمية. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد تايلند باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية المنشأة حديثا. وقال إنه يدعم بالكامل المبادئ التوجيهية لمجموعة جدول أعمال التنمية وشدد على أهمية جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي اعتمد بالإجماع في سنة 2007. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن مجموعة جدول أعمال التنمية بإمكانها أن تقوم بدور تاريخي وذلك بالإشراف على تنفيذ مقاربة متوازنة ومناصرة للتنمية في مجال الملكية الفكرية في على نطاق العالم. وشكر الوفد المدير العام والأمانة على التقرير الإعلامي بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 الذي قدم معلومات مفصلة عن الجهود المبذولة لتنفيذ جدول الأعمال في سنة 2009. وعبر الوفد عن تأييده لملاحظة مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن الفقرة 25 من التقرير التي ذكرت أن اقتراحات محددة من بعض الدول الأعضاء التي قد تساهم في تنفيذ جدول أعمال التنمية قد تنطوي على قيمة عالية بالنسبة إلى المسار بهدف تعزيز طبيعة مرحلة التنفيذ التي تعمل بتوجيه من الدول الأعضاء وضمان استجابة الأنشطة والمشروعات للشواغل الحقيقية الكامنة خلف التوصيات. وقال إن ذلك البيان يوضح جيدا العناصر الأساسية الضرورية لتنفيذ جدول أعمال التنمية ودمجها في أعمال الويبو. وعلاوة على ذلك عبر الوفد عن موافقته على النقاط الواردة في الجزء الثالث

من الوثيقة المعنونة "نظرة مستقبلية" وأعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية تغيير طريقة المنظمة في العمل. وقرأ الوفد الفقرة 23 التي ورد فيها ما يلي: "ينطوي تنفيذ جدول أعمال التنمية على مجهود بعيد المدى يسعى إلى تحويل طريقة عمل المنظمة، ويضمن الأخذ بقضايا التنمية كجزء لا يتجزأ عن كافة الأعمال التي تضطلع بها المنظمة" ورأى الوفد في هذا السياق، أن المزيد من آليات التنسيق الفعال وإجراءات الرصد دقيق والتقييم الجيد وإعداد التقارير عناصر حاسمة في نجاح عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية في المستقبل.

58. وهنأ وفد البرازيل الرئيس على انتخابه وعبر عن ثقته بأن اللجنة في أيد أمينة ومجربة في ظل قيادته. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأيد البيان الذي أدلت به مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية المنشأة حديثا. وأعلن أن البرازيل عضو في ذلك التحالف الجديد المؤلف من البلدان محتذية في ذلك بمشاركتها في مجموعة أصدقاء التنمية. وقال إن بلده ما فتئ يشدد على الدوام في العديد من هيئات الويبو ومن ضمنها الجمعيات العامة واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، على أهمية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بالكامل بوصفه العنصر الأساسي الذي يعزز دور الويبو متعدد الأطراف. ورأى أنه من مصلحة الدول الأعضاء المحافظة على دور الويبو بوصفها المنظمة العالمية الأولى التي تضع قواعد الملكية الفكرية ومبادئها وإجراءاتها وقال إن البرازيل إذ تضع ذلك في اعتبارها، فقد عرضت اقتراحات ومبادرات ملموسة على لجان الويبو وهيئاتها الرئيسية. واعتبر أن أي مبادرات تنطلق خارج الويبو ليس لها الصلاحيات الضرورية وليست مشروعة ولن تحصل على دعم أكثر اقتصادات العالم نشاطا. وأعلن أن الغاية الأساسية من جدول أعمال التنمية سحب فوائد الملكية الفكرية على البلدان النامية فضلا عن الأوساط التي لم تنخرط بعد في اقتصاد الابتكار. وبيّن أن تنفيذ جدول أعمال التنمية يقتضي من الويبو تصويب مسارها القديم ورأى أن من الضروري في المقام الأول أن تعمل المنظمة على تغيير ثقافتها وذلك ليس بهدف تعزيز الشفافية وإمكانية المساءلة في الويبو فحسب وإنما لتمكين الدول الأعضاء من زيادة مراقبتها لأنشطة الويبو. وأعرب عن أمله في أن تؤدي النتيجة النهائية لعملية التغيير المذكورة إلى تحويل الويبو بنجاح من معاهدة تقنية وهيئة إدارية تخدم أصحاب حقوق الملكية الفكرية في المقام الأول، إلى وكالة فعالة من وكالات الأمم المتحدة تكون قادرة على مساعدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجياتها التنموية. وأضاف أن مجموعة أخرى من التغييرات يجب إدخالها بغية اتباع مقاربة منتظمة لإدراج توصيات جدول أعمال التنمية في عمل جميع اللجان. وأوضح الوفد أنه قام مع مجموعة من البلدان النامية بتأييد مقترح بوضع آلية للرقابة وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير لكونه أحد أهم المواضيع قيد النظر في دورة اللجنة الحالية. ورأى أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن تلك آلية بالاستناد إلى المناقشات التي دارت في شهر نوفمبر المنصرم. وصرح بأن النجاح في سد الثغرات الموجودة هو مؤشر جيد عن اللجنة، بل وأيضاً عن إحراز تقدم في المداولات الدائرة في الويبو كلها. ومضى الوفد يقول إن جدول أعمال التنمية هو مجال لا تحكمه المواثيق في الويبو وإن الدول الأعضاء عليها أن تتبع منطقاً استكشافياً نظراً لأنها تواجه في الواقع تحدي التعلم بقدر العمل، وهو يرى أن المنهجيات المتبعة لتنفيذ ورصد جدول الأعمال المذكور يجب أن تبقى مرنة وأن تخضع للتعديل كلما أحرزت اللجنة تقدماً. وناشد الدول الأعضاء بالتوصل إلى اتفاق بشأن تلك الآلية عن طريق التحلي بعقلية منفتحة، واقترح إعادة تقييم تلك الآلية بعد عدة سنوات من الآن، بحسب ما قد تتفق عليه الدول في هذه الدورة. وأبدى أمله في أن يساعد هذا الموقف أعضاء اللجنة على التوصل إلى حل وسط في الدورة الراهنة. وشكر الوفد المدير العام على تقريره الخاص بتنفيذ جدول أعمال التنمية وأشار إلى أنه يشاركه مشاركة تامة في التقييم الذي أجراه وأورده في القسم 3 من هذا التقرير الذي وردت فيه عبارة "ينطوي تنفيذ جدول أعمال التنمية على مجهود بعيد المدى يسعى إلى تحويل طريقة عمل المنظمة، ويضمن الأخذ بقضايا التنمية كجزء لا يتجزأ عن كافة الأعمال التي تضطلع بها المنظمة". وصرح الوفد بأن البرازيل تنضم إلى رؤية المدير العام لجدول أعمال التنمية على أنه شراكة عالمية يتوقف نجاحها على إشراك الأمانة والدول الأعضاء وعلى دعم عدد كبير من أصحاب المصالح، وقال إن هذا النجاح لن يتحقق ما لم تنتفع جميع البلدان من نظم الملكية الفكرية وفقاً لأدوارها واحتياجاتها وأولوياتها المحددة. وفي هذا الصدد، ذكّر الوفد بأن البلدان النامية لن تنتفع وحدها بجدول أعمال التنمية، بل ربما تنتفع من تنفيذه كذلك البلدان التي تخرج دائماً عن فئة البلدان النامية. وأردف قائلاً إن هذه

البلدان ينبغي لها ألا تنسى أن عدد البراءات التي تمنح في كل عام على سبيل المثال لا يزال متركزاً في عدد صغير جداً من البلدان. وأطرى الوفد على الأمانة لقيامها، بتكليف من الدول الأعضاء، بتوضيح وعرض مشاريع ملموسة لتنظر فيها اللجنة، وذلك في واحد من الأساليب المتبعة لتنفيذ توصية معينة من توصيات جدول أعمال التنمية. وأبلغ الوفد اللجنة بأنه سيقدم ملاحظات بشأن المشاريع المختلفة كلما نُظر في أحدها. وحث الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، على تقديم مشاريع جديدة لتنفيذ جدول الأعمال المذكور. وذكّر بأهمية ما يسمى بالقواعد الذهبية التي اتُفق عليها في الدورة الثالثة للجنة، ورأى أن إطار الإدارة القائمة على النتائج أداة تقنية مفيدة وصالحة لقياس وقع المشاريع المعتمدة ونتائجها الملموسة. وقال إنه لا ينبغي الإخفاق في الانتفاع بالأدوات التقنية في إجراء تقييم مناسب وشامل لتنفيذ جدول الأعمال. واستدرك قائلاً إن وضع آلية تنسيق للرصد والتقييم وإجراءات إعداد التقارير هو فقط الذي سيمكّن الدول من إجراء تحليل شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال. والتفت الوفد إلى برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية، وقال إن إجراء نقاش بشأن الأمن الغذائي العالمي لا بد أن يتخذ مكاناً محورياً. وأفاد بأن الأمن الغذائي هو أحد أولويات السياسة الخارجية للبرازيل وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وأن البرازيل هي أكبر بلد في العالم إنتاجاً وتصديراً للغذاء وقد اكتسبت خبرة في هذا المجال، وهي عازمة على أن تقدم إسهامات ملموسة وموضوعية في الويبو في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن من ذلك في الدورة القادمة للجنة. وفي الختام، عبر الوفد عن رغبته في التذكير بأن 9 توصيات من أصل 19 توصية اختيرت للتنفيذ الفوري تندرج في الفئة ألف التي تتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقال إنه إذ يأخذ بعين الاعتبار أن عامين قد انقضيا على اعتماد جدول أعمال التنمية، فإنه يرغب في اقتراح عقد اجتماع مفتوح لتقييم وضع تنفيذ توصيات الفئة ألف وتقييم أثر المشاريع القائمة. وصرح بأن هذا الاجتماع سيكون مفتوحاً لمشاركة منظمات المجتمع المدني، وأعرب عن اعتقاده أن هذا الاجتماع سيكون مفيداً في توجيه العمل الذي سيضطلع به في المستقبل لتنفيذ توصيات الفئة ألف.

59. وهنأ وفد مدغشقر الرئيس على انتخابه وشكر الأمانة على العمل التحضيري الذي اضطلعت به وعلى جودة الوثائق المتاحة. وعبر عن تأييده للبيان الذي أدلى وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وأبدى تطلعه إلى أن تتوصل اللجنة في نهاية الاجتماع إلى توافق في الآراء يمكّن كل دولة عضو من الانتفاع بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من الانتفاع بتنفيذ مشاريع تكوين الكفاءات ونقل التكنولوجيا، وأفاد بأن هذين المجالين هما أحد أولويات البلد. وشكر الوفد الويبو على ما قدمته وما ستقدمه من مساعدة لمدغشقر.

60. وهنأ وفد شيلي الرئيس على انتخابه وتقدم بالشكر إلى الرئيس الخارج. وانضم إلى البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وصرح بأن شيلي تضطلع منذ بداية عملية جدول أعمال التنمية بدور فعال وإنها واحدة من الدول المبادرة بهذا الجدول. وعليه، فإن الوفد يتوقع الكثير من التنفيذ الكامل والفعال للتوصيات البالغ عددها 45 توصية التي اعتمدتها الجمعية العامة ومن المشاريع التي تنفذ حالياً. وأعرب عن أمله في أن تحرز اللجنة تقدماً كبيراً هذا الأسبوع. وصرح بأن العمل على تنفيذ جدول أعمال التنمية لا يقتصر على التوصيات المذكورة، وحث جميع الدول الأعضاء على العمل بفعالية وبروح بناءة، مع مراعاة مختلف احتياجاتها، وذلك أساساً لإحراز تقدم في هذا الموضوع. وعبر الوفد عن تقديره لالتزام المدير العام، السيد فرانسس غري، وأيد تماماً البيان الذي أدلى به في الصباح بشأن أهمية كل وحدة وشعبة في الويبو ودورها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار إلى تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 وإلى الوثيقة CDIP/5/4 بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات والوثيقة CDIP/5/7 بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوثيقة الخاصة بالملك العام، وقال إنه سيقدم مداخلات بشأن كل واحد من تلك البنود المحددة خلال الأسبوع. والتفت إلى موضوع آلية التنسيق وقال إنه يعلق أهمية كبرى على تنفيذ التوصيات تنفيذاً كاملاً. ومع ذلك أبدى رغبته في التذكير بأن هذا الموضع ليس البند الوحيد المدرج في جدول أعمال اللجنة وطلب من الرئيس إصدار توصية بشأن تنظيم العمل لكي يخصص القدر اللازم من الوقت للبنود المحددة في جدول الأعمال. ورأى أن اللجنة ينبغي لها أن تواصل النظر في آلية التنسيق وأن تجد حلاً لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن. وأعرب الوفد عن رغبته في التقدم بالشكر إلى جميع البلدان التي أبدت اهتمامها بإحراز تقدم في جدول أعمال

التنمية، وكذلك البلدان التي قدمت ما يسمى بمجموعة جدول أعمال التنمية في الصباح. وشدد على تأييده لجدول الأعمال المذكور وعلى استعداده للعمل بشكل بناء مع جميع أعضاء الويبو المهتمين بالمضي قدماً بتنفيذ هذا الجدول وإدراجه في أنشطة المنظمة.

61. وهنأ وفد باكستان الرئيس على انتخابه في الدورة الخامسة للجنة، وأضاف أنه يتشرف بوصفه عضواً في مجموعة البلدان الآسيوية بأن يرى بلداً آسيوياً يقود هذه اللجنة المهمة التابعة للويبو، وأكد دعم باكستان الكامل له. وتقدم بالشكر كذلك إلى الرئيس الخارج على حنكته في قيادة اللجنة. وأثنى على المدير العام السيد فرانسس غري ونائبه السيد جيفري أونياما وعلى السيد عرفان بالوش نائب مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية وسائر موظفي الويبو على ما قاموا به من عمل ممتاز وعلى مساهمتهم الكبرى في عمل اللجنة وفي تنفيذ جدول أعمال التنمية. وصرح الوفد بأنه يهتم اهتماماً كبيراً بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي يرمي إلى تحقيق التنمية بوصفها الهدف الأساسي لنظام الملكية الفكرية العالمي الذي يتمتع بالمرونة في تلبية الاحتياجات على اختلاف مستويات التنمية. وأردف قائلاً إن الملكية الفكرية ضرورية في عالم اليوم، لذلك ينبغي لنظام الملكية الفكرية العالمي أن يتطور بشكل يساعد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ولا يعوق تقدمها ويجعلها أسيرة للاعتماد على بلدان العام المتقدم إلى الأبد. وأعرب عن ثقته في أن وضع نظام متوازن للملكية الفكرية سيساعد على الحد من الفقر والبؤس في العالم ويعطي دفعة للنظام الاقتصادي العالمي لكي تكون فيه البلدان شريكات متكافئات ولا تنقسم بين بلدان مانحة وبلدان متلقية، كما أعرب الوفد عن ثقته في فعالية وفائدة التعددية، وقال إنه في طليعة الدول الأعضاء المبادرة بالالتزام بكل المنظورات المختلفة المتعلقة بقضايا الملكية الفكرية وأنشطتها في الويبو. وصرح بأن الويبو هي المنظمة المعهود إليها موضوع الملكية الفكرية وأن أية جهود تبذل لتجزئة العمل والمفاوضات في مجال الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة من شأنه أن يعوق بشكل كبير نظام الملكية الفكرية العالمي. وقال إن من الضروري التحلي بالفعالية في استطلاع السبل والطرق التي من شأنها أن تمكّن الملكية الفكرية من الإسهام الكامل في مهمة التنمية ومن التماشي معها، وهذا يشمل ضرورة ضمان أن تساهم عناصر الملكية الفكرية المختلفة بالشكل الملائم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستدرك قائلاً إن عدداً من البلدان، ومنها باكستان، سعى إلى تحقيق تلك الأهداف، عن طريق المبادرة بتدشين مجموعة جدول أعمال التنمية التي تضم البلدان متشابهة التفكير وذلك لدعم المنظور المتجه نحو التنمية في جميع القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية ولإدراج جدول أعمال التنمية في جميع الأنشطة. وأفاد بأن غرض المجموعة هو أن تساهم مساهمة إيجابية في عمل الويبو. وأعرب عن اعتقاده أن المجموعة الجديدة التي تضم بلدان مختلفة من كافة الأقاليم ستضيف إضافة بناءة إلى رأب الصدع بين وجهات النظر المختلفة، وستمضي قدماً بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأبدى الوفد بعد ذلك رغبته في الترحيب بالجهود التي يبذلها المدير العام وبمقاربته الإيجابية نحو تنفيذ جدول أعمال التنمية، وقد اتضحت هذه المقاربة في تقريره الخاص بتنفيذ هذا الجدول. ومضى يقول إن تلك المبادرة تبين التزام المدير العام بتقديم بيان مقتضب وواضح عن العديد من الإنجازات المحرزة والأنشطة المضطلع بها أثناء العام المنصرم. وصرح بأن هذا التقرير بعث الأمل في النفوس بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأبدى تطلعه إلى أن تتمكن الدول الأعضاء من خلال جهودها المشتركة من تحقيق أهدافها في وضع نظام ملكية فكرية عالمي سليم ومتوازن. وود الوفد كذلك أن يثني على الأمانة على جهودها في صياغة المشاريع والوثائق المختلفة لتنظر فيها اللجنة، وأشار على وجه الخصوص مع الارتياح إلى أول وثيقة تعدها الأمانة على الإطلاق بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إنه سيقدم تعليقات محددة بشأنها عندما تخضع للمناقشة. وأعرب عن تأييده الكامل للمقاربة القائمة على المشاريع، وخص بالذكر المشاريع المواضيعية. وقال إنه يؤمن بأن هذه المقاربة سرعت من عملية التنفيذ في العديد من المجالات. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز نتائج ملموسة في هذه المشاريع، غير أنه قال إن التحدي الرئيسي الذي يظل مطروحاً هو إدراج جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلاً إن الربط بين عمل مختلف برامج الويبو وتوصيات جدول أعمال التنمية هو مقاربة ممتازة. وصرح بأن جدوى هذه المقاربة تتوقف بقدر كبير على القدرة على إحراز النتائج المرتقبة. وقال إن من المهم كذلك أن يكون لدى الدول الأعضاء في الويبو الأدوات والآليات اللازمة لاستعراض التقدم المحرز، ومن هذا المنطلق، قال الوفد إنه اشترك مع الجزائر والبرازيل في عرض مقترح

بشأن آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، ولقي في ذلك تأييداً من الهند ومصر. وأعرب عن أمله في أن يحصل المقترح على تأييد كبير. ومضى يقول إن ما تبذله الويبو والدول الأعضاء فيها من جهود بشأن مسألة جدول أعمال التنمية يتوقف بقدر كبير على قدرة كل واحدة منها على تقييم عملها. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على إبداء المرونة بشأن تلك القضية، ورأى أن الجهود الخالصة والملموسة والمتضافرة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء في الويبو هي وحدها التي من شأنها أن تمكّن تلك الدول من إحراز نتائج في جميع أنشطة الويبو. وفي الختام، ود الوفد التشديد على التزامه بالعمل كعضو في مجموعة جدول أعمال التنمية وبصفته الوطنية على حد سواء مع جميع أصحاب المصالح في الويبو، وبتشييد الجسور بين المنظورات والآراء المختلفة. وأشار إلى تأييده لرؤية جدول أعمال التنمية على أنه شراكة عالمية لتستفيد منها جميع البلدان وفقاً لأهدافها واحتياجاتها وأولوياتها المحددة.

62. وهنأ وفد المغرب الرئيس وأعرب عن شكره للموظفين الخارجين، وخاصة السيد عبد الرؤوف الالبديوي. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر المدير العام على الاهتمام الذي أولاه للجنة، وهنأ الأمانة على إتاحة عدد من الوثائق القيمة للغاية للجنة. وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على وثيقتين مهمتين وهما التقرير الصادر بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في الوثيقة CDIP/5/2، ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية في الوثيقة CDIP/5/3. وقال إن الدرس الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من هاتين الوثيقتين هو أن الويبو بذلت جهوداً تنظيمية ومالية هائلة وتستحق الثناء لكي تتمكن من الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبدى الوفد رغبته في الإشارة إلى وجود ثغرة بين إصرار المنظمات الدولية والجهود التي تبذلها، فالواقع هو أن ثمة مليار شخص تنهشه براثن الفقر، وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد أحرزت تقدماً، فإن الركود الاقتصادي عصف لسوء الحظ بجهود العديد من البلدان الأخرى، وخاصة في أفريقيا حيث يوجد أكبر عدد من البلدان الفقيرة وحيث يسجل أدنى معدل نمو في العالم منذ ذلك الركود. وناشد الوفد اللجنة بأن تضاعف جهودها لتسرع تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لكي تكون قادرة على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الأجل الذي حددته الأمم المتحدة وهو عام 2015، وفي هذا السياق، ناشد الوفد الأمانة بأن تنشئ في أسرع وقت ممكن آلية التنسيق لمتابعة الأنشطة وتطويرها. وطلب من الرئيس أن يلجأ إلى حنكته في ضمان توزيع الوقت توزيعاً عادلاً لكي تتمكن اللجنة من النظر في جميع البنود الواردة في جدول أعمالها بغية مواصلة تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعزيزه. وصرح بأن آلية التنسيق هي إحدى البنود الأساسية في جدول أعمال هذه الدورة وينبغي أن يخصص لها الوقت اللازم، على ألا تُغفل سائر البنود كذلك، ولا سيما البند الخاص بنقل التكنولوجيا الذي نظرت فيه اللجنة في الدورة السابقة. وأعرب الوفد عن رغبته في إقامة نقاش بنّاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف التضامن والشراكة التي يزمع تحقيقها من خلال المشروع. كما أبدى رغبته في تخصيص ما يكفي من وقت للنظر في المشروع الجديد الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعديله إذا لزم الأمر. وأردف قائلاً إنه أتى إلى هذه الدورة وهو يتحلى بروح بناءة وتحدوه الآمال في أن تنفذ أهداف جدول أعمال التنمية في أسرع وقت ممكن، وصرح بأنه سيساهم في مناقشة بعض المجالات، أولاً لكي يمكّن احترام المبادئ المحددة في الدورة الثالثة للجنة كل دولة عضو من مناقشة المشاريع المواضيعية التي اقترحتها الأمانة ومن تعديلها إذا لزم الأمر. وثانياً، ليؤيد أية مقاربة من شأنها أن تسرع عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية مع احترام نص وروح كل توصية على حد سواء. ورحب الوفد كذلك بمجموعة جدول أعمال التنمية وأبدى استعداده للعكوف معها على تحقيق أهدافها. وثالثاً وأخيراً، تمنى الوفد أن يحالف النجاح هذه الدورة وأن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المتابعة وآلية التقييم، ثم أعرب عن تأييده للمقترح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان وشكر سائر البلدان على مساهماتها في هذا الموضوع.

63. هنأ وفد اليابان الرئيس على انتخابه وكذلك الأمانة على ما اضطلعت به من عمل شاق لإعداد وثائق العمل بما فيها تقرير المدير العام الذي شرح فيه تنفيذ جدول أعمال التنمية شرحاً وافياً. كما هنأ الجميع بمناسبة الذكرى الأربعين لإبرام اتفاقية الويبو والذكرى العاشرة ليوم الملكية الفكرية. وانضم الوفد إلى البيانات التي أدلى بها وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء وأفاد أن اليابان تولي أهمية كبيرة للأنشطة المتعلقة بالتنمية، بما فيها المساعدة التقنية وبناء

القدرات. وصرح في هذا الصدد بأن اليابان أخذت تقدم أنواعاً مختلفة من المساعدة من خلال صناديقها الاستئمانية، بما فيها الصندوق الخاص ببلدان أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وأضاف الوفد أن أحد مشاريع برنامج الصناديق الاستئمانية هو المنتدى السامي للويبو الخاص بالبنية التحتية للملكية الفكرية العالمية لتشجيع الابتكار الذي عقد في طوكيو في مارس 2010 في حضور مدير عام الويبو الدكتور فرانسيس غري، وتبادل فيه مسؤولون مما يزيد على 50 مكتباً من مكاتب الملكية الفكرية في العالم آراءهم بشكل فعال بشأن دور الملكية الفكرية في تشجيع الابتكار. وصرح الوفد كذلك بأن حلقة العمل الإقليمية المعنية بنقل التكنولوجيا بالاستناد إلى الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية ستعقد في الفترة من 27 إلى 30 أبريل في الدار البيضاء بالمغرب، وأعرب عن أمله في أن تذكي هذه الحلقة الوعي بقيمة نقل التكنولوجيا من خلال الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية وأن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان أفريقيا. وأبدى الوفد رغبته في مواصلة المفاوضات من خلال تلك الأنشطة لإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية. ونوه إلى أن الاستغلال الفعال لحقوق الملكية الفكرية أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة، وأعرب عن تقديره في هذا الصدد للموافقة في الدورة السابقة على استهلال تنفيذ قاعدة بيانات الويبو لتقاسم التجارب حول الانتفاع بالملكية الفكرية لفائدة النمو الاقتصادي التي يشار إليها بمختصر قاعدة بيانات WIPO E-SPEED والتي اقترحتها اليابان لتكون جزءاً من أنشطة الويبو الجارية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تنفذ أمانة الويبو هذه المبادرة وبسرعة. وفضلاً عن ذلك أوضح الوفد أن مكتب الويبو في اليابان استهل، كجزء من برنامج الصناديق الاستئمانية في اليابان، الإعداد لفحص وجمع بيانات الحالات الناجحة لتخزن في قاعدة البيانات WIPO E-SPEED. وأشار إلى أنه من المهم لتحقيق هدف جدول أعمال التنمية بشكل فعال وفعلي، إحراز تقدم في المناقشة الموضوعية الدائرة بشأن المشروع القائم على تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وفي هذا الصدد ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر أولاً في كيفية استخدام الآلية والموارد الموجودة بشكل يعكس مبادئ جدول أعمال التنمية. وجدد الوفد التزامه بعقد مناقشات بناءة في هذه الدورة في ظل توجيهات الرئيس الرشيدة.

64. وهنأ وفد أسبانيا الرئيس كما هنأه من قبل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتمنى أن يحالفه النجاح في عمله. وأشار إلى تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا في الصباح بالنيابة عن المجموعة باء والبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن امتنانه للمدير العام أن رفع إلى اللجنة التقرير الخاص بتنفيذ جدول أعمال التنمية وعرضه عليها. ونوه كذلك إلى أن هذا التقرير كان مفيداً في مساعدة اللجنة على الاضطلاع بمهامها في الإشراف على تقييم تنفيذ التوصيات المعتمدة. واستكمالاً لما قاله وفد الاتحاد الأوروبي، أعرب الوفد عن تفهمه أنه ينبغي اعتبار التقرير عنصراً مهماً من عناصر آلية التنسيق التي ستعتمدها اللجنة. وتعليقاً على بعض جوانب التقرير أولى الوفد اهتماماً خاصاً إلى المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ المبادئ والمبادئ التوجيهية الواردة في التوصيات. وقال إنه عندما دعم المقاربة المواضيعية الجديدة المتبعة في تنفيذ هذه التوصيات، إنما فعل ذلك لإدراكه أن المبادئ الواردة في العديد من هذه التوصيات لا يجب ربطها بأي مقترح من المقترحات التي تم تناولها خلال العمل الذي تضطلع به المنظمة حالياً. وعليه، أثنى الوفد على العمل الذي اضطلعت به الأمانة لتحديد تأثير هذه المبادئ في أنشطتها المختلفة. وأبدى رغبته في الحصول على معلومات أكثر تحديداً عن نتائج ذلك العمل، ولا سيما في سياق الفقرة 3 من الصيغة الأسبانية للتقرير التي ذكر فيها أنه من الضروري بذل جهود كبيرة والتي تمّت، على حد قول الوفد، عن أن هذه الجهود قد بذلت بالفعل. وبناء على ذلك، أبدى الوفد رغبته في أن يطلب من الأمانة أن تقدم له معلومات أكثر تحديداً عن تلك الجهود وأن تتوخى المزيد من الدقة في التقارير المقبلة. وفي مثال على ذلك، أشار الوفد إلى الفقرة 6 من التقرير التي ترد فيها قائمة وافية بجميع الأهداف الاستراتيجية الجديدة والبرامج والأقسام المشاركة في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ورحب بمدونة أخلاق المهنة الجديدة لموظفي الويبو التي ينبغي أن تتضمن المبادئ الواردة في التوصية 6 من جدول الأعمال المذكور. وأشار إلى أن الفقرة 9 من التقرير تثير تساؤلات عما إذا كانت مدونة أخلاق المهنة الجديدة التي اعتمدتها الأمم المتحدة هي التي ستقدم إلى الجنة لتعتمدها، وتساءل الوفد عما إذا كانت مدونة أخلاق المهنة في هذه الحالة تستلزم أن تعتمد أم ستكون هناك مدونة خاصة بالويبو مستوحاة من نموذج الأمم المتحدة. وأبدى الوفد رغبته في أن يعرف من الأمانة متى

تزمع تقديم مدونة أخلاق المهنة المذكورة للجنة التنسيق لتنظر فيها. وفيما يتعلق بالفقرة 10 من التقرير هنأ الوفد المنظمة والأمانة على ما بذلتاه من جهود لتعزيز تعانون المنظمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأشار إلى إمكانية التعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى لتنفيذ برامج الويبو وأنشطتها. وفي هذا السياق، أبدى الوفد رغبته في الحصول على المزيد من التفاصيل عن النتيجة المحددة لجميع هذه الجهود وعن إمكانيات التعاون. ونوه كذلك إلى أن تعبير جدول أعمال التنمية قد ترجم إلى الإسبانية في وثيقة عمل اللجنة وعلى موقع الويبو على الإنترنت على حد سواء بتعبيرين مختلفين هما "*جدول أعمال التنمية*" و "*برنامج الويبو للتنمية*" بوصفه برنامج الويبو الخاص بجدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أنه من الضروري التفكير في توحيد المصطلحات المستخدمة من دون الإضرار بتحسين فهم سائر الوفود الناطقة بالإسبانية للمسألة. وأوضح الوفد أن تعبيري جدول أعمال وبرنامج ليس لهما المعنى ذاته في الاستخدام الشائع في الإسبانية، فالأول يشير ببساطة على الأرجح إلى مجموعة أنشطة يجب الاضطلاع بها، أما تعبير برنامج فهو يشير كذلك إلى جوانب أخرى مثل الترتيب الذي يضطلع فيه بهذه الأنشطة. وقد وافقت جمعية المنظمة على جدول أعمال التنمية، وعليه فإن عمل هذه اللجنة سيستند إلى جدول الأعمال المذكور وليس إلى برنامج تعده الويبو للتنمية. وأخيراً، أعرب الوفد عن قلقه إزاء تنظيم اجتماعات ثلاث لجان مهمة وهي اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، في ثلاثة أسابيع متتالية في الفصل الأول من عام 2010. وقال إن هذا التنظيم يصعّب على بعض الدول الأعضاء الاستعداد لهذه الاجتماعات، وأعرب عن شعوره بأن ذلك الأمر لا يمكنه سوى أن يقود جودة النتائج المحرزة.

65. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أن كل من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية يعتبر التنمية أحد مهامه الرئيسية، وأن مسألة التنمية ستدرج في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي سيعقد في سيول في نوفمبر 2010. وأعرب عن التزامه الشديد بالعمل للتوصل إلى اتفاقات بشأن الأنشطة الأساسية للتصدي إلى الفجوة الدولية في التنمية. وقال إن الملكية الفكرية تضطلع، في مجتمع يقوم على المعارف، بدور ما فتئت أهميته تزداد، وهي أداة لزيادة الإبداع والابتكار التكنولوجي. ومضى يوضح أن الروابط التي تصل الملكية الفكرية بالتنمية يقصد بها أن تضطلع الويبو ومكاتب الملكية الفكرية بدور أكثر حيوية من أي وقت مضى. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتعاون الدول الأعضاء على تقليص الفجوة التي تفصل بين البلدان، ولا سيما من حيث البنى التحتية للملكية الفكرية والكفاءات. وقال إن جمهورية كوريا بذلت جهوداً للمساهمة في تطوير هذا التعاون، فأسست صناديق استئمانية للويبو في عام 2004 لتنفيذ الأنشطة التي ترمي إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الانتفاع بالملكية الفكرية في تحقيق التنمية. وفي عام 2008 دُشنت برامج الانتفاع بالملكية الفكرية لدعم تطوير المجتمعات المحلية. وسعياً إلى توسيع نطاق برامج دعم التنمية المحلية على الصعيد العالمي، قدم اقتراحان أثناء الدورتين الثالثة والرابعة للجنة. ومن المزمع أن تناقش الدول الأعضاء مشروعين قائمين على هذين المقترحين وتوافق عليهما في هذه الدورة. ويتضمن هذان المشروعان أنشطة أساسية لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتم الموافقة على هذين المشروعين وأن ينفذا في أسرع وقت ممكن.

66. وشدد وفد بنما على اهتمام السلطات الوطنية فيها بجدول أعمال التنمية، وأعرب عن ارتياحه للجهود المبذولة لتنفيذ المشاريع الجارية على أساس التوصيات المعتمدة. وبناء على دعوة من الرئيس، أعرب الوفد عن التزامه بالعمل بعقلية منفتحة أثناء البحث عن حلول تمكّن من تنفيذ المشاريع المفيدة لجميع الدول الأعضاء. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن التحلي بروح استباقية وبناءة هو أمر مهم للغاية للقيام بالعمل. وأشار الوفد كذلك باهتمام كبير إلى وضع برنامج للدراسات الاقتصادية يؤمل أن تؤدي أنشطته إلى تحقيق منافع ملموسة وتحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية. وأعرب الوفد كذلك عن ارتياحه لدراسة أجريت بشأن مواطن المرونة التي يتيحها اتفاق تريبس وتأكيد الويبو على الابتكار ونقل التكنولوجيا. وأضاف الوفد قائلاً إن العمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يشكل ضماناً مهماً بأن تعتبر الملكية الفكرية أداة لتعزيز الإبداع وتشجيع الابتكار بشكل متوازن. وأحد المبادئ التوجيهية الواردة في جدول أعمال التنمية هو أن تصبح الملكية الفكرية جزءاً من الخطط والبرامج الوطنية

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول الأعضاء. ومضى الوفد يقول، وقد أبقى على هذا الهدف نصب عينيه، إن بنما ستواصل العمل للحصول على التعاون التقني الذي من شأنه أن يساعدها على تطوير قدراتها الوطنية بالاستناد إلى الأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد الوطني.

67. وأيد وفد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر المدير العام على عرضه للتقرير الوارد في الوثيقة CDIP/5/2 والذي أظهر التزامه بجدول أعمال التنمية، وأعرب عن أمله في أن يستمر المدير العام في إبلاغ اللجنة بالمعمل الذي سينجز في المستقبل. وأيد الوفد جدول أعمال التنمية تماشياً مع الدور الذي يضطلع به في مجموعة أصدقاء التنمية واعتبره منصة مثالية لإدراك أهمية الملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع القطاعات. ويتماشى هذا الموقف مع البرنامج التجريبي في الجمهورية الدومينيكية. وأضاف الوفد أن العديد من التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية تتفق تماماً مع ما يحاول مكتب الملكية الفكرية لديها القيام به ليساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وبالإشارة إلى الوضع في البلد المجاور، هايتي، قال الوفد إن الجمهورية الدومينيكية تشارك في إعادة تشييد بناه التحتية ومؤسساته. وأضاف قائلاً إن الويبو يمكنها الاعتماد على التعاون الكامل من مكتب الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية للقيام بأي عمل في هذا الصدد. وفي الختام، قال الوفد إن من الضروري تعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة لإدراج جدول أعمال التنمية في كل أنشطة الويبو.

68. وأعرب وفد بنغلاديش عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء لانتخاب السفير عبد الحنّان لمنصب رئيس هذه اللجنة المهمة التابعة للويبو، كما أعرب عن شكره للرئيس السابق للجنة ونائبيه على المساهمات القيمة التي قدموها. وأيد الوفد البيانين اللذين أدلى بهما وفد تايلند بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية ووفد نيبال بالنيابة عن أقل البلدان نمواً. وتقدم بالشكر إلى الأمانة وإلى المدير العام، السيد فرانسس غتري، على التقرير الذي أعده عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأيد فكرة رفع هذا التقرير سنوياً. ورأى الوفد أن موضوع استعراض المشاريع الجارية كان ينبغي أن يبقى مدرجاً في جدول الأعمال لتتاح الفرصة أمام الوفود لمناقشة تنفيذ جدول أعمال التنمية بتعمق ولتقديم الإرشادات الضرورية لضمان تنفيذ هذا الجدول الذي تقوده الأعضاء بطبيعته. وهنأ الوفد الويبو على الذكرى الأربعين لإبرام اتفاقيتها وأقر بدورها الكبير في الاضطلاع بنصيبها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها عضواً في أسرة الأمم المتحدة وبالتزامها بذلك. وقال إن من شأن تنفيذ جدول أعمال التنمية أن يسمح للويبو بتحسين المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نمواً، لتنتفع بالملكية الفكرية انتفاعاً فعالاً في بلوغ أهداف التنمية التي وضعتها لنفسها وفي تعزيز الابتكار والاستفادة من مواطن المرونة المتاحة لها في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أكد الوفد ضرورة اتخاذ إجراءات محددة لمتابعة مؤتمر الجهات المانحة الذي عقد في نوفمبر 2009. ووجه الدعوة للمدير العام وأمانة الويبو لكي لا يدخرا جهداً في الإسراع بالبدء في الأنشطة الإضافية المخطط لها. وشدد على الضرورة الملحة لتأسيس الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً لكي يتيح نافذة لم تكن موجدة من قبل، لتستطيع الجهات المانحة توجيه التمويل من خلالها لهذه البلدان لتضطلع بأنشطة إضافية، كما هو مزمع في التوصية 2 من جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، أوضح الوفد أن كل من خطة العمل المكونة من عشر نقاط والموضوعة لأقل البلدان نمواً والإعلان الوزاري الخاص بأقل البلدان نمواً والمعتمد في يوليو 2009 يقدم الإرشادات المفيدة للقيام بذلك وبمواضيع أخرى هي من الأهمية بمكان بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وقال إن عدداً من المشاريع يجب النظر فيها في هذه الدورة وإن هذه المشاريع ربما تساعد على تكوين الكفاءات لدى أقل البلدان نمواً لتوسع منتجاتها وتعزز فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة فيها على المعلومات العلمية والتكنولوجية. وفيما يتعلق بآلية التنسيق والرصد المقترحة، قال الوفد إن ما يشجعه هو التقدم الذي أحرز في هذا الشأن في الدورة السابقة للجنة،.ويتضمن النص الذي تنظر فيه اللجنة في هذا الصدد مقترحين، ولما كان العديد من العناصر المقترحة متشابهاً في جوهره، فمن الضروري التركيز على مجالات تختلف الآراء بشأنها وذلك لسد الثغرات وللتوصل إلى اتفاق بشأن وضع آلية فعالة.

69. وأعرب وفد أذربيجان عن شكره للأمانة على الإعداد الجيد جداً للوثائق بجميع لغات الويبو. وأشار إلى أن المدير العام قال في الدورة الثالثة للجنة إنه سيرفع لها تقريراً كل عام وقد صدق وعده. وقال الوفد إنه يحبذ رفع التقارير بانتظام على أن يتواصل رفعها في السنوات المقبلة أيضاً. وبالإشارة إلى الوثيقة CDIP/5/2، أوضح الوفد أن جزءاً أساسياً من عمل اللجنة يتمثل في الإبلاغ عن ما أنجز والنظر في كيفية تنسيق العمل مع سائر هيئات الويبو. وفي عام 2009 استهلت المناقشات داخل اللجنة بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير وقد شاركت الدول الأعضاء مشاركة إيجابية في تحديد هذه الآليات والإجراءات الضرورية. وصرح الوفد بأن وضع آلية تقييم على أساس من توافق الآراء من شأنه أن يعزز إضفاء المزيد من الشفافية على عمل اللجنة وأن يؤدي إلى تحقيق المزيد من التطوير في المشاريع المواضيعية وتنفيذها. وراح يقول إنه لا يجد ضرورة في تأسيس هيكل جديد لآلية التقييم في الويبو. وهنأ جميع المشاركين بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية والذكرى الأربعين لإبرام اتفاقية الويبو.

70. وهنأ وفد السودان الرئيس وشكر المدير العام على تقريره، كما شكر المنظمة على ما قدمته من دعم تقني ومالي لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية وأقل البلدان نمواً. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية.

71. وأعرب وفد قيرغيزستان عن اهتمامه الخاص بجدول أعمال التنمية وأشار إلى أن استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية ينبغي أن تستخدم كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وصرح بأن قيرغيزستان استضافت مؤخراً بعثة من بعثات الويبو كخطوة أولى لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، وعقدت عدداً من الاجتماعات مع كبار المسؤولين ومع القطاع الخاص، وقد قدم الدعم من الهيئات الخاصة التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، لأنها تعطي قيمة كذلك لملكيتها الفكرية وتعتبرها دافعاً للتنمية الاقتصادية. وشدد الوفد على أهمية وجود نظام فعال للرصد والتقييم. وفي الختام، أعرب عن شكره للمدير العام، السيد فرانسس غرّي، والأمانة على الجهود التي بذلاها ولم يدخرا فيها جهداً. وأكد أن قيرغيزستان ستواصل تقديم جميع أشكال التعاون والالتزام الضرورية لنجاح تنفيذ جدول أعمال التنمية.

72. وانضم وفد كوستاريكا إلى البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه اضطلع بدور فعال منذ بداية المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة دخلت في مرحلة جديدة من المهم إحراز تقدم فيها في جميع المشاريع وإدراج هذه المشاريع في عمل الويبو. وهنأ الوفد الأمانة على الوثائق المعروضة للمناقشة. وبالإشارة إلى الوثيقة CDIP/5/2، شكر الوفد الأمين العام على تقريره الممتاز بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية بأجزائه الثلاثة ومرفقاته لأنه قلل من تعقيد المواضيع المطروحة فيه وأظهر بوضح العمل المنجز لتنفيذ التوصيات. وأفاد الوفد أن اجتماعاً لرؤساء مكاتب الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية انعقد الأسبوع السابق في سانتياغو بشيلي. وقام هذا الاجتماع مقام المنصة ليبدي فيها جميع المشاركين رغباتهم في التعاون مع الويبو. ويعد ذلك مساهمة جيدة لتنفيذ جميع المشاريع أو لتصميم مشاريع جديدة تساعد البلدان النامية. وأعاد الوفد التشديد على ارتياحه للوثائق المعدة، وخص بالذكر الوثيقة المتعلقة بمساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الخاصة بمواطن المرونة في منح البراءات في الإطار متعدد الأطراف. وأقر بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ جدول أعمال التنمية ولتكوين مجموعة جدول أعمال التنمية التي تتنوع فيها المصالح وتعد قيمة مضافة تمكّن من إجراء مناقشة ثرية في اللجنة. وأخيراً، صرح الوفد بأنه سيقدم تعليقاته الدقيقة على المواضيع المختلفة التي ينبغي أن تراعى في تحقيق أهداف التوصيات.

73. ووجه وفد النيجر انتباه اللجنة إلى التوصيات التي صدرت عن المنتدى الإقليمي الخاص بالملكية الفكرية لبرلمانيّي أقل البلدان نمواً في بلدان أفريقا الناطقة بالفرنسية، الذي نظمته الويبو وحكومة بنين في كوتونو يومي 13 و14 أبريل 2010. وشارك في الاجتماع برلمانيون من بنين وبوركينا فاسو وبوروندي وجزر القمر وغينيا ومدغشقر ومالي وموريتانيا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وتوغو. ووجه الوفد انتباه اللجنة للتوصيات التالية: (1) ينبغي للويبو أن تقدم المساعدة والدعم لإذكاء الوعي وبناء القدرات وزيادة فهم

الملكية الفكرية بوصفها أداة لتنمية أقل البلدان نمواً؛ (2) وينبغي للويبو أن تدرس إمكانية تنظيم منتديات مشابهة للبرلمانيين والمسؤولين عن رسم سياسات الملكية الفكرية في القطاع القانوني في أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية؛ (3) وينبغي للجمعيات الوطنية في البلدان المعنية أن تنشئ لجاناً فرعية على مستوى البرلمانات وأن تنشئ شبكات لتتصدى لقضايا الملكية الفكرية، كما ينبغي لهؤلاء البرلمانيين أن يدرجوا قضايا الملكية الفكرية في استراتيجياتهم للتنمية الوطنية؛ (4) وينبغي تعزيز قدرة مؤسسات البحث والعلوم والتكنولوجيا، كما ينبغي توطيد ثقافة العلم والتكنولوجيا والابتكار في الانتفاع بالملكية الفكرية وتسويقها، بما في ذلك زيادة التعاون بين دوائر البحث والصناعة؛ (5) وينبغي للويبو أن تقدم المساعدة لإنشاء مراكز معلومات تقنية وعلمية لدى الدول الأعضاء؛ (6) وينبغي لحكومات الدول المعنية أن تطلب إجراء تقييم للاحتياجات لديها في مجال الملكية الفكرية؛ (7) ونبغي للويبو أن تقدم الدعم بشأن قضايا حق المؤلف والقضايا ذات الصلة، حالما يطلب منها ذلك؛ (8) وينبغي للويبو أن تقدم المساعدة والدعم التقنيين لإذكاء الوعي بالجوانب القانونية للمعارف التقليدية ولرسم السياسات بشأنها. وينبغي تنفيذ المشاريع الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الانتفاع بمواردها الوراثية. وأضاف الوفد أن من الممكن كذلك اعتبار هذه التوصيات كمساهمات في تنظيم مؤتمر تستضيفه الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً.

74. وتحدث ممثل منظمة المعلومات الإلكترونية للمكتبات، وهي منظمة غير حكومية تعمل مع المكتبات في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مدعوماً برابطة مكتبات حق المؤلف، وأبدى رغبته في التعليق على أحد المشاريع التي نوقشت في تقرير المدير العام وكذلك على البند 8 من جدول الأعمال. وقال إن المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والملك العام يركز، في المقام الأول، على تحليل تداعيات وجود ملك عام ثري ويسهل النفاذ إليه، وهو يستكشف الأدوات المختلفة المتاحة لتحديد ما آل إلى الملك العام والنفاذ إليه. وفي هذا السياق، سلط الممثل الضوء على أثر تدابير الحماية التكنولوجية المشار إليها بمختصر TPMs. وقال إن هذه التدابير تطرح مشاكل إذ لا يسمح لها سوى بنفاذ محدود إلى الملك العام. والشاغل الأول هو أن هذه التدابير لا تعرف ولا يمكنها أن تعرف بطبيعتها موعد انتهاء سريان الحماية بحق المؤلف. وعليه، يمكن للمحتوى أن يبقى غير متاح وإن آل إلى الملك العام. أما الشاغل الثاني فهو التقادم؛ وتدابير الحماية التكنولوجية، شأنها شأن العديد من أوجه التكنولوجيا، سرعان ما تتقادم ما لم يحفظها المنتجون بفعالية. وراح الممثل يقول إن مدة العمر المتوسطة لهذه التدابير تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات وإن الاندماج والاستحواذ التجاريين فيما بين المنتجين يعنيان أنه قد لا يعثر على صاحب التكنولوجيا الأصلي، وعليه يتعذر نقل المصنف الرقمي إلى منصات جديدة أو أنظمة عاملة. وبالتالي، يرجح ألا يتاح عدد كبير من المصنفات الرقمية المحمية بتدابير الحماية التكنولوجية في المستقبل. وقد أدركت المكتبات هذه المشكلة لأن عالم المكتبات الموعز إليه حفظ التراث الثقافي يلزمه أن يكون قادراً على نقل المصنفات الرقمية المحمية إلى أشكال أخرى بغرض حفظها، ليكون محتواها متاحاً بالكامل عندما ينتهي سريان الحقوق. وأعربت المكتبات الكبرى ومنها مكتبة بريتيش ليبراري (The British Library)، عن بالغ قلقها إزاء أثر تدابير الحماية التكنولوجية في حماية التراث الثقافي والعلمي وناشدت صانعي السياسات بأن يساعدوها على إيجاد حل لتلك المشكلة. وفي الختام، أعرب ممثل المنظمة عن اعتقاده بأن دور التدابير المذكورة هو مسألة حاسمة ومحورية في إثراء الملك العام وإتاحة النفاذ إليه، وكان ينبغي استعراضه بوصفه جزءاً من المشروع. وأضاف أن مجتمع المكتبات مستعد لتقديم المشورة والمساعدة في هذا الصدد.

75. وتحدث ممثل رابطة مكتبات حق المؤلف ممثلاً للمكتبات العامة والأكاديمية والبحثية في الولايات المتحدة ومدعوماً بمنظمة المعلومات الإلكترونية للمكتبات، فقال إن جدول أعمال التنمية يتيح فرصة لم يسبق لها مثيل لتغتنمها المكتبات في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً. واللجنة إذ تواصل تنفيذ جدول أعمال التنمية، إنما تود أن تقدم مقترحاً ملموساً بمشروع لو دمج في الأنشطة الراهنة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لحل مشكلة محددة من النوع الذي وضع جدول أعمال التنمية لاستهدافه. وقال الممثل إن النظام الحالي لأحكام حق المؤلف الذي يدير نشاط المكتبات ليس كافياً لإرساء أسس مجتمع معلومات عالمي دائم ومستدام. ولم يتسع نطاق مواطن المرونة عقب تعزيز الحقوق والواجبات، فهي لا تتناول بما يكفي النشاط الرقمي أو تعميم المصنفات

عبر الحدود. وأضاف الممثل أن منح التراخيص الخاصة غالباً ما يحول دون الانتفاع ببعض المصنفات وأن تدابير الحماية التكنولوجية تمنع استخدامات لطالما رمى قانون حق المؤلف إلى تأييدها. ومضى يقول إن أثر هذه الحواجز ملموس في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية. وبالإشارة إلى مشروع المعلومات الخاصة بالملكية الفكرية وتكنولوجيا الاتصالات والانقسام الرقمي والنفاذ إلى المعارف، المذكور في الوثيقة CDIP/4/5 المنقحة والمشار إليه في تقرير المدير العام، الوثيقة CDIP/5/2، قال الممثل إن الدارسات الجديدة عن المكتبات وأقسام المحفوظات والتعليم، التي أجرتها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بينت أن المشروع كان يمكنه أن يستطلع إمكانيات الحد الأدنى للأحكام الملزمة الضرورية للتعليم والبحث وخدمات المعلومات الإلكترونية ليعزز النفاذ إلى المعارف في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. وكان سيغطي استخدامات المصنفات المطبوعة والرقمية عبر الحدود لدعم المهمة الأساسية للمكتبات. وكان سيغطي كذلك إعارة المكتبات للمصنفات وتقديمها للوثائق بوصفها خدمات أساسية للمضي قدماً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الممثل إلى أن العديد من القوانين الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأحكام التي من شأنها أن تشمل الحفاظ على المكتبات؛ ففي العديد من البلدان تعاني المكتبات من الافتقار إلى القوانين التي تضمن الحفاظ على المصنفات الرقمية، ولا سيما المصنفات التي تشمل المواد السمعية والبصرية والتسجيل الصوتي والكتب الإلكترونية ومواقع الإنترنت. ومضى الممثل يقول إن من الأمور التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية هي أحكام المكتبات الخاصة بالتعليم والدراسات البحثية والدراسات الخاصة، بما فيها الأحكام التي من شأنها أن تجعل التعليم العالمي على شبكة الإنترنت أمراً أسهل مما كان عاليه في السابق. وصرح بأن التركيز انصب فيما يتعلق بالتعليم والبحث على النفاذ المفتوح والاتصال الأكاديمي. واستطرد الممثل قائلاً إن الاستثناءات الأخرى تشمل مسألة نفاذ ذوي الإعاقات إلى المصنفات. وكان ينبغي للمشروع أن يكشف عن حلول لاستخدامات المصنفات اليتيمة التي لولاه لنسيت وتقادمت في العصر الرقمي. كما كان من المطلوب أن يستطلع المشروع السياسات العامة التي تؤكد أن التقييدات والاستثناءات في مجال حق المؤلف هي عناصر مهمة تجسد مبادئ وطنية ودولية وما كان لها أن تتعرض لأي تغيير بموجب أي عقد. وأخيراً ولأن تنفيذ تشريع يمنع التحايل في العديد من البلدان قد يتخطى الشروط الواردة في المادة 11 من معاهدة الويبو لحق المؤلف،كان ينبغي الحث على إجراء المزيد من الدراسات عن القيود غير الضرورية. وناشدت الرابطة الدول الأعضاء بالنظر، فيما يتعلق بالمشروع المذكور أعلاه، في مناقشة نظام فعال للحد الأدنى من التقييدات والاستثناءات الملزمة التي تزيل العراقيل التي تعوق النفاذ المنصف إلى المعلومات، الأمر الذي من شأه أن يعزز عنصر حق المؤلف والنفاذ إلى المعلومات ومحتوى الإبداع. وذكّر الممثل بأن الدراسة المقترح إجراؤها بشأن حق المؤلف مصممة لتجريها أطراف متعددة، بما في هذه الأطراف من منظمات المجتمع المدني، لتيسير مقاربة أصحاب المصالح المتعددين، كما ذكّر بأن ممثلي مجتمع المكتبات الدولي مستعدون للمشاركة في التصدي إلى هذه القضايا.

76. وأوضح ممثل المنظمة الدولية لحقوق الإبداع التوفيقية أنها منظمة لا تسعى للربح ومكرسة لتيسر على الناس تقاسم مصنفات الآخرين والبناء عليها وفقاً لقواعد حق المؤلف، وهي تمنح تراخيص مجانية وتوفر أدوات قانونية أخرى لتوسيم المصنفات الإبداعية بعلامات تشير إلى حفظ بعض الحقوق مما يسمح للآخرين بتقاسم هذه المصنفات وإعادة دمجها واستخدامها استخداماً تجارياً أو يسمح بإجراء أي مزيج ينتج عن ذلك. وتكمل المنظمة الدولية لحقوق الإبداع التوفيقية عمل المنظمات الشقيقة التي تتناول في عملها شؤون التعليم والنفاذ المفتوح والعلوم المفتوحة والتنمية الثقافية. وصرح الممثل بأن المنظمة لديها مشاريع وتراخيص محددة في 102 من البلدان يضاف إليها 19 اختصاصاً قضائياً آخر في طور الصياغة. وتضم المنظمة شبكة هائلة من المتطوعين المشاركين في مبادئ تبادل المعلومات لتحقيق المنفعة الأكبر. وقد تم تبادل ملايين الأشياء بالفعل في ظل تراخيص من منظمة حقوق الإبداع التوفيقية. وأشار إلى أن ذلك الأمر قد ذكر في الدورات السابقة بوصفه أداة مهمة لتحقيق التوازن في البلدان النامية. وأعرب ممثل المنظمة عن اعتقاده أنها تتيح للبلدان النامية فرص النفاذ المشروع إلى المواد العلمية والتعليمية التي تنشرها معاهد البحث والمعاهد العامة في العالم المتقدم بموجب تراخيص المنظمة، وهو الأمر الذي حدث بالفعل في العديد من البلدان. وأشار إلى أن المنظمة لا تحل قضايا الانقسام الرقمي، ولا سيما بإتاحة النفاذ

إلى المصنفات، لكنه يعتقد أن إتاحة المصنفات بتراخيص يسهل الحصول عليها هي خطوة في الاتجاه الصحيح. وراح الممثل يقول إن المنظمة تدعم عمل اللجنة بقوة وتشجع على وجه الخصوص العمل المضطلع به في مجال نقل التكنولوجيا ودراسة الملك العام، وترحب كذلك بعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات على الأنشطة التعليمية. وفضلاً عن ذلك تنشئ المنظمة نموذج أداة لتوسيم مصنفات الملك العام ووضع علامات عليها ومن المفترض أن تكون هذه الأداة جاهزة في موعد أقصاه منتصف صيف عام 2010، على أن يحصل أي عمل ينجز بشأن أية أدوات ترمي إلى تيسير النفاذ إلى محتوى الملك العام على مساهمات من جميع الجهات صاحبة المصالح التي لديها معلومات قيمة ويمكنها أن تيسر توسيم هذا المحتوى. ويشمل عمل المنظمة كذلك المشاركة بشكل أساسي في الميادين العلمية؛ والتشجيع على إنشاء سجلات للبراءات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل في مجال البيوتكنولوجيا والتي من المعتقد أن تحرز نتائج كبيرة في البلدان النامية.

77. وأعرب ممثل منظمة شبكة العالم الثالث عن اعتقاده أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يمثل تغيراً مهماً في ثقافة الويبو. وهو الانتقال من تعزيز حماية وتنفيذ الملكية الفكرية بشكل غير حاسم إلى نموذج تتخذ فيه قضايا التنمية مكاناً أساسياً وتستخدم فيه فئات الملكية الفكرية المختلفة لإنجاز استراتيجيات التنمية في كل بلد. ويتعلق تغير الثقافة كذلك بالطريقة التي تسير بها الويبو؛ فثمة تفكير أعمق في تداعيات الملكية الفكرية على التنمية وعواقب اعتماد البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من النمو الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي لمعايير الملكية الفكرية. ويتعلق جدول أعمال التنمية كذلك بتحول الويبو إلى منظمة موضوعية وشفافة تتاح المساءلة فيها. والتفت الممثل إلى تقرير المدير العام، أبدى رغبته في التركيز على أربع قضايا وهي، أولاً، أن المنظمة في حين رحبت بإطار إدارة الويبو القائمة على النتائج المذكور في الفقرة 5 من التقرير، فإن هذا الإطار يعتبر أداة للتقييم الذاتي. ويستلزم الأمر إجراء تقييم مستقل لمدى دمج اعتبارات التنمية وتوصيات جدول أعمال التنمية في الويبو. ولهذا السبب تدعم المنظمة آلية التنسيق والرصد التي اقترحتها الجزائر والبرازيل وباكستان. وثانياً، أن من المهم ضمان أن المساعدة التقنية يمكنها أن تلبي احتياجات من يتلقاها. وفي الدورة الأخيرة للجنة اتفق المشاركون على أن تتعاقد الويبو مع خبراء خارجيين للقيام باستعراض مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها وأن تستشار في ذلك الجهات صاحبة المصالح، ومنها المنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، ثمة ضرورة لقطع التزام متين مع المنظمات غير الحكومية للحصول على مساهمات لإجراء الاستعراض الخارجي. ويمكن لهذا الالتزام أن يشمل طلب تقديم مشاركات خطية من المنظمات غير الحكومية وتنظيم جلسات بين الخبراء الخارجيين والمنظمات غير الحكومية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وثالثاً، تعتقد منظمة شبكة العالم الثالث أن هناك المزيد مما يمكن القيام به لتنفيذ التوصية 5 من جدول أعمال التنمية التي تدعو الويبو إلى أن تنشر المعلومات الخاصة بأنشطة المساعدة التقنية على موقعها الإلكتروني. فالويبو تقدم القليل من المعلومات بشأن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها. وفي نهاية المطاف وفيما يتعلق بالفقرة 11 من التقرير التي يذكر فيها أن مشاركة المجتمع المدني قد تعززت في اجتماعات الويبو، فإن المنظمة ترحب بهذا التطور؛ لكنها دعت المدير العام، بموجب كونه الأمين العام للاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف) في الوقت ذاته، إلى ضمان أن يفتح الأوبوف أبوابه أمام مشاركة المجتمع المدني. وقال الممثل إن المشاركين في الاجتماع الأخير للأوبوف الذي عقد في شهر أكتوبر رفضوا منح وضع المراقب لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الصيدلانية. وقامت 81 منظمة غير حكومية بإرسال خطاب مفتوح للدكتور غرّي مؤخراً تدعم فيه تجديد تطبيق وضع المراقب لهذه المنظمات في الأوبوف. وثمة من حث المدير العام على الاضطلاع بدور مهم في تعزيز مشاركة فئات المجتمع المدني في الأوبوف، كما عُززت مشاركتها في الويبو.

78. وصرح ممثل جمعية المقاييس الثلاثة للتجارة وحقوق الإنسان والاقتصاد المنصف (3D) بأن مهمة المنظمة هي التشجيع على التعاون بين ممهني التجارة والتنمية ودعاة حقوق الإنسان لكي تصاغ اللوائح التجارية وتطبق بهدف إرساء أسس اقتصاد منصف. وأعرب الممثل عن ارتياحه للمقاربة المتبعة في تنفيذ جدول أعمال التنمية بالاستناد إلى حقوق الإنسان. وأضاف أن من الضروري تحديد أوجه التعارض الحقيقية التي قد توجد بين حقوق الملكية

الفكرية وإنجاز الحق في التنمية في الميدان وفي اقتراح حلول بناءة. وأفاد الممثل أن موجز السياسات رقم 4 الذي نشرته الجمعية بعنوان "كيف يمكن لجدول أعمال التنمية أن يسترشد بحقوق الإنسان" ("How Human Rights can inform the WIPO Development Agenda") يتناول هذه المسألة، وأضاف أن هذا الموجز متاح باللغة الإنكليزية على موقع المنظمة على الإنترنت. وذكر الممثل أيضاً أن هذه الوثيقة تبين كيف يمكن قيادة تنفيذ جدول أعمال التنمية باتباع المقاربة القائمة على حقوق الإنسان ومراعاة الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية، وخاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية. ومضى الممثل يقول إن قوانين وقواعد الملكية الفكرية قد تقيد، إن لم تعرقل، الوفاء بتلك الحقوق الأساسية. وبالإشارة إلى الوثيقة الخاصة بمواطن المرونة CDIP/5/4 على سبيل المثال، قال الممثل إن المنظمة تعتقد أن اتباع المقاربة القائمة على حقوق الإنسان من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نتائج مختلفة وأفيد بكثير. وعوضاً عن قصر الدراسة على استعراض مواطن المرونة الموجودة بالفعل في الجزء الخاص بالصحة في اتفاق تريبس، كان ينبغي للمقاربة المقترحة أن تحدد الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات تعرقل الملكية الفكرية تحقيق إنجازات فيها؛ ومن ثم تؤدي إلى التفكير في آليات المرونة التي يمكن وضعها لمواجهة هذه التحديات المحددة، فتكون النتيجة المحققة من شقين؛ الأول هو تيسير البحث عن وجود مواطن المرونة المذكورة في الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف وإن لم تكن موجودة، فيكون على اللجنة إبلاغ الدول الأعضاء ليكون بوسعها مناقشة إمكانيات إدراجها في الاتفاقات الدولية. وثانياً، وضع مجموعة من مواطن المرونة للتنمية تدعى الدول الأعضاء إلى احترامها خارج نطاق الويبو، مثل التفاوض بشأن إبرام اتفاقات دولية أو اتفاقات تجارة حرة أخرى من شأنها أن تقدم تدابير جديدة فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وفي حقيقة الأمر وقع جميع الدول الأعضاء في اللجنة اتفاقية واحدة من اتفاقيات حقوق الإنسان على الأقل. وبالتالي، فإن احترام جميع مواطن المرونة المنصوص عليها كان ينبغي أن يتوافق مع مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعتها هذه الدول على المستويين الوطني والدولي. وفي الختام، قال الممثل إن الجمعية ترى أن اتباع مقاربة منهجية تقوم على حقوق الإنسان قد تساهم في تنفيذ جدول أعمال التنمية؛ أولاً بالمساهمة باستجابات كبيرة للمتطلبات الفعلية لشعوب البلدان النامية، وثانياً بتطبيق حقوق الإنسان في إطار قانوني أثناء تنفيذ جدول الأعمال المذكور، الأمر الذي يعني أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية.

79. وشكر المدير العام جميع الوفود التي تحدثت على التعليقات الوافية التي قدمتها فيما يتعلق بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة، ولا سيما شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وتوضيحاً لبعض النقاط التي أثيرت، تناول المدير العام، في البداية، السؤال الذي طرحه وفدا السلفادور وسلوفينيا عن الميزانية وقال إن المشكلة نشأت نتيجة للهوة التي تفصل بين آلية النظر في المشاريع واعتمادها داخل اللجنة وما تلا ذلك من موافقات على تخصيص الأموال في إطار آلية وضع الميزانية عموماً في لجنة البرنامج والميزانية التابعة للمنظمة. وأبلغ المدير العام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بأن المشكلة ستحل في المستقبل. وقال إن أول مناسبة ستتاح للمنظمة لحل هذه المشكلة بانتظام في المستقبل هي إعداد البرنامج والميزانية للفترة 2012 – 2013 المقبلة، وإن المناقشات بشأن تلك المسألة ستستهل في نهاية عام 2010. وأضاف أنه، أثناء صياغة وثيقة البرنامج والميزانية، سيلزم مدير كل برنامج أن يدرج في برنامجه الخاص المشاريع أو المجالات أو الأنشطة الخاصة الواردة في جدول أعمال التنمية والمتعلقة بهذا البرنامج المحدد. وفي الوقت ذاته، أعرب المدير العام عن رأيه في أن يستمر العمل بالآلية *المخصصة* المستخدمة نظراً لأنها حققت نتائج مرضية وقد أخذت لجنة البرنامج والميزانية تتيح التمويل لها في كل مناسبة، وفي أن يُضمن استمرار ذلك الأمر في المستقبل. ومضى المدير العام يقول إن عدداً من الوفود تساءل عن المبالغ التي تعهدت الجهات المانحة بتقديمها، وأخبر المجتمعين أنه إلى تلك اللحظة بخلاف الهبات الثنائية الكبيرة جداً التي قدمتها الدول الأعضاء وبلغت ما مجموعه حوالي من 17 إلى 19 مليون فرنك سويسري، فإن الأمانة لم تستطع جمع الأموال من مجتمع الجهات المانحة المحتمل. وذكّر المدير العام بأن مناقشة كبرى قد دارت قبل انعقاد مؤتمر الجهات المانحة العام الماضي، بين الأعضاء بشأن طبيعة المؤتمر، واتفقوا على أنه ليس مؤتمراً ملزماً، بل إنه مؤتمر يبين للجهات المانحة المحتملة أنواع المشاريع والأنشطة التي يمكن للمنظمة أن تضطلع بها والتي يمكن أن تجذب مجتمع

الجهات المانحة. وقال إن الأمانة تواصل السعي بهمة كبيرة إلى الاتصال بهذا مجتمع وسوف تبلغ المجتمعين فورما تتلقى أية أخبار إيجابية. واستمر المدير العام في تقديم التوضيحات وأشار إلى الأسئلة التي طرحها وفد أسبانيا بشأن الفقرة 9 من تقريره، ولا سيما فيما يتعلق بمدونة أخلاق المهنة التي تشكل جزءاً من برنامج التقويم الاستراتيجي الأوسع نطاقاً للمنظمة، وذكر أن منصب مسؤول أخلاقي قد استحدث، ويجري في الوقت الراهن تعيين شخص لهذا المنصب ومن المتوقع أن يتم ذلك في الأسابيع التالية. وتعاونت الأمانة مع الأمم المتحدة ومع الأمين العام السيد بان كي مون فيما يتعلق بمدونة أخلاق المهنة في الأمم المتحدة التي عممت على جميع الوكالات المتخصصة التي طلبت إسهاماً في هذا الصدد. ونظمت الأمانة عملية لاستعراض هذه المدونة داخلياً والرد عليها. ومن المزمع إدراج هذه المدونة في نظام موظفي المنظمة ولائحته الذي يخضع للتنقيح بإمعان في الوقت الراهن ليعرض على الدول الأعضاء. وقال المدير العام إنه قد أشير بالفعل في لجنة التنسيق في عام 2009 إلى أن أحكاماً معينة بشأن مدونة الأخلاق ستصدر في المستقبل. وتطرق المدير العام كذلك إلى السؤال الذي طرحه وفد أسبانيا بشأن الفقرة 10 واتصالات الأمانة بمنظمات حكومية دولية أخرى، ووصفها بأنها اتصالات مكثفة وستشكل أساساً لوثيقة منفصلة تصدر عن الأمانة. واستأنف حديثه ضارباً بعض الأمثلة على هذه الاتصالات فذكر الاتصالات المكثفة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق خاصة بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تتعاون معها الأمانة وتسدي المشورة لتسوية النزاعات المتعلقة بالاتفاق المعياري لنقل المواد في ظل النظام الخاص متعدد الأطراف. وأعرب المدير العام عن أمله في أن تصدر مذكرة تفاهم بين المنظمتين لتعرض على الدول الأعضاء في الجمعيات التي ستعقد نهاية عام 2010. وأخبر المدير العام المجتمعين بأنه سيتحدث قريباً إلى مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والمدير التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، للاشتراك في تنظيم برنامج حوار لعرض مسألة الموارد الوراثية والملكية الفكرية على دوائر الصناعة. وأضاف أن الويبو تعاونت مع الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بنفاذ معاقي البصر إلى المصنفات المطبوعة. واستضافت الأمانة كذلك اجتماعاً حضره 90 شخصاً من المشرفين على شبكات جميع المنظمات الدولية على الإنترنت لتيسير نفاذ معاقي البصر إلى مواقع الأمم المتحدة. وقد عُقد اجتماع لفريق عمل مشترك بين أمانات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والويبو لمناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة والملكية الفكرية والصحة وستقدم الأمانة المقترحات الصادرة عن هذا الاجتماع في هذا الصدد إلى أعضاء هذه المنظمات على التوالي. وأشار المدير العام كذلك إلى السؤال الذي طرحه وفد أسبانيا فيما يتعلق بتسلسل الاجتماعات وانضم إلى الوفد في استهجان انعقاد الاجتماعات في ثلاثة أسابيع متتالية وأشار إلى أن هذا الأمر شديد الصعوبة على جميع الجهات المعنية بما فيها الأمانة. ومع ذلك، قال إنها مشكلة عملية نظراً لعدد الاجتماعات التي شملت اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الحكومية الدولية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، إذ تعقد كل منها اجتماعين كل عام، أضف إلى ذلك اجتماعات الجمعيات وغيرها من الهيئات، ولا سيما اللجنة المعنية بالمعايير والفريق العامل المعني باتفاق نيس والفريق العامل المعني باتفاق لوكارنو والفريق العامل المعني بالتصنيف الدولي للبراءات ولجنة البرنامج والميزانية، وقد أخبرت الدول الأعضاء في المنظمة الأمانة بضرورة تلافي أي تعارض مع مواعيد انعقاد مجلس تريبس. وأشار المدير العام إلى أنه يتوقع أن تحل قاعة المؤتمرات الجديدة هذه المشكلة في المستقبل. وفي الختام، أجاب المدير العام على مقترح منظمة شبكة العالم الثالث فيما يتعلق بمنظمة الأوبوف الشقيقة للويبو، فقال إن قرار منح وضع المراقب يعود في الواقع إلى الدول الأعضاء وليس الأمانة في حالة مجلس الأوبوف. وأضاف أن الأمانة تيسر فقط نقل الطلبات إلى الدول الأعضاء.

80. وقدم الرئيس الشكر إلى المدير العام على توضيحاته الشاملة والوافية ورأى أن من الممكن إدراج تقرير المدير العام في ملخص الرئيس بوصفه تقريراً لتنظر فيه الجمعية العامة.

البند 7 من جدول الأعمال: مواصلة المناقشة حول آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير

81. بدعوة من الرئيس لعرض هذا البند من جدول الأعمال، أخبرت الأمانة المجتمعين بأن مشروعين عن وضع آليات للتنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير قد عرضا أثناء الدورة الرابعة للجنة. واشترك في تقديم المشروع الأول وفود الجزائر والبرازيل وباكستان وأيده وفد الهند، وهو وارد في الوثيقة CDIP/4/9. وأوضحت البعثة الدائمة للجزائر في مذكرة شفهية قدمتها بتاريخ 6 أبريل 2010 إلى الأمانة أن كل من مصر وموزامبيق واليمن يؤيد هذا المقترح كذلك. أما المقترح الثاني فقدمته المجموعة باء، وهو وارد في الوثيقة CDIP/4/10. وأعدت الأمانة بدورها وثيقة ثالثة يشار إليها بالرمز CDIP/4/11 لتوجز المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع حتى الدورة الثالثة. وأثناء المشاورات غير الرسمية التي دارت في الدورة الرابعة للجنة، نقّح الفريقان مقترحيهما على التوالي ودمجاهما في نص واحد للمفاوضة أتيح لجميع الوفود المهتمة بالأمر. وستتاح هذه الوثيقة كذلك إلى أي وفد آخر مهتم وستعمم لتخضع للمناقشات غير الرسمية التي ستعقد بشأن هذا الموضوع.

82. وشكر الرئيس الأمانة على عرض جدول الأعمال ثم فتح باب المناقشة.

83. وتحدث وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء مشيراً إلى البيان العام الذي ألقاه، فقال إن المجموعة تعتقد أن قدراً كبيراً من التقدم قد أحرز فيما يتعلق بمسألة آلية التنسيق ويعزى ذلك إلى المشاورات التي دارت أثناء الدورة الرابعة للجنة. ولتكون جميع الوفود على علم بآخر التطورات، ذكّر الوفد بأن الدورة الرابعة للجنة انطوت على تبادل مثمر للآراء مما أدى إلى تحديد النقاط الرئيسية لما يمكن القيام به لإنشاء آلية للتنسيق. وبالإشارة إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة، قال الوفد إن المجموعة باء عادت أثناء الدورة الماضية للجنة للعكوف على تنقيح مقترحها المبدئي وتقديم مقترح يرمي إلى الوصول إلى حل وسط يقبله الجميع. ونوه إلى أن المقترح الذي قدمته المجموعة يسترشد بمبادئ معينة وأن المبدأ الأساسي هو أنه ينبغي وضع آلية التنسيق لتعزز تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في الويبو. وأضاف أن المجموعة ترى أن وجود اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في صميم آلية التقييم والرصد أمر مهم لأن الجمعية العامة كلفتها بالقيام بذلك. وشدد مجدداً على أن من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن جميع لجان الويبو متساوية وتتبوأ المكانة نفسها، على أن تكون الجمعية العامة وحدها هي الهيئة العليا في الويبو. وعليه، فإن المجموعة ترى أن من الأهمية بمكان الانتفاع إلى أقصى حد بالهياكل الموجودة في الويبو، التي تراها المجموعة عنصراً مهماً للغاية يدعم عمل اللجنة، كما اتضح ذلك في هذا الأسبوع. وأشار الوفد، في هذا الصدد، إلى أن تقرير المدير العام الذي يغطي جميع الأنشطة المضطلع بها في المنظمة يحتوي كذلك على موجز للأنشطة التي تضطلع بها مختلف لجان الويبو. وعلاوة على ذلك، يلزم ألا يغيب عن الأذهان أن تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج سيساهم كذلك في إنجاز المزيد من التنسيق والتقييم في المنظمة. وأشار الوفد إلى أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تضطلع بدور مهم في سير أية آلية تنسيق قد توضع. وقال إن مقترح المجموعة باء يقوم على مبادئ الشفافية والمرونة والواقعية. وأعرب عن رغبته في ألا تؤثر الآلية المذكورة في الموارد لكي لا تقع أعباء مالية أخرى على عاتق الدول الأعضاء. وبالإشارة إلى النقاط المختلفة التي نوقشت مع الوفود الأخرى والتي استشعرت المجموعة بأنها مهمة ويجب إدراجها في آلية التنسيق المقترحة، قال الوفد إن إحدى النقاط التي برزت هي ضرورة ضمان إدراج بند لمناقشة جدول أعمال التنمية والتقدم المحرز فيه أثناء دورات الجمعية العامة. على أن يتم ذلك في إطار التقرير الذي سترفعه اللجنة إلى الجمعية حيث ستناقش جميع الشؤون ذات الصلة. وأشار الوفد كذلك إلى إمكانية إجراء المناقشات في الجمعية العامة على أساس مقترح منقح بشأن آلية التنسيق والتقرير المرفوع من المدير العام إلى اللجنة. واقترح بالتالي أن يرفع تقرير المدير العام كذلك إلى الجمعية العامة بوصفه وثيقة رسمية من وثائقها. وذكر الوفد أن هذا التقرير سيكون أداة مفيدة ومقاربة جيدة لكي يعتمد. ومن بين النقاط الأخرى التي ذكرت أثناء الدورة السابقة للجنة هي ضرورة وجود بند يخصص في إطار عملها لرصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه. وقال الوفد كذلك إن ثمة اقتراحاً آخر بإعادة تنظيم طريقة عمل اللجنة لكي يمكنها أن تتناول جميع بنود جدول الأعمال وتراعي تنظيم أوقات العمل وضرورة مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وفي السياق ذاته، صرح الوفد بأن المجموعة باء راعت في مقترحها المنقح ضرورة اتباع هذه المقاربة.

وبناء عليه أيدت المجموعة إدراج هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال في دورات اللجنة المقبلة بوصفه في الواقع البند الافتتاحي في جدول الأعمال، إذا اقتضى الأمر. وأشار الوفد كذلك إلى اقتراح إعادة تنظيم عمل اللجنة ليتمكن المشاركون من النظر في جميع بنود جدول الأعمال، ولم يؤيد عقد دورات خاصة لمجرد مناقشة بنود جدول أعمال التنمية. أما بالنسبة إلى مسألة تنسيق عمل اللجنة مع سائر هيئات ولجان الويبو المعنية، نوه وفد سويسرا إلى أن بعضاً من اللجان هي التي يلزمها إدراج بند دائم عن جدول أعمال التنمية في جداول أعمالها. ورأى أن ذلك الأمر لن يكون ممكناً إلا إذا طلبته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على وجه التحديد أو إذا أدرج بناء على التوصيات التي تصدرها اللجنة للجمعية العامة إذا أثر البند المعني في عمل الهيئات واللجان الأخرى. وفيما يتعلق بمسألة إجراء رصد وتحليل مستقلين، فقد نظرت المجموعة باء في هذا المقترح بالتفصيل وأدركت أنه وارد في مقترحها المبدئي. ومع ذلك، فإن المجموعة تقترح تسوية هذه المسألة في المستقبل عندما يكون المشروع قائماً وعاملاً وعندما تكون التوصيات والأنشطة المختلفة للويبو في ظل جدول أعمال التنمية قائمة وعاملة. ومن ثم يمكن القيام بالتحليل الخارجي المزمع عندما تكون اللجنة قد ناقشت على النحو الواجب مسألتي صلاحيات التقييم الخارجي واختيار الخبراء. وأضاف الوفد أن المجموعة باء منفتحة لهذه الإمكانية لكنها لا ترى من الضروري في الوقت الراهن إضفاء الطابع المؤسسي عليها بوصفها جزءاً من ولاية لجنة التدقيق أو بإنشاء لجنة أو مفوضية أخرى من خبراء مستقلين للقيام بالرقابة بانتظام. ونوه الوفد كذلك إلى أن إحدى النقاط الأخرى التي وجه انتباه المجموعة إليها هي مقترح ذِكر تنفيذ جدول أعمال التنمية في إطار أو في سياق التقرير المرفوع من الويبو إلى الأمم المتحدة. واستطرد قائلاً إن هذا المقترح ليس مدرجاً في مقترح المجموعة باء المبدئي لكن يمكنها تأييد هذه الفكرة. غير أن الوفد شدد على أن يرفع هذا التقرير في إطار التنسيق العام للويبو وعلى أن يضمن كذلك إدراج هذا التقرير في الاتفاق المبرم بين الويبو والأمم المتحدة.

84. وتحدث وفد تايلند بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية فقال إن وضع آلية للتنسيق هو مسألة مهمة من الضروري الانتهاء منها على وجه السرعة، وإن الإعمال المبكر لآلية مؤسسية تقودها الدول الأعضاء لمراقبة إدراج جدول أعمال التنمية لهو شرط أساسي لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية تنفيذاً دائماً وهادفاً. ونوه الوفد إلى أن من المهم أن تكون لدى الدول الأعضاء آلية لرصد وتقييم تنفيذ التوصيات المذكورة. واقترح كذلك أن تذكر إدارة جدول أعمال التنمية في برنامج الويبو. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية ترى أيضاً أنه لا توجد اختلافات رئيسية في وجهات نظر المجموعات المختلفة. وعليه، فإنها مستعدة لتشارك مشاركة بناءة مع سائر المجموعات للوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة.

85. وتحدث وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه يرغب منذ البداية في التوجه بالشكر إلى وفدي سويسرا وتايلند لإدلائهما ببيانين واضحين عن موقفيهما المختلفين، وقال إن ما شجعه هو بعض الملاحظات المقدمة بشأن كيفية إحراز تقدم في هذا البند المهم للغاية من جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلاً إن هذا البند هو في الواقع أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال اليوم الذي يعد استمراراً للمناقشة بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وعلى حد قول الوفد، فإن قسطاً هائلاً من الوقت قد خصص لهذه المسألة في الدورة السابقة للجنة، ولا سيما أثناء المشاورات غير الرسمية التي قادها الرئيس الخارج مشكوراً. ونتيجة لتلك الجهود المبذولة تقلصت الفجوة بين المقترحين قيد النظر. ويرد أحد هذين المقترحين في الوثيقة CDIP/4/9 التي قدمتها في الأصل الجزائر والبرازيل وباكستان واشتركت في تأييدها مصر والهند وموزامبيق واليمن. أما المقترح الثاني المقدم من المجموعة باء فيرد في الوثيقة CIP/4/10. وقال الوفد إنه سيشجع الرئيس على مواصلة المشاورات غير الرسمية لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة المهمة. واستأنف حديثه قائلاً إن مجموعة جدول أعمال التنمية تعتقد أنه في المتناول التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة. وعليه، طالب الدول الأعضاء أن تواصل العمل المنجز في الدورة الرابعة للجنة بروح بناءة يملؤها الالتزام وأن تسعى إلى التقرب فيما بينها لا الابتعاد. وأعرب عن ثقته في أن الاجتماع سيمكنه إزالة أية فوارق بارزة وإحراز نتائج ترضي الجميع. وأعرب عن اعتقاده أن الموافقة على آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإدراجه بشكل فعال في

أنشطة المنظمة. واستطرد قائلاً إن هذا الأمر من شأنه أن يسهم إسهاماً إيجابياً بما لا يدع مجالاً للشك في جوانب أخرى من عمل الويبو.

86. وشكر وفد البرازيل وفد سويسرا على مداخلته الأولى البناءة والإيجابية للغاية، كما شكر وفد تايلند الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية ووفد مصر الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية على بيانيهما الإيجابيين. وقال إنه يتحدث بالنيابة عن رعاة الوثيقة CDIP/4/9 وهي الجزائر والبرازيل وباكستان التي انضمت إليها بعد ذلك الهند وموزامبيق ومصر واليمن. وأضاف الوفد أنه يرغب في تذكير جميع الوفود قبل أن تستهل المناقشات بشأن هذا البند المهم للغاية والمدرج في جدول الأعمال بأن جهوداً كثيرة بذلت في مناقشة هذا البند في الدورة السابقة للجنة كما يبين ذلك تقرير تلك الدورة. ومضى يقول إن جميع النقاط المتعلقة بالمناقشة قد سجلت في الواقع في تقرير الدورة السابقة لذا فلا يلزم البلدان أن تعيد التذكير بأسباب تقديمها لهذا المقترح، بل يكفيها أن تذكّر بأن المقترح يقوم على المفهوم الرئيسي لدمج جدول أعمال التنمية في عمل جميع الهيئات في الويبو. وأكد الوفد أن رعاة هذا المقترح قد غيروا بالفعل من مواقفهم الأصلية وأبدوا مرونة في هذا الصدد كما هو مبين في الوثائق قيد النظر. ومضى يقول إن هذه الوثائق تجمع المقترحين المقدمين من المجموعة باء ومجموعة جدول أعمال التنمية، لكنها تبين إدخال الكثير من مواطن المرونة والتعديل على المقترحين الأصليين. واستطرد قائلاً إنه يرغب في تأكيد نقطتين إضافيتين في هذه المرحلة، إحداهما هي أن المبادئ التي أشار إليها وفد سويسرا يمكن إدخالها في فقرات منطوق آلية التنسيق، فلا ينبغي أن تبقى كمبادئ أو كنوع من الديباجة للآلية العملية، بل ينبغي أن تدرج قدر المستطاع في فقرات المنطوق. ونوه الوفد في الواقع إلى أن أغلب فقرات المنطوق تبين بالفعل بشكل أو بآخر المبادئ المقدمة في مقترح المجموعة باء. أما النقطة الثانية، فهي أنه ينبغي للمجتمعين اعتماد مقاربة مرنة في عملية وضع آلية التنسيق الجديدة، نظراً لأن تنفيذ جدول أعمال التنمية لا يزال في مراحله الأولى. وعليه، فمن المبكر الجزم بحجم العمل اللازم لتنسيق التقدم المحرز في تنفيذ الجدول المذكور ورصده وتقييمه. وبالتالي اقترح الوفد إمكانية إدراج حكم ينص على أن يكون بإمكان اللجنة أن تعود في وقت محدد ابتداءً من الآن لإعادة النظر فيما اتفق عليه ولإعادة دراسته، وليكن ذلك في السنتين أو سنوات الثلاث التالية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن بإمكانه أن يدرج في الآلية حكماً مثل الحكم المقترح، مما ييسر التوصل إلى اتفاق أثناء دورة اللجنة الحالية.

87. وأنصت وفد أذربيجان إلى وفدي سويسرا والبرازيل، وبالإشارة إلى المقترح الذي قدمته الجزائر، أعرب الوفد عن اعتقاده أن عقد دورتين خاصتين على الأقل في كل عام بالإضافة إلى الدورات العادية للجنة، سيكون عبئاً على الويبو. وأضاف أن عقد دورتين عاديتين فضلاً عن رفع المدير العام لتقرير سنوي في هذا الصدد من شأنه أن يفي بغرض قيام الدول الأعضاء بالتقييم، كما يمكن النظر في تمديد دورات اللجنة من دون عقد أية دورات خاصة. وأعرب الوفد عن تأييده للفكرة الواردة في مقترح البرازيل وباكستان والجزائر بقيام المدير العام أو نائبه برفع تقرير إلى اللجنة. كما أعرب عن اعتقاده أن اقتراحه هو حل وسط نوعاً ما بين المقترحين قيد النظر. ونوه كذلك إلى أن موقف البرازيل بدا مرناً جداً وأن بغض النظر عن أي من المقترحين سيعتمد، ينبغي ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية إدخال تعديلات أو إضافات بعد سنتين أو ثلاث سنوات، إذ إن هذه المقترحات ليست منزّلة. ومضى يقول إنها عملية متطورة، وعليه فإن التجربة تبين أن بغض النظر عن الطريق المتبع، فسيكون ثمة دائماً بعض الأشياء غير المناسبة التي تستدعي التعديل. وشدد الوفد على رأيه بأن وضع أية آلية من هذا القبيل لا ينبغي أن يضيف أي عبء مالي أو إداري على الويبو. واختتم بيانه قائلاً إنه ينبغي احترام ولايات سائر اللجان التي تعكف على جوانب مختلفة.

88. وأعرب وفد نيبال عن اعتقاده أن وضع آلية مستقلة للتنسيق هو أمر جوهري لدمج جدول أعمال التنمية وتنفيذه تنفيذاً سلساً وفعالاً. ونوه كذلك إلى أن هذه الآلية ستساعد على رصد المشاكل التي قد تنشأ في تنفيذ هذه العملية وعلى إيجاد حلول فورية لها. وأضاف قائلاً إنه سيساهم في التقييم النهائي للمشاريع الجارية الذي

سيثمر عن إدخال المزيد من التحسينات على آلية تنفيذ المشاريع الجديدة. وعليه أعرب الوفد عن أمله في أن يستطيع المجتمعون إيجاد حل يقبله الجميع.

89. وأخذ وفد إسرائيل الكلمة للمرة الأولى، فهنأ الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في أن يقود الاجتماعات إلى إحراز تقدم يناسب مصالح كافة المجموعات المختلفة وفرادى الدول الأعضاء في الويبو. وأيد كذلك البيان الذي أدلى به وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء فيما يتعلق بآلية التنسيق تأييداً تاماً. واتفق مع جميع العناصر الرئيسية في موقف تلك المجموعة، ومنها مركز اللجنة ووضعها بوصفها جزءاً من الهيكل العام للجان الويبو، ووافق مع الحاجة إلى المرونة والشفافية وتلافي الازدواجية وإلى الانتفاع بالموارد انتفاعاً ملائماً وكاملاً. وكما أوضح وفد سويسرا في البيان الذي أدلى به، أعرب وفد إسرائيل عن إيمانه بالتآزر في العكوف على هذه المسألة لتحقيق المنفعة والمصلحة للجميع.

90. وهنأ وفد موناكو الرئيس على انتخابه، وقال إنه على يقين بأن اللجنة ستحرز تقدماً وستجد حلولاً للمسائل المعروضة عليها تحت قيادته. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء وعن تأييده أيضاً للمبادئ التي توجه مقترحات تلك المجموعة، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة الإبقاء على الهيكل الحالي للجان الويبو التي يجب أن تبقى كلها واقفة على قدم المساواة، وكذلك ضرورة الوصول إلى الشكل الأمثل للآليات والهياكل الموجودة بالفعل في المنظمة.

91. وأشار وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) إلى أن اللجنة تعكف على جانبين مهمين ومنفصلين لكن كل منهما يرتبط بالآخر. فالجانب الأول هو أنها طلبت من الدول الأعضاء والأمانة وسائر هيئات الويبو المعنية تنفيذ جدول أعمال التنمية، والثاني هو ضمان أن تلتزم بتنفيذ جدول الأعمال المذكور على نحو فوري وفعال. وقال الوفد إنه لمن الجلي أن ضمان تنفيذ هذا الجدول بفعالية سيتطلب وجود آلية فعالة للتنسيق لكي يتسنى التحقق من نتائج عملية التنفيذ باستقلال. ونوه في الوقت ذاته إلى أن ثمة مشاريع وأنشطة تنجز في الوقت الراهن ولكن ليس من الواضح من الذي سيرصد فعالية العمل الجاري ويتحقق منها. وأعاد الوفد التشديد أيضاً على أن الجمعية العامة للويبو قد كلفت اللجنة برصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمه ومناقشته ورفع التقارير بشأنه، وبالتنسيق مع هيئات الويبو المعنية من أجل بلوغ ذلك الغرض. وأعرب عن اعتقاده أن آلية التنسيق ينبغي أن تقوم على ثلاث ركائز. ويمكن تكليف خبراء خارجيين بإجراء التقييم. ويمكن رفع التقارير الخاصة بأنشطة التنمية من اللجان إلى الجمعيات العامة ومنها إلى اللجنة، لضمان المساواة بين تلك اللجان. ويمكن للدول الأعضاء مناقشة التقارير واستعراضها في اجتماع اللجنة وكذلك رصد الإدراج الفعال لجدول الأعمال في اللجان المختلفة. لذلك، قال الوفد إنه يرى أن آلية التنسيق ينبغي أن تتضمن العناصر الأساسية التالية: تكليف خبراء خارجيين بإجراء التقييم وإدراج هذا البند من جدول الأعمال في جميع اللجان وفي الجمعية العامة، وقيام جميع اللجان برفع تقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال الجمعية العامة للويبو ورفع تقارير إلى الأمم المتحدة بشأن التنفيذ. وأبدى الوفد كذلك رغبته في تأييد فكرة عقد دورة خاصة للتنسيق. ورأى الوفد أن بهذه العناصر الأساسية يمكن للجمعية العامة الوفاء بولايتها ويمكن إدراج جدول أعمال التنمية في الواقع في جميع لجان الويبو.

92. وتحدث وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إن المجموعة تعتقد أن وجود آلية فعالة للرصد هو أمر مهم لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأثنى على الجهود التي بذلها نائب الرئيس السابق ليضطلع بأعماله الصعبة، كما أثنى على قدرته على رأب الصدع بين المقترحين الخاصين بآلية التنسيق، وقال إن المقترح الأول مقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان وتتشارك في تأييده مصر والهند وموزامبيق واليمن، أما الثاني فهو مقدم من المجموعة باء. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن من المطلوب التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة المهمة أثناء هذه الدورة. ومضى يقول كذلك إن مجموعة البلدان الأفريقية تؤيد المقترح المشترك المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان وتعتبره أساساً جيداً للمناقشة وتتطلع إلى وضع آلية شاملة في نهاية هذا الاجتماع الذي يتناول شواغل جميع الدول الأعضاء.

93. وأعرب وفد الجزائر عن كامل تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، كما أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مقدمي المقترح المشترك، وشدد من جديد على ضرورة تنفيذ آلية فعالة لإجراءات رصد جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد التقارير بشأنه. وسيسمح تنفيذ هذه الآلية للجنة بالوفاء بولايتها وسيشكل أساساً متيناً لتنفيذ جدول أعمال التنمية وتطبيقه بشكل فعال. وعليه، قال الوفد إن الجزائر والبرازيل وباكستان قدمت مقترحاً مشتركاً في الدورة الرابعة للجنة ثم اشتركت الهند ومن بعدها مصر وموزامبيق واليمن في رعاية هذا المقترح. ومضى يقول إن هذا المقترح يتضمن العديد من العناصر التي يتضمنها مقترح المجموعة باء، وأعرب الوفد عن شكره لتلك المجموعة على مساهمتها. وأضاف كذلك أن المناقشات والمشاورات غير الرسمية المبدئية بشأن ما دار على هامش الدورة السابقة سمحت للدول الأعضاء بمعرفة ما وصلت إليه بشأن هذه المسألة، وأتاحت إحراز تقدم في سد الثغرات المتبقية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء في ظل توجيهات الرئيس من مواصلة المناقشة المثمرة والاتفاق على شكل الآلية قبل اختتام أعمال الدورة.

94. وشكر وفد الصين وفود الجزائر والبرازيل وباكستان على مقترحها المشترك، كما شكر المجموعة باء على مقترحها المنفصل. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذين المقترحين سيساعدان اللجنة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم والمناقشة وإعداد التقارير بشأن جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد أيضاً إلى أن العديد من البلدان يعكف سوياً في الوقت الراهن على إبرام اتفاق بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العمل المقبل في المشاريع في ظل هذا البند من جدول الأعمال والتوصيات المتبقية، إلا أنه أشار إلى وجود بعض النقاط المختلف عليها بشأن إجراءات الرصد والتقييم والمناقشة وإعداد التقارير، ومع ذلك نوه الوفد إلى أن تنفيذ بعض التوصيات قد استُهل بالفعل، وفي غياب إجراءات فعالة وفعلية لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد التقارير بشأنه، ربما لا يتسنى الوفاء بتطلعات الدول الأعضاء وفاءً كاملاً. وعليه، طلب الوفد من أعضاء اللجنة التعاون بروح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضع.

95. ونوه وفد باكستان إلى أن باكستان والجزائر والبرازيل عندما قدمت المقترح في الأصل ثم تشاركت في تأييده كل من الهند وموزامبيق واليمن، كان غرضها هو إتاحة فرصة راسخة ومنتظمة لتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء والوفاء برغبتها الجدية في تنفيذ جدول أعمال التنمية بالشكل الصحيح. وأكد الوفد أن هذه هي الفكرة الكامنة وراء هذا المقترح. وبمراعاة ذلك الأمر، قال الوفد إنه يود التذكير بأن المقترحين اشتركوا في تقديم الوثيقة CDIP/4/9 وأن المجموعة باء قدمت الوثيقة CDIP/4/10 في الدورة الرابعة للجنة. وتابع قائلاً إن ملاحظاته عامة ولا تتناول تفاصيل مثل أية وثيقة هي التي ينبغي أن تكون أساس المناقشات، علماً بأن كل جانب سيفضل وثيقته الخاصة بطبيعة الحال. ومع ذلك أشار الوفد إلى ضرورة التركيز بشكل أكبر على موضوعي كلا المقترحين. وأضاف أن من الممكن أن يستمر النقاش النظري بشأن هذه المسائل والمبادئ لسنين بل ولقرون دون تحقيق نتائج، وأن من المهم التركيز على العملية الأساسية. وأوضح الوفد كذلك أن المناقشات التي دارت في الدورة السابقة بينت من منظور واسع النطاق للغاية أن ثمة اتفاقاً عاماً على فقرات المنطوق من 1 إلى 4 في كلا المقترحين، أي أن ثمة اتفاقاً على ما يبدو على النقاط الأربع الأولى. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه بالنظر في فقرات المنطوق من 5 إلى 8 ومن بعدها الفقرة 9، يمكن للمجتمعين التوصل إلى اتفاق بشأنها، وأبدى تطلعه إلى قيام المجموعتين بمشاركة صادقة ووافية للغاية، ودعا الرئيس إلى التعاون وتقديم التوجيه في هذا الصدد.

96. وصرح وفد أسبانيا بأنه يدلي ببيانه باللغة الإنكليزية لأن السفير قد أدلى ببيان الاتحاد الأوروبي الأول بهذه اللغة. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة تود أن تذكر بما أعربت عنه في جزء البيانات العامة، وأن تؤكد تأييدها للمقترحات المقدمة من المجموعة باء فيما يتعلق بآلية التنسيق.

97. وقال وفد كندا إنه يود أن يهنئ الرئيس على انتخابه، كما هنأه في المداخلة الأولى، وإنه ينضم انضماماً كاملاً إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء. وأعرب الوفد كذلك عن تأييده للمقترح المقدم من

هذه المجموعة. وأشار إلى أن المقترح المنقح هو ثمرة الدورة الأخير للجنة. وأكد البيانات التي أدلى بها وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية في هذا الصدد والتي قال فيها إن وجود آلية تنسيق لهو أمر أساسي لتنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذاً فعالاً. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن تقدماً جيداً قد أحرز في الدورة الرابعة للجنة، وشكر الجميع على ما اضطلعوا به من عمل شاق أثناء المشاورات غير الرسمية. وأعرب عن ثقته في استمرار المناقشات البناءة في اللجنة بتوجيه من الرئيس، وكما ذكر وفد مصر من قبل، فإن وفد كندا يعتقد أن المجتمعين على مقربة من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

98. وقال وفد ألمانيا إنه يود منذ أن أخذ الكلمة للمرة الأولى في هذه الدورة أن يهنئ الرئيس على انتخابه. وأعرب عن دعمه الكامل له في عمله. وصرح بأنه لاحظ أن المفاوضات جرت في المرة السابقة في جو جيد للغاية مما قرب المجتمعين من الكشف عن مجالات التقارب التي يمكن للأفرقة المختلفة أن تجتمع لتتناولها. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنه يتوقف عند ملاحظة أدلى بها ممثل البرازيل الموقر وهي أن مقدمي المقترح الأول – الجزائر والبرازيل وباكستان – قد ساروا درباً طويلاً ليصلوا إلى هذه المرحلة، وصرح مع كل الاحترام الواجب، بأنه يرى كذلك أن المجموعة باء قد سارت درباً طويلاً أيضاً للوصول إلى الصيغة المنقحة من المقترحات. وأيد كذلك مداخلة وفد سويسرا وأيد إلى حد كبير ما قاله وفد أذربيجان، وقال إنه يود أن يسلط الضوء على مبدأين عكف على تعديلهما منسق المجموعة باء وأشار إليهما، ورأى الوفد أنهما مهمان بالنسبة إلى بلده. ورأي أنه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر في القاعة وأن جميع المشاركين يرغبون في وضع آلية ملائمة وفعالة تمكن اللجنة من الوفاء بولايتها وفاءً كاملاً. ومضى يقول إن لديه انطباعاً بأن الجميع يتفق على أن تقف جميع لجان الويبو على قدم المساواة لترفع التقارير إلى الجمعية العامة كما تفعل اللجان الأخرى. وأعرب الوفد عن تأييده لفكرة الانتفاع بالبنية التحتية الموجودة في المنظمة، مما سيؤدي إلى الرغبة في ألا تؤثر الآلية المطلوب إنشاؤها في الموارد قدر المستطاع. وقال الوفد إنه يريد طرح نقطتين أخريين لكنه لا يود تناولهما في تلك اللحظة لأنهما معروفتين بالفعل. وأضاف أنه يرغب في دعم منسق المجموعة باء.

99. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء والمقترح الذي قدمته هذه المجموعة تأييداً كاملاً. وقال إنه يود توضيح أن من الأهمية بمكان إضفاء الفعلية والفاعلية على تنفيذ جدول أعمال التنمية ووضع آلية للتنسيق. وعليه، أضاف الوفد أن من المهم جداً الانتفاع بالهياكل الموجودة في المنظمة انتفاعاً كاملاً. وأكد كذلك أن لجان الويبو تقف على قدم المساواة وأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تعمل على نفس مستوى اللجان الأخرى في المنظمة. ومع ذلك أعرب الوفد عن اعتقاده أن المجتمعين آخذون في الاقتراب من التوصل إلى اتفاق وأنهم سيعملون بشكل بناء لتقليص الفوارق بين المقترحين في ظل توجيهات الرئيس.

100. وأعرب وفد كوبا عن تأييده للمقترح الوارد في الوثيقة CDIP/4/9 الذي قدمته الجزائر والبرازيل وباكستان بشأن آلية تنسيق رصد جدول أعمال التنمية وتقييمه وتنفيذه وإعداد التقارير بشأنه وتشترك في رعايته وتأييده دول أعضاء أخرى.

101. وانضم وفد أستراليا إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء، مذكراً بأن اللجنة مكلفة على وجه الخصوص برصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمه ومناقشته وإعداد التقارير بشأنه، وبالتنسيق مع هيئات الويبو المعنية في هذا الصدد، كما ذكّر الوفد بأن هذه المهمة التي تضطلع بها اللجنة أساسية لدعم وتشجيع النتائج العملية والهادفة والمستدامة للتنمية. وأكد للمجتمعين أنه مستعد ليناقش بفعالية إجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير بالاستناد إلى النص الذي يحتوي على المقترحين جنباً إلى جنب والذي أعد في نهاية الدورة الرابعة للجنة.

102. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء، وقال إنه مقاربة معقولة لوضع إطار مؤسسي مناسب للجنة لتتمكن من العمل كواحدة من هيئات الويبو العديدة وتكون مكلفة بمراقبة تنفيذ التوصيات الشاملة. وراح الوفد يقول إنه يبذل قصاراه لكي يكون بنّاءً ولكي يضفي روحاً من التعاون الإيجابي على المفاوضات، دون أن يغيب عن ذهنه الهدف الأساسي من وضع إطار مؤسسي

للجنة الجديدة ليسمح لها بأن تصبح محفلاً تدور فيه مناقشات متوازنة بشأن دور الملكية الفكرية والتنمية وتصبح هيئة مكتملة للتداول تستنير بآخر الأحداث والأدلة الاقتصادية الموضوعية. وبتلك الروح، علق الوفد على المسائل المحددة التالية التي طرحها المقترحان الخاصان بآلية التنسيق. ففيما يتعلق بالمراجعة الخارجية، قال الوفد إن تكليف عام 2007 الصادر عن الجمعية العامة لم يشر إلى أي نوع من هذه المراجعة، بل إن الجمعية العامة قطعت الشك باليقين في هذه المسألة وكلفت اللجنة بأن تتولى بنفسها مسؤولية المراقبة تحت إشراف الجمعية العامة. وأضاف قائلاً إنه يعتقد أن من السابق للأوان القيام بأي نوع من المراجعة الخارجية قبل أن تظهر ثغرات واضحة في التقارير التي سترفع من خلال قنوات أخرى، والمقصود هم مديري المشاريع الذين يرفعون التقارير عن التقدم المحرز في المشاريع التي اعتمدتها اللجنة، والأمانة التي ترفع التقارير عن التنفيذ من خلال آلية الإدارة القائمة على النتائج التي اعتمدت في الدورة السابقة. وفيما يتعلق بدور لجنة التدقيق، أعرب الوفد عن قلقة من أن يكون ذلك الأمر في الواقع طلباً آخر بإجراء مراجعة خارجية. ونوه إلى أن لجنة التدقيق لا تتمتع بأي اختصاص سوى في المسائل المالية وأن أعضاءها لا يتمتعون بالخبرة اللازمة للقيام باستعراض تفتيشي داخلي وبتنفيذ البرنامج، لذلك فإن هذه اللجنة ليست الهيئة المناسبة للقيام بهذا الاستعراض. وإن كانت ولاية لجنة التدقيق قد تغيرت، فإنها غارقة بالفعل في شؤون المالية ولا يمكنها تحمل مجموعة جديدة من المسؤوليات. وفيما يتعلق بآلية التنسيق عموماً، قال الوفد إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن نظام التنسيق ينبغي ألا يؤثر في الموارد وأن يتلافى فرض أية التزامات مالية جديدة على عاتق الدول الأعضاء، في حين سيتواصل، وينبغي أن يتواصل، بالطبع تكريس موارد كثيرة لمشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التي اعتمدت بموافقة تلك اللجنة. وفي الختام أعرب الوفد، فيما يتعلق بالدورات الإضافية، عن موافقته لرأي المجموعة باء بإدراج بند دائم في جداول أعمال جميع اجتماعات اللجنة بشأن تقييم تنفيذ التوصيات، على أن يكون هذا البند هو أول بند موضوعي يرد في جدول الأعمال وأن يكرس الوقت الكافي للجنة لاستكمال عملها في هذا الصدد.

103. وأكد وفد شيلي مجدداً اعتقاده أن مسألة آلية التنسيق هي مسألة جوهرية لتنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذاً سلساً. ورأى أن من المهم تلافي تفضيل وضع إحدى اللجان على أوضاع اللجان الأخرى، وتلافي الازدواجية في العمل. ورأى أنه ينبغي رصد جدول أعمال التنمية وتقييمه على النحو المناسب بوصفه آلية لا ينبغي أن تضيف عبئاً من العمل على عاتق سائر لجان الويبو. واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرائدة في المنظمة تشارك في هذه العملية وإن من المهم إدراج بند دائم في جداول أعمال اجتماعاتها ليسمح لها برفع التقارير بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية.

104. ورأى وفد الهند أن من الأهمية بمكان إنشاء آلية فعالة لتنسيق رصد تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمه وإعداد التقارير بشأنه، بتخويل من الجمعية العامة. وأعرب عن اعتقاده أن ثمة ضرورة للتعجيل بتنفيذ آلية مؤسسية يقودها الأعضاء لمراقبة دمج جدول أعمال التنمية، وأن هذا الأمر هو شرط أساسي لإدراج بُعد التنمية في عمل الويبو إدراجاً هادفاً. وذكّر الوفد بأنه شريك في رعاية المقترح الذي اشتركت الجزائر والبرازيل وباكستان في تقديمه وأن هناك تقارب عام في الآراء بشأن الفقرات الأولى للمقترح المشترك المقدم في الدورة الرابعة للجنة. وقال إن ما يشجعه هو التقدم المحرز في الدورة السابقة، وأعرب عن أمله في أن تستطيع اللجنة أن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. وقال الوفد إنه يعتقد أن من المهم لإحراز المزيد من التقدم التركيز على الجوانب الموضوعية البسيطة التي لا تزال لم تحل. وتعليقاً على بعض الملاحظات التي أدلت بها الوفود الأخرى فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، قال الوفد إنه يرى أن قيام الأمانة ومديري المشاريع برفع التقارير، فضلاً عن مشروع الإدارة القائمة على النتائج المفيد للغاية لهي آليات وأدوات إدارية داخلية لرفع التقارير الذاتية. وعلى الرغم من قيمة هذه الآليات والأدوات، فقد صرح الوفد بأنه لا يعتبرها بدائل لإجراء مراجعة خارجية تقودها الدول الأعضاء لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأكد قائلاً إن تلك المراجعة أُقرت في منظومة الأمم المتحدة برمتها بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات الإدارة والتسيير المؤسسيين الرشيدين. وفيما يتعلق بعدم تأثير التقييم والرصد وآلية التنسيق في الموارد، اتفق الوفد مع الوفود الأخرى على أنه ينبغي تحقيق توازن مالي في الآلية المقترحة، فإن خصصت الموارد المناسبة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ولم تخصص أية موارد لتقييم

هذا التنفيذ ورصده وتنسيقه، فسيكون هناك خلل. واختتم بيانه قائلاً إنه مستعد لإجراء حوار بنّاء بشأن هذه الجوانب وغيرها من الجوانب البارزة في مقترحه وإن الأمل يحدوه في أن يحرز تقدم بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

105. وأعرب وفد اليمن عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية والبيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية فضلاً عن البيان الذي أدلى به وفد البرازيل في هذا الصدد. ورأى أن الآلية المقدمة من البرازيل وباكستان وتؤيدها بلدان أخرى بشأن تنسيق الرصد والتقييم وإعداد التقارير تظهر جدية الدول الأعضاء في الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد انفتاحه الكامل لمناقشة هذه المسألة، وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آلية التنسيق والرصد.

106. وقال وفد قيرغيزستان إن ضمان تنسيق وتقييم جميع الأنشطة والبرامج المضطلع بها في ظل جدول أعمال التنمية وإعداد التقارير بشأنها فضلاً عن رفع التقارير للجمعية العاملة لهي أمور مهمة للغاية. وأعرب عن قلقه من أن يزيد عقد دورات خاصة من العبء الواقع على عاتق الويبو، لذا ينبغي تلافيه. وقال إن من الضروري إدراج بند في جداول أعمال اللجان التي يتعلق عملها بجدول أعمال التنمية فقط. وفيما يتعلق بمقترح المجموعة باء، قال الوفد إن من الأهمية بمكان وضع مبادئ عادلة وشفافة، وينبغي تلافي ازدواجية المهام في داخل الويبو. واستطرد قائلاً إنه يمكن الانتفاع بالآليات الموجودة، حسبما يقتضي الأمر، وعدم إنشاء آليات جديدة. وأعرب الوفد عن تأييده لمقترح الجزائر والبرازيل وباكستان فيما يتعلق بقيام المدير العام أو نائبه برفع التقارير.

107. وأعرب وفد الأرجنتين عن رأيه قائلاً إن من المهم أن يكون لدى اللجنة آلية للتنسيق والرصد والتقييم وإعداد التقارير وإن الوثائق قيد النظر هي أساس جيد للمناقشة، وأكد أن لا ضرورة لتقديم نص جديد لاستهلال المفاوضات.

108. وتناول وفد البرازيل مسألة طرحها وفد أذربيجان، وقال إن أحد الشواغل التي تساوره بشأن عقد مشاورات غير رسمية هو أن بعض الوفود لم يطلع على نتائج المشاورات السابقة. وأضاف أن البرازيل اقترحت في الواقع في الفقرة 5 من الوثيقة CDIP/4/9 عقد دورات خاصة. وقال الوفد من باب العلم بالشيء إنه لم يضمّن المقترح المشترك هذا الحكم المحدد في تلك الوثيقة. ورداً على وفد ألمانيا، أكد وفد البرازيل وجود مرونة في الجزء الخاص بالمجموعة باء، وبذلك كانت هناك تحركات من المجموعتين، وأكد كذلك أن النص الذي يحتوي على المقترحين جنباً إلى جنب هو منصة جيدة ليستهل العمل منها.

109. ووصف وفد السنغال المناقشات الدائرة في اللجنة بأنها مهمة نظراً لأنها تتناول قضايا تشمل المنظمة برمتها. وعليه فمن الطبيعي أن تلقى اهتماماً خاصاً. وأشار الوفد إلى أن المسألة ليست مسألة تقنية ولكنها مسألة إرادة سياسية. ثم أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الأمانة كذلك، ذاكراً أن أي وفد لم يشكُ من عدم حصوله على الوثائق أثناء هذه الدورة، وأطرى عليها لما أحرزته من تقدم يستحق الثناء. وقال بعد ذلك إن اعتماد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية قد أدخل تغييرات على المنظمة على الرغم من وجود معارضة لهذه التغييرات بطبيعة الحال. ومع ذلك أعرب عن اعتقاده أن على اللجنة أن تثابر على تنفيذ المهمة المخولة إليها من الجمعية العامة واصفاً هذا التنفيذ بأنه مهم للغاية، وقال إن الجمعية العامة إذ اعتمدت جدول أعمال التنمية فإنها قد وضعت أساساً ثلاثة أهداف أمام الدول الأعضاء، وربما لا تكون تلك هي الأهداف الوحيدة لكن يمكن اعتبارها أهم الأهداف التي وضعت لضمان دمج التنمية في جميع أنشطة الويبو وتعزيز الابتكار التكنولوجي وضمان نقل التكنولوجيا وتعميمها لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، قال الوفد إن من المهم ألا تغيب هذه الأهداف عن الأذهان أثناء تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأكد أن المقصود بإنجاز جدول أعمال التنمية ليس مجرد تنفيذ المشاريع، بل المقصود ما هو أكثر من ذلك. وبالتالي، قال إنه يرى أن الرصد والتقييم المستقلين مفيدان للغاية وأن المقترح المشترك المقدم من البرازيل والجزائر وباكستان يشير إلى إمكانية إيجاد حلول لتكون أساساً جيداً في هذا الصدد. وبالإشارة إلى المقترح المقدم من المجموعة باء، قال الوفد إنه وجيه وإن "آلية

التنسيق ينبغي أن تقوم عل معايير تضمن نجاح التنفيذ". ومضى يقول إنه لو لم توجد آلية مناسبة للتنسيق والتقييم والمتابعة، فلا يمكن ضمان النجاح في جدول أعمال التنمية.

110. وأعرب وفد بنما عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السلفادور بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وللمقترح المقدم من الجزائر والبرازيل والهند وباكستان والمقترح المقدم من المجموعة باء. وأضاف أنه يشارك العديد من الوفود في موقفها بشأن مسألة عقد اجتماعات إضافية يمكن أن تفني الموارد المالية التي ينبغي أن تستخدم بشكل أفضل في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وعليه، يمكن النظر في مقاربات أخرى مثل عقد دورات في شكل منتديات بحسب الموضوع تشارك فيها البعثات المعتمدة في جنيف وربما يُنظر في الاجتماع مع الحكومات. واختتم الوفد بيانه بالإعراب عن اتفاقه مع بيان الرئيس بشأن المقترح الإبداعي ومع بيان وفد باكستان الذي ذكر فيه أن هناك اتفاقاً بالفعل بشأن نقاط معينة وأن هذا الاتفاق سيكون أساساً جيداً للمضي قدماً.

111. وعلق الرئيس الجلسة العامة للانتقال إلى الجلسات غير الرسمية وحث مقدمي المقترحين والمنسقين الإقليميين وأي دولة عضو مهتمة على المشاركة في هذه الجلسات. وقال الرئيس إن جميع الوفود ستُطلع على ما حدث فور استئناف الجلسة العامة، وإن من المحتمل تنظيم جلسات غير رسمية أخرى وفقاً لتطور الأمور.

112. وعقب استئناف الجلسة العامة، أطلع الرئيس الوفود على ما دار في الجلسات غير الرسمية وقال إن الإشارات المبدئية والمناقشات التي دارت بشأن المسائل البارزة مشجعة للغاية. ومضى يقول إن الجلسات تناولت مسألتين فقط وهما: جانب رفع التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومسألة إدراج بند دائم بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في جداول أعمال الجمعية العامة. وأعرب عن أمله في إمكانية إحراز تقدم في هاتين المسألتين نظراً لما أبداه الجانبان من مرونة. واقترح الرئيس أن يعلق الجلسة العامة وأن يدعو الوفود إلى الانتقال إلى القاعة باء لمواصلة المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشة المسائل البارزة. وشدد على أن الجلسة غير الرسمية ليست مفتوحة سوى للدول الأعضاء. وأضاف أن الجلسة العامة ستستأنف في الساعة 11:30 من صباح اليوم التالي وستستهل بالنظر في البند 8 من جدول الأعمال.

113. وأعلنت الأمانة أنها آخذة في إعداد قائمة بالمشاركين في الدورة الخامسة للجنة، وأكدت ضرورة أن يستوفي جميع المشاركين بمن فيهم ممثلو البعثات الدائمة والمندوبون الذين عينتهم الحكومات، استمارة المشاركة التي يمكن الحصول عليها من مكتب التسجيل. وأوضحت الأمانة أن عدم استيفاء هذه الاستمارة سيؤدي إلى عدم إدراج اسم المشارك أو البلد الممثل في قائمة المشاركين. وأضافت أن عدم استكمال الاستمارة يمكن أن يتسبب في حذف أسماء بعض البلدان من التقارير التي تصدر في بداية الدورة، كما أوضحت ذلك الوفود المعنية في وقت سابق من هذه الدورة.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

114. افتتح الرئيس النقاش بشأن البند 8 من جدول الأعمال، وطلب من الأمانة أن تعرض المشروع الأول قيد النظر وهو الملكية الفكرية والملك العام، كما هو وارد في الوثيقة CDIP/4/3/Rev.

115. وعرضت الأمانة الوثيقة CDIP/4/3/Rev بشأن الملكية الفكرية والملك العام وأوضحت أنها كانت معروضة أصلاً للنظر في الدورة الثالثة للجنة. وعقب المناقشات التي دارت في تلك الدورة نقحت الوثيقة لتتضمن التعليقات الواردة من الوفود ومن ثم قدمت مجدداً للمناقشة في الدورة الرابعة للجنة. ومضت الأمانة تقول إن مشروع الوثيقة احتوى مبدئياً على أربعة عناصر وهي حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والمعارف التقليدية، ومع ذلك نظراً لأن بعض الوفود أعربت في الدورة الرابعة للجنة عما يساورها من قلق، فقد حُذف عنصر المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي عن الثقافة واعتمدت اللجنة فقط عنصر حق المؤلف وجزءاً من عنصر البراءات في المشروع. وفيما يتعلق بعنصر البراءات، قالت الأمانة إن اقتراح أحد الوفود بإضافة بعض المسائل إلى الدراسة لم يقبل لأن وفداً آخر لم يقبل به، وعليه أحيلت المسألة إلى الدورة الرابعة للجنة لتبت فيها. وأوضحت الأمانة بعد ذلك أن هذا المشروع اعتمد بعنصره كما هو وسينظر مجدداً في إدراج المسائل التي اقترحها

الوفد المذكور أثناء الدورة الخامسة للجنة. وفيما يتعلق بعنصر العلامات التجارية، أشارت الأمانة إلى أنه نظراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق الدراسة المقترحة في وثيقة المشروع، فإنها قدمت الوثيقة CDIP/4/3 التي نقحت بعد الدورة الرابعة للجنة لكي يُنظر في المسألتين المذكورتين أعلاه.

116. وشكر الرئيس الأمانة على عرض الوثيقة وفتح باب المناقشات ودعا وفد مصر إلى أخذ الكلمة.

117. وتحدث وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن هذا البند يأخذ بعين الاعتبار الوثائق الخمس المتعلقة بالمشروع، وهي مشروع الملكية الفكرية والملك العام ومشروع الملكية الفكرية ونقل المعلومات ومشروع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات ومشروع تكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة حلا لتحديات إنمائية محددة ومشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأوضح الوفد أن مداخلته ستقتصر في هذه المرحلة من النقاش على مشروع الملكية الفكرية والملك العام. وشدد على القواعد الذهبية الثلاث للمقاربة المتبعة في مناقشة المشاريع المواضيعية التي اعتمدت بتوافق الآراء ووردت في الفقرة 8 من ملخص الرئيس عن الدورة الثالثة للجنة وأعيد ذكرها في الوثيقة CDIP/3/9/Prov.2، التي ذُكر فيها تحت البند 7 من جدول الأعمال أن اللجنة وافقت أن تعمل على أساس المبادئ التوجيهية التالية: (أ) تناقش كل توصية أولاً للموافقة على الأنشطة التي يجب تنفيذها؛ (ب) وتضم التوصيات التي تتعرض لأنشطة متشابهة ومتطابقة إلى بعضها حيثما أمكن ذلك؛ (ج) ويتم هيكلة تنفيذ هذه الأنشطة في شكل مشاريع وأنشطة أخرى، حسب الاقتضاء، على أن يجوز اقتراح أنشطة إضافية. وشدد الوفد على الموقف المتخذ بأن تطبق القواعد الذهبية عندما تناقش اللجنة هذا البند من جدول الأعمال وتنظر في توصيات التنفيذ. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية والملك العام، قال الوفد إن عنصر البراءات في المشروع الذي أعدته الأمانة محدود واقتبس جملتي "لإمعان التحليل في المعلومات المتعلقة بالبراءات وبعض الأحكام في نظام البراءات بوصفها أداة وأساسا لتحديد ما آل إلى الملك العام والمطالبة به" و"المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني لتحديد التكنولوجيا التي خرجت من نطاق الحماية بموجب البراءات". وذكر الوفد أن مجموعة جدول أعمال التنمية ترى أن هذا العنصر لا يستوفي شروط التوصيتين 16 و20 اللتين يتركز جوهرهما على النهوض بملك عام ثري وسهل النفاذ وحفظه وتعزيزه. وأوضح الوفد أن لتنفيذ التوصيتين المذكورتين تنفيذاً كاملاً، ترى مجموعة جدول أعمال التنمية أن الدراسات المقترحة لعناصر البراءات ينبغي أن تشمل في تحليلها الجوانب التالية: (أ) الدور المهم لملك عام ثري وسهل النفاذ؛ (ب) وتداعيات وآثار الممارسات المحددة في مجال البراءات والملك العام؛ (ج) وأنشطة وضع القواعد الممكنة لحفظ وتعزيز الملك العام. وعليه، تسعى المجموعة إلى أن يوافق على المشروع مع إضافة هذه العناصر الثلاثة إلى الدراسة المقترحة.

118. وانضم وفد بوليفيا إلى البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وأوضح فيه ما يرى أن من الممكن إدراجه في الدراسة المقترحة. وأشار إلى أن الدراسة الخاصة بالبراءات تركز تركيزاً كبيراً على وظيفة المعلومات الخاصة بالبراءات والانتفاع بها فيما يتعلق بمادة الاختراع واستخدامها في الملك العام، لكن عندما تُقرأ التوصيات الخاصة بالملك العام، تبدو وكأنها تتضمن ثلاثة عناصر أساسية، وهي أولاً، عنصر تعمق التوصية 17 في تحليل الملك العام سهل النفاذ وواسع الانتشار وعواقبه ومنافعه. وثانياً، عنصر النظر في حفظ الملك العام عن طريق وضع إجراءات بشكل تقليدي، وثالثاً، عنصر ضمني يقر بالملك العام ويحفظه، ويقصد به القيام ببعض الممارسات والأنشطة لوضع المعايير مما قد يؤثر في الملك العام. ورأى الوفد أنه ينبغي إدراج العناصر الثلاثة في التوصيتين المذكورتين آنفاً، وإن كانت مسودة المشروع المبدئية مفيدة جداً وعملية فإن الوفد يريد أن يعرف ما إذا كانت تركز على الانتفاع بالمعلومات الخاصة بالبراءات. وأوضح أن من الجيد إضافة عناصر أخرى إلى هذه المسألة تأخذ في الحسبان العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بالبند 31، رأى الوفد أنه يمكن لدراسة عناصر البراءات لكي يصبح الانتفاع بالمعلومات الخاصة بالبراءات خياراً، أن توسع نطاق ولاية الدراسة لتشمل العناصر الثلاثة التي ذكرها الوفد سابقاً، ذلك لأن تلك الدراسة تتطلب تحليلاً لعواقب ومزايا وجود ملك عام ثري ويسهل النفاذ إليه. واقترح الوفد طريقة سهلة للمضي قدماً في هذا الصدد، وهي إضافة هذا العنصر والنظر

في الأثر الذي قد ينتج عن الممارسات الخاصة بالبراءات فيما يتعلق بالملك العام والأنشطة المحتملة لوضع المعايير. واقترح إمكانية أخرى لفصل العنصرين والقيام بدراسة جديدة تحلل العناصر الثلاثة المذكورة آنفاً فتحقق مرونة كاملة فيما يتعلق بسبل المضي قدماً في طريقة تناول تلك العناصر.

119. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن القلق الذي مافتئ يساوره بشأن التوسيع المقترح لنطاق الدراسة الخاصة بالبراءات لتشمل تداعيات المحافظة على البراءات متجددة السريان وتمديد فترة البراءة والاعتراض السابق لمنح البراءة والاعتراض اللاحق له وشروط الكشف. وظل الوفد منشغلاً بالعناصر الإضافية التي ذكرها وفدا مصر وبوليفيا على التوالي. وأشار إلى أن التوسيعات المقترحة تبدو غير مرتبطة بالمشروع المواضيعي الأصلي الذي ينصب تركيزه على المعلومات الخاصة بالوضع القانوني التي يمكن الانتفاع بها لتحديد جميع مجالات التكنولوجيا المحمية بالبراءات في دراسة متركزة وتقوم على الوقائع وتعد بأن تثمر عن معلومات قيمة ومفيدة للممارسين في هذا المجال ولدوائر الأعمال وللعامة. وصرح الوفد كذلك بأن الإضافات المقترحة ستوسع نطاق الدراسة من دون داعٍ وتحول تركيزها بشكل لا يتعلق بالضرورة بمهمة تحديد جميع مجالات التكنولوجيا المحمية بالبراءات. ورأى الوفد أن من الأفضل للجنة أن تركز في هذه المرحلة المبكرة على ما اتفق عليه أصلاً ولم ينفذ بعد لمعرفة نتائجه قبل اتخاذ قرار بتوسيع نطاق الدراسة. واستطرد قائلاً إن هذا التوسيع المقترح سيزيد كذلك من تكلفة المشروع، بما أن المواضيع الموسعة المقترحة تبدو مرتبطة بشكل غير مباشر بمقترح المشروع الأصلي. وصرح الوفد كذلك موضحاً بأنه التقى بوفد بوليفيا اليوم السابق لمحاولة التوصل إلى حل وسط وبأنه في ذلك الوقت طلب إجراء دراسة أو إعداد وثيقة لتقييم المتطلبات يكون لها طابع رسمي أكبر لتوضيح المقترح، بما في ذلك التداعيات من حيث التكاليف، وفورما ينجز ذلك العمل ويقدم، سيسر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يعكف على دراسته. وأثناء الاجتماع أوضح الوفد أن الولايات المتحدة لا يمكنها تأييد الدراسات الإضافية المقترحة على شكلها.

120. وأعرب وفد الهند عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية معتقداً أن النطاق الحالي للمشروع المقترح لا يعكس جوهر التوصيتين 16 و20 بالشكل المناسب. وذكّر بأن التوصية 16 تناشد الويبو بأن تأخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو وأن تتعمق في تحليل العواقب والمنافع الناتجة عن ملك عام ثري ويسهل النفاذ إليه. وأيد الوفد الطلب المقدم من بوليفيا والهند في الدورة الماضية استجابة للشرط المنصوص عليه مباشرة في التوصية 16، وذلك للقيام بدراسة عن دور الملك العام الثري وسهل النفاذ، وطلب أن تدرج هذه الدراسة إما في المشروع الحالي وإما بوصفها مشروعاً مستقلاً أو متابعاً للعمل أو تكميلياً، وذلك لتعكس بشكل أفضل جوهر التوصية. وأشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وصرح بأن من المهم النظر في تداعيات الممارسات في مجال البراءات التي تعرقل الملك العام على وجه الخصوص، إن كانت هذه الممارسات ترمي إلى إبراز التوصيات التي غابت عن المشروع الحالي، وطلبت المجموعة بأن تضاف هذه التوصيات وتدرج إما في المشروع المنقح وإما في مشروع منفصل كما هو مذكور أعلاه. وأضاف الوفد قائلاً إن المقترحات التي قدمها وفد مصر فيما يتعلق بأنشطة وضع المعايير المحتملة في مجال الملك العام خاضعة للنظر وأشار إلى نص التوصية 20 الذي ترد فيه عبارة "النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو". وطلب الوفد تحقيق نتيجة منطقية للتوصية نفسها، وأعرب عن أمله في أن تراعي الأمانة وجهات النظر المذكورة إما في مقترح المشروع المنقح أو في مشروع جديد.

121. وأشار وفد البرازيل إلى المناقشات المفيدة والمثمرة التي دارت في الدورة الماضية للجنة، حيث أتيحت الفرصة للوفود لتتبادل وجهات نظرها وشواغلها بشأن الوثيقة CDIP/4/3، الأمر الذي أفضى إلى إصدار وثائق متوازنة تبين العديد من احتياجات البلدان النامية وشواغلها. وفيما يتعلق بعنصر حق المؤلف في المشروع، شدد الوفد على أهمية الأنشطة المقترحة لأنها تعكس بشكل أوضح فحوى وروح التوصيتين 16 و20. وعليه، ينبغي لنطاق حق المؤلف والحقوق المجاورة في الملك العام والدراسة التي ستجرى على هذه الحقوق أن يتضمنا مناقشة عن

كيفية تعزيز النفاذ إلى الملك العام. ومضى الوفد يقول إن من المهم طرح مسألة التملك غير المشروع للملك العام كما هي مذكورة في مقدمة المشروع، وإن من الضروري فهم تعريف الاختصاصات القضائية المختلفة للملك العام بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الضروري كذلك مواصلة تحديد المبادرات الموجودة واختيار المبادرات التي تيسر إدارة مواد الملك العام والنفاذ إليها. وقال الوفد إنه يدرك أن الدراسة المذكورة ستقيم كذلك الأثر المحتمل للحقوق والحقوق المجاورة في الملك العام، وهي مسألة مهمة ويجب معالجتها لتوضيح كيفية ضمان النفاذ إلى مواد الملك العام، وذلك بالاستناد إلى أن البرازيل كانت تحبذ المساهمة في مرحلة متأخرة من المناقشات المتعلقة باختصاص الدراسة المقترحة. وفيما يتعلق بالتوصية 16، طلب الوفد أن تضاف بعد وصف هدف المشروع الأول في الصفحة 7، الجملة التالية "بغية تعزيز النفاذ إلى الملك العام"، ليصبح نص الهدف من المشروع مكتوباً كما يلي "فهم معزز لتعريف الملك العام وللأدوات المتاحة لتحديد ما آل إلى الملك العام بغية تعزيز النفاذ إلى الملك العام". وفي الختام، أعرب الوفد عن اعتقاده أن دراسة التملك غير المشروع للعلوم وإمكانيات الحماية من هذه الممارسة ينبغي أن تكون جزءاً أساسياً من المشروع لأن من الضروري إذكاء وعي المجتمعات التقليدية بهذه المشكلة المهمة نظراً للحق الأساسي في الاعتماد على الموروث الثقافي لإحراز تقدم فريد. وأوضح الوفد أن التسامح مع التملك غير المشروع سيمنع المجتمعات التقليدية من أن تصبح مصدرة لتقدم مضاف القيمة ومن أن تصبح أطرافاً فعالة ونشطة في تحقيق الفوائد الدولية. وعلق الوفد كذلك على عنصر العلامات التجارية، وبالإشارة إلى السطر 5 في الصفحة 3، في الجزء الذي ترد فيه عبارة: "تراث محلي مشترك" أراد أن تدرج فيه عبارة "تراث أي عضو".

122. وقال وفد نيجيريا إن النفاذ إلى الملك العام أساسي لتوسيع نطاق الملكية الفكرية. وصرح بأن المداولة بشأن الملك العام من شأنها أن تحقق التوازن بين القضايا الأساسية في البلدان النامية. ومضى يقول كذلك إن ما نوقش سيجعل المشورة المقدمة عملية. واستطرد قائلاً إن ثمة ضرورة في بداية الأمر للحصول على المشورة التشريعية في مجال المشاريع لوضع المعايير والبارامترات القانونية لحماية المصنفات على المستوى الوطني، وإتاحة المجال بالتالي للحصول على المشورة التقنية والدعم لتعزيز الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني. وثانياً، ستضمن هذه المشورة التشريعية كذلك كفاءة الملك العام من حيث حماية المصنفات التي ستنقح على المستوى الوطني. وأضاف الوفد أن تنقيح المصنفات على المستوى الوطني ينطوي على الحصول على مستوى معين من المشورة التقنية والدعم من الأمانة وغيرها من الشركاء لتطوير المصنفات العامة في الملك العام. وانضم إلى مقترح وفود البرازيل والهند ومصر السديد فيما يتعلق بالمقترحات قيد النظر. وراح الوفد يشدد على ضرورة تحقيق توازن واضح يندرج في نهاية المطاف في إطار جدول أعمال التنمية، وفي الوقت ذاته يساعد البلدان النامية على المضي قدماً نحو مستوى أعلى من التنمية.

123. وأعرب وفد اليابان عن مشاركته وفد الولايات المتحدة الأمريكية في انشغاله بشأن عنصر البراءات في المشروع المقترح من ناحية التنفيذ الفعال والفعلي للمشاريع، ولا سيما تأثير إضافة عامل عنصر البراءات الجديد في تكلفة التنفيذ.

124. وأبلغ وفد بوليفيا المجتمعين بأنه أجرى مشاورات غير رسمية اليوم السابق وأنه يرى ضرورة الحصول على المزيد من المعلومات، وعليه فلن يكون مستعداً للجمع بين الجانبين في المشروع ذاته والدراسة ذاتها. وقال الوفد إنه تحلى بروح من محاولة إحراز تقدم وطلب من الأمانة أن تعد وثيقة تكميلية للدورة التالية للجنة. واقترح أن تكون الوثيقة مشروعاً منفصلاً يتضمن العناصر الثلاثة المذكورة مع تكلفتها لتضاف على الدراسة التي أجريت بالفعل وتناولت أهمية النفاذ إلى الملك العام.

125. وقال وفد شيلي إن الملك العام مسألة مهمة للغاية بالنسبة إلى شيلي من حيث التنمية وتنفيذ التوصيات، وخاصة فيما يتعلق بالدراسة المخصصة للبراءات، ورأى أن الوثيقة CDIP/4/3 Rev. لم تعكس ذلك الأمر. وأوضح أن ثمة عناصر في التوصيتين 16 و20 يمكن إدراجها، وطلب من الأمانة أن تقدم توضيحات عما إذا كان من الممكن النظر في إمكانية تضمين هذا المشروع، أي الجزء الثاني من التوصية 20، مبادئ توجيهية للدول

الأعضاء بشأن الملك العام. كما طلب الوفد الحصول على توضيحات بشأن إمكانية إحراز تقدم في العناصر التي ذكرتها وفود البرازيل وبوليفيا والهند نظراً لأنها عناصر وجيهة وينبغي إدراجها في وقت ما إما في المشروع أو كمشروع إضافي لكي تعطي لمحة عامة أشمل للتوصيات المعنية.

126. وعلق وفد مصر على العناصر الثلاثة المقترحة وشدد على أهمية ووجاهة العناصر التي تتعرض لجوهر التوصيتين 16 و20، وأضاف أنه نظراً لأن المقترح مقدم من بوليفيا فإن وفد مصر سيقبله لبدء اتباع المقاربة المرنة التي ستعدها الأمانة بالاستناد إلى العناصر المذكورة كمشروع متابعة يقدم إلى الدورة السادسة للجنة. ومضى يقول إنه سيقبل ذلك المقترح لأنه يتسق مع الغرض الأصلي لمناقشة التوصيات لتطوير أفكار يمكن ترجمتها بالتالي إلى مقترحات مشاريع بمساعدة من الأمانة. وعلى هذه الخلفية، وافق الوفد على قبول العناصر المتعلقة بالبراءات على أن تعد الأمانة العناصر الخاصة التي حددها وفد مصر ووفد بوليفيا لتعرض على الدورة السادسة للجنة.

127. وأوضح الرئيس تفهمه أن المشروع اعتمد في الاجتماع الماضي للجنة ولم يبق عالقاً سوى عنصرين فقط. وأضاف أن تنفيذ المشروع قد بدأ بالفعل في شهر يناير، وأن المشروع لا بد أن يكون ثابتاً لتنفذه الأمانة. وأشار الرئيس إلى أن عناصر إضافية قد اقترحت وناشد الوفود في ضوء البيان الذي ألقاه وفد بوليفيا، بأن تركز جهودها على إيجاد حل للعنصرين العالقين قبل أن يكون من الممكن إدراج عناصر إضافية في مشروع يعد في المستقبل. ومضى يقول إنه إذا تم التوصل إلى اتفاق فإنه سيعلن اعتماد المشروع. وطلب من الأمانة أن تعد مقترح مشروع للدورة التالية للجنة.

128. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على توضيحات لما بدت وكأنها اقتراحات وتعديلات لعناصر الدراسة الخاصة بحق المؤلف التي يعتقد الوفد أنها اعتمدت في الاجتماع السابق، وعليه قال الوفد إنه ليس على يقين من فحوى المقترح بالضبط ومن كيفية أخذه بعين الاعتبار، وفقاً لما قاله الرئيس للتو.

129. ورداً على كلمة وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أقرت الأمانة بضرورة تقديم توضيحات وبينت أن المقترح المقدم بشأن الدراسة الخاصة بحق المؤلف قد اعتمدت في الدورة الرابعة للجنة وأن العناصر الفرعية الأربعة قد استهلت كلها، كما وردت في الوثيقة المعروضة على اللجنة. وأعربت الأمانة عن ارتيابها من أن يكون المقترح المقدم من البرازيل قد تخطى هذه العناصر الأربعة التي اتفق عليها في الدورة السابقة أو أن يكون إضافة إليها.

130. وطلب وفد البرازيل أن يدخل على الجملة قيد المناقشة تغييراً صغيراً لا يؤثر في الهدف النهائي للمشروع لكن يوضح فقط العنصر الذي يعتبره الوفد مهماً في المشروع. وأضاف الوفد أن الأنشطة تركز على تعزيز النفاذ إلى الملك العام. وفي الختام طلب الوفد إشراك البرازيل في عملية صياغة اختصاص الدراسة المزمعة.

131. وأشار وفد نيجيريا إلى أن نيجيريا قدمت مقترحاً فيما يتعلق بهذا المشروع، ثم أعقبته بمقترحين في هذا الصدد وطلب تسجيل هذين المقترحين.

132. وشكر الرئيس وفد نيجيريا وطلب الموافقة على المشروع المعدل.

133. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بعنصر حق المؤلف، عن عدم ارتياحه لتعديل المشروع بإضافة ما يبدو وكأنه تركيزاً مختلفاً إلى حد ما على تعزيز النفاذ إلى الملك العام بوصفه الهدف العام للمشروع. وقال الوفد إنه لا يفهم المقترح بأكمله واقترح إجراء مناقشات ثنائية مع وفد البرازيل للعكوف على مسألة الاختصاص. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية ستود أن تشارك كذلك في عملية تحديد الاختصاص إذا كانت وفود أخرى ستشارك فيها. وقال إنه لا يعرف نطاق الدراسة، وإذا اعتمدت هذه الدراسة فإنها ستشمل كذلك تحليلاً مبدئياً للتداعيات المحتملة لملك عام ثري ومتاح يبدو إلى حد كبير كما طلبته البرازيل. وقال الوفد إنه سيشعر بمزيد من الارتياح، في هذه المرحلة، حيال الإبقاء على الصيغة الأصلية للدراسة كما اعتمدت.

134. وأوضحت الأمانة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال غير قادرة على تأييد الدراسة الخاصة بالعلامات التجارية على صيغتها، لكن الأمانة على اتصال بالوفود المهتمة وقد اقترحت تمديد المهلة المتاحة للمناقشات قبل أن تنظر اللجنة في الدراسة رسمياً.

135. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يتواصل النقاش بشأن البند 8 من جدول الأعمال. واقترح أن تلتقي الوفود التي يساورها القلق بشأن مشروع الملك العام لاحقاً لتجري المزيد من المناقشة بشأنه. واقترح النظر في مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الوارد في الوثيقة CDIP/4/7، ثم مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوارد في الوثيقة CDIP/5/7. وأشار إلى أن بعض المجموعات لا تزال تحتاج إلى الوقت لكي تحدد موقفها النهائي بشأن المشروعين الآخرين ليناقشا في اليوم التالي.

136. وشكر وفد مصر الرئيس وأعلن أن الجمهورية العربية السورية أصبحت عضواً في مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى أن تقدم الجمهورية العربية السورية المساهمة في هذا الصدد.

137. وشكر وفد الجمهورية العربية السورية الرئيس وهنأه على انتخابه لمنصب رئيس اللجنة. وأعرب عن امتنانه الشديد للأمانة على ما قدمته من مساعدة في إعداد الوثائق المختلفة. وقال إن الجمهورية أصبحت عضواً في مجموعة جدول أعمال التنمية لأنها تتقاسم وجهات النظر مع سائر الأعضاء بشأن قضايا الملكية الفكرية وتطبيق جدول أعمال التنمية على جميع مجالات أنشطة الويبو. وأكد الوفد تعاونه الكامل مع المجموعة ومع جميع أعضاء المنظمة في الواقع ليساعد المنظمة على تحقيق أهدافها بطريقة شفافة وملموسة ومنطقية.

138. وشكرت الأمانة الرئيس وقالت إن ثمة ثلاث وثائق لينظر فيها بشأن مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. والوثيقة الأولى هي الوثيقة CDIP/4/7. والثانية، هي الوثيقة غير الرسمية التي تحتوي على جملة أمور منها التعليقات المقدمة على وثيقة المشروع، وأخذت هذه الوثيقة رمز الوثيقة رقم 1، CDIP/5، وصدرت بتاريخ 21 مارس 2010، أما الوثيقة الثالثة فهي عبارة عن مقتطفات من المناقشات الواردة في تقرير الدورة السابقة للجنة، وهي الفقرات من 131 إلى 190. وذكّرت الأمانة اللجنة بأنها أعدت وثيقة المشروع المعنونة "الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، التحديات المشتركة وبناء الحلول" في الأصل لتعرضها على الدورة الثالثة للجنة. ونظراً لضيق الوقت، نوقشت الوثيقة للمرة الأولى في الدورة الرابعة، وفي أثناء هذه المناقشات قدمت مجموعة من الوفود متشابهة التفكير تعليقات شفهية مطولة وأشارت إلى أنها ستقدم تعليقات كتابية مفصلة. ولم تستطع اللجنة الموافقة على المشروع في تلك الدورة لكن تقرر أن تقدم مجموعة الوفود متشابهة التفكير وثيقة تتضمن التعليقات على تنفيذ التوصيات المعنية قبل نهاية عام 2009؛ وأن يدعى سائر الأعضاء إلى الرد على هذه التعليقات حتى 31 يناير 2010، ومن ثم تعد الأمانة وثيقة غير رسمية بشأن المناقشات في الدورة الخامسة للجنة. وعليه، عممت الأمانة التعليقات التي تلقتها من مصر بالنيابة عن الوفود متشابهة التفكير فضلاً عن مقتطفات من المناقشات الواردة في تقرير الدورة الرابعة للجنة والمتعلقة بهذا المشروع. وفي أعقاب ذلك أرسلت الوفود التالية تعليقاتها على وثيقة المشروع: النمسا وكولومبيا والمكسيك وموناكو وسورية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وشددت الأمانة على أنها استندت إلى التعليقات التي تلقتها من مجموعة البلدان متشابهة التفكير وغيرها من التعليقات التي وردت على تلك التعليقات، لتعد الوثيقة غير الرسمية التي نشرت على موقع الويبو على الإنترنت في 12 مارس 2010. وأوضحت أنها تلقت كذلك مجموعة مختلفة من التعليقات على التعليقات المقدمة من مصر بالنيابة عن مجموعة البلدان متشابهة التفكير. وعلاوة على ذلك، شرحت الأمانة المقاربة المتبعة في تقسيم الوثيقة إلى ثلاثة أجزاء أو ثلاث فئات مختلفة من المقترحات، بحيث تناول الجزء الأول المقترحات التي يُظن أن فيها قدر كبير من اجتماع الآراء ويمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها، أما في الجزء الثاني فقد ذكرت الأمانة أنها تشعر بوجود قاسم مشترك جزئي ويمكن من خلال المناقشات الكاملة التوصل إلى حلول لهذه القضايا. والفئة الثالثة التي حددتها الأمانة هي عبارة عن الفوارق الجلية بين المقترحات. والفقرات التي وضعت تحت اسم كل بلد أو كل مجموعة من البلدان هي عبارة عن مقتطفات من مقترحات هذه البلدان من دون إدخال تغييرات عليها، بل

باستنساخها كما هي. وفضلاً عن ذلك أدرجت النصوص الكاملة للمقترحات في المرفقات لمتابعة جميع المقترحات المقدمة من كل بلد أو من كل مجموعة بلدان.

139. وشكر وفد أسبانيا الرئيس، وشكر الأمانة بالنيابة عن الاتحاد الأوربي وأعضائه البالغ عددهم 27 دولة، على جمع كل التعليقات التي تلقتها في الوثيقة غير الرسمية كما طلب ذلك أثناء الدورة السابقة للجنة. وتماشياً مع هيكل هذه التعليقات، قدم الوفد المزيد من الملاحظات التي أمل في أن تساعد على إيجاد قاسم مشترك لوضع هذا المشروع المهم في صيغته النهائية. وأعرب، بادئ ذي بدء، عن تأييده للإبقاء على العنوان الحالي للمشروع لأنه يعكس بدقة أهداف هذا المشروع وقال إن إزالة الإشارات إلى الملكية الفكرية من العنوان سيوسع نطاق تركيز المشروع وسيؤدي بالتالي إلى إيجاد خلط لا حاجة له. ومضى الوفد يقول إنه يشارك بعض البلدان في قلقها إزاء مهلة تنفيذ المشروع. وقال إنه يشعر بأن مراحل المشروع لا تتبع ترتيباً زمنياً على ما يبدو أو لا تبقى متماشية مع الوصف المقدم عنه. وراح يقول إنه ينبغي الانتفاع بالاجتماعات الإقليمية في تبادل وجهات النظر وجمع المساهمات لترد في الوثيقة النظرية التي ستناقش لاحقاً في اجتماع الخبراء، وبالتالي اعتبر الانتقال إلى المرحلة الأولى من المشروع مقترحاً سديداً. ووافق الوفد كذلك على تناول الدراسات الإقليمية التي تحتوي على الخبرات والمبادرات بالعرض والمناقشة أثناء الاجتماعات الإقليمية. وأيد إعداد الدراسات المطلوبة لتقديم المساهمة لهذا المنتدى وأشار إلى أنها ستحتاج إلى مقاربة محايدة ومتوازنة تحدد الأثرين الإيجابي والسلبي في البلدان النامية على حد سواء. وينبغي أن تراعي وثيقة المشروع ذلك الأمر. واعتبر الوفد أن مهام اللجنة ينبغي أن تراعي على وجه الخصوص العمل المنجز مراعاة تامة وأن تتلافى أي تعارض فيه، عن طريق مواصلة المناقشات مع اللجان الأخرى، بما فيها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. واستطرد قائلاً إن مفهوم نقل التكنولوجيا لأغراض هذا المشروع لا بد أن تتماشى بالتالي مع التعريف المقدم من اللجنة المذكورة. ورأى الوفد أنه لا ينبغي النظر في إعداد وثيقة عن المبادرات والسياسات الرامية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا بوصفها واحدة من الدراسات المبدئية بل بوصفها واحدة من الموارد الرئيسية للمشروع التي ينبغي أن تستفيد من جميع الأنشطة المذكورة فيها، خاصة وأن المشورة التقنية التي تسديها المنظمة بشأن جميع شؤون الملكية الفكرية تقوم على إطار محدد جيداً ومعتمد بالفعل على الصعيد الدولي. وصرح الوفد بأنه في نطاق اتفاق تريبس، لا يخضع وضع معايير جديدة أو اعتماد الالتزامات، أثناء مراجعة معايير الملكية الفكرية، لولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنه لن يؤيد فرض رسم خاص بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات نظراً لأن جزءاً كبيراً من الدخل يستخدم بالفعل في تغطية تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بمنصة نقل التكنولوجيا الخاصة بالتعاون في مجال الملكية الفكرية، رأى الوفد أن أهداف المنصة غير واضحة على شكلها الراهن وتساءل عما إذا كانت أهداف هذه المنصة ينبغي أن تحدد من خلال أدوات تستخدم على شبكة الإنترنت أو من خلال منتدى فعلي للنقاش. وراح الوفد يتساءل عمن سيشارك في تحديد تلك الأهداف وعن الوضع الذي سيتمتع به المشاركون، وطلب الحصول على المزيد من التوضيحات بشأن القضايا التي لم تفصّل تفصيلاً كافياً في المشروع، وهي الأمور التي ستوضع بشأنها مبادئ الإدارة، فضلاً عن ضرورة كون تلك المنصة واضحة. ويتضمن المشروع إعداد مشاريع قطرية للبنى التحتية الخاصة بالملكية الفكرية لتيسير نقل التكنولوجيا. ويعتبر الوفد أن مسألة الحاجة المحددة إلى بنية تحتية لإدارة أصول الملكية الفكرية عنصراً مهماً لمواصلة تحقيق أهداف المشروع على المستوى الوطني. وعلى الرغم من ذلك، تبدو هذه المسألة واسعة النطاق للغاية حتى تعتبر عنصراً من عناصر المشروع، وينبغي النظر فيها لوضعها في مشروع مستقل. وفيما يتعلق بتنسيق المشروع وتنفيذه رأى الوفد أن من الضروري استحداث منصب منسق للمشروع لرصد التنفيذ الصحيح لهذا المشروع المعقد والمهم الذي ستخصص له مبالغ طائلة من الميزانية. وفي هذا السياق، سلط الوفد الضوء على ضرورة وجود آلية تطلب من خلالها آراء البلدان لإعداد وثيقة المشروع كاملة، وتكون جزءاً من عملية الرصد. وأخيراً، أشار الوفد إلى ارتفاع ميزانية المشروع، واقترح اتباع مقاربة إطارية منطقية لإعداد وثيقة المشروع الكاملة، لتتضمن الأهداف بالتفصيل والنتائج والمؤشرات لكل نشاط معين نظراً لأن الأمم المتحدة تمارس ضمان جودة وثائق المشاريع وتيسر تنفيذها وتقييمها باستمرار. وفي الختام، أوضح الوفد أن الاتحاد الأوروبي وأعضاءه يرحبون بإعداد مشروع لنقل التكنولوجيا نظراً لأنه من أهداف اللجنة. لكنه قال إن من

الضروري الاضطلاع بالمزيد من العمل لزيادة توضيح التركيز على أهداف المشروع وبعض عناصره الرئيسية. وصرح الوفد بأنه إذ قدم هذه التعليقات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأعضائه، فإنه لم يمنع هؤلاء الأعضاء من إمكانية أن يقدم كل منهم بمفرده تعليقات على هذا الموضوع.

140. وشكر وفد مصر الرئيس وقال إنه يتحدث بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وأضاف أن المجموعة أولت اهتماماً خاصاً لقضايا نقل التكنولوجيا وتنفيذ الفئة جيم من جدول أعمال التنمية بشأن نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة، وأنها تعتقد أن من الضروري إيجاد حلول و/أو مبادئ توجيهية و/أو أدوات مناسبة لنقل التكنولوجيا ونشرها لتحقيق مصلحة البلدان النامية مع مراعاة اختلاف مستوى التنمية واختلاف القدرات الاستيعابية لدى الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه يتطلع إلى قطع التزام بنّاء بشأن الوثيقة غير الرسمية التي أعدتها الأمانة، وأقر بأن الويبو لديها دور مهم لتضطلع به في هذا الصدد وبأن ثمة فرصاً للتعاون مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وأهمها الأنكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة غير الرسمية المذكورة، كما شكر الدول الأعضاء على التزامها البنّاء وعلى تعليقاتها الإيجابية، وخص بالذكر الدول الأعضاء التي قدمت التعليقات بالترتيب التالي: المكسيك وكولومبيا والمملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن اعتقاده أن هذه العملية تعكس جوهر ما يمارس في تنفيذ جدول أعمال التنمية وأنه من خلال الأفكار المتبادلة يمكن إعداد مشروع محكم يتناول الاحتياجات التي اتفق عليها بتوافق الآراء. وأبدى الوفد رغبته في شكر وفد أسبانيا الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وطرح بعض الأفكار الإيجابية والبناءة للغاية. وأشار إلى ما أعربت عنه البلدان النامية متشابهة التفكير من قلق في الوثيقة إزاء ضرورة وضع أطر ملائمة للمشاريع لتغطي الجوانب المعنية في توصيات جدول أعمال التنمية. وعليه، نوه الوفد إلى أن المشروع المقترح في الأصل يشير إلى التوصيات 19 و25 و26 و28 من جدول أعمال التنمية التي يراها الوفد مهمة. ومع ذلك، قال إن ثمة توصيات أخرى في جدول أعمال التنمية ينبغي النظر فيها. وذكر من بينها التوصيات 17 و22 و23 و27 و29 و31، ورأى أن من المهم إدراج ثلاث توصيات إضافية إلى ذلك المشروع وخاصة التوصية 22 لأنها تتضمن إشارة مهمة إلى نقل التكنولوجيا. وترد في التوصية عبارة "ينبغي أن تكون أنشطة الويبو بشأن وضع القواعد والمعايير داعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية"، وبالتالي طلب من الأمانة أن تضمن أثناء إعداد الوثائق الخاصة بأنشطة وضع القواعد والمعايير أن تسترشد وثائق العمل بتلك الجوانب الخاصة. وقال الوفد إن الفقرة الفرعية (ج) في التوصية 22 تذكر نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الفكرية، وإنه يعتقد أن هذا العنصر من التوصية 22 يتضمن جانباً مهماً يريده أن يدرج في ذلك المشروع. وعلى النسق ذاته، أعرب الوفد عن اعتقاده أن التوصية 23 من جدول أعمال التنمية مهمة كذلك لعمل اللجنة وأورد جملة "النظر في أفضل السبل للنهوض بممارسات الترخيص في مجال الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية، ولا سيما بهدف النهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري ونقل التكنولوجيا إلى البلدان المهتمة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وتعميمها في تلك البلدان". وأكد الوفد مجدداً اعتقاده بأنها توصية مهمة بشكل خاص. وتحدث الوفد عن النقطة الأخيرة، رأى أن التوصية 31 من جدول أعمال التنمية وجيهة كذلك وأنه في الأساس يرى أن نقل التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية، وأضاف أن المجتمع الدولي أخذ يبذل جهوداً ثنائية منذ فترة الستينيات من القرن المنصرم للنظر في نقل التكنولوجيا. ومع ذلك استطرد الوفد قائلاً إن التركيز يجب أن ينصب في هذه المرحلة أيضاً على كيفية مساهمة الويبو في عملية نقل التكنولوجيا. وأردف قائلاً إن ثمة إشارة خاصة إلى الويبو لإعلان موقفها من قضايا نقل التكنولوجيا، ولا سيما المادة 1 من اتفاق الويبو والأمم المتحدة التي ذكر فيها ما يلي "تعترف الأمم المتحدة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية بوصفها وكالة متخصصة وبوصفها مسؤولة عن اتخاذ التدابير الملائمة، للقيام، بوجه خاص، بتعزيز النشاط الفكري الخلاق وتسهيل نقل التكنولوجيا المتصلة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية بغية تعجيل الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، طبقاً لصكها الأساسي وللمعاهدات والاتفاقات التي تقوم على تنفيذها". وأشار الوفد على النسق ذاته إلى أن التوصيتين 19 و22 من جدول أعمال التنمية موجهتان للويبو لتتخذ تدابير فيما يتعلق بنقل

التكنولوجيا، وأعرب عن اعتقاده أنه يلزم اللجنة أثناء تنفيذ هذا المشروع أن تكون على وعي بألا تنظر في قضايا مناقشة نقل التكنولوجيا وحسب بل وأيضاً فيما يمكن للويبو أن تقوم به في هذا الصدد. واستطرد قائلاً إن إحدى المساهمات الأكثر إيجابية التي يرى الوفد أنها قد لا تبدو، للوهلة الأولى، متوافقة مع المقاربة التي اقترحتها البلدان النامية متشابهة التفكير، قد وردت في التعليقات المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في الفقرة 3 التي أشار فيها الوفد إلى أن المقترح أبرز مجموعة من القضايا التي قد تجدر مناقشتها. وقال وفد مصر إنه يعتقد أن ليس من العملي النظر فيها كلها في مشروع واحد، ووافق موافقة تامة على المقاربة المقترحة، ورأى أن المشروع هو مقاربة إجرائية بالأحرى عن تخطيط الويبو للتفاعل بشأن قضايا نقل التكنولوجيا. وعليه، رأى الوفد أنها خطوة أولى وأن من الصعب توقع إدراج كل شيء يخص نقل التكنولوجيا في هذا المشروع. وقال إن لديه ملاحظات على عشرة بنود، وإن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أبدى آراء خاصة في هذا الموضوع وإن وفد أسبانيا أبدى آراءه كذلك. وراح الوفد يقول إن من الممكن التوصل إلى اتفاق من خلال بعض المشاورات والمرونة. أما المسألة الثانية التي أشار إليها الوفد، فهي التعاريف التي قال إنها وردت في القسمين أولاً وثانياً من الوثيقة غير الرسمية التي أعدتها الأمانة. وقال إنه يعتقد أنه يرغب في نهاية المطاف أن يضمن أن تكون كل القضايا مشمولة بالتعاريف، لكن لا يمكنه أن يتوقع التوصل إلى تعريف نهائي لهذا الموضوع. وأضاف أن بعض الدول الأعضاء أشار إلى الدراسة المقدمة من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ونبه إلى أن بعض التنقيحات والتعديلات قد طلب إدخالها على الدراسة بالفعل. ومضى يقول إن هذه الدراسة أجريت على البراءات، في حين أن نقل التكنولوجيا يشمل قضايا أخرى في مجالات أخرى من مجالات الملكية الفكرية وأن الأمر الأهم هو أن قدراً هائلاً من العمل قد أنجز لوضع التعاريف وخاصة في صيغة مدونة سلوك المهنة لعام 1985 بشأن نقل التكنولوجيا وهي مشروع مدونة السلوك التي أعدتها الأونكتاد. وقال الوفد إنه يرى أن مناقشة قضايا التعاريف هي نقطة انطلاق جيدة واعتبراها مهمة لإدراج جميع الإشارات المختلفة. وثالثاً، أشار الوفد فيما يتعلق بالمعايير الدولية للملكية الفكرية، إلى الكثير من الإجراءات والتعليقات الخاصة بدور اتفاق تريبس وغيره من المعايير الدولية للملكية الفكرية. ونوه إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات يمكن أن تكون عنصراً مهماً ومثيراً للاهتمام في المعايير المذكورة التي ترتبط بنقل التكنولوجيا. وقال الوفد إن البند الرابع الذي سيتناوله هو سياسات البلدان المتقدمة المتصلة بالملكية الفكرية والداعمة لنقل التكنولوجيا، وقال إنها في صميم جدول أعمال التنمية لكنه لم يستطع ذكر أية سياسة منها على وجه التحديد. وخامساً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه سيجري مناقشات بشأن تدابير الدعم متعددة الأطراف أيضاً. أما البند السادس، فقال إنه المنصة الجديدة ورأى أنه إذا كان ثمة عنصر واحد يتمتع بتوافق في الآراء وقد ذكره وفد أسبانيا أيضاً، فهو أن المنصة المذكورة تبدو مثيرة للاهتمام لكنه لا يعرف ما ستنطوي عليه هذه المنصة. ورأى أن من المهم توضيح المفاهيم والاتفاق على ما ستنطوي عليه تلك المنصة. وتحدث الوفد عن البند السابع، وقال إنه النطاق والأسلوب اللذان وضعهما الوفد في موضوع واسع النطاق بسبب المهل المفروضة. واتفق مع وفد أسبانيا بأن ثمة بعض القضايا المطروحة، وخاصة بشأن عقد المشاورات الإقليمية. وفي حين أشار إلى أن وفداً معيناً بدا وكأنه فهم المنطق وراء اقتراح الأمانة بأن تعقد هذه المشاورات في نهاية المشروع، فإنه يتفق مع وفد أسبانيا على أن عقد مشاورات مبدئية في الأقاليم قد يحسن فهم ما ينطوي عليه العمل. وتعلقت النقطة الثامنة التي ذكرها الوفد بالدراسات الجديدة المقترحة، وأوضح أن هناك بالطبع عدداً من الدراسات التي ينبغي أن تدرج في اجتماعات الخبراء رفيعة المستوى التي يراها الوفد مهمة. ومع ذلك، أراد الوفد أن يقدم المزيد من التوضيحات بشأن ما ستحتويه هذه الدراسات وبشأن اختصاصها على حد سواء. وأوضح كذلك أنه في حاجة إلى التأكد من أن هذه الدراسات تتعرض لمستويات التنمية على اختلافها وأنها معدة على يد خبراء يمثلون توازناً جغرافياً ويعون مشاكل وقضايا البلدان النامية. أما النقطة التاسعة التي ذكرها الوفد فتتعلق بالمنتدى المعد على شبكة الإنترنت الذي يعتبره مهماً للغاية. ومع ذلك، رأى أنه ينبغي إجراء المزيد من التعديلات لجعله أكثر تفاعلاً وأكثر قدرة على استقبال الجهات صاحبة المصلحة بما فيها منظمات المجتمع المدني. ورأى أن فكرة إعداد محفل على شبكة الإنترنت هي خطوة للمضي قدماً لإضفاء قيمة على المناقشات الدائرة بشأن نقل التكنولوجيا والنتائج المرتقبة في نهاية المطاف. وأشار الوفد إلى أنه على وعي بأن المشروع يمثل

المحادثات التي دارت بخصوص المنصة الجديدة للتعاون بشأن نقل التكنولوجيا في مجال الملكية الفكرية، واقترح أن تتحول هذه المنصة فورما تنشأ إلى برنامج عمل تابع للويبو. وأوضح الوفد أنه أدرك قيمة طرح أفكار جديدة، لكن الدول الأعضاء هي التي تسيّر المنظمة في نهاية المطاف. وقال إن أي قرار يتخذه الخبراء لا بد أن تدققه الدول الأعضاء قبل أن تعتمده الويبو. وأوضح أنه يعتقد أن بإمكانه التوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء بشأن البنود العشرة المذكورة لتدشين المشروع في هذه الدورة، وأعرب عن أمله في إجراء المزيد من المشاورات وخاصة مع الوفود التي تكرمت بتبادل تعليقاتها. وقال الوفد إنه يرى إنها طريقة جيدة للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

141. وشكر وفد النرويج الرئيس ورحب بمقترح نقل التكنولوجيا الذي عرض في الوثيقة CDIP/4/7. وأثنى على دور الأمانة في إعداد الوثيقة غير الرسمية لتيسير المناقشات الدائرة واستمرار التوصل إلى قاسم مشترك. وأعرب عن تأييده للتعليقات التي قدمها وفد أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأشار إلى أنه يولي أهمية كبرى إلى تنفيذ المشاريع الرشيدة لتعزيز وتحفيز نقل التكنولوجيا. وقال إن لديه بعض الملاحظات على بعض النقاط المعينة، أولها هي التعاريف. وقال الوفد إن النرويج ترى لأغراض ولاية اللجنة في إطار الولاية العامة للمنظمة وأهدافها، أن من المثمر أن تكون تعاريف نقل التكنولوجيا الواردة في وثيقة المشروع متعلقة بما تعنيه بشأن الملكية الفكرية، على النحو الذي أعرب عنه وفد المملكة المتحدة والذي يرد في الوثيقة غير الرسمية. وأعرب الوفد كذلك عن دعمه للمقترحات المقدمة للتركيز على ما أنجزته اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بالفعل في هذا الصدد، وألا تتركز على التعاريف وحسب بل وعلى جوانب مثل المعايير والاستثناءات وما إلى ذلك. ورأى الوفد أن من الضروري التنسيق مع العمل الذي ينجز في الوقت الراهن على سبيل المثال في اللجنة المذكورة وإلا سيكون خطر ازدواج العمل كبيراً للغاية، وستترتب عليه عواقب مالية غير ضرورية. وفيما يتعلق بمقترح فرض رسم خاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، قال وفد النرويج إنه لا يحتمل هذا المقترح. وهناك من يقول، تماشياً مع الحجج التي قدمها وفد المملكة المتحدة كما هو مبين في الوثيقة غير الرسمية، وكذلك مع ما قاله وفد إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن هدف معاهدة التعاون بشأن البراءات هو رفع كفاءتها وانتشارها وتحفيز زيادة الانتفاع بنظام هذه المعاهدة. ويعتقد الوفد أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ينبغي أن يتم باتباع مقاربة التنفيذ خطوة بخطوة على أن تقود نتائج واستنتاجات المشاريع والدراسات مواصلة الاضطلاع بالعمل. وعليه، نبه الوفد إلى أن المشاريع لا ينبغي أن تدشن بوتيرة ونطاق لا يتيحان للوفود تقييم ورصد عمليات المتابعة الصحيحة.

142. وشكر وفد المكسيك الرئيس وأعرب عن امتنانه للأمانة على إعداد الوثيقة غير الرسمية وحاولت أن تجمع فيها مقترحات الدول الأعضاء بهدف إيجاد حل مشترك. وقال إنه يعتقد أن ثمة توافقاً في الآراء بشأن بعض القضايا الأساسية، وهو ما قد يساعد على إدخال التعديلات الضرورية على المشروع لتؤخذ بعين الاعتبار أثناء تنفيذه. وأوضح الوفد كذلك أن هذا التوافق مهم بالنسبة إلى غالبية الدول الأعضاء الحاضرة وأن من الضروري ألا يغيب عن ذهن اللجنة أن المشروع الحالي الخاص بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا هو خطوة أولى نحو إجراء مشاورات بشأن تنظيم محافل عن مسألة نقل التكنولوجيا لتساعد اللجنة على تناول التوصيات المناسبة في جدول أعمال التنمية. وراح الوفد يقول إن هذه التوصيات فورما تنفذ ستمكن المنظمة من إجراء دراسات عن الوضع الحالي لتلك القضايا وعن احتياجات الدول الأعضاء والتدابير التكميلية التي يمكن اتخاذها في الحالات الفردية، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى إعداد برامج معينة على المستوى الوطني وبرنامج العمل العادية للويبو فيما يتعلق بالابتكار ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بقيام لجان الويبو الأخرى، وخاصة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، بدراسات لتلافي ازدواجية الجهود ولتلبية الاحتياجات والمتطلبات المعينة لدى الدول الأعضاء. وقال إنه أوضح ذلك الأمر في بيان أدلى به من قبل بالنيابة عن المكسيك. ورأى أن من المهم للغاية ألا يغيب عن ذهن اللجنة تداعيات تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية على الميزانية. وراح يقول كذلك أن من الضروري الانتفاع بالتنسيق المناسب؛ وبآليات الرصد والإشراف التي تساعد على ضمان أن تكون التدابير التي تتخذها المنظمة بخصوص جدول أعمال التنمية منظمة تنظيماً

مناسباً. وفي الختام، صرح الوفد بأن نقل التكنولوجيا هو أحد الجوانب الأساسية في جدول أعمال التنمية بالنسبة للمكسيك. ورأى أن من الضروري أن تشرع اللجنة في تنفيذ مشروع نقل التكنولوجيا الوارد في الوثيقة CDIP/4/7 في أسرع وقت ممكن. وقال كذلك إنه لا يمكنه أن يدعم مقترح وضع أطر زمنية إضافية لدعم مراكز تكنولوجيا المعلومات، لأنه يرى أن هذا الأمر قد اعتادت عليه معاهدة التعاون بشأن البراءات وأن هذه المعاهدة تكرس عملها لتقليص هذه الأطر الزمنية لا لزيادتها. وعليه، أكد الوفد أنه لا يعتقد أن هذه هي أنسب طريقة للنظر في المسألة.

143. وشكر وفد السلفادور الرئيس، وأثنى على الأمانة لإعداد هذه الوثيقة. وأعرب عن اعتقاده أن هذا المشروع قيم جداً وقال إنه مهتم به للغاية. كما أعرب عن تأييده للموافقة عليه في أسرع وقت ممكن. وصرح بأن توصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بهذه المسألة تبين أن اللجنة تتبع المقاربة الصحيحة في هذا الصدد. وأكد الوفد مجدداً شكره للأمانة والدول الأعضاء التي ساهمت في إعداد الوثيقة، خاصة وأنها أبدت اهتمامها الكامل بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية. ورأى الوفد أن هذه الوثيقة ستكون إحدى الصكوك المهمة للغاية بالنسبة للأعضاء في العواصم والبعثات، وأنها ستساعدهم جميعاً على المشاركة بشكل أكثر فعالية في عمل الويبو. وقال كذلك إن نقل التكنولوجيا هو أحد أولى الفوائد الناتجة عن جدول أعمال التنمية. وأضاف أنه ملتزم بالامتثال لاتفاق تريبس وأنه يتطلع إلى أن تستفيد الويبو من نقل التكنولوجيا. وأعرب عن أمله في أن يستطيع الحصول على مزايا أفضل من اتفاق تريبس بعد إنشاء قسم جديد يختص بنقل التكنولوجيا. وأضاف أنه يؤيد الموافقة على بدء تنفيذ هذا المشروع في أسرع وقت ممكن.

144. وشكر وفد البرازيل الرئيس وأعرب عن تأييده لآراء مجموعة جدول أعمال التنمية والبلدان متشابهة التفكير فيما يتعلق بسبل تحسين مشاريع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الخاضعة للاستعراض في الوقت الراهن. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية أشارت في تعليقاتها إلى أهمية التذكير بأن أحد أهم شواغل البرازيل بالنسبة إلى المشروع المقترح هو أن المشروع لا يورد توقعاً للموارد الموجهة نحو العمل، لكنه يركز فقط على تحليل سبل تحسين نقل التكنولوجيا عموماً. واستطرد الوفد قائلاً إنه يرى أن المشروع لا بد أن يتوخى سبل ضمان انتقال التكنولوجيا بشكل فعال هو العنصر الأساسي في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد في هذا الصدد عن شعوره بأن ما يسمى بالمنصة الجديدة لنقل التكنولوجيا هو مصطلح غامض وغير محدد اتفقت عليه الوفود عموماً، وأن هذه المنصة يجب أن تتوخى تدابير ملموسة لنقل التكنولوجيا تتفق عليها الوفود على أساس المناقشات التي تدور في محفل الخبراء رفيع المستوى وعلى أساس أي مشاركة أخرى تساهم في مداولات الخبراء. ورأى الوفد أن لتحقيق النتائج المرتقبة من المشروع، ينبغي للدراسات المذكورة في العنصر الثاني أن ترمي كذلك إلى تقديم توصيات ملموسة إلى البلدان التي تتمتع بمستويات مختلفة من التنمية.

145. وشكر وفد أسبانيا الرئيس وذكر ثلاث نقاط محددة. وقال إن لسوء الحظ لم يكن ثمة امتثال للمهلة التي حددها المدير العام في الفقرة 185 من مشروع تقرير الدورة السابقة، في الوثيقة CDIP/4/14. وفضلاً عن ذلك وخلافاً لما أعلنه المدير العام، فلم تُعد صيغة منقحة من التقرير. وصرح الوفد بأن اللجنة لديها وثيقة غير رسمية شاركت فيها الدول الأعضاء، لكنها ليست كافية من وجهة نظره. ورأى أنه من المعقد إجراء نقاش متسق بشأن هذه المسألة لأنه لا يفهم كيف يمكن القيام بذلك والوصول إلى نتيجة محددة أثناء الدورة. وأضاف أنه يعتقد أن من الضروري، قبل مواصلة النقاش، أن يستكمل العمل كما ذكر آنفاً وأن يعد المدير العام الوثيقة المذكورة التي أغفلت.

146. وشكر وفد كندا الرئيس وكذلك الوفود على تقديم تعليقات كتابية في الوثيقة CDIP/5/7، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة غير الرسمية. وأكد دعمه لعدد من المقترحات التي وردت في تعليقات البلدان متشابهة التفكير وقال إنه يرغب كذلك في أن يؤيد تعليقات المملكة المتحدة وأستراليا وموناكو والولايات المتحدة الأمريكية والمداخلات التي قام بها مؤخراً الاتحاد الأوروبي ووفد النرويج وقدمت فيها المزيد من التعليقات على وثيقة البلدان متشابهة التفكير. وأول عنصر أراد الوفد أن يسلط الضوء عليه هو أهمية ضمان ألا يتخطى المشروع ولاية الويبو. وأوضح

أن الدراسة التي تقترح البلدان متشابهة التفكير إجراءها بشأن مدى استيفاء المادة 2.66 من اتفاق تريبس تخرج عن ولاية الويبو، وعليه لا يمكن للوفد أن يقبل بإدراجها في الدراسة. والعنصر الثاني هو أنه ينبغي للمشروع أن يكمل عمل اللجان الأخرى، ومنها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وألا يكون ازدواجاً له. والعنصر الثالث هو أن تكون الدراسات المقترح إضافتها إلى المشروع متوازنة. وضرب الوفد مثلاً في وصف المشروع في البند 2، وهي الدراسة الخاصة بالبحث في مجال سياسات التنمية، ورأى أنه ينبغي تقديم توضيحات بشأن كيفية مساهمة الأولويات في تحقيق شيء من التنمية وليس فقط تحديد الجوانب السلبية. أما النقطة الرابعة هي أن الوفد لا يمكنه أن يؤيد مقترح فرض رسوم إضافية على الطلبات الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات لأنه يعتقد أنها قد تؤثر في رفع طلبات الحصول على البراءات. ورأى الوفد أن هذه الرسوم ستعوق بعض المودعين. وفضلاً عن ذلك، كان الرأي السائد في اجتماع السلطات المنعقد في فبراير 2010 هو تقليص هذه الرسوم قدر الإمكان لتشجيع البلدان الأفريقية من الانتفاع بالنظام. والتمس الوفد المزيد من التوضيحات من مجموعة البلدان النامية "متشابهة التفكير" بشأن مقترحها الوارد في البند 2 (هـ) من وصف المشروع، حيث طلبت أن يتم تناول المسائل التي تشكل "شواغل تقليدية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً". وطلب الوفد من مجموعة البلدان النامية "متشابهة التفكير" تقديم المزيد من التوضيحات عما تقصده بعبارة "شواغل تقليدية" وما يمكن أن تشمله هذه العبارة. وفي الختام، رغب الوفد في أن يعرب عن تأييده العام للمشروع الخاص بنقل التكنولوجيا وعن أمله في إمكانية التوصل إلى اتفاق بشان العناصر التي تختلف عليها وجهات النظر لضمان اعتمادها.

147. وتحدث وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إن المجموعة ذكرت أنها أولت اهتماماً خاصاً لمسألة نقل التكنولوجيا وتنفيذ الفئة جيم من جدول أعمال التنمية الخاصة بنقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعارف. وشاركت المجموعة كذلك في رعاية بعض التعليقات المقدمة من مجموعة البلدان النامية "متشابهة التفكير" بشأن المشروع المواضيعي المقترح في الوثيقة CDIP/4/7، وشددت على ضرورة مشاركة الويبو في نقل التكنولوجيا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وصرح بأن مجموعة البلدان الأفريقية تشكر كذلك أمانة الويبو على إعداد وإصدار الوثائق الخاصة بمسألة نقل التكنولوجيا، وتعرب عن امتنانها كذلك للويبو على الوثيقة غير الرسمية التي قدمتها للدول الأعضاء. وقدم الوفد تعليقين على بعض البنود التي طرحت في الوثيقة المذكورة، ولا سيما على بند التعاريف. ورأى الوفد في هذا الصدد أن من المهم أن تراعي التعاريف المستويات المختلفة والمتنوعة من التنمية في كل بلد وكل إقليم، لأن معنى نقل التكنولوجيا يختلف في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لذا فلا بد من مراعاة اختلاف مستوى التنمية الخاص بكل إقليم. ورأى الوفد كذلك أن من المهم اتخاذ تدابير داعمة ثنائية في حالة نقل التكنولوجيا، وأن من المهم أن تتخذ تلك التدابير لضمان النقل الفعال للتكنولوجيا. وأضاف أن أحد المقترحات المثيرة جداً للاهتمام هنا تضمن فرض ضريبة أو إتاوة خاصة أو رسم خاص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات لتشجيع نقل التكنولوجيا. وقد طرحت هذه النقطة البلدان "متشابهة التفكير" وانضمت إليها مجموعة البلدان الأفريقية. وراح الوفد يقول إن في منتدى كوبنهاغن وغيره من المنتديات المتعلقة بالبيئة تحدث المشاركون عن فرض ضريبة أو إتاوة على السفر مثلاً للمساعدة على التصدي لتغير المناخ، وسيكون المبدأ مماثلاً هنا كما تفهم المجموعة. ورأى الوفد أن من الضروري النظر في هذا النوع من الأفكار في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وصرح بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات لديها أموال متاحة، لذا فإن فرض إتاوة بنسبة تحدد في مرحلة لاحقة قليلاً للمساعدة على تمويل وتشجيع نقل التكنولوجيا، هو اقتراح مفيد. وفيما يتعلق بالتدابير الأخرى متعددة الأطراف، دعا الوفد كذلك إلى اعتماد تدابير مشابهة للتدابير التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية في ظل المادة 2.66 من اتفاق تريبس، وقال إن من شأن هذه التدابير أن تساعد على ضمان انتقال التكنولوجيا بشكل فعال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأعرب كذلك عن تأييده إجراء مشاورات إقليمية لوضع جدول زمني لتنفيذ المشاريع المحددة. وفيما يتعلق بمعايير نقل التكنولوجيا، شدد الوفد على أهمية مراعاة اختلاف مستوى التنمية في كل بلد. وقال إن هذا الأمر مهم للغاية في حالة الاعتزام على وضع معايير في هذا الصدد. وذكر الوفد نقطة أخرى وهي ضرورة إدراج مقاربة موحدة في الويبو وسائر الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل منظمة التجارة العالمية والأنكتاد واليونيدو وما إلى ذلك. وأشار إلى

أن هناك منظمات إقليمية أخرى لا ينبغي إغفالها وأوضح أن نقل التكنولوجيا لا يعني فقط نقلها من البلدان المتقدمة في نصف الكرة الأرضية الشمالي إلى البلدان النامية في النصف الجنوبي، بل يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور مهم ولا ينبغي إغفالها. وقال الوفد إن النقطة الأخير تتعلق بالدراسات التي ينبغي أن تكون متوازنة وأن تراعي مصالح الدول الأعضاء في الويبو المشاركة.

148. وانضم وفد الهند بوصفها إحدى البلدان النامية "متشابهة التفكير" التي قدمت الآراء الموحدة بشأن مقترح المشروع، إلى البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة غير الرسمية المفيدة جداً وعلى الجهود المضنية التي بذلتها للتحضير للمناقشة. كما شكر الوفود التي أرسلت تعليقاتها المكتوبة على مقترح البلدان "متشابهة التفكير" والوفود التي أبدت ملاحظات مفيدة جداً في اجتماع اللجنة ذلك المساء. ورأى الوفد أن تلك العملية أبرزت قيمة الحوار وتبادل الآراء قبل وضع مشاريع جدول أعمال التنمية في صيغتها النهائية، وهو الأمر الذي راح الوفد يؤكده في اللجنة، خاصة منذ تصميم مقاربة المشاريع المواضيعية. وأعرب عن اعتقاده أن مسألة نقل التكنولوجيا والتوصيات الواردة في الفئة جيم والتوصيات الأخرى التي تتناول نقل التكنولوجيا وتعميمها، هي كلها مهمة للغاية. وعليه، رحب بتدشين مشروع نقل التكنولوجيا. وأضاف أن لديه الكثير من التعليقات المفصلة لكنه أدرك أن الكثير منها قدمته الوفود الأخرى بالفعل بمزيد من الدقة وبالتالي لن يكررها. ومع ذلك رأي أن اللجنة ينبغي لها أن تستهل العملية المبينة في المشروع وألا يغيب عنها أنها مجرد بداية، وفي حين أنها توافق على ترك هذا البند من جدول الأعمال مفتوحاً للمناقشة بغية إعداد مشاريع للمتابعة، فإنها ستراعي الدراسات الجديدة والمقترحات التي تستند إلى الأفكار والمقترحات المقدمة من البلدان النامية "متشابهة التفكير" والدول الأعضاء الأخرى والمداولات البناءة في اللجنة. وقد أعربت بعض الوفود الأخرى عن هذا الرأي كذلك وأيدها الوفد في ذلك، كما أيد ضرورة تلافي الازدواجية وتيسير التآزر في العمل المنجز في مجال نقل التكنولوجيا في لجان الويبو الأخرى، وأعرب عن أمله بالطبع، كما قال وفد آخر، في أن توضع آلية التنسيق قيد المفاوضة في صيغتها النهائية وأن تساهم في تلافي ازدواجية العمل في الأشهر التالية. وفيما يتعلق بقضية التعاريف، صرح الوفد بأن المناقشات الدائرة بشأنها موضوعية ومعقدة وقد دامت لعدة سنوات وسوف تستمر. واتفق مع الرأي الذي أعرب عنه وفد أستراليا ومع تعليقه الكتابي بألا تجري المناقشة وتحدد التعاريف على حساب التدابير العملية الرامية إلى زيادة وتسريع وتيرة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لذا عندما تبدأ اللجنة في تنفيذ هذا المشروع وتقدم الوفود الأخرى مقترحات مضبوطة، فربما يمكنها أن تنفذ المشروع مدركة أن هذا النقاش سيستمر، ولا بد كذلك، من وجهة نظر الوفد، أن تشارك فيه المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ولا سيما الأونكتاد وهي منتدى رئيسي من منتديات الأمم المتحدة الحكومية الدولية لإجراء النقاش بشأن وضع تعاريف لنقل التكنولوجيا. وبخلاف قضية التعاريف، رأي الوفد أن ثمة توافق عام في الآراء بشأن ضرورة توضيح مفهوم المنصة الجديدة لنقل التكنولوجيا والتعاون بشأن الملكية الفكرية وتكوينها واختصاصها، وأضاف أن من الضروري، على النسق ذاته، تنظيم منتدى رفيع المستوى للخبراء. وأشار كذلك إلى إمكانية أن تضيف الأمانة هذا التوضيح في المشروع المنقح لتتمكن جميع الوفود بالتالي من اعتماد المشروع كما هو مقترح. وعلى النسق ذاته، رأى الوفد أن هناك اتفاقاً عاماً على أن عملاً هائلاً قد أنجز بالفعل في هذا المجال المهم، لكن قد يكون من المفيد إدراج استعراض الأدبيات قبل القيام بالدراسات والدراسات الرئيسية المقترحة في المشروع. ورأى أن هناك مسألة ثالثة تتفق عليها الآراء وهي ضرورة جعل المنتدى المقترح على شبكة الإنترنت أكثر فائدة وكفاءة بالنسبة لهذه العملية، وربما تتمكن الأمانة من إعادة النظر فيه. وأخيراً، صرح الوفد بأن نتيجة المشروع وكيفية مساهمته في وضع مشاريع ملموسة بشكل أكبر والمقترحات المقدمة بإجراء دراسات جديدة ممكنة، ستكون كلها في الواقع موضوع النقاش وتوافق الآراء بين المنظمات الحكومية الدولية، وأشار إلى نقطة ذكرتها وفود أخرى وهي أن اللجنة لا بد أن تعمل خطوة بخطوة، وذلك هو الهدف قبل الأخير لهذا العمل في شكله النهائي.

149. وانضم وفد باكستان إلى الوفود الأخرى للتعبير عن شكره للأمانة على إعداد الوثائق وجمع تعليقات الدول الأعضاء المختلفة. وأشار الوفد إلى أن تعليق عدد كبير من البلدان على تلك الوثيقة هو أمر مشجع في حد ذاته ويبرز الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في الويبو إلى هذا الموضوع. وبوصف بلده جزءا من مجموعة البلدان

"متشابهة التفكير" التي قدمت تعليقها على تلك الوثيقة، عبر الوفد عن مشاطرته الآراء التي عبرت عنها مجموعة جدول أعمال التنمية. وعلاوة على ذلك، بيّن الوفد أنه يرغب في التركيز على ثلاث نقاط وإعادة التذكير بها؛ فهو يود في المقام الأول اعتبار المشروع نقطة بداية. وقال إنه كان من الأهمية بمكان الشروع في العملية ومن ثم تنفيذ عدة أعمال باتباع مقاربة تدريجية في المشروعات اللاحقة التي تدمج توصيات جدول أعمال التنمية 22 و23 و31 بالإضافة إلى التوصيات التي سبق أن أدمجت فيها. والنقطة الثانية هي أنه ثمة حاجة إلى إمعان النظر في ذلك المحفل الجديد. والنقطة الثالثة هي أن الوفد فهم أن الدراسات ستكون متوازنة جغرافيا وأنها ستراعي مستويات التنمية المتفاوتة. واستدرك الوفد قائلا إنه يرغب في الحصول على مزيد من التوضيح بشأن اختصاصات تلك الدراسات، عندما تنتقل الوفود إلى الحديث عن تفاصيلها.

150. وشكر وفد اليابان الأمانة على إعداد وثائق العمل والوثيقة غير الرسمية التي تجمع اقتراحات البلدان المختلفة. قال إن مختلف الوفود عرضت آراءها وملاحظاتها وأن بلده يشاطر أغلبها. وشدد الوفد على ثلاث نقاط وهي أولا، ضرورة تنفيذ جدول أعمال التنمية في إطار ولاية الويبو. وقال إن الوفد لا يدعم أي إجراء يتم خارج إطار ولاية الويبو مثل مناقشة المادة 66. 2 من اتفاق تريبس. وأضاف أن مجلس تريبس مكرّس خصيصا لمناقشة مسائل تجارية ومن ضمنها المادة 66. 2. وفي المقام الثاني وسعيا نحو تحقيق الفعالية، بين الوفد ضرورة التخلص من الازدواجية. وبين الوفد بالتالي بالنسبة إلى البراءات على سبيل المثال أن على اللجنة أن تضع في اعتبارها مختلف الدراسات محل النقاش في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وتتعلق النقطة الثالثة بمسألة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات إذ بيّن الوفد أن الويبو هي أيضا جهة تقدم خدمات فاعلة إلى عدة أطراف منها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد وغيرها من التسجيلات الدولية. وقال الوفد إنه لا يدعم زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات حتى تكون في متناول الجميع حيث أن الزيادة ليست في صالح زبائن بلده ولا سيما البلدان النامية.

151. وشكر وفد نيجيريا الأمانة على الوثيقة غير الرسمية التي عرضتها والتي كانت مفيدة بالنسبة إليه. وأشار الوفد إلى تعليقات مختلف الوفود على محتويات تلك الوثيقة وقال إنه يؤيد موقف مجموعة البلدان الأفريقية ولا سيما الدعوة إلى التمييز بين مستويات التنمية في مختلف البلدان ومتطلبات مختلف الأقاليم فيما يتصل بنقل التكنولوجيا. وأفاد الوفد أنه يرغب أيضا في الحصول على مزيد من التوضيح بخصوص مسألة القاعدة الجديدة للتعاون في مجال نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية.

152. وهنأ وفد فرنسا الرئيس على انتخابه وشكر سلفه السيد محمد عبد الرؤوف الالبديوي من تونس على إدارة المناقشات خلال الدورة السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وشكر الوفد الأمانة على إعداد العديد من وثائق المشروعات وأيد البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وقال الوفد إن فرنسا تولي أهمية كبيرة إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وأنه يشاطر الوفود الأخرى سعيها نحو مراعاة أعمال الويبو خصوصيات التنمية بصورة شاملة. بيد أن الوفد لفت نظر اللجنة إلى أنه بالرغم من مراعاة الويبو خصوصيات البلدان النامية، فإنها لا تزال وكالة تقنية متخصصة. وبيّن الوفد أن التنمية مسألة تتداخل فيها الاختصاصات وليست غاية في حد ذاتها وأن ذلك هو ما يشغله فيما يتصل بمشروع نقل التكنولوجيا. وأضاف أن على اللجنة زيادة فهم ديناميات نقل التكنولوجيا ودور الملكية الفكرية. وقال إنه ينبغي للجنة أن تكون قادرة على استنباط إجراء للتشخيص واستحداث مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تيسر نقل التكنولوجيا وأن تجنب الويبو تحمل مسؤولية كافة جوانب نقل التكنولوجيا. وأضاف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تركز أيضا على تحديد الاحتياجات مثلما ذكرت العديد من الوفود في الفترة المسائية من ذلك اليوم. وبين أنه من غير المناسب الأخذ بمقاربة واحدة نظرا للاحتياجات الخاصة التي يتعين تلبيتها في كل بلد. وقدم الوفد تعليقين خاصين بشأن نقطتين تطرقت إليهما العديد من الوفود الأخرى. وعلق الوفد بادئ ذي بدء على عنوان المشروع وقال إنه يفضل الاحتفاظ بالعنوان الحالي الذي يرى بأنه العنوان الأقدر على إبراز محتوى التوصيات وروحها. وفيما يتعلق

بالتعريفات، قال وفد فرنسا إنه ينبغي للجنة أن تتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف واسع قدر الإمكان. وبين الوفد أيضا أنه ثمة عدة تعريفات يمكن استخدامها ومن ضمنها التعريف الوارد في مدونة السلوك الدولية بشأن نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالدراسات المقارنة حول تنفيذ اتفاق تريبس، رأى الوفد أن دور الويبو لا يتمثل في قياس تنفيذ الاتفاق وأن هذا الدور يقع على عاتق مجلس تريبس.

153. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد الوثيقة غير الرسمية المتعلقة بنقل التكنولوجيا وبيّن أن قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الابتكار وتيسير تنمية اقتصاداتها تكتسي أهمية بالغة. وأفاد الوفد عن عزمه مساعدة الأطراف المختلفة والعمل بشكل فعال للوصول إلى توافق في الآراء في وقت مبكر بغية تنفيذ المشروع المذكور.

154. وشكر وفد المغرب الأمانة وكافة البلدان التي ساهمت في هذه المسألة واتفق تماما مع ما قاله منسق مجموعة البلدان الأفريقية، مندوب وفد أنغولا. وقال الوفد إنه استمع باهتمام بالغ وبيّن أنه ثمة عدد قليل من النقاط التي تحظى بتوافق الآراء. وأضاف أنه يولي أهمية كبيرة للمشروع لأنه يرى بأن نقل التكنولوجيا مهم جدا بالنسبة إلى جميع البلدان النامية ومن ضمنها المغرب وهذا ما جعل الوفد يفضل إطلاق المشروع استنادا إلى كافة النقاط التي تحظى بتوافق الآراء وترك المسائل الأخرى التي لا تحظى بذلك. وقال الوفد إن الكثير من الوقت سيضيع إذا لم تعتمد اللجنة هذه المقاربة.

155. وبيّن وفد أذربيجان أن المسألة قيد المناقشة تكتسي أهمية بالغة. وقال إنها ليست هامة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا فحسب، بل إنها هامة أيضا بالنسبة إلى الشعوب المتطورة. وأضاف بأنها تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى الأطراف التي تمتلك حاليا التكنولوجيا التي تتحدث عنها اللجنة. وقال أيضا إن اللجنة لم تتوصل حاليا إلى توافق في الآراء حول وثائق أخرى طرحت للمناقشة بالأمس واليوم. وبالنسبة للوثيقة الحالية، يرى الوفد أن اللجنة تبدو مرنة في منح موافقتها وأنه ثمة مزيد من التعاون في المناقشات المتعلقة بتلك الوثيقة وأن ذلك قد يساعد اللجنة على المضي قدما نحو شكل من أشكال الاتفاق. وذكر الوفد أنه استمع إلى قالته مختلف الوفود وأنه سعيد بشكل خاص بما سمعه من وفود باكستان وفرنسا واليابان والصين والمغرب وغيرها من البلدان وإن كانت جميعها قدمت اقتراحات مفيدة. وأضاف أن هذه الاقتراحات محددة. وقال إن وفد الهند أيضا قدم تعليقا مفيدا. واستشهد بكلام وفد الهند الذي قال "لدينا وثيقة ولدينا كل ما نحتاج إليه للعمل فعلينا حاليا أن ننكبّ على العمل وحتى وإن كانت ثمة بعض النقاط في بعض المجالات التي لم نتوصل إلى اتفاق كامل بشأنها، علينا أن نركز التفكير على النص على حالته." وعبّر وفد أذربيجان عن موافقته على تلك المقاربة. بيد أنه يريد أن يعرف ماذا سيحدث إذا استكمل العمل المقسم إلى خطوات؟ ويرى الوفد أن إعداد وثيقة تحتوي على توصيات يمكّن من التقدم خطوات إلى الأمام نحو نقل التكنولوجيا. وتساءل عما سيحدث إذا كان طرف ما يملك التكنولوجيا ويتجاهل التوصيات. وأشار الوفد إلى أن اللجنة لا تملك أية آلية تضغط بواسطتها على الجهات التي تملك التكنولوجيا. واستدرك قائلا إن لدى معاهدة التعاون بشأن البراءات واللجنة الأدوات القانونية لضمان تطبيق التوصيات. ولاحظ الوفد أيضا أن أغلبية الدول الأعضاء المشاركة في ذلك الاجتماع كانت هي أيضا الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي ربما تكون قادرة على تزويد اللجنة بمعلومات مفيدة حول نقل التكنولوجيا. وعبر عن شكوكه حول ما قد تقدمه تلك البلدان بما يعني أن قدرة تلك الآلية محدودة على نقل التكنولوجيا. وشدد الوفد على الحاجة إلى التفكير فيما يجب عمله لتشجيع البلدان التي تملك التكنولوجيا ومستعدة لنقلها في بعض الحالات. وقال إن المسألة لا تتعلق بالإكراه بل بالتشجيع. وبناء على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للوثيقة حتى وإن كان ثمة بعض الاختلاف حول بعض الجوانب. وقال إنه أيد الوثيقة حتى وإن لم تحظ بموافقة جميع البلدان مضيفا أنه متشوق لبدء العمل مثلما ذكر وفد الهند. وعبر الوفد عن الأمل بألا يعتبر بيانه مفرطا في التشاؤم وأكد على عدم كفاية وجود توصيات على الورق. وحث الوفد على التحرك وتنفيذها عمليا. وقال إن الوثيقة في نهاية المطاف لن تصلح لأي جهة سواء من يملك التكنولوجيا أو من يريد الحصول عليها في حال لم تنفذ تلك التوصيات.

156. وذكر وفد كوريا أن أهم شيء هو تحديد الأرضية المشتركة والموافقة على المشروع استنادا إلى تلك الأرضية مما يسمح بتنفيذ ذلك المشروع المهم في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعين بوضع الدراسات، رأى الوفد أن الدول الأعضاء ستتوصل إلى اتفاق بشأن نطاق الدراسات المنشودة إذا ما وضعت في اعتبارها مبدأ تجنب ازدواجية العمل داخل هيئات الويبو. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به البلدان "متشابهة التفكير" حول المسائل التي يجب النظر فيها في إطار المشروع، رأى الوفد أنه لا ينبغي للجنة أن تحدد مسبقا مجال المسائل التي يجب مناقشتها في المحفل رفيع المستوى. وقال إن ذلك قد يخل بالتوازن في المناقشات حول قضايا مثل استحداث رسم خاص على الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات الأمر الذي جعل الوفد يشعر بأنه سيعوق تعزيز الانتفاع بنظام المعاهدة. واستدرك الوفد قائلا إنه من المفيد استعراض الدروس المستفادة من النقاش السابق الدائر حول مجال نقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أنه ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من تلك الدروس وأن تضع في اعتبارها أن إجراء الاستعراض الأول يحتاج إلى التزام الحياد. ومن الممكن تناول الأفكار الخاصة بالمشروع التي اقترحتها مجموعة البلدان "متشابهة التفكير" في إطار عملية الاستعراض المذكورة. ورأى الوفد أنه من غير المناسب تحديد المسائل المراد تناولها مسبقا. وأعرب عن أمله في التوفيق بين الآراء المتضاربة. وختم الوفد بيانه بالإشارة إلى ضرورة بدء المشروع في المناقشات والتحاور بشأن الطرق الكفيلة بتسهيل الجهود الرامية إلى نقل التكنولوجيا.

157. وذكر وفد الأرجنتين أن نقل التكنولوجيا ضروري بالنسبة إلى البلدان النامية مثلما ذكر سابقا. وعبّر عن إيمانه بضرورة تكثيف المبادرات في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، بغية المساعدة على تنفيذ عمل محدد يتعلق بنقل التكنولوجيا.

158. وشكر الرئيس الوفود المذكورة على التعليقات المقدمة وعبر عن الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات حول بعض المجالات. وأعرب عن اعتقاده بأن بعض المشاورات غير الرسمية ستقدم المساعدة وتشجع على إنجاز بعض التقدم ولا سيما أنها المرة الثانية التي تبحث فيها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هذا المشروع. وطلب الرئيس أيضا إلى الوفود التحدث مع بعضها البعض وإيجاد أرضية مشتركة قائلا إنه سيفعل الشيء ذاته بهدف الاهتداء إلى أفضل السبل الكفيلة بتنظيم المشاورات والاستفادة منها على أفضل وجه. واقترح الرئيس على اللجنة أن تناقش وثيقة المشروع CIDP 5/7 المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعا الأمانة إلى التعريف بالمشروع.

159. وذكرت الأمانة بالإشارة إلى الوثيقة CIDP 5/7 أنها تحتوي على مشروع جديد معنون "الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية " ويتناول المشروع التوصيتين 35 و37 من جدول أعمال التنمية. وتنص التوصية 35 على ما يلي: "مطالبة الويبو بإجراء دراسات جديدة، بطلب من الدول الأعضاء، لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لانتفاع تلك الدول بنظام الملكية الفكرية" وتنص التوصية 37 على ما يلي: "يجوز للويبو أن تجري دراسات بشأن حماية الملكية الفكرية، بطلب من الدول الأعضاء وتوجيه منها، لتحديد أوجه الصلة والتأثير بين الملكية الفكرية والتنمية". وذكرت الأمانة في المقام الأول أنها ركزت عند صياغة الاقتراح على هاتين التوصيتين. وأشارت إلى وجود توصيات أخرى تناولت دراسات لم تعالج بعد وخاصة التوصية 34 المتعلقة بالملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي والتوصية 39 بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. وأما أسباب التركيز على التوصيتين 35 و37 في ذلك المشروع فهي في المقام الأول كون تلك التوصيات محددة بشكل أوضح من حيث المنحى الذي سيتخذه العمل المتعلق بالدراسات. والسبب الثاني هو إمكانية الاعتماد على الأعمال القائمة والمنهجيات التي تستخدمها الدوائر الأكاديمية فضلا عن غيرها من الدوائر، وإن كان هذا العمل غير يسير. وأما النقطة الثالثة المهمة فهي أن البيانات التي كانت بالتأكيد صعبة المنال، بدت في متناول اليد. وهذا الاقتراح طموح وكان الهدف منه تجاوز حدود الممكن مع الإقرار بأن الويبو ليست المنظمة الأولى التي تحاول إعداد دراسات اقتصادية حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية. بيد أن هذا الاقتراح سيقتضي بذل الكثير من

الوقت والجهد. وبمقارنة هذا الوضع مع التوصيتين 34 و39، أضافت الأمانة قائلة إنها تواجه مجموعة من القضايا المعقدة وأنها عندما تبحث فيها فإنها ليست متأكدة من الاتجاه الذي ينبغي لها أن تسلكه. وعلاوة على ذلك، فقد كان من الصعب الحصول على البيانات المتعلقة بموجات الهجرة والاقتصاد غير الرسمي ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية بالإضافة إلى كون الأعمال السابقة التي يمكن الاعتماد عليها كانت قليلة إن وجدت أصلا. ولهذه الأسباب، ترغب الأمانة في الحصول على مزيد من المساهمات من الدول الأعضاء بشأن الاتجاه الذي يمكن أن يتخذه المشروع المقبل المتعلق بالتوصيتين المذكورتين. وما تم اقتراحه هو أن تعرض الأمانة خلال الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ورقة غير رسمية توضيحية تستعرض القضايا الرئيسية التي قد تندرج ضمن التوصيتين المذكورتين بهدف التماس مزيد من المشاركة من الدول الأعضاء حول اتجاه المشروع الذي سيجري إنجازه مقترنا بالتوصيتين المذكورتين، وطبيعته. وفيما يتصل بالمشروع المقترح، ثمة عدد من الموضوعات المختلفة بشأن العلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية وقد عرضت هذه الموضوعات ضمن الاقتراح. وفي إطار العملية المخطط لها، سيعد المشروع دراسات اقتصادية في عدد من البلدان يتراوح من ستة إلى ثمانية وستعد تلك الدراسات بحسب الطلب وبالتشاور المكثف مع الدول الأعضاء. وتنقسم الأسباب الكامنة وراء ذلك إلى شقين؛ من جهة، سترغب الأمانة في إجراء تحليل للمسائل التي تتطابق مع أولويات السياسة في البلدان التي ستنجز فيها تلك الدراسات. ومن شأن المناقشات الدائرة حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية الاسترشاد بشكل عام بالدراسات المذكورة التي ينبغي أن تشكل أيضا مساهمة في عملية وضع السياسات الوطنية. وثانيا، سيكون من المهم بمكان أن تضطلع الحكومات بدور عندما يتعلق الأمر بالدراسات المذكورة بسبب الحاجة إلى بذل كل الجهود الممكنة فيما يتعلق بالبيانات وهذا ما يفسر أهمية العمل مع السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستحاول الويبو العمل مع أفضل الخبراء الموجودين في العالم المتخصصين في ذلك النمط من المسائل والمتخصصين في مجال تنفيذ الدراسات وستسعى إلى العمل مع معاهد البحث المحلية المهتمة بمسائل الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية بهدف تكوين الكفاءات في مجال التحليل الاقتصادي.

160. وشكر الرئيس الأمانة على عرض وثيقة المشروع. وبالإشارة إلى مدير المشروع، عبر عن اعتقاده بأن اللجنة في أيدي مكتب الخبير الاقتصادي في الويبو الخبيرتين وأفسح المجال أمام التعليقات.

161. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يؤيد المشروع كثيرا في العموم وأعرب عن أمله في أن يتيح معلومات قيمة جديدة فيما يتعلق بالعلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والتنمية وأن يزود واضعي السياسات على المستوى الوطني بدليل عملي ذي مصداقية حول السبل الكفيلة بتطوير أنظمة الملكية الفكرية وتعزيزها لتلبية القدرات والاحتياجات الوطنية. وأشار الوفد إلى أنه علاوة على قيمة الدراسات بحد ذاتها، ذُكرت العديد من المنافع الأخرى مثل تكوين كفاءات جديدة في مجال التحليل في العديد من البلدان وجمع قواعد البيانات التي سيتاح مضمونها بالمجان من أجل إجراء البحوث في المستقبل. وقال الوفد إنه سعيد بما ورد في وصف المشروع من تركيز قوي على أهمية ضمان تنفيذ تلك الدراسات بطريقة متعمقة، واتباع منهجية متينة وجمع البيانات وتحليلها بدقة والتأكد من النتائج بواسطة خبراء دوليين معترف بهم. وذكر الوفد أنه يود أن يعرف كيف سيتم اختيار الباحثين والخبراء الدوليين وإن كان مكتب الخبير الاقتصادي في الويبو قد تطرق إلى ذلك. وأشار إلى أنه قد يكون من المفيد عموما الحصول على بعض التوضيحات حول ما ورد في الفقرة 3.2 من وصف المشروع كون اختيار الموضوعات وإعداد الدراسات سيحددان المشاورات مع الدول الأعضاء التي التمستها في حين أن التوصية 37 من جدول أعمال التنمية ينبغي أن تشير من حيث المبدأ إلى أن توافق الآراء بين الدول الأعضاء سيساعد بصفة عامة على تصميم المشروعات. وطالب الوفد بناء على ذلك، بتقديم المزيد من المعلومات والإيضاحات حول هاتين النقطتين.

162. وشكر وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة، الأمانة على الوثيقة التي أعدت للنظر فيها. وذكر الوفد أنه نظرا لتولي بلده رئاسة الاتحاد الأوروبي فقد أدلى ببيانه السابق بصورة

استثنائية باللغة الإنكليزية بالإضافة إلى كون النص المتعلق بنقل التكنولوجيا تم التفاوض بشأنه واعتماده بتلك اللغة. ولاحظ الوفد أن المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تناول كلا من التوصيتين 35 و37 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بطريقة شاملة. ويرى الوفد أن الهدف من تلك الدراسة هو بالفعل تضييق الهوة المعرفية التي يعاني منها واضعو السياسات في تلك البلدان عند تصميم نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية وعند إعمال النظام. ويرى الوفد أن من شأن المشروع الذي يركز على العلاقة بين حماية الملكية الفكرية ومختلف جوانب الأداء الاقتصادي في البلدان النامية تحسين مستوى فهم ما يترتب على حماية الملكية الفكرية من آثار اقتصادية واجتماعية في تلك البلدان. وأضاف أن الموضوعات الثلاثة العامة وهي الابتكار المحلي وتعميم المعرفة على الصعيد الدولي والوطني والجوانب المؤسسية لنظام الملكية الفكرية وعواقبه الاقتصادية، هي عناصر أساسية في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة، رحبت بالمشروع الذي اقترحته أمانة الويبو واعتبر أن الأنشطة التحليلية المعتزم إجراؤها على المستوى الأصغر ووضع التصورات الممكنة للسياسات أمران أساسيان من أجل تشغيل المشروع بفعالية والحصول على نتائج فعلية. وقال الوفد إنه من الأهمية بمكان الاختيار الدقيق لموضوعات الدراسات التي تراعي مجمل طلبات الدول الأعضاء في الويبو. وذكر أنه ينبغي للمشروع أن يتجنب الازدواجية في الدراسات وشدد على التقيد بالعناصر الأساسية لتعزيز الحماية الفعلية للملكية الفكرية في البلدان النامية. واسترسل قائلا إن المشروع إذ يكفل أداة عملية للنهوض بالأعمال على الصعيد المحلي، فإنه يجسد روح جدول أعمال التنمية، مثلما ذكر في الوثيقة. وقال إن الوفد يتطلع إلى اللحظة التي تتاح فيها نتائج الدراسات حول ذلك الموضوع الهام من أجل تنفيذ توصية جدول أعمال التنمية.

163. وشكر وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية الأمانة على العرض وعلى الإعداد الجيد للمشروع الوارد في الوثيقة CDIP/5/7. وقال الوفد إن المشروع يبشر بالخير وإنه يتطلع إلى فهم أعمق لأهمية الترابط القائم بين الملكية الفكرية والتنمية وإجراءات وضع السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية. ويرى الوفد في الوقت ذاته أن الموضوعات العامة المقترحة بحاجة إلى مزيد من التعديل حتى تمثل خلاصة التوصية 35 مما يقتضي تقييم "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الانتفاع بالملكية الفكرية في تلك الدول". واقترح الوفد بناء على ذلك، أن تتناول الموضوعات العامة البعدين الاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى البعد الاقتصادي. وأضاف أن مجموعة جدول أعمال التنمية شددت على أهمية مواصفات ومنهجيات صارمة لضمان تجسيد الدراسات للوقائع على الأرض بالإضافة إلى كونها دراسات مستفيضة وتجريبية وموضوعية وعالية الجودة. وشكر الوفد الرئيس وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ المشروع لا سيما وأنه وضع بين يدي مكتب الخبير الاقتصادي القديرتين.

164. وشكر وفد اليابان الأمانة على إعداد الوثيقة وعلى ما قدمته من شرح. وذكر الوفد أنه توقع بأن تجري الويبو، بوصفها المنظمة الرسمية المعنية بالملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة، بحثا توضيحيا وبنّاء حول الآثار الاقتصادية المترتبة على حماية الملكية الفكرية والانتفاع بها وذلك بالاستناد إلى الوقائع ومراعاة الجوانب الشاملة التي ستقود إلى الابتكار في المستقبل. وشدد الوفد على أن عددا هاما من الدراسات سبق وأن بحثت في الموضوعات الواردة في ذلك الاقتراح مثلما ذكر في وثيقة العمل. واستخلص إلى ضرورة اعتماد الدراسات المستقبلية على الدراسات القائمة من أجل الاستفادة من الموارد المتاحة إلى أقصى حد. وركز الوفد على الدراسة المتعلقة بالآثار الاقتصادية والبنيوية التي أجراها مكتب الويبو في اليابان بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة بالنسبة إلى البلدان الآسيوية والتي ينبغي اعتبارها مساهمة جيدة في مشروع الويبو. وفي الختام، عبر الوفد عن تطلعه إلى إجراء دراسة جيدة.

165. وعبر وفد سري لانكا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وشكر الأمانة على عرض هذا المشروع على الوفود بطريقة جيدة. وأثار الوفد أيضا مسألة الانتفاع بالدراسة المقرر إجراؤها

وأعلن أنه قام بدور استباقي وطلب مساعدة الويبو لوضع استراتيجية وطنية للابتكار لسري لانكا. وأقر الوفد أنه يجري حاليا استكمال دراسة لتقييم الاحتياجات ودراسة الجدوى. وفي ضوء ذلك، طرح الوفد الأسئلة التالية: "1" كيف ستعزز الدراسة العمل الجاري في الويبو ولا سيما في مكتب المساعدة التقنية؟ "2" كيف ستختار الأمانة الباحثين من البلدان المعنية حتى وإن كانوا يفتقرون إلى الخبرة؟ "3" كيف ستختار الأمانة البلدان لإجراء دراسات من ذلك القبيل؟

166. وشكر وفد النرويج الأمانة على الوثيقة والعرض الممتازين وذكر أنه يؤيد الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/5/7 الداعي إلى إجراء دراسات للإلمام أكثر بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الوقائع هي إرشادات جيدة يستعين بها واضعو السياسات وأن الدراسات التجريبية حول الآثار الاقتصادية ستقدم توجيهات مفيدة. وأثار الوفد عددا من النقاط الثانوية التي يرغب في الحصول على توضيح بشأنها. وتتعلق النقطة الأولى بصياغة الفقرة 2 .3 حول استراتيجية التنفيذ مثلما ذكر ذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ويرغب الوفد في معرفة شكل الإجراء المتوقع بأن يتخذ قرارا بشأن موضوعات الدراسات وإعدادها. ويرغب الوفد في المقام الثاني في الحصول على توضيح فيما يتعلق بالفقرة 3 حول مواعيد استعراض المشروع. فحسب الوفد ذكر الجدول الواقع في القسم الثاني من الصفحة 4 أن تقارير الرصد ستعد سنويا لبيان التقدم المحرز. وشدد والوفد على أنه يفترض بأن تلك التقارير ستعرض على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتقييمها قبل أن تمضي قدما. وتناول الوفد في المقام الثالث نقطة يرى بأنها ربما تتعلق بخطأ مطبعي. فقد أشارت الفقرة 5 .2 المتعلقة باستعراض الميزانية في وثيقة المشروع إلى ميزانية ما بعد الفترة 2013/2012 في حين أنه من المعتزم استكمال المشروع بحلول تلك الفترة.

167. وشكر وفد إيران الرئيس وأيد البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أن المشروع سيركز على البعد الاقتصادي فحسب للانتفاع بالملكية الفكرية في البلدان النامية. ويرى الوفد أن التوصية 35 أقرت بالجوانب المترابطة الثلاثة وهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الانتفاع بالملكية الفكرية. ويخلص الوفد إلى أن اتباع مقاربة اقتصادية صرفة لن يكون كافيا لتنفيذ التوصية 35 وبين ضرورة تركيز الدراسة أيضا على البعدين الاجتماعي والثقافي. وأضاف الوفد بأن على اللجنة عدم الاستفادة من خبرة مكتب الخبير الاقتصادي في الويبو فحسب من أجل إجراء مراجعة شاملة. بل إن عليها الانتفاع بخبرة هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة مثل الأونكتاد. وشدد الوفد أيضا على ضرورة توزيع الدراسات المقترحة بالتساوي بين كافة الأقاليم وأن تراعي تلك الدراسات مستويات التنمية المتفاوتة بهدف مساعدة البلدان على الاستفادة من نتائجها والبحث في التوصيات الختامية في إطار صياغة سياساتها في مجال الملكية الفكرية. ودعا الوفد أيضا الأمانة إلى تقديم طرق عملية لتحديد التحديات. وقال إنه يتطلع إلى حلول عملية في إطار الموضوع الثاني المعنون "تعميم المعرفة على الصعيد الدولي والوطني" ودعا الويبو إلى إدراج كافة نتائج المشروع في مجموعة أدواتها المعدة للمساعدة التقنية.

168. وذكر وفد الصين بأن المشروع سيدرس العلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وعبر عن اعتقاده بأن تأييد اللجنة للمشروع يكتسي أهمية بالغة. وشدد الوفد على مراعاة فريق البحث للتمثيل الكامل لكافة البلدان حتى تنتفع جميع البلدان النامية بالمشروع.

169. وعبر وفد باكستان عن تقديره للأمانة على المشروع الممتاز وذكر بأنه سيطرح هذا المشروع لمناقشته مع الأمانة في المستقبل. وأثار الوفد أيضا عددا من الأسئلة. وأعرب في المقام الأول عن إدراكه بأنه ستكون ثمة سلسلة من الدراسات التي تستهدف تقليص الهوة المعرفية التي يعاني منها واضعو السياسات في البلدان المختارة. وتساءل الوفد عن إمكانية تحقيق بعض النتائج عن طريق التوصيات المنبثقة عن تلك الدراسات وتساءل فيما إذا كانت تلك التوصيات مخصصة لبلدان أو دول أعضاء معينة. وشدد الوفد في المقام الثاني على أن واضعي السياسات على المستوى الوطني في البلدان النامية يفتقرون إلى ما يفيد من المعلومات الموثوقة التي يمكن الاسترشاد بها

عند الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وأضاف بأنه يتطلع بناء على ذلك إلى إنتاج بيانات عملية تستخدم كأساس ينطلق منه العمل في المستقبل. وتساءل الوفد عن السبل التي ستتّبع لجمع تلك البيانات وفيما إذا كانت البيانات ستنتج لسنة بعينها فحسب. وسأل الوفد أيضا فيما إذا كان خبراء الويبو سيقومون بجمع البيانات أو إذا كان خبراء البلدان سيشاركون أيضا وتساءل حول طريقة عمل اللجنة حينئذ. وفي الختام، شدد الوفد على أن التوصية 35 أشارت إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المترتب على الانتفاع بالملكية الفكرية في حين تضمن الوصف المقتضب للمشروع الواقع في الصفحة الأولى، إشارات إلى جوانب مختلفة من الأداء الاقتصادي في البلدان النامية. وعبر الوفد بناء على ذلك عن أمله أن تتضمن الدراسة الجانبين الثقافي والاجتماعي.

170. وتحدث وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالمشروع المتخصص الجديد المقترح حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعبر عن اعتقاده بأن وثيقة المشروع تشكل أساسا جيدا يتم الانطلاق منه لتحسين النتائج والمساعدة على معالجة البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية. وشكر الوفد أيضا أمانة الويبو ولا سيما مكتب الخبير الاقتصادي ومدير المشروع على هذا المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورحب الوفد بفكرة إعداد وثيقة غير رسمية للدورة القادمة معبرا عن اعتقاده بأنها ستساعد الدول الأعضاء على إدخال بعض التعديلات على المشروع. وأعرب الوفد أيضا عن أمله في أن تختار بعض البلدان الأفريقية ضمن البلدان الخمسة أو الستة المقررة لإعداد الدراسة الإفرادية. وشكر وفد أنغولا أيضا الأمانة على أخذها بهذه المقاربة الجديدة وذلك بمتابعة المساعدة التي بإمكان الخبراء تقديمها في هذا المجال. وعبر علاوة على ذلك عن اهتمامه بمعرفة ما يمكن للملكية الفكرية أن تقدمه من مساعدة إذا ما لجأت البلدان إلى حماية معارفها التقليدية على سبيل المثال وفي مجال تحديد المزايا الاقتصادية الممكنة. وذكر الوفد بأن الموضوع مرتبط بالتنمية في العديد من البلدان وأن الدراسات المتعلقة بمحاسن ومساوئ الملكية الفكرية ستكتسي أهمية. وأشار الوفد أيضا إلى اهتمامه بإجراء دراسة اقتصادية حول سبل تأثير العلامات في التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية خاصة والبلدان النامية عامة. واقترح وفد أنغولا تناول موضوعات من ذلك القبيل في الوثيقة غير الرسمية وإمكانية إجراء دراسة حول الآثار الاقتصادية ذات الصلة في المستقبل.

171. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورحّب الوفد بوثيقة المشروع واعتبر بأنها ستكون مفيدة للغاية لتضييق الهوة المعرفية التي يعاني منها واضعو السياسات في تلك البلدان عند تصميم نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية وعند إعمال النظام. وأعرب الوفد عن رغبته في إضافة بعض التعليقات على المصطلحات وقال إنه ينبغي للدراسة أن تستكمل تعريف عبارتي "نقل التكنولوجيا" و"تعميم التكنولوجيا". وتساءل الوفد أيضا حول المعنى المقصود من مصطلح "تعميم التكنولوجيا" الوارد في الاقتراح في حين أن ذلك التعبير لم يرد في اتفاق تريبس. واقترح وفد البرازيل اعتماد الدراسة تحليلا ديناميكيا يراعي الآثار المعرقلة على التنمية المترتبة على الملكية الفكرية في المدى القصير والطويل.

172. وشكر وفد الهند الرئيس ورحب بحرارة بسلسلة الدراسات الاقتصادية المقترحة لتحسين فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الملكية الفكرية في البلدان النامية. وعبر الوفد عن تقديره للمبادرة التي ترمي إلى إعمال توصيات جدول أعمال التنمية بهدف تدارك النقص في الأبحاث العملية والموضوعية في المنظمة حول هذه القضية الهامة والأساسية. وقال إن ما يشد من عزمه بشكل خاص هو أن الدراسات ستنجز في ظل قيادة مكتب خبير الويبو الاقتصادي القديرة والموثوقة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة جدول أعمال التنمية في التأكيد على أهمية دقة الاختصاصات والمناهج للتأكد من كون الدراسات محكمة البحث وعملية وتعبر عن الواقع. وأشار الوفد أيضا إلى أن النقطة الثانية من الفقرة المعنونة "استراتيجية التنفيذ" أشارت إلى أنه سيجري تأليف فريق بحث يتشكل من مكتب الخبير الاقتصادي في الويبو والخبراء الدوليين والباحثين المحليين في المجال المعني. وتمشيا مع روح توصيات جدول أعمال التنمية التي يهدف المشروع إلى تنفيذها، تساءل الوفد إذا كانت هناك فائدة في التصريح بأن الدول الأعضاء ستستشار أو سيسمح لها باقتراح الخبراء أو على

الأقل باستعراض الخبراء الذين سيقع عليهم الاختيار لإعداد الدراسات الوطنية والإقليمية.ولمّح الوفد إلى أن هذه المسألة لربما تكتسي أهمية فائقة لأن قائمة الخبراء الاستشاريين التي أعدت في سنة 2008 لم يجر تحديثها بما يعني أنه قد يكون من المفيد السماح باستشارة الدول الأعضاء عند اختيار الخبراء من أجل إعداد تلك الدراسات.

173. وشكرت الأمانة كل الوفود على تعليقاتها الثاقبة وقالت إن تلك التعليقات ستساعد على إعادة صياغة الاقتراحات ومراجعتها وأفادت باتسام بعض التعليقات بالوضوح وإمكانية إدراجها في الاقتراحات مباشرة بينما لفتت النظر إلى ضرورة التفكير الملي في بعضها الآخر. وأشارت أيضاً إلى أنها ستفحص القضايا المطروحة وتعرض أفكارها الأولية وربما بعض التفسيرات الإضافية قبل أن تبحث مع الوفود كيفية مراجعة الاقتراح. وفيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين والخبراء الدوليين، ذكرت أن الفكرة هي انتقاء بعض أفضل الأكاديميين في العالم الذين يعكفون على مسائل الملكية الفكرية والذين لديهم اهتمام موثوق بالتنمية وأن معايير الاختيار تعتمد على إنجازاتهم الأكاديمية وأبحاثهم السابقة المتصلة بالمسائل موضع الاهتمام. أما بالنسبة إلى الخبراء المحليين، فقد سلمت الأمانة بأن الأمر يطرح دون شك المزيد من التحديات ولا سيما في بلدان لا تكثر فيها الخبرات الأكاديمية فيما يتصل بذلك الموضوع الشديد التخصص. ومضت تقول إنه من المهم أن تقدم الحكومات مساهمتها وإن اختيار الخبراء الاستشاريين المحليين سيجري قطعاً على أساس التعاون. كما أعلنت في هذا الصدد أنه يستحسن العمل مع مؤسسات لديها اهتمام في الأمد الأطول بمباشرة أعمال تحليلية في ذلك المجال مما يمكن من تجاوز مرحلة إعداد دراسة واحدة على أمل أن تستهل هذه الأخيرة برنامج بحث أطول أمداً بشأن المسائل قيد النظر. وذكرت بالمسألة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بعملية التشاور المقررة مع الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن صيغة الدراسة الخاصة وأشارت فيما يرتبط باتجاه المشروع العام على الأقل إلى ضرورة تأييد الدول الأعضاء للموضوعات المبينة في اقتراح المشروع بالتأكيد ومتابعة تلك الموضوعات عبر جميع الدراسات غير أنها أعربت عن قلقها قائلة إنه من المحبط وفقاً لتجربة الخبير الاقتصادي الرئيسي تصميم مشروع من البداية بوضع عدد معين من مسائل البحث وعدد من الأساليب المنهجية في الاعتبار ثم تنفيذه في مختلف البلدان. وفي المقام الأول، لفتت الانتباه إلى بحوث قيمة قد أجريت في بعض البلدان وقالت إنها لا تريد تكرارها. وفي المقام الثاني وفيما يتعلق بوجه خاص بالمنهجية، رأت أنه يجب أن يتسم التحليل العلمي الجديد بدرجة عالية من الواقعية بالنسبة إلى نوع البيانات المتاحة ومسألة اختلافها الشديد من بلد إلى بلد آخر. وأحاطت أيضاً علماً بأن الدراسات ليست مشروعاً أكاديمياً إلا أنها سترتكز على عدد كبير من الأعمال التي أجراها الأكاديميون وخصت بالذكر نهج البيانات التفصيلية المكللة بالنجاح التي تمكن الباحثون في إطارها من أن يضموا بيانات بشأن الملكية الفكرية وبيانات متصلة بالشركات ويجمعوا بهذه الطريقة بيانات وافرة يمكن استخدامها للرد على أسئلة مختلفة متعلقة بالملكية الفكرية والأداء الاقتصادي. وأعربت عن اعتقادها أن ذلك النهج قابل للتطبيق مبدئياً في البلدان النامية على الرغم من أن الأمر يستلزم استثماراً أولياً في جمع البيانات على مستوى الشركات. واسترسلت قائلة إن عملية التوفيق بين البيانات ليست مباشرة غير أنه من الممكن الاستفادة من النهج القائمة التي يتبعها مختلف الأكاديميين في العالم. وتناولت أيضاً النقطة التي أثارها وفد مصر ووفود أخرى فيما يخص تركيز المشروع على التنمية الاقتصادية مقارنة بالتنمية الاجتماعية والثقافية. واستطردت قائلة إن التوصيات تدعو بالتحديد إلى إجراء دراسات بشأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن الاقتراح الراهن قد لا يبحث على الأرجح بحثاً كافياً الجانب الثقافي على وجه الخصوص غير أنه يتطرق ضمناً إلى الجانب الاجتماعي. وأبدت رغبتها في توضيح التوقعات وأعربت عن ثقتها وتحمسها في حدود المعقول لإجراء أبحاث جديدة نظراً إلى السياق ونوع البيانات والمنهجيات المتوفرة وعن اعتقادها أن هناك احتمالاً معقولاً أن تحقق نتائج مثيرة للاهتمام. أما بالنسبة إلى مسائل الوقع الاجتماعي والثقافي، فقد شددت على أنه من الأصعب إعطاء معنى لما هو مجد بالفعل مما لا يعني بالطبع أنه لا ينبغي للويبو أن تبحث تلك المسائل واستدركت قائلة فيما يتصل بالوقع الثقافي إنه يحتمل ألا تتوفر تجارب وخبرات كبيرة على المستوى الداخلي وإنه يجب العثور على الخبراء المناسبين في ذلك المضمار. وشددت أيضاً على أن ذلك مجال ستخطو بحذر في إطاره ولا تود أن تعد بآراء ثاقبة جديدة ومدهشة بشأنه غير أنها اتفقت مع الوفود على أنه جزء من التوصيات بلا ريب وأنه أمر لا بد من تناوله. ورحبت باقتراح وفد اليابان المتعلق

بالأعمال المنجزة بالتعاون مع مكتب الويبو في اليابان وجامعة الأمم المتحدة وأكدت أنها كانت على اتصال بزميل في الويبو شارك في ذلك المشروع بما في ذلك إمكانية مباشرة الأعمال في ذلك الصدد. وتعقيباً على تساؤل وفد سري لانكا عن استخدام الدراسة المقررة، قالت إن الويبو بحثت سبل تعميم نتائج الدراسات في البلدان ومسألة الاضطلاع بذلك فيما بعد عبر ندوة دولية. وأردفت قائلة إن المسألة المتعلقة بكيفية تأثير النتائج في أعمال الويبو في المستقبل بما في ذلك اتجاه أنشطة المساعدة التقنية في المستقبل تكتسي أيضاً أهمية كبيرة ويمكن معالجتها بصراحة في الاقتراح. ورداً على وفد أنغولا، ذكرت أنها تركت بوضوح الباب مفتوحاً لإجراء دراسات عن مسائل مثل المعارف التقليدية والعلامات التجارية. واتفقت أيضاً على أن التوازن الإقليمي هو أمر مهم بهدف إجراء دراسة واحدة في كل منطقة. وقالت إنه من الجلي أن مجموعة المسائل التي من المحتمل محاولة بحثها في أفريقيا تختلف اختلافاً كبيراً عن المسائل الخاصة ببلد متوسط الدخل في شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية. وشددت في سياق التحدث عن الأثر الاقتصادي لحماية الملكية الفكرية على أهمية التساؤل عن "صلة ذلك الأثر بماذا" وتحديد الخيار الآخر المستند إليه على نحو سليم وواضح. وأضافت قائلة إن "الاستغناء عن نظام الملكية الفكرية" هو خيار آخر بديهي غير أنه خيار لا يؤخذ به بوضوح مما يجعل الرد على تساؤل من ذلك القبيل أمراً عصيباً. وعليه، أحاطت علماً بأنه من الضروري توضيح ماهية الخيار الآخر الذي يحلل لدى التحدث عن الأثر الاقتصادي وما إذا كان ينبغي أن يبحث المشروع المقارنات بين البلدان أو التغييرات في سياسات الملكية الفكرية على مر الزمن أو عناصر أخرى. ورأت أنه لا يمكن الرد على مثل تلك التساؤلات بشكل عام وشامل بل على المستوى القطري فقط. ومضت تقول إنه من المهم تطبيق نهج مكيف يتناسب مع احتياجات البلدان المختارة لإعداد الدراسات بشأنها مما يؤمل أن يؤدي أيضاً فيما بعد إلى تحصيل بيانات تهم بلدان أخرى. وذكرت أيضاً بأنه من الضروري أخذ القيود المفروضة على الموارد في عين الاعتبار وأنه لا يمكن مباشرة العمل المتصور في أكثر من خمسين في المائة من البلدان وأن الرغبة في الاضطلاع بعمل جدي وبذل قصارى الجهود تعني أنه من المهم العمل باعتماد على بيانات علمية جديدة مما يتطلب تكريس الوقت وبذل الجهود ويحد أيضاً بطبيعة الحال من عدد البلدان التي يمكن دراستها. وبخصوص ملاحظة وفد النرويج، قالت إنه من الواضح أن هناك خطأ مطبعياً في الوثيقة وإن النص ينبغي أن يشير إلى "فترة السنتين 2012-2013" وليس إلى ما بعد تلك الفترة.

174. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات المفصلة ورأى أن الردود تتسم بدرجة عالية من الشمول وتستجيب لجميع تساؤلات الوفود. وأضاف قائلاً إنه يعتقد أن المشروع ممتاز وإنه من المؤكد أن الخبير الاقتصادي الرئيسي سينظر في مسألة تناول القضايا التي أثارتها الوفود المختلفة لدى وضع الصيغة النهائية للوثيقة. ثم دعا الحاضرين إلى اعتماد وثيقة المشروع CDIP/5/7.

175. وتساءل وفد أنغولا عما إذا كان من المزمع اعتماد المشروع دون التعديلات المقترحة. وقال إن الأمانة حسبما يتضح من المناقشات ستعرض الوثيقة غير الرسمية خلال الدورة المقبلة لتسمح للدول الأعضاء بتقديم بعض التعليقات. واستدرك قائلاً إن الوثيقة غير الرسمية لن تعود بأي فائدة في حال اعتماد المشروع في الوقت الحالي. وطلب توضيح ذلك الأمر.

176. وشكرت الأمانة وفد أنغولا وقالت إنها ستراجع وثيقة المشروع وتدرج كل الاقتراحات المقدمة وتبدأ التنفيذ نظراً إلى موافقة الرئيس على المشروع وفقاً للإجراء الذي اتبعته اللجنة في الماضي. ومضت تقول إن الصيغة النهائية المنقحة ستطرح على دورة اللجنة القادمة وستكون موضع التنفيذ في غضون ذلك. وأضافت قائلة من باب الإعلام إن اقتراح المشروع المنقح سيعرض مجدداً على اللجنة.

177. وقال وفد مصر إنه يؤيد اعتماد المشروع ما دام يأخذ في الاعتبار الاقتراح الداعي إلى اختيار الدراسات والخبراء واتخاذ قرار في ذلك المضمار بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأوضح قائلاً إن تلك النقطة تعبر عن شعور الحضور العام وأعرب عن سروره الشديد لاعتماد المشروع على ذلك الأساس.

178. وقال وفد سري لانكا إنه لا مانع عنده من اعتماد المشروع غير أنه ذكر الأمانة أيضاً بأن مجرد إعداد دراسة علمية أمر جيد واستدرك قائلاً إنه من المفيد في الوقت ذاته الحصول على معلومات عن مصادر تمويل تلك التوصيات ضمن منظومة الأمم المتحدة أو الويبو حتى تكون عملية التنفيذ ذات مغزى أكبر.

179. وشكر وفد أنغولا الرئيس وقال إنه لا يود تعقيد المسألة إلا أنه يرغب في معرفة ما إذا كان من المحتمل اعتماد مسودة الاقتراح بشكل مؤقت ثم اعتماد الاقتراح النهائي بعد بحث الوثيقة غير الرسمية خلال الدورة المقبلة. ورأى أن ذلك الأمر يقلص أيضاً إلى أدنى حد خطر عدم مراعاة الأمانة لمناقشات الدول الأعضاء واقتراحاتها لدى تقديم الوثيقة غير الرسمية. واقترح ببساطة الإحاطة علماً بالمعلومات المقدمة خلال ذلك اليوم والموافقة على المشروع لدى عرض الوثيقة غير الرسمية ومناقشتها فقط.

180. وشكرت الأمانة وفد أنغولا على إثارة تلك النقطة وأوضحت قائلة إن ما ذكرته في البداية بخصوص وثيقة غير رسمية لا يتصل بالمشروع قيد البحث بالتحديد. واستطردت قائلة إنها سعت في البيان الافتتاحي إلى شرح سبب تركيز المشروع على التوصيتين 35 و37 وعدم تركيزه على التوصيتين 34 و39. كما أوضحت قائلة إنها اقترحت بهدف المضي قدماً في تنفيذ هاتين التوصيتين الأخيرتين تقديم وثائق غير رسمية تعرض بإيجاز بعض القضايا الرئيسية التي أثارتها التوصيتان المذكورتان خلال الدورة المقبلة. وأضافت قائلة إنها أشارت إلى الوثائق غير الرسمية في الملاحظات الافتتاحية فيما يتعلق بالتوصيتين 34 و39 فقط وليس فيما يتصل بالتوصيتين 35 و37 اللتين تركز عليهما المشروعات التي جرت مناقشتها. وشددت أيضاً على أنه يتعين بالتأكيد على الدول الأعضاء اتخاذ قرار بشأن طريقة المضي قدماً بالنسبة إلى ذلك المشروع بالتحديد وأنها أرادت ببساطة إضافة ذلك التوضيح.

181. وقال وفد أنغولا إنه يؤيد اعتماد المشروع بناء على ذلك التوضيح وطلب من الأمانة ألا تنسى تقديم الوثيقة غير الرسمية.

182. وشكر وفد الجزائر الأمانة ورحب بالمشروع غير أنه أعرب عن ارتباكه الناجم عن الإشارة إلى وثيقة غير رسمية. واستفسر بوجه خاص عما إذا كان الإجراء قد تغير. وقال إن لكل توصية مشروعاً خاصاً بها أساساً إلا أن الأمانة تقترح حالياً وثيقة غير رسمية لتنفيذ التوصية 39. وطلب توضيح تلك المسألة.

183. وشكرت الأمانة وفد الجزائر وقالت إن اقتراح الوثيقة غير الرسمية لا يعني أن وثيقة غير رسمية تحل محل مشروع ينفذ التوصية. وأوضحت بالأحرى قائلة إنه يحتمل أن تختلف اتجاهات التوصيتين 34 و39 إلى حد بعيد ورأت بالتالي أنه من المفيد إعداد وثيقة غير رسمية كخطوة أولى قبل تنفيذ مشروع ومن أجل تمكين الأمانة من السعي إلى الحصول على مزيد من مساهمات الدول الأعضاء فيما يتصل باتجاه التوصية إلا أنها أكدت أن الوثيقة غير الرسمية لا تحل محل مشروع محتمل على الإطلاق.

184. وشكر الرئيس الأمانة وكل الوفود على تعاونها وتفهمها ومرونتها وأعلن اعتماد المشروع. ثم اقترح النظر في الوثيقة CDIP/5/5 المعنونة "الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" وطلب من الأمانة تقديم وثيقة المشروع.

185. وقالت الأمانة إن وفد جمهورية كوريا قدم خلال دورة اللجنة الثالثة اقتراحين بشأن أنشطة ترمي إلى تنفيذ بعض توصيات جدول أعمال التنمية وإن هذين الاقتراحين طرحا على اللجنة في الوثيقة CDIP/3/7 ضمن المرفقين 1 و2. ومضت تقول إن بعض الوفود أعرب عن قلقه خلال المناقشات التي دارت أثناء دورة اللجنة الرابعة لافتقار الاقتراحين لبعض المعلومات الجوهرية مثل الموارد المالية المطلوبة ومؤشرات التقييم والجداول الزمنية وسائر الميزات المشابهة. وبناء على ذلك، أفادت بأنه اتفق على أن تعد الأمانة وثائق المشروعات بالاعتماد على الاقتراحين وتعليقات عدد من الوفود وأن تعرضها على اللجنة خلال دورتها الخامسة. واسترسلت قائلة إنه اتفق أيضاً خلال دورة اللجنة الرابعة على تمكين الأمانة من بدء تنفيذ المرحلة الأولى من الاقتراحين بينما تتولى إعداد وثائق المشروعات لطرحها على دورة اللجنة الخامسة. وأوضحت قائلة إن الوثيقة CDIP/5/5 تستند إلى

الاقتراح الكوري الأول. وأضافت قائلة إن المرحلة الأولى من الاقتراح الأصلي عبارة عن مؤتمر قدرت تكاليفه بمبلغ قيمته 000 120 فرنك سويسري وأدرجت في وثيقة المشروع قيد النظر وإنه طلب منها بعدئذ توفير ملخص عن وثيقة المشروع. وسلطت الأضواء على أن وثيقة المشروع أعدت بالاستناد إلى اقتراح وفد جمهورية كوريا وأن وثيقة المشروع قيد النظر تتضمن جميع عناصر ذلك الاقتراح الأصلي. واستدركت قائلة إن هيكل المشروع خضع لتنقيح طفيف للسماح برصد نتائج المشروع وتحقيقها على وجه أفضل. واستطردت قائلة إن المشروع يرتبط بالتوصية 4 من جدول أعمال التنمية التي تدعو إلى التركيز الخاص على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة كما يتبين من تركيز المشروع على تطوير الأعمال والتوصية 10 من ذلك الجدول التي تدعو إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنمية الكفاءات المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال تعزيز تطوير البنى التحتية والمرافق الأخرى. وفي ذلك السياق، ذكرت أنه سيشدد بصفة خاصة على تدعيم مختلف أشكال الجمعيات التجارية للنهوض بالقدرة التنافسية في قطاع الإنتاج. وأحاطت علماً بأن قطاع التعاون لأغراض التنمية سينفذ المشروع بالتنسيق مع قطاع العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وأن وصف المشروع التالي يذكر بأن محور تركيز المشروع الرئيسي هو تقديم الدعم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما الشركات الناشئة عن تجمع فئات المزارعين والمنتجين المحلية في مجال وضع استراتيجيات ملائمة وتنفيذها الفعلي من أجل الانتفاع بالملكية الفكرية لتوسيم المنتجات. واسترسلت قائلة إن الغرض من ذلك الدعم المقدم إلى تلك الشركات هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية فضلاً عن المساهمة في تنمية البيئة واستدامتها حيثما يكون ملائماً. وأوضحت أيضاً قائلة إن المشروع لا يستهدف تعزيز الكفاءات المحلية في قطاع الأعمال فحسب بل يرمي أيضاً إلى الارتقاء بالكفاءات المؤسسية على الصعيدين المحلي والوطني وإن ذلك النهج يتناسب تماماً مع روح جدول أعمال التنمية إذ ترتبط أنشطة المساعدة التقنية والتعاون ارتباطاً ملموساً بالأولويات الإنمائية الوطنية وتتداخل فيها. وأردفت قائلة إن المشروع نظم على ثلاث مراحل رئيسية وإن المرحلة الأولى تركز على البحث ووضع استراتيجيات الملكية الفكرية وتهدف أولاً إلى تحديد المنتجات التي لها قابلية كبيرة للتوسيم بناء على ميزاتها الخاصة. وأشارت إلى ضرورة وضع استراتيجيات ملائمة بشأن الملكية الفكرية ترمي إلى تطوير صنف من المنتجات وحمايته وتسويقه (وتنطوي مثلاً على الانتفاع بالعلامات التجارية أو سائر الإشارات المميزة أو البيانات الجغرافية أو خيارات التصديق) بعد أن تحدد المنتجات. ومضت تقول إن المرحلة الثانية تتألف من سلسلة من أنشطة تكوين الكفاءات وإذكاء الوعي تستهدف في المقام الأول جمعيات المنتجين والمزارعين المحددة في المرحلة الأولى إضافة إلى مكاتب الملكية الفكرية والمسؤولين الحكوميين وجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية تنمية المجتمعات وتطوير قطاع الأعمال وإن المرحلة الأخيرة من المشروع تركز على إذكاء الوعي تمشياً مع الاقتراح الأولي الذي قدمه وفد جمهورية كوريا. ولفتت النظر إلى مؤتمر سينظم خلال المرحلة الثالثة بغرض عرض الخبرات المكتسبة والمدعمة بالوثائق كجزء من المشروع وتقديم المنهجية المستخدمة. وأضافت قائلة إن المشروع مصمم لتنفيذه في ثلاثة بلدان رائدة حدد منتجان في كل منها. وأفادت بأن المعايير التي ستستخدم لاختيار البلدان تشمل توفر إطار قانوني لحماية البيانات الجغرافية والعلامات المميزة الأخرى وتوفر الدعم والالتزام السياسيين من أجل تنمية المجتمعات المحلية وتوفر آليات لتجمع المزارعين أو المنتجين فضلاً عن توفر المنتجات ذات الميزات الخاصة التي تؤهلها للحماية والتسويق بالطبع. وقالت إنه اقترح تنفيذ المشروع بمشاركة خبراء استشاريين دوليين ومحليين يعملون بالتعاون الوثيق مع الهيئات المحلية وقطاعات الإنتاج ومكاتب الملكية الفكرية وسائر الهيئات الوطنية. ومن ضمن أهم نتائج المشروع ذكرت أن المشروع سيضع منهجية كاملة لتطوير علامة منتج بما في ذلك إتاحة قواعد وإجراءات خطية بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية وإدارتها وقواعد متعلقة بمعايير التصديق على الجودة وضبطها ومجموعة من أنشطة تكوين الكفاءات ووثائق الدراسات الإفرادية مما يسمح أيضاً بالرجوع إليها ونسخها وتكييفها مع حالات أخرى. وأنهت بيانها قائلة إنه يمكن أيضاً خلال تنفيذ المشروع إرساء أنظمة لرصد وقع الاستراتيجيات المعتمدة على الموارد المحلية وأنظمة تقييم نتائج المنهجية المطبقة بمقارنة الوضع قبل تنفيذ المشروع وبعد ذلك.

186. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لصياغة الوثيقة CDIP/5/5 المتصلة بتنفيذ الاقتراح الذي قدمه إلى اللجنة خلال دورتها الرابعة. وشكر أيضاً الدول الأعضاء على دعمها للاقتراح ومساهمتها فيه ورأى أن الوثيقة تجسد عموماً وعلى نحو مناسب الاقتراح المقدم وما أبدته الدول الأعضاء من تعليقات خلال المناقشات التي دارت في دورتي اللجنة الثالثة والرابعة. وأيد اعتماد الوثيقة. وقال أيضاً إنه من المهم اعتماد مسار ملائم لتحديد المنتجات التي ينبغي شملها بالمساعدة. وفيما يتعلق بالمؤتمر، شدد على اختلاف اقتراحه الأصلي الذي كان يدعو إلى عقد المؤتمر خلال المرحلة الأولى من المشروع بهدف إضفاء درجة عالية من الوضوح على المشروع عن وثيقة المشروع الحالية التي تنطوي على عقد المؤتمر في المرحلة الأخيرة. واتفق مع الأمانة بخصوص مزايا عقد المؤتمر في المرحلة الأخيرة ووافق بالتالي على تصميم المشروع الراهن. وشدد في الوقت ذاته على أنه ما زال يأمل تحقيق هدفه الأولي المتمثل في تعميم المشروع وأنه ينبغي استكشاف مسار بديل مثل آلية لاختيار المنتجات تحقيقاً لذلك. ووجه طلباً ثانياً يتعلق بوصف المشروع. وأحاط علماً بأن اقتراح المشروع يشير إلى تطوير الملكية الفكرية الاستراتيجي كنشاط من أنشطته المهمة وفقاً لما يرد ذكره في الصفحة 2 من الوثيقة CDIP/5/5 باللغة الإنكليزية وأن الوثيقة الحالية لا تصف إلا البيانات الجغرافية والعلامات التجارية كحقوق من حقوق الملكية الفكرية التي ينبغي الانتفاع بها في استراتيجيات الملكية الفكرية في حين أن تطوير الملكية الفكرية الاستراتيجي ينبغي أن يركز تركيزاً أوسع على الانتفاع بجميع حقوق الملكية الفكرية الملائمة بما فيها العلامات التجارية وعلامات التصديق والعلامات الجماعية والبيانات الجغرافية لمساعدة المجتمعات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة على وضع استراتيجيات التوسيم وتنفيذها. ورأى أنه ينبغي تطبيق ذلك المعنى الأوسع على كل الأجزاء المعنية ضمن وصف المشروع في الوثيقة CDIP/5/5 انسجاماً مع روح مسودة اقتراح وفد كوريا وتعليقات الدول الأعضاء الأخرى. وأوضح قائلاً إن عبارة وضع استراتيجية للملكية الفكرية الواردة في اقتراحه تعني صياغة استراتيجيات تسويق مناسبة تنتفع بأدوات الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية والبيانات الجغرافية. وأفاد بأن وفد تايلند أعرب عن أمله خلال المناقشات التي جرت أثناء دورة اللجنة الثالثة بشأن الاقتراح أن يشمل المشروع البيانات الجغرافية كجزء من حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتوسيم التي ينبغي الانتفاع بها في إطار المشروع وأنه يتفق مع وفد تايلند في ذلك. واستدرك قائلاً إنه يسلم أيضاً بأن أنظمة حماية البيانات الجغرافية قد تختلف بين بلد وبلد آخر وإنه يرى من الأفضل في ذلك السياق أن يتضمن وصف المشروع بصراحة أكبر الإشارة إلى احتمال أخذ الحقوق البديلة في عين الاعتبار أيضاً وفقاً للأنظمة القانونية السارية في البلدان المستفيدة وبلدان أسواق التصدير. وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء اتفقت خلال دورتي اللجنة الثالثة والرابعة على أهمية اقتراحي وفد كوريا في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإن وثائق المشروعات التي أعدتها الأمانة تتضمن في الوقت الحالي خطط عمل ملموسة لتنفيذ الاقتراحين المذكورين. وطلب بالتالي أن توافق الدول الأعضاء على المشروع حتى يتسنى بدء تنفيذه بسرعة.

187. وتحدث وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء السبع والعشرين وقال إن المشروع قيد البحث يتناول التوصيتين 4 و10 من توصيات جدول أعمال التنمية وإن الأهداف المنشودة هي المساهمة في تطوير الأعمال في المجتمعات المحلية وحيازة علامات المنتجات عن طريق الانتفاع المناسب بحقوق الملكية الفكرية. ومضى يقول إن المشروع يستهدف تحسين كفاءات المؤسسات الوطنية لضمان فعالية معالجة إجراءات تسجيل العلامات التجارية والبيانات الجغرافية وفحصها في المقام الثاني وإذكاء الوعي بشأن وقع توسيم المنتجات على تطوير الأعمال في المجتمعات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية في إطار أولويات التنمية المستدامة في المقام الثالث. واسترسل قائلاً إن المشروع قد يساهم في الواقع في تنمية المجتمعات المحلية بالتركيز على الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية ولا سيما في ميدان البيانات الجغرافية والعلامات التجارية وإن الانتفاع الملائم بحقوق الملكية الفكرية يسمح بتعزيز قيمة المنتجات وزيادة إيرادات الصادرات. وفي ذلك السياق، رأى أن الارتقاء بالكفاءات المؤسسية والبنى التحتية المناسبة للانتفاع الفعال بالملكية الفكرية هو أمر أساسي لتنفيذ المشروع على نحو فعال. وأردف قائلاً إن عناصر المشروع الرئيسية الثلاثة أي البحث ووضع استراتيجيات الملكية الفكرية وتكوين الكفاءات وإذكاء الوعي تبدو أنها نهج مناسب لمساعدة البلدان النامية على وضع

استراتيجيات وطنية ملائمة في مجال الملكية الفكرية وتستجيب بالتالي لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية. وفيما يتصل بتنفيذ المشروع، ارتأى أنه من الأساسي توخي الدقة في اختيار البلدان والمنتجات ومن الضروري أن يستند ذلك إلى المعايير المقترحة بإيلاء عناية خاصة لوجود إطار لحماية البيانات الجغرافية والإشارات المميزة وتوفر منتجات معينة لها خصائص محددة وقابلة للحماية عبر حقوق الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن تتضمن وثائق المشروعات جدولاً زمنياً وتاريخاً لبدء تنفيذ المشروعات وأن يأخذ ذلك الجدول الزمني في الحسبان الميزانية التي يلزم أن تخصصها المنظمة للموارد البشرية. وأضاف قائلاً إن المشروع يجسد روح جدول أعمال التنمية بإتاحة أداة عملية لتطوير الأعمال على المستوى المحلي وفقاً لما ورد ذكره في الوثيقة ويوجه أنشطة الويبو في مجال التعاون في إطار أولويات التنمية الوطنية. ولتلك الأسباب أعرب باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن تأييده لتطوير المشروع وتطلعه إلى تحقق نتائج المشروع.

188. وأيد وفد تايلند أيضاً المشروع. وقال إن العديد من المنتجين المحليين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً يوفر منتجات فريدة من نوعها وعالية الجودة غير أن العديد من المستهلكين لا يعرف بعد تلك المنتجات مما يعزى جزئياً إلى عدم نجاح أولئك المنتجين في تطوير علامات منتجاتهم. وأضاف قائلاً إن المشروع يهدف إلى التصدي لتلك المشكلة بإتاحة نهج عملي للتغلب على تلك التحديات التسويقية ومنح تلك المنتجات المحلية الاعتراف الذي تستحقه. وأشار إلى فائدة المشروع في مساعدة المنتجين المحليين على الانتفاع الملائم بالملكية الفكرية ولا سيما البيانات الجغرافية والعلامات التجارية. وأحاط علماً بأن ذلك المشروع هو مشروع اللجنة الأول الذي يشمل البيانات الجغرافية التي تعلق عليها بلدان نامية عدة من بينها بلده أهمية كبيرة. واختتم بيانه قائلاً إن بلده يرحب بمثل ذلك التطور ويأمل أن يشهد تصميم مشروعات عملية إضافية في ذلك الاتجاه.

189. ورحب وفد بنما بالمشروع حول الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورأى أن المشروع يشمل عنصراً محدداً يعلق عليه بلده أهمية كبرى وقد شارك فيه مشاركة فعالة وأن تنفيذه سيسهم إسهاماً كبيراً في توجيه الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني وإرشادها ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات الجغرافية. وقال إن تلك المسألة هي مسألة تهتم بها الحكومة اهتماماً شديداً على أرفع المستويات وأعرب عن اعتقاده بأن مشروعاً من ذلك القبيل سيساعد البلد ومكتب الملكية الفكرية الوطني وجهات أخرى بدعم معالجة إجراءات التسجيل والاستعراض على نحو فعال فيما يرتبط بوجه خاص بالبيانات الجغرافية. واستطرد قائلاً إن المشروع سيكمل أيضاً أنشطة مشابهة أخرى مضطلع بها في البلد بالمساهمة في تطوير الأعمال في مجتمعات محددة والنهوض بقدرات التصدير في البلد ويكوّن الوعي في الوقت ذاته بشأن وضع آليات الحماية والتوسيم الملائمة والانتفاع بها. ولجميع تلك الأسباب، أعرب عن تحمسه الشديد للمشروع وعن أمله أن يؤخذ بلده في الاعتبار كبلد رائد لتنفيذ المشروع الأولي.

190. ورأى وفد كندا أن المشروع يقدم دراسة إفرادية جيدة عن الانتفاع بالملكية الفكرية كوسيلة لترويج المنتجات وسلم بأن عمليات التأشير والتوسيم تكتسي أهمية كبيرة لذلك الغرض. وقال إن هناك عدداً من الطرق المتباينة لترويج المنتجات بالانتفاع بالملكية الفكرية وإن تلك الطرق تشمل عادة الانتفاع بالعلامات التجارية أو البيانات الجغرافية أو علامات التصديق أو بيانات أخرى تذكر المنشأ مثل علامات التجارة المنصفة التي تولد أحياناً علامات التصديق. وأضاف قائلاً إن بلداناً مختلفة لديها أنظمة مختلفة إلا أن كل تلك الأنظمة تدعم مبدئياً ذلك النوع من النتائج المرجوة. واقترح مراجعة وصف المشروع للإشارة أيضاً إلى علامات التصديق والعلامات الجماعية إضافة إلى الإشارة السائدة إلى العلامات التجارية والبيانات الجغرافية وأنهى بيانه معرباً عن تأييد بلده للمشروع في حال إجراء تلك المراجعة.

191. ورأى وفد أستراليا أن تكوين الكفاءات في مجال استراتيجيات التوسيم من خلال الانتفاع بالطائفة الكبيرة من الخيارات التي يتيحها نظام الملكية الفكرية يعتبر مساهمة مفيدة وعملية في تنفيذ جدول أعمال التنمية وخص بالذكر التوصيتين 4 و10. واسترسل قائلاً إن بلده يؤيد اعتماد المشروع شريطة أن تدرج الأمانة التعديلات التي عرضها وفد كوريا. ورأى أيضاً أن المشروع يكمل مشروعات أخرى مضطلع بها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولا

سيما مشروع القرية الواحدة والعلامة الواحدة الذي تديره كوريا في إطار برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادىء وتشارك أستراليا في رعايته واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى كوريا على المشروعين في سياق الويبو وضمن برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادىء.

192. وطلب وفد المكسيك توضيح كيفية اختيار البلدان المشاركة في المشروع نظراً إلى عدم الإشارة بالتحديد إلى أي إجراء للاختيار ضمن المشروع نفسه. ورأى أن طرح مناقصة تستطيع البلدان في إطارها إرسال مشروعاتها لترى مدى تناسبها هو وسيلة شفافة للاضطلاع بذلك. وطلب أيضاً تعديل الجدول الزمني الخاص بالتنفيذ في المرفق الوارد في الوثيقة بهدف استهلال الأنشطة باختيار البلدان نظراً إلى عدم وجود أي إشارة إلى كيفية تطبيق إجراء الاختيار وموعده. وأخيراً، ذكر مجدداً ما تعلقه المكسيك من أهمية على العلامات الجماعية والبيانات الجغرافية نظراً إلى ما لها من دور مهم ودائم في ذلك المجال وأعرب عن اعتقاده أن تلك الأدوات قد تنهض بالتنمية. ورأى أيضاً أن بلده سيتمكن من اتخاذ خطوات فعالة لحماية العلامات والبيانات الجغرافية الناتجة عن المشروع مما يساعد على توسيم المنتجات في المجتمعات المحلية ولا سيما لدى وجود جمعية للمزارعين والمنتجين المحليين. وأفاد بأن بلده لديه منتجات محددة ذات خصائص وميزات خاصة جداً يمكن أن تشملها الحماية وتكون محل استحداث العلامات في المستقبل.

193. ورحب وفد بربادوس بالمشروع وأيده مشيراً إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها المشروع دون أي شك بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بما فيها البلدان الصغيرة والضعيفة مثل بلده. وقال إنه اطلع على معايير الاختيار الواردة في الجزء 2-3 من وثيقة المشروع غير أنه لاحظ أن تلك المعايير تنطبق على عدة بلدان واستفسر عن المنطقة التي سينفذ فيها المشروع وعن الجهات التي ستعنى باختيار البلدان. واختتم بيانه معرباً عن رغبة بلده في معرفة ما إذا كان من المزمع تنفيذ المشروع في بلدان أخرى في مرحلة لاحقة وفي تسجيل اهتمامه بتنفيذ المشروع فيه متى ما أمكن الأمر.

194. وأعرب وفد السودان عن اقتناعه بأن نقل التكنولوجيا مسألة شديدة الأهمية وعن سروره لاقتراح المشروع. وعبر عن أمله أن يعود المشروع بالفائدة على جميع الدول الأعضاء وخص بالذكر البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأيد اقتراح وفد جمهورية كوريا وأعرب عن أمله أن تواصل البلدان الصناعية المتقدمة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأقل نمواً بوجه خاص. وذكر الحضور بالقرارات التي اتخذت عقب مؤتمر سنغافورة. وقال إنه طلب في تلك الحالة الاستمرار في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية حتى تتمكن من بدء المسار الطويل باتجاه إدراك البلدان الأكثر تقدماً. وأعرب أيضاً عن أمله أن تستفيد البلدان الأقل نمواً من المساعدة في وضع خططها واستراتيجياتها الوطنية. وأنهى بيانه معرباً عن أمله أن يعتمد المشروع وشكر الأمانة على تقديمه وإعداده.

195. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره لتجسيد التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال الدورة الأخيرة بوضوح في النص الجديد المقدم. وقال أيضاً إن التجربة البرازيلية في ذلك الميدان تبين أن صغار المزارعين والمنتجين يصادفون عادة مصاعب جمة من أجل ضمان معايير الجودة اللازمة لتسويق منتجاتهم وتصديرها وإنه من المهم تمكين أولئك المزارعين من تحسين إنتاجهم بدعمهم بالخبرة والموارد اللازمة في جميع المجالات المعنية. ومضى يقول إنه من الضروري أن يتمكن المنتجون من تنظيم أنفسهم والاضطلاع بمبادرات تجمعية والإنتاج وفقاً لمعايير الجودة بغية إنشاء علامات تجارية أو علامات جماعية أو بيانات جغرافية. واستطرد قائلاً إنه من المهم الأخذ في الاعتبار ضرورة عدم تصديق الجودة في حال تضرر المجتمعات التقليدية من ذلك ورأى أنه من الضروري أن تواصل تلك المجتمعات تطوير منتجاتها بصورة مميزة ومستقلة. وأردف قائلاً إن بلده يدرك الرغبة في وضع بعض المعايير لتحديد البلدان التي ينبغي اختيارها. وتحقيقاً لذلك الغرض، اقترح أن يؤخذ أيضاً في عين الاعتبار سياق البلد الاجتماعي والاقتصادي ضمن أحكام اتفاق تريبس وأوجه المرونة المتصلة بالبيانات الجغرافية والعلامات التجارية في جملة المعايير المقترحة تمشياً مع روح جدول أعمال التنمية. وأخيراً، طلب توضيح الموارد المخصصة في البند "خلافه".

196. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية المشروع مع التعديلات التي اقترحها سابقاً وفد كوريا. ورأى أن المشروع سيكون مفيداً لتوجيه المنتجين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتزويدهم بخارطة طريق بخصوص كيفية

تحديد المنتجات وتنظيم حملات ناجحة للتوسيم بهدف تحصيل أجر أكبر على منتجاتهم. وأحاط أيضاً علماً بتطلعه إلى الحصول على تقارير مرحلية دورية عن عملية وضع المشروع وتنفيذه. وسعياً إلى المساعدة على تحقيق أهداف الاقتراح، قال إنه يسره مخاطبة الخبراء من القطاع الخاص في بلده الذين يكونون على استعداد لمشاطرة خبراتهم ومعارفهم بشأن مبادرات ناجحة لتوسيم المنتجات خاصة بمنتجاتهم.

197. وتحدث وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية ورحب بالمشروع الذي قدمه وفد كوريا حول الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفيما يتعلق بتنفيذ المشروع، قال إن المجموعة الأفريقية تطلب أن تكون مؤسسات البحث الأفريقية ضمن الجهات المستفيدة. وأضاف قائلاً إن المجموعة الأفريقية تطلب إيلاء العناية الواجبة لعقد جلسة تخطيط وتوفير البنية التحتية من البرامج والمواد كجزء من النشاط المتصل بتنفيذ المشروع وتلتمس في الوقت ذاته تنفيذ المشروعين CDIP/5/4 وCDIP/5/5 في جميع البلدان الأفريقية. وأعرب عن تأييد المجموعة للمشروع وقال إنها تطلب زيادة عدد البلدان والمنتجات التي يشملها المشروع إذ تعترف بفوائده المحتملة بالنسبة إلى عدة بلدان.

198. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن تأييده الشديد للمشروع والاقتراحات المقدمة لتوسيع نطاقه حتى يشمل احتياجات المجتمعات على الصعيد المحلي. وأحاط علماً بأن المشروع صمم على ثلاث مراحل وأن المرحلة الأخيرة تنطوي على تنظيم مؤتمر للنظر في الخبرات المحصلة خلال تنفيذ المشروع. وتساءل عن وجاهة مثل ذلك النشاط لأن اتجاه المشروع العام هو تمويل الأنشطة لتلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي تريد وضع الاستراتيجيات الملائمة بشأن الملكية الفكرية. وقال إن جمهورية كوريا تعتزم اقتراح الوسائل المالية اللازمة لتلبية طلبات أكبر عدد ممكن من البلدان لأنه يحتمل توقع توجيه طلبات عديدة وليس هناك ما يقطع الشك باليقين بخصوص البلدان التي سيقع عليها الخيار إذ يحظى المشروع باهتمام الكثير من الدول الأعضاء.

199. وساند وفد أذربيجان المشروع المقترح ورأى أن هناك حاجة إلى معايير محددة لاختيار البلدان التي تنفذ فيها المشروعات وتحديد المنتجات. وفيما يتصل بمؤشرات النجاح، اقترح حذف الإشارة إلى ما يصل إلى ستة إيداعات لتسجيل علامات تجارية أو بيانات جغرافية لمنتجات مختارة. واسترسل قائلاً إن الفقرة الأخيرة ضمن الجزء المتصل بمؤشرات التنفيذ الناجح ومؤشرات النتائج تشير إلى ما يصل إلى ستة إيداعات لتسجيل علامات تجارية أو بيانات جغرافية بالنسبة إلى عدد من الهيئات المحلية فيما يرتبط بالمشروع المختار وطلب توضيح سبب قصر عدد الإيداعات على ستة إيداعات. كما طلب إدراج بعض أنواع علامات التصديق في تلك المرحلة.

200. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده للمشروع وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة وتقديمها. وأبدى أيضاً رغبته في توجيه الشكر إلى وفد كوريا على اقتراحه الممتاز الذي اعتمد خلال دورة اللجنة الرابعة. وقال إنه من المفهوم أن استحداث علامات تجارية مميزة وتطويرها والانتفاع بها أمور قد تتم عن استراتيجية ناجحة بالنسبة إلى صغار المنتجين في البلدان النامية بهدف تحسين النفاذ إلى الأسواق مما يسهم في القيمة المضافة وحماية التقاليد والانتفاع بالمعارف التقليدية. ورأى أن أسماء العلامات والبيانات الجغرافية قد تكون مفيدة جداً في وضع تلك الاستراتيجية على الصعيد المحلي وفي ميادين أخرى أوسع نطاقاً غير أنه أشار بشكل ملموس إلى البيانات الجغرافية التي يمكن أن تحقق في رأيه تحقيقاً تاماً الأهداف المنشودة لتعزيز الفعالية في ذلك المجال لأن الغرض منها هو ربطها بنوع معين من المنتجات وميزات خاصة من ميزات المنطقة الجغرافية حيث تنتج تلك المنتجات ونظام إنتاج معين. وأعرب عن رغبته في اقتراح تعديل عنوان المشروع ليصبح "المشروع حول الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات والبيانات الجغرافية لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". ولفت النظر إلى التوصية 1 من جدول أعمال التنمية التي تنص على ضرورة أن تقدم الويبو المساعدة التقنية بناء على الطلب وأن تتسم تلك المساعدة بالشفافية وتأخذ في الحسبان أولويات البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة ثم إلى التوصية 6 التي تضيف مبدأ الحياد. ورأى بالتالي أنه من الضروري أن يتسم المشروع بالحياد ويتيح لجميع الجهات المستفيدة خدمات المساعدة التقنية فيما يتصل بتوسيم المنتجات والبيانات الجغرافية. ومضى يقول إنه ينبغي أيضاً تمكين الجهات

المستفيدة من استخدام أي أداة ترى أنها تعود بأقصى الفوائد على مصالحها وأفصح عن رغبته تمشياً مع ذلك في طلب إضافة البيانات الجغرافية إلى نص المشروع كلما أشار إلى التوسيم فقط على غرار ما يرد في الجزء 2-3(أ) أو الاستعاضة بها عن التوسيم إذ رأى أن كلاً من عملية التوسيم والبيانات الجغرافية يكتسي أهمية وأنه لا بد من الإشارة إلى المسألتين وأوضح قائلاً إن مراعاة مفهوم الاستجابة للطلب والحياد لا تتحقق فعلاً إلا من خلال ذلك. واستطرد قائلاً إنه يرغب في تسليط الأضواء على ثلاث مسائل. ففي المقام الأول، أبدى اهتمامه بالحصول على المزيد من التفاصيل عن كيفية إجراء المشاورات مع المجتمعات المحلية وجمعيات المنتجين والمزارعين وغيرها ورأى أن لعله من الضروري أن تتمثل الخطوة الأولى في تحديد تلك المجتمعات والجمعيات وأنه ينبغي بعدئذ وضع الاستراتيجيات بالتعاون مع أولئك الأشخاص وتلك المجتمعات كخطوة ثانية. وأردف قائلاً إن المسألة الثانية ترتبط بإمكانية استكمال المرحلة الأولى. وأضاف قائلاً إنه من المفهوم أن مباشرة الأعمال لصالح كل جهة من الجهات المستفيدة المحتملة في الوقت ذاته عملية معقدة وأن الخيار سيقع بناء على ذلك على عدد صغير من المجتمعات سنوياً بهدف الاستجابة لكل الطلبات بشكل تدريجي. واقترح أنه بإمكان الويبو تجنب بعض المصاعب بالإحاطة علماً بالتجارب السابقة والاعتماد على مناطق موضع أكبر درجة من الاهتمام من الناحية الجغرافية. ورأى أن عقد مؤتمر أمر لا يمكن تبريره إلا إذا كان الغرض منه تحديد ذلك النوع من المواد وأحاط علماً بأن التعميم المحدود قد يحوّل ذلك إلى عملية غير مجدية.

201. وشكر وفد الجمهورية الدومينيكية الأمانة على الوثيقة CDIP/5/5 التي تعرض المشروع الذي اقترحه وفد كوريا. وشكر أيضاً وفد كوريا على المبادرة. وأيد اعتماد المشروع وقال إنه يعلق أهمية على المسألة. ورأى أن المشروع يسهم في تمكين قطاعات الإنتاج في البلدان النامية من الانتفاع على وجه أفضل بالملكية الفكرية ويعود بالفوائد على تسويق المنتجات والنفاذ إلى الأسواق ورحب بتنفيذ المشروع.

202. وشكر وفد شيلي وفد كوريا على تقديم المشروع والأمانة على إعداد الوثائق وعرضها. وأحاط علماً بمشروعات مشابهة مضطلع بها في إطار برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادىء وقال إن بلده يشارك مشاركة فعالة في ذلك. واستطرد قائلاً إن بلده بوصفه بلداً مصدراً للمنتجات الزراعية يبدي اهتمامه بالنهوض بتوسيم المنتجات وبالبيانات الجغرافية على حد سواء على المستويين المحلي والدولي من جملة مجموعة كاملة من الخيارات المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ويرى ضرورة ذلك. ومضى يقول إن طاقات توسيم المنتجات والبيانات الجغرافية من حيث استراتيجية الملكية الفكرية تعتبر أساسية على الإطلاق فيما يتصل بالتعديلات التي اقترحها وفد كوريا بما في ذلك العلامات الجماعية وعلامات التصديق. واقترح إدراج تلك العناصر في المشروع وأعرب عن تأييده له. وطلب من الأمانة توفير معلومات إضافية عن الإجراء المزمع استخدامه لاختيار البلدان التي ستستفيد من المساعدة في ظل ذلك المشروع.

203. وأيد وفد مدغشقر البيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وشكر وفد جمهورية كوريا على المبادرة بشأن المشروع والأمانة على إعداد الوثيقة CDIP/5/5. وأبدى استحسانه لمفهوم مساعدة المزارعين والمنتجين على توسيم منتجاتهم وقال إن بلده بوصفه بلداً زراعياً يؤيد المشروع ودعا اللجنة إلى العمل تمشياً مع ذلك. وأعرب عن رغبته منضماً إلى وفد الجمهورية الدومينيكية في اختيار بلده كبلد رائد لتنفيذ المشروع.

204. وقال وفد كينيا إن كينيا بلد مصدر للمنتجات الزراعية وأبدى رغبته في تأييد المشروع حول توسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومضى يقول إن المشروع سيساعد على تعزيز تنمية المجتمعات المحلية بالتشديد على البيانات الجغرافية والعلامات التجارية. وأيد المشروع وأحاط علماً بضرورة تعزيز مرونة استراتيجية التنفيذ المتعلقة بمعايير اختيار البلدان واحتياج معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المساعدة التقنية لوضع إطار قانوني من أجل حماية البيانات الجغرافية والإشارات المميزة. ورأى أنه من الضروري أن يتسم تنفيذ تلك المعايير بدرجة كافية من المرونة لزيادة عدد البلدان المؤهلة. وأخطر اللجنة بأن بلده ينفذ مشروعاً مماثلاً بدعم من سويسرا وأبدى استعداده لمشاطرة تجربته مع الجهات الأخرى في سياق ترسيخ مثل ذلك المشروع. ولفت النظر إلى عنصر مهم من نجاح المشروع يتمثل في توفير معدات النظام العالمي لتحديد

المواقع تيسيراً لتحديد نطاق مواقع منتجات البيانات الجغرافية. واختتم بيانه قائلاً إنه يتوقع تخصيص بند في الميزانية لمعدات النظام العالمي لتحديد المواقع.

205. وساند وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر حكومة كوريا على الاقتراح وأعرب عن تأييده للتعديلات التي اقترحها وفد كوريا. وأيد أيضاً المشروع الذي قد يساعد المزارعين والمنتجين في بلده الذين يواجهون المصاعب لتسويق منتجاتهم والارتقاء بقيمتها. وقال إن سلطات بلده رفيعة المستوى تلتزم التزاماً شديداً بمساعدة المزارعين ولا سيما فيما يتعلق بالاكتفاء الغذائي الذاتي والأمن الغذائي. واسترسل قائلاً إن بلده ينفذ مشروعاً متصلاً بالبيانات الجغرافية ويتوقع إنشاء لجان لتحديد منتجاته الجغرافية المعينة. وأعرب بالتالي عن رغبته في أن يؤخذ في الحسبان لتنفيذ المشروع إذ يكتسي المشروع في رأيه أهمية كبيرة بالنسبة إلى البلد.

206. وشكر وفد سويسرا الأمانة على إعداد المشروع وتقديمه ووفد كوريا على أخذ زمام المبادرة. وأيد تنفيذ المشروع ما دام ينهض بالانتفاع بالإشارات المميزة مثل العلامات التجارية والبيانات الجغرافية لمساعدة البلدان النامية. وأبدى رغبته في إبراز دور البيانات الجغرافية الإيجابي بوجه خاص في إطار مبادرات تستهدف التنمية المحلية وشدد على ضرورة أن يبحث المشروع ذلك المجال نظراً إلى دور البيانات الجغرافية الإيجابي المحتمل في التنمية على الصعيد المحلي. وفي ذلك السياق، أعرب عن رغبته في الرجوع إلى بيان وفد إسبانيا الذي سلط الأضواء على وصف المشروع باللغة الفرنسية الذي يستخدم في الغالب كلمة "marque" بمعنى علامة تجارية مما قد يحدث اللبس إلى حد ما فيما يتصل بنطاق المصطلح لأن العلامات التجارية تختلف عن البيانات الجغرافية. وطلب توضيح بعض نقاط المشروع وساند اقتراح وفد إسبانيا الداعي إلى إدراج العلامات التجارية والبيانات الجغرافية. كما أيد اقتراح ذلك الوفد بشأن ضرورة إدراج البيانات الجغرافية في عنوان المشروع أيضاً قصد التوضيح. وعلى نحو مماثل، أيد التعليقات التي قدمها وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي بخصوص أهمية ذلك المشروع وكل المشروعات المحورية المستهلة في الواقع. وأشار إلى أهمية توفير جدول زمني مفصل خاص بكل مشروع وزيادة تفصيل الميزانية ولا سيما فيما يتعلق بالجدول الزمني إذ يستمر تنفيذ بعض المشروعات بعد فترة السنتين مما يعتبر أيضاً أمراً مفيداً ضمن لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف قائلاً إنه من المهم تسليط الأضواء على الموارد البشرية في المنظمة المزمع الاستعانة بها لتنفيذ تلك المشروعات.

207. وتوجه وفد نيبال بعبارات التقدير إلى وفد كوريا لإعداد الاقتراح لصالح البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً. وشكر أيضاً الأمانة على إعداد وثيقة المشروع المفيدة جداً والقابلة للتنفيذ على ذلك الأساس وقال إن إحدى الصعوبات الجلية المصادفة في البلدان الأقل نمواً تتمثل في قدرات تلك البلدان غير الكافية لتوسيم منتجاتها والاستفادة من ذلك مما ينطبق حتى على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعليه، أضاف قائلاً إنه يؤيد المشروع إذ يسعى إلى التصدي للمشكلة. وطلب أيضاً زيادة عدد الجهات المستفيدة وخص بالذكر الجهات من ضمن قائمة البلدان الأقل نمواً.

208. وأعرب وفد نيجيريا عن تقديره لمبادرة وفد كوريا وعن رغبته في مساندة موقف المجموعة الأفريقية حسبما وردت الإشارة إليه في بيان وفد أنغولا وطلب توضيح معايير اختيار البلدان التي ستستفيد من المشروع المقترح.

209. وشكر وفد كمبوديا وفد كوريا على المشروع حول الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وأعرب عن تأييده الشديد للمشروع. ورأى أن المشروع يعود بفوائد جمة على البلدان الأقل نمواً مثل بلده حيث توجد شركات صغيرة ومتوسطة في حاجة ماسة إلى الدعم في مجال استحداث العلامات التجارية الذي يعتبر في رأيه العنصر الرئيسي لنجاح التسويق الذي قد يؤدي إلى الحد من الفقر.

210. وتناول وفد جمهورية كوريا التعليقات التي قدمها وفد إسبانيا ووفد سويسرا بشأن تعديل عنوان المشروع لإدراج البيانات الجغرافية فيه ورأى أن شواغل بعض الوفود ناجمة عن مشكلة تقنية في الأسلوب. وأوضح قائلاً إن مصطلح "branding" باللغة الإنكليزية ومفهومه يشملان جميع الأدوات مثل العلامات التجارية والبيانات الجغرافية والعلامات الجماعية وعلامات التصديق. واسترسل قائلاً إن كلمة "branding" تدل باللغتين

الإسبانية والفرنسية عند حد علمه عموماً على علامة تجارية. واقترح الاحتفاظ بالعنوان الإنكليزي الحالي حتى ينطوي المشروع على تشكيلة أوسع نطاقاً.

211. وأيد وفد ألمانيا جميع الوفود التي تحدثت قبله وقال إنه يساند المشروع بدوره. وسلط الأضواء على مسألة المصطلحات التي أثارها وفد كوريا وشاطره الانطباع الذي مفاده أن المسألة تتعلق بالأسلوب وشرح ذلك مشيراً إلى الصعوبة المواجهة باللغة الألمانية لإيجاد كلمة مطابقة لكلمة "brand" الإنكليزية لأنها لا تقابل كلمة "marks". ومضى يقول إنه يدرك أن كلمة "branding" ليست في الحقيقة مصطلحاً قانونياً بل هي بالأحرى عبارة عن مصطلح اقتصادي يدل على استحداث عامل تمايز في السوق لا يتمثل في براءة بل يشير إلى كيان ما يشمل مصطلحات وأدوات قانونية وعلى إمكانية التوسيم عبر بيان جغرافي بناء على لائحة تنظيمية وفقاً للمعنى المعتمد في نظام الجماعة الأوروبية أو علامة تصديق أو علامة جماعية أو علامة تجارية تقليدية. وأضاف قائلاً إنه يمكن تدعيم المشروع بمصطلحات اقتصادية قد تكون معروفة في ظل كل نظام قانوني وطني له مصطلحاته القانونية وأدواته المحددة. واقترح تعزيز المنافسة للمشاركة في المشروع وذكر في ذلك المضمار أن حكومة بلده تتوقع أن يكون عامل التمايز في السوق عبارة عن إشارة وطنية على أي أساس قانوني وليس رمز الويبو الجديد. واستطرد قائلاً إنه يمكن تسويق منتج بدعم من الويبو مما يعتبر عامل التمايز في السوق ويقترب من المادة 10 من اتفاقية باريس المتصلة بالمنافسة غير المشروعة. واسترسل قائلاً إنه يفهم أيضاً أن الأمر يستهدف تطوير النظام القانوني المحلي والإدارة المحلية سواء شمل المشروع البيانات الجغرافية أو لم يشملها. وأخيراً، أشار إلى بيان وفد البرازيل الذي أبدى رغبته في معرفة المجالات التي يشملها بند "خلافه" فيما يتصل بالتمويل وذكر أن مجموعة كبيرة من البنود المعنونة "خلافه" ترتبط بالجوانب المالية في عدة وثائق وأنهى بيانه قائلاً إن بلده بوصفه عضواً في لجنة البرنامج والميزانية أيضاً سيكون شاكراً للحصول على المزيد من التفاصيل عن نوع الأنشطة المعنية.

212. وساند وفد إيطاليا الرأي الذي عبر عنه وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي ووفد سويسرا بالأصالة عن المجموعة باء وشدد على أن المشروع هو مشروع واضح المعالم. وأوصى بضرورة تركيز المشروع الشديد على البلدان الأقل نمواً وألح على أهمية الوضوح لدى التحدث عن العنوان فيما يتصل بالتوسيم. ورأى أنه من المهم توضيح العنوان وتفصيله في الصفحات التالية بوضع العلامات التجارية والبيانات الجغرافية بين قوسين. وقال إنه من المهم أيضاً بيان الفرص المزمع إتاحتها للبلدان الأقل نمواً. وأيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وفد السنغال. ومضى يقول إن الزراعة هي الحرفة الاقتصادية الأولى في تلك البلدان وإنه من الأهمية بمكان بالتالي التشديد على البيانات الجغرافية في قطاع الزراعة.

213. وتوجهت الأمانة بالشكر على المواقف المعبر عنها تأييداً للمشروع. وقالت إنه من المشجع ملاحظة تكييف تفسير الأمانة لاقتراح وفد كوريا وتطويره ليتجلى في شكل يحظى بتأييد الوفود الحاضرة. وردت على مسألة استخدام مصطلح "branding" وأشارت إلى نطاق التغطية الذي ينبغي أن يشمله المشروع. وأفادت بأنه رئي أن ما سعى المشروع في حد ذاته إلى التعبير عنه لدى التطرق إلى حقوق الملكية الفكرية يشمل ذكر البيانات الجغرافية والعلامات التجارية وعلامات التصديق والعلامات الجماعية. وعليه، لفتت النظر إلى شكل عام وشامل للملكية الفكرية الذي يمكن استخدامه على نحو أنسب وذكرت أن الفكرة الكاملة هي ضمان التغطية لتشكيلة حقوق الملكية الفكرية. وأضافت قائلة إن الخيارات المتاحة والمساعدة المزمع تقديمها في الواقع لترويج منتج معين تتمثل في تحديد أنسب الخيارات وأيسرها من جملة الخيارات بأخذ كل حالة على حدة وإنه من الممكن الحفاظ على الطابع الشامل لمصطلح التوسيم العام. وفيما يتعلق بمسألة اختيار البلدان والمنتجات التي تكتسي أهمية شديدة، ذكرت معايير قليلة وأحاطت علماً بالقلق والاهتمام المعبر عنهما لتحديد تلك المعايير على وجه أفضل بالنسبة إلى البلدان. ومضت تقول إن القرار المتخذ هو اختيار بلد واحد على الأقل من كل منطقة وبلد واحد من البلدان الأقل نمواً على الأقل في المرحلة الأولية وإن الفكرة من المشروع هي اختبار المنهجية أولاً وأبدت بالتالي رغبتها في الحد من عدد البلدان حتى يتسنى لها إجراء اختبار كاف. وأردفت قائلة إن الاقتراح الأصلي الذي قدمه وفد كوريا يشير إلى ثلاثة بلدان وإنها ترغب في الحد من عدد البلدان إلا أنها لا تريد استبعاد بلدان أخرى. وأوضحت قائلة إن

الفكرة هي اختبار فعالية النهج في ثلاثة بلدان بدايةً غير أنه من المزمع بالطبع إتاحة ذلك لعدد من البلدان التي تبدي اهتمامها بالمشاركة. وفيما يتصل باختيار المنتجات، أوضحت قائلة إنها لن تختار منتجين من كل مجتمع بل ستختار بالأحرى منتجين مختلفين جداً في البلد نفسه. وبخصوص طائفة المنتجات التي يمكن أخذها في الاعتبار، رأت أنه ينبغي أن تختلف تلك المنتجات في قطاعات متباينة وقالت إن قطاع الأغذية الزراعية يكتسي دون شك أهمية وإنه من المزمع اختيار أكثر من منتج واحد من ذلك القطاع. واستدركت قائلة إنها قد تبحث عن منتجات معينة في قطاعات أخرى وذكرت على سبيل المثال قطاع الحرف اليدوية. واسترسلت قائلة إنها ستسعى أن توسع نطاق التطبيق قدر الإمكان في المرحلة الأولى. وبالنسبة إلى عدد الإيداعات، قالت إنها تحدد ببساطة ثلاثة بلدان ومنتجين اثنين لكل بلد كعدد أدنى وكنقطة انطلاق وإن عدد الإيداعات قد يصل إلى ستة إيداعات في حال نجاح المشروع. وفيما يخص اقتراح وفد إسبانيا المتصل بإعداد إرشادات تسجل تلك التجارب، أحاطت علماً بأن الوثيقة تتطرق إلى عناصر إذكاء الوعي وأنه من المزمع توثيق الدراسات الإفرادية وتقديمها خلال المؤتمر ونشر تجربة المشروع في وثائق المؤتمر مما سيخلف بالتالي مواداً بعد انتهاء المؤتمر في حد ذاته ودروساً تستخلص من المشروع. وبعد أن أحيطت علماً بأن بعض البلدان تتمتع بالخبرات الملائمة في ذلك المجال وأنه من الممكن إتاحة الخبراء للتعاون بشأن المشروع، أعربت عن تقديرها لتمكنها من الاعتماد على تلك الخبرات. وفيما يرتبط بالميزانية وطلب توضيح المصطلح العام "خلافه" في إطار ميزانية المشروع، أفادت بأن ذلك البند هو بند ستدرج فيه على سبيل المثال الخدمات التعاقدية الخاصة بالخبراء الاستشاريين والخبراء الذين سيساعدون على تنفيذ المشروع. ثم أوضحت قائلة إنه من الممكن إدراج خدمات مهنية أخرى في ذلك البند إذا كانت هناك حاجة إلى استعراض إجراءات التسجيل في البلدان والرسوم التي تستلزمها مثل تلك الخدمات.

214. وأعرب وفد فرنسا عن امتنانه لوفد كوريا للاقتراح المقدم. وأيد تأييداً تاماً ذلك النوع من المبادرات إذ يمكن من الانتفاع بالملكية الفكرية على نحو فعال كأداة للتنمية. وأبدى رغبته على غرار وفدي إسبانيا وسويسرا في الحصول على المزيد من التوضيحات بشأن الأسلوب. واقترح حلاً يتمثل في استخدام مصطلح "العلامات المميزة" الذي تستعمله الأمانة في المشروع لأنه لا يختلف في اللغتين الإنكليزية والفرنسية ويمكن أن يناسب الجميع بدرجة أكبر.

215. وشكر الرئيس الوفود على تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بوثيقة المشروع CDIP/5/5 وأحاط علماً بالتأييد الاستثنائي العام الذي حظي به المشروع وببعض اقتراحات التعديل. وطلب الشروع في اعتماد وثيقة المشروع شريطة أن تضمن الأمانة إدراج تلك الاقتراحات أو التعديلات في الوثيقة.

216. وأعرب وفد أذربيجان عن رغبته في اقتراح تعديل طفيف يتعلق بما سبق ذكره بخصوص نهاية الجزء 3-2 وقال إنه ليس على يقين بما إذا كان الأمر على ذلك الحال في اللغات الأخرى غير أن هناك إشارة إلى ستة إيداعات في النص الروسي ورأى بالتالي أنه من الضروري إدخال ذلك التعديل. واقترح حذف الرقم ستة بالإبقاء على الصيغة نفسها. ومضى يقول إن ذلك التعديل لا يؤثر في المشروع إلا أن الرقم ستة يحد من نطاق الإيداعات لأن المزارعين قد يفضلون احتمال تقديم أكثر من ستة إيداعات. واسترسل قائلاً إن الصيغة الروسية الحالية تتضمن الإشارة إلى ما يصل إلى ستة إيداعات مما يعني أن الرقم ستة هو الحد الأقصى. وطلب حذف ذلك الحد الأقصى إذ ليس لذلك أي تأثير في جودة المشروع في رأيه.

217. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية من الأمانة توضيح ما إذا كان هناك أي اتفاق بشأن تعديل عبارة "توسيم المنتجات" في عنوان الوثيقة والاستعاضة عنها بعبارة "العلامات أو الإشارات المميزة". وقال إنه يفضل الاطلاع على نص مكتوب يجسد التعديلات المقترحة قبل اعتماد المشروع.

218. وتعقيباً على ما سبق، أحاطت الأمانة علماً بأن عبارة "توسيم المنتجات" الواردة في العنوان تشمل كل الخيارات المختلفة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في إطار المشروع.

219. ورأى وفد جمهورية كوريا أنه ينبغي الحفاظ على كلمة "التوسيم" في العنوان معللاً قوله بالإشارة إلى أنه أدرج "نهج الملكية الفكرية" في تسويق المنتجات عندما قدم الاقتراح مما لا يقتصر على الانتفاع بالحقوق بل ينطوي على الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية في تسويق المنتجات وأوضح قائلاً إن كلمة "التوسيم" تستوعب بالتالي الأفكار. وعليه، استرسل قائلاً إنه ليس متأكداً من الحل النهائي إلا أنه رأى أن استخدام عبارة "الإشارات المميزة" يحد من نطاق المشروع.

220. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لاستخدام كلمة "التوسيم" واستدرك قائلاً إنه يدرك أن هناك مشكلة في ترجمة تلك الكلمة عندما يتضح أنها تقتصر على العلامات التجارية. وأعرب عن تطلعه إلى إيجاد تعبير بديل مرن يقبله الجميع واقترح عبارة "تسويق المنتجات" كمحاولة للتقدم بحل وسط معقول.

221. واقترح وفد بربادوس الاحتفاظ بعبارة "توسيم المنتجات" في النص الإنكليزي وإضافة علامة النجمة التي تحيل إلى تفسير يقابل تلك العبارة ويشرح معناها في النصين الإسباني والفرنسي. ورأى أن عبارة "الإشارات المميزة" في حال استخدامها لا تنقل كامل المعنى المقصود بالاقتراح.

222. واقترح وفد جمهورية كوريا إدراج عبارة "استراتيجية الملكية الفكرية" التي تشكل الجزء الرئيسي من المشروع في عنوان المشروع.

223. ورأى وفد سويسرا أنه من الممكن توضيح الترجمة وإيجاد العبارة المناسبة. وقال إن المشكلة تظهر في جزء الوثيقة الذي يتضمن وصف المشروع فقط. وأشار إلى احتمال إيجاد ترجمة أفضل لمفهوم "التوسيم" إلى اللغات الأخرى في حال النظر إلى العبارات بشكل مواز. وأضاف قائلاً إنه لا بد من تأكيد عدم تأدية ذلك إلى الاقتصار على العلامات ورأى أن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية مفيد. كما رأى أن هناك حاجة إلى توضيح ما هو مطروح للمناقشة مشيراً إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن المشروع بعد تحقيق ذلك. واستدرك قائلاً إنه من المهم توضيح العبارات في اللغتين الفرنسية والإسبانية على وجه تام قبل التوصل إلى اتفاق.

224. وشكرت الأمانة جميع الوفود على اقتراحاتها البناءة واقترحت بناء على ذلك العنوان "المشروع حول الملكية الفكرية واستراتيجيات تسويق المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" كعنوان جديد لذلك المشروع. وأعربت عن اعتقادها أن عبارة "استراتيجيات تسويق المنتجات" تستوعب جوهر المشروع الفعلي الذي يستهدف تطوير الأعمال وخطط عمل الشركات. وذكرت مجدداً أن كلمة التسويق تشمل كل الاقتراحات المقدمة وأنه من الممكن استخدام كلمة "commercialization" في النصوص المترجمة إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية. ولاحظت أن النص يشير إلى العلامات التجارية والبيانات الجغرافية وأنه ينبغي على الأرجح إدراج علامات التصديق والعلامات الجماعية حتى يوسع نطاق الخيارات التي يشملها النص.

225. وقال وفد إسبانيا إنه يوافق على الاستعاضة عن كلمة "التوسيم" بعبارة "استراتيجيات التسويق" وإنه ينبغي تعديل ذلك في كل المشروع ولا سيما في الجزء 2-3(أ).

226. وقال وفد المكسيك إنه ليس لديه أي مشكلة بخصوص استخدام كلمة التسويق بل فيما يتعلق بالأحرى بمعايير الاختيار التي لا بد من تحديدها وطلب توضيح ذلك الأمر. ورأى أنه من الضروري زيادة التركيز على البلد المعين والمنتج المتصل به في سياق معايير التوسيم.

227. واقترحت الأمانة احتمال إجراء مشاورات غير رسمية لبحث المسألة. وقالت أيضاً إن التوقيت الأمثل لتناول المسألة قيد النظر هو في فترة اختيار البلدان. واقترحت إمكانية عقد جلسات إعلامية وتشاورية مع منسقي المجموعات الإقليمية الذين يبحثون بدورهم المسألة في إطار كل مجموعة من المجموعات ويقدمون بعد ذلك اقتراحات الترشيح. وأضافت قائلة إنه يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على نهج استلام اقتراحات ترشيح البلدان من المنسقين الإقليميين في حال تكلل ذلك النهج بالنجاح.

228. وقال وفد أنغولا إن العنوان الأول لا يسبب له أي مشكلة. واستدرك قائلاً إن كلمة "marketing" تساوي كلمة "commercialization" وإن كلمة "commercialization" المقترحة قد تحدث اللبس بسبب استخدام كلمة "marketing" باللغة الفرنسية ورأى بالتالي توخي الحذر والتمييز بين كلمة "commercialization" وكلمة "marketing". وعليه، اقترح الحفاظ على كلمة التوسيم في النص وإدراج حاشية تشمل جميع جوانب الملكية الفكرية.

229. وأوضحت الأمانة قائلة إن عبارة "الملكية الفكرية" ستشمل جميع الجوانب القانونية المرتبطة بالملكية الفكرية وإن كلمة "commercialization" ستشمل كل الجوانب المتعلقة بالسوق. وأضافت قائلة إن عنصر الأعمال هو الذي يكمل الجوانب القانونية وإنه يتوفر على ذلك النحو عنصر الحماية من جهة وعنصر التسويق من جهة أخرى.

230. وشدد وفد أنغولا على أن كلمة التوسيم قد تسبب مشكلة في التفسير في حال الحفاظ عليها في النص. ورأى أن الإبقاء على عبارة الملكية الفكرية قد يحدث أيضاً اللبس. وأضاف قائلاً إن معنى كلمة التوسيم يتجاوز الجوانب القانونية للحماية ويشير بدرجة أكبر إلى اسم المنتج وصيته وإن الكلمة ترتبط ارتباطاً أكبر بتحديد وضع المنتج في السوق وإلمام الجمهور به ورأى بناء على ذلك أن كلمة "marketing" يمكن أن تستوعب على نحو ملائم المعنى الأوسع لكلمة التوسيم.

231. وطمأن وفد كندا وفد أنغولا قائلاً إن كلمة "commercialization" تستخدم باللغة الفرنسية في بلده للإشارة إلى كلمة "marketing". ورأى بالتالي أنه يمكن استخدام كلمة "marketing" أو كلمة "branding" لتجسيد طبيعة السلع الاقتصادية وبيان قيمة المشروع. وأضاف قائلاً إنه على علم بأن المترجمين في الويبو يستخدمون في الواقع كلمة "commercialization" في اللغتين الفرنسية والإسبانية لترجمة كلمة "marketing" في اللغة الإنكليزية.

232. وأعرب وفد أذربيجان عن تأييده لاقتراح وفد أنغولا الداعي إلى إدراج حاشية تشمل تفسير كلمة التوسيم. ثم أشار إلى المشروع قيد النظر وقال إن الوثيقة تذكر أن الخيار سيقع على منطقة معينة لاستهلال المشروع وأنه يمكن استحداث تلك العلامات التجارية والبيانات الجغرافية. وأضاف قائلاً إنه من الضروري أن تكون هناك روابط متينة بين المنتج والمنطقة التي يستمد منها منشأه للحصول على بيان جغرافي. وأعرب بالتالي عن قلقه بخصوص ما إذا كان من الممكن أن يكتسب منتج الصيت اللازم للتمتع بصفة البيان الجغرافي في فترة السنتين أو الثلاث سنوات المذكورة في الوثيقة. واختتم بيانه قائلاً إن مجرد ذكر المنطقة الجغرافية لعله فكرة أفضل من الحصول على بيان جغرافي لأن هناك عدداً قليلاً جداً من البيانات الجغرافية المعروفة وذائعة الصيت.

233. وأيد وفد بربادوس بياني وفد أنغولا ووفد أذربيجان الداعيين إلى إدراج حاشية أو علامة نجمة لتوضيح المعنى المقصود بتعبير التوسيم. وقال إن معنى توسيم المنتجات واضح بالنسبة إلى الناطقين باللغة الإنكليزية وإنه يتوجب بالتالي توضيح المعنى بالنسبة إلى النصين الفرنسي والإسباني فقط. وأعرب عن أمله أن تتمكن اللجنة من المضي قدماً بالمشروع وشدد على تفضيله لعبارة توسيم المنتجات على تعبير تسويق المنتجات.

234. وأكدت الأمانة النقطة التي أثارها وفد كندا بشأن ترجمة كلمة "marketing" إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية بكلمة "commercialization". وسعت أيضاً إلى الحصول على توافق الآراء بشأن الاحتفاظ بعبارة توسيم المنتجات وإدراج حاشية خاصة بالمفهوم.

235. وتحدث وفد إسبانيا وأعرب عن عدم اتفاقه مع مجرد إدراج حاشية. وقال إنه يفضل أن يوضع العنوان بين قوسين وأن تأتي عبارة "توسيم المنتجات" بعد عبارة "تسويق المنتجات والبيانات الجغرافية".

236. وأبدى وفد سويسرا ارتياحه للحل المقترح الداعي إلى استخدام تعبير تسويق المنتجات. ورأى أن ذلك المصطلح يفيد بتفسير أوضح للمفهوم ويضمن دمج جوانب الملكية الفكرية وجوانب التسويق على نحو ملائم. وأشار إلى بيانه السابق الذي شدد فيه على أهمية العمل باستخدام عبارات واضحة بدلاً من الاضطرار إلى إدراج الحواشي. وأضاف قائلاً إن الحل الأفضل هو استخدام مفاهيم يمكن فهمها في اللغات المعنية أي باللغات الفرنسية

والإسبانية والإنكليزية. ودعا الوفود إلى التحلي بالمرونة إلى حد ما واقترح بناء على التفسيرات المستمع إليها حتى ذلك الحين أن أبسط حل قد يتمثل في الإشارة إلى المنتج والتسويق.

237. وأكد وفد بربادوس مرونته وقال إن تنفيذ مشروع في بلده أمر يهمه بدرجة أكبر من إنفاق الوقت في النظر في كلمة "marketing" أو كلمة "branding". ومضى يقول إنه اطلع على محرك غوغل للبحث عن ترجمة كلمة "marketing" باللغة الإسبانية ولم يحصل على كلمة "commercialization". وساند الاقتراح الذي قدمه وفد أذربيجان واسترسل قائلاً إن ذلك النوع من الحل هو المتبع في كل منظمة. وشدد على اعتقاده أنه من الممكن تبسيط الوضع بإدراج حاشية نظراً إلى احتمال تغير طبيعة المشروع بشكل ملحوظ وفعلي نتيجة لبعض الاقتراحات المقدمة سابقاً. واستطرد قائلاً إن الشواغل التي عبرت عنها الوفود الناطقة باللغتين الفرنسية والإسبانية تبدو أنها أكثر ارتباطاً باستخدام كلمة "branding" في متن النص منه بعنوان الوثيقة الفعلي. وأضاف قائلاً إن كلمة "brand" تترجم إلى اللغة الفرنسية بكلمة "mark" التي تقصر نطاق الكلمة على حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالعلامات التجارية فقط ويحتمل أن تستبعد العلامات الجماعية والبيانات الجغرافية. ورأى أن استخدام كلمة "marketing" يفسح مجالاً لحل الشواغل المتعلقة بمتن النص وأعرب بالتالي عن تأييده لاستخدام تلك الكلمة في العنوان مما قد يتجلى بعد ذلك في كل نص الوثيقة.

238. وأشار وفد كندا إلى تغيير طبيعة المشروع في حال تعديل الصياغة في كل النص. وقال إن العنوان وفقاً لصيغته الحالية لا يسبب له أي مشكلة. واستدرك قائلاً إن استخدام كلمة "marketing" له معان مختلفة بناء على السياق والأشخاص المعنيين ومشابه لاستخدام تعبير البيانات الجغرافية إلا أنه رأى أن استعمال تعبير البيانات الجغرافية في إطار التسويق البحت قد يحرّف المشروع ويحدث بالتالي إشكالاً.

239. واقترح الرئيس التفكير بعض الشيء في تعبير "marketing" وتعبير "branding" حتى يتسنى التوصل إلى توافق الآراء إلى حد ما.

240. وطلب وفد جمهورية كوريا بعض التوضيحات بشأن العبارة قيد النظر.

241. وردت الأمانة على وفد كوريا وقرأت بصوت عال وبالكامل العنوان على النحو التالي: "المشروع حول الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات وتسويقها لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً".

242. وقال وفد كوريا إن في استخدام كلمة "branding" وكلمة "marketing" ازدواجية وإن أفضل حل وسط هو الاحتفاظ بالملكية الفكرية والتسويق في العنوان وفقاً للاقتراحات التي قدمها بعض الدول الأعضاء. واسترسل قائلاً إنه ينبغي الإبقاء على كلمة "marketing" والاحتفاظ بنطاق المشروع الحالي.

243. وتحدث وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وأبدى تأييده لاقتراح الوفد الذي اقترح المشروع أصلاً الداعي إلى الحفاظ على العنوان.

244. وكرر وفد إسبانيا طلبه الموجه لحذف كلمة "branding" من الوثيقة الإسبانية والاستعاضة عنها بالعبارة الإسبانية "commercialization de producto".

245. وطلب وفد بربادوس من الرئيس الاحتفاظ بعبارة توسيم المنتجات في اللغة الإنكليزية وكلمة "commercialization" في اللغات الأخرى مما قد يحل في رأيه مسألة الاستخدام الظاهر لكلمة التوسيم في اللغة الإنكليزية لكي تعني "commercialization" في لغات أخرى.

246. وأبدى الرئيس موافقته على اقتراح وفد بربادوس.

247. وأثار وفد مصر مسألة متصلة بالطلب الذي سبق أن وجهته مجموعة جدول أعمال التنمية لإعداد وثيقة عمل تتضمن مبادئ المجموعة التوجيهية. واستفسر مجدداً عن تاريخ نشر الوثيقة.

248. واقترح الرئيس النظر في الوثيقة CDIP/5/6 وطلب من الوفود الاقتضاب حتى يتسنى تكريس بعض الوقت لتناول مسائل جوهرية أخرى.

249. وقدمت الأمانة الوثيقة CDIP/5/6التي تتضمن المشروع حول "تكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة كحل لتحديات إنمائية محددة". وقالت إن الاقتراح استند إلى اقتراح قدمه وفد جمهورية كوريا وورد أصلاً في المرفق 2 بالوثيقة CDIP/3/7. وأضافت قائلة إنه تقرر تحويل اقتراح وفد كوريا إلى وثيقة مشروع خلال دورة اللجنة الرابعة.

250. وطلب وفد أنغولا توضيح مسألة التغيير في برنامج العمل. وذكر بأن الرئيس أشار إلى تكريس جلسة الصباح لبحث آلية التنسيق في إطار الجلسات غير الرسمية. وقال إنه لا يفهم سبب التغيير في برنامج العمل المتفق عليه.

251. وسلم بملاحظة وفد أنغولا واقترح أن تستعرض اللجنة المشروع المعني بسرعة وأن تنتقل بعد ذلك إلى الجلسات غير الرسمية المتصلة بآليات التنسيق.

252. وأوضحت الأمانة قائلة إن المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/5/6 أعد أخذاً في الحسبان اقتراح وفد كوريا بشأن التكنولوجيا الملائمة الذي تتضمنه الوثيقة CDIP/3/7 والتعليقات المقدمة أثناء دورة اللجنة الرابعة. وأضافت قائلة إن المشروع يستهدف تكوين الكفاءات على الصعيد الوطني عبر استخدام معلومات تقنية وعلمية ملائمة من أجل التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان الأقل نمواً. ومضت تقول إن الوثيقة تشير إلى المرحلة الثانية من اقتراح وفد كوريا الوارد في الوثيقة CDIP/3/7 وتتطرق إليها. ورأت أن وضع الإطار السياسي والمؤسسي الوطني اللازم لتكوين الكفاءات في استعمال حلول ملائمة تعتمد على التكنولوجيا أمر أساسي لتيسير إدماج البلدان الأقل نمواً في اقتصاد المعرفة العالمي وأنه من المهم تخفيف الضغط على سكان تلك البلدان في سياق عملية الإدماج المذكورة. وشددت على أهمية تسخير التكنولوجيا لخدمة التنمية في البلدان الأقل نمواً وذكرت بناء على ذلك أنه من الأساسي ألا يقتصر الأمر على إيجاد حلول ميسورة الكلفة فحسب بل أن يشمل أيضاً حلولاً تتكيف مع احتياجات كل بلد ومستوى تنميته. واستطردت قائلة إن المشروع يهدف في المقام الأول إلى تيسير زيادة استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة في إطار تلبية الاحتياجات المحددة دولياً لأغراض التنمية ويركز في المقام الثاني على تكوين الكفاءات المؤسسية الوطنية في استعمال تلك المعلومات استجابة للاحتياجات المحددة مما يسمح للبلدان بإحراز التقدم من أجل وضع أهداف أو أغراض إنمائية رئيسية على المستوى الوطني على غرار الأهداف الإنمائية للألفية أو الأهداف المحددة في برنامج عمل بروكسل للبلدان الأقل نمواً أو الأهداف التي يحددها الأفراد والمنظمات والمجتمعات ويسعى في المقام الثالث إلى تنسيق عمليات استرداد المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وتوفير الدراية المناسبة لتطبيق التكنولوجيا الملائمة بشكل عملي وفعال. وسعياً إلى تحقيق تلك الأهداف، استرسلت قائلة إن المشروع سيتلقى أولاً الطلبات المتعلقة بتحديد الاحتياجات الإنمائية التي يمكن في سياقها استخدام التكنولوجيا الملائمة على نحو فعال لتوفير الحلول وتحسين ظروف المعيشة وإنه من المزمع اختيار ثلاثة بلدان رائدة من ضمن البلدان الأقل نمواً بناء على الطلبات المستلمة كخطوة ثانية ووضع إطار وطني للخبراء من بين أصحاب المصلحة الحاليين لتنسيق خطة عمل وتقرير إعلامي تقني عن وثائق البراءات والمجلات والمنشورات العلمية والتقنية وإعدادهما بدعم من الويبو بغية تحديد التكنولوجيا الملائمة في ضوء الاحتياجات المحددة كخطوة ثالثة. وأوضحت قائلة إن ذلك التقرير عن التكنولوجيا الملائمة سيشمل المعلومات المنبثقة عن المنظمات والمؤسسات ومراكز الامتياز المعنية العاملة في مجالات التنمية المتخصصة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى المستوى الدولي. وأردفت قائلة إن فريق الخبراء الوطني سيخطط وينسق الخطوات اللازمة لتحديد مصادر تمويل المشروعات العلمية وحشدها على الصعيدين الوطني والإقليمي كخطوة رابعة فضلاً عن توفير الدراية التي من شأنها أن تفيد تطبيق التكنولوجيا الملائمة وإنه من المقرر تنظيم برامج لمخاطبة الجماهير تركز أساساً على تنمية المهارات بهدف تقديم عملية تطبيق التكنولوجيا الملائمة وشرحها على مستوى القاعدة الشعبية كخطوة خامسة. وأضافت قائلة إن تلك البرامج سترتبط بأنشطة الويبو الجارية لفائدة

البلدان الأقل نمواً في ذلك المجال. ولفتت النظر أخيراً إلى آلية للرصد والتقييم ستوضع لتقييم تنفيذ المشروع وتحقيق هدفه المنشود ونتائجه المرتقبة. وشددت الأمانة على أن المشروع يهدف إلى تيسير إيجاد حلول محتملة قائمة على العلوم والتكنولوجيا للمشكلات الإنمائية في البلدان الأقل نمواً. وأفادت بأن المشروع لا يسعى إلى النفاذ إلى المعلومات التقنية والعلمية المناسبة فحسب بل يهدف أيضاً إلى المضي قدماً بالتركيز على الاحتياجات في مجال تكوين الكفاءات على مستوى الجهات التي تستلم المعلومات وتوفير التكنولوجيا الملائمة على نحو فعال للأفراد والمجتمعات والمنظمات في البلدان الأقل نمواً التي تحتاج إليها. ثم قالت إن المشروع سيحاول تحقيق ذلك بتنسيق عمليات استرداد المعلومات التقنية وتطبيق التكنولوجيا والدراية المعرفية والمهارات الملائمة بشكل عملي وفعال. وتحدثت عن الفوائد الرئيسية المتوقعة من المشروع وذكرت في المقام الأول أن البلد المعني سيحدد المجالات التي تسبب المشكلات وتتطلب حلولاً تقنية على الصعيد القطري وأن فريق الخبراء الوطني سينسق عملية تحديد المجالات المسببة للمشكلات ويديرها حتى يكفل تحديد الاحتياجات الإنمائية الأكثر إلحاحاً على نحو شامل بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وأوضحت قائلة إن مسألة استدامة الحلول الإعلامية التقنية والعلمية ستؤخذ في الحسبان بالنسبة إلى كل بلد معني وإن الجهود ستبذل لتحديد المعلومات الميسورة الكلفة والسلسة القياد والقابلة للتنفيذ في سياق المستوى الإنمائي والقدرة التقنية في البلد المعني والقطاع الذي تستهدفه المعلومات. واسترسلت قائلة إن التغطية التي تتجاوز أنظمة المعلومات بشأن البراءات ستحظى بدعم برنامج الويبو الإنمائي للنفاذ إلى المعلومات الذي يسمح بالنفاذ إلى المعلومات التقنية والعلمية المتاحة في المجلات التقنية والعلمية خارج قاعدة البيانات الخاصة بالبراءات في المقام الثاني وإنه من المتصور اعتماد نهج على مستوى القاعدة الشعبية والقطاعات عبر أنشطة مخاطبة الجماهير التي تستهدف قطاعات تركز أساساً على التدريب وتنمية المهارات في المقام الثالث. وأردفت قائلة إن نهجاً من ذلك القبيل سيسمح بتنفيذ مبادرة متكاملة لتكوين الكفاءات يشارك فيها واضعو السياسات والمديرون من المستوى المتوسط والأشخاص المعنيون بالتنفيذ والساعون إلى تحقيق أقصى الفوائد على المستوى المحلي. ومضت تقول إن أنشطة مخاطبة الجماهير ستيسر تنمية المهارات والإلمام بالمعارف التقنية واستخدامها لحل المشكلات على مستوى القاعدة الشعبية وإن أحد تداعيات ذلك النهج هو حفز الاختراع والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي. وتطرقت إلى المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع وقالت إن المشروع يتكون من عدة مراحل ويستلزم الرصد الدقيق في كل مرحلة تجنباً للمخاطر غير الضرورية وإن المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ المشروعات في البلدان الأقل نمواً تشمل عادة احتمال الافتقار إلى الموارد والموظفين المؤهلين والتشغيل المشترك وعدم الاستدامة. ورأت أنه من الضروري تقييم كل المخاطر المذكورة والتصدي لها بالتعاون مع أفرقة الخبراء الوطنية في البلد المعني والوكالات المتخصصة المعنية. واختتمت بيانها قائلة إن الميزانية اللازمة هي ذات حد أدنى وإنه من المزمع بدء تنفيذ المشروع ما إن تنظر اللجنة فيه وتوافق عليه.

253. وشكر الرئيس الأمانة على المعلومات المقدمة بشأن المشروع وتوجه مجدداً إلى الدول الأعضاء قائلاً إنه لابد لها من تركيز بياناتها حتى يتسنى تكريس الوقت الكافي للمشاورات غير الرسمية.

254. وقال وفد جمهورية كوريا إن الوثيقة CDIP/5/6 تستوعب الأفكار المطروحة في الاقتراح الأولي الذي قدمه خلال دورة اللجنة الثالثة وأعرب بالتالي عن تأييده للوثيقة. وذكر أنه سيقدم ببساطة بعض التعليقات التي قد تيسر فهم المشروع وتسمح بإدخال التحسينات على تصميمه. ومضى يقول إنه اقترح خلال دورة اللجنة الثالثة تشكيل فريق استشاري معني بتطبيق التكنولوجيا لنقل التكنولوجيا إلى البلدان المحتاجة إليها وإن الاقتراح أثار قلق بعض الدول الأعضاء أثناء دورة اللجنة الرابعة بخصوص الجزء الذي ينطوي على إنشاء فريق معني بالمساعدة التقنية لتطبيق التكنولوجيا الملائمة من مهمة الويبو. وأضاف قائلاً إن الأمانة لدى استعراضها اقتراح وفد كوريا أشارت إلى إمكانية تنفيذ عنصر الاقتراح المتصل بالمساعدة التقنية المباشرة في مجال نقل التكنولوجيا بدعم الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله أن تضع الأمانة إطاراً مناسباً للتنسيق مع منظمات دولية أخرى وحكومات الدول الأعضاء. والتفت إلى الجزء الثاني من اقتراح المشروع CDIP/5/6 وأفاد بأن فريق الخبراء الوطني سيكون بمثابة إطار ملائم لتنسيق مختلف أصحاب المصلحة الذين لهم صلة بتطبيق التكنولوجيا الملائمة ويضمن استمداد الموارد والخبرات على نحو فعال من الجهات الفاعلة المناسبة التي لها علاقة بتطبيق تلك

التكنولوجيا. واستطرد قائلاً إن أفرقة الخبراء الوطنية ستضع خططاً لتطبيق التكنولوجيا في الجزء الرابع من المشروع وإن مؤسسات وأجهزة حكومية أخرى ستنفذ تلك الخطط تنفيذاً يسمح باستخدام تلك التكنولوجيا بشكل عملي لتحسين مستوى معيشة الناس في البلدان الأقل نمواً. وأحاط أيضاً علماً بأن تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية تضمن إشارة إلى الالتزام والإجراء المطلوبين من الدول الأعضاء ومجموعة كبيرة من سائر أصحاب المصلحة. وأبدى رغبته في مساندة تلك الملاحظات بصفة خاصة لأنها ترتبط بعقد شراكات مع مؤسسات وأجهزة تكميلية ضمن الحكومات الوطنية. ورأى أن الشراكات ليست حاسمة بالنسبة إلى المشروع فحسب بل تعتبر أيضاً أمراً أساسياً لتناول قضايا تمثل الواجهة المشتركة بين التنمية والملكية الفكرية. وأردف قائلاً إن نجاح المشروع هو التزام شامل وإنه ينبغي أن يشمل المشروع جهات فاعلة قادرة على المشاركة في تطبيق التكنولوجيا وفقاً لخطة التنفيذ المزمع وضعها في إطار المشروع. وفي ذلك السياق، لفت النظر إلى الوثيقة التي يرد فيها أن فريق الخبراء الوطني سيضم ممثلين حكوميين وممثلين عن قطاع الأعمال والتنوع الصناعي والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث والتطوير. ورأى أيضاً أن المنظمات غير الحكومية هي جهات فاعلة تكتسي أهمية كبيرة وأنه من الضروري بالتالي أن يشملها الفريق. وشدد على ضرورة أن تضطلع الويبو في إطار الشراكة بدور توفير الخبرة الملائمة والنظرة الثاقبة في مجال الانتفاع بالملكية الفكرية في مشروعات تنمية المجتمعات. وفي ذلك المضمار، أبدى رغبته في اقتراح خبير استشاري يتشاور مع فريق وطني من الخبراء ويوجه أنشطته في مجال استخدام التكنولوجيا. وأنهى بيانه مقترحاً التعديلات التالية على ترتيب الأنشطة الموصوفة في الوثيقة وقائلاً إن هناك حاجة في المقام الأول إلى توفير خبراء استشاريين لتوجيه المشروع وإنه ينبغي بعد الحصول على ذلك التوجيه اختيار البلدان وتناول ما يتصل بذلك من قضايا التنمية في الوقت ذاته.

255. وشكر وفد كينيا الأمانة على تقديم وثيقة المشروع ووفد جمهورية كوريا على الاقتراح. وأعرب عن تأييده للمشروع المقترح في ظل تكوين الكفاءات وموافقته عليه إذ يرتبط باستعمال التكنولوجيا الملائمة. وأحاط علماً بأن المعلومات بشأن البراءات هي مورد يستخدم استخداماً قليلاً في البلدان الأقل نمواً وأن المشروع إذ يتجه نحو تحقيق النتائج سيسمح بتجاوز ذلك بمجرد توفير النفاذ إلى المعارف لاستكشاف الفرص المحتملة لإتاحة التكنولوجيا الملائمة على نحو فعال للناس في تلك البلدان. ولاحظ أن الاقتراح شامل وأنه يتضمن مفهوم تخطيط الأعمال. وأشار إلى أهمية تلك الأدوات بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً وأعرب عن اعتقاده أن تلك البلدان ستتمكن من الانتفاع تماماً بالملكية الفكرية من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية في حال تنفيذ المشروع على نحو مناسب كما هو مقترح في الوثيقة المقدمة.

256. وشكر وفد إثيوبيا الأمانة على وثيقة المشروع ووفد جمهورية كوريا على اقتراح المشروع. وهنأ الرئيس على انتخابه وأعرب عن أمله أن تحقق اللجنة الأهداف المحددة في ظل رئاسته. وقال إن إيجاد حلول معتمدة على الملكية الفكرية أمر أساسي بالنسبة إلى بلد من البلدان الأقل نمواً مثل بلده من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي الحالي القائم على المعارف والاستفادة منه وإن حكومة بلده اضطلعت باستعراض سياستها الوطنية بشأن الملكية الفكرية نظراً إلى تزايد فعالية دور الملكية الفكرية كوسيلة للنمو والتنمية. وأوضح قائلاً إن الحكومة أجرت إصلاحات في إطارها المؤسسي للنهوض بالملكية الفكرية وحمايتها وذكر على سبيل المثال إنشاء وزارة للعلوم والتكنولوجيا يعمل في ظلها مكتب إثيوبيا للملكية الفكرية كتعبير واضح عن اعتزام البلد حماية اكتساب المعارف العلمية وتعزيز ذلك استجابة لجهوده الإنمائية. وأردف قائلاً إن بلده استفاد استفادة كبيرة من أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وشكر المدير العام على جهوده المبذولة لتدعيم دور المنظمة الإنمائي من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة في البلدان الأقل نمواً عبر تخصيص الموارد المالية والبشرية للبرامج التي تستهدف تلك البلدان. وأعرب عن تقديره لبرنامج تدريبي مفيد نظمته الويبو في بلده ويتيح أنشطة تدريبية مكثفة بشأن البراءات واستخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات من أجل التكنولوجيا وتكوين البراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف بالتركيز على الإدارة الجماعية والإدارة المؤسسية والمعارف التقليدية. ومضى يقول إن أنشطة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لصالح البلدان الأقل نمواً تعتبر منطلقاً مفيداً للشراكات وإن تنفيذ اقتراحات جدول أعمال التنمية من خلال مشروعات ملائمة قد يسهم إسهاماً ملحوظاً في

الاستجابة لجهود البلدان الأقل نمواً لاستئصال الفقر. وأحاط علماً بأن الاجتماع الحالي سيتداول اقتراحات المشروعات التي يقترب بعضها اقتراباً شديداً من مطامح بلده الإنمائية. وأشار بوجه خاص إلى اقتراح المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/5/6 والمتصل بتكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة كحل لتحديات إنمائية محددة ولاحظ أن ذلك الاقتراح يتضمن عدداً من العناصر المفيدة لأنه لا يستهدف ضمان النفاذ إلى المعارف فحسب بل يرمي أيضاً إلى استكشاف فرص توفير التكنولوجيا الملائمة على نحو فعال للناس والمجتمعات والمنظمات في البلدان الأقل نمواً حسبما هو مبين في وثيقة المشروع. ورحب بذلك النهج وأعرب عن أمله أن يعتمد المشروع المذكور في الاجتماع.

257. وشكر وفد المغرب الأمانة ووفد جمهورية كوريا، وأعرب عن دعمه وتأييده للمقترح المذكور الذي يراه ممتازاً لأنه يقدم حلولاً محددة لتكوين الكفاءات، وأضاف أن المغرب لطالما أيدت مبادرات من هذه الطبيعة. واعتبر الوفد أن عدد الدول التي يجب اختيارها، أي ثلاث دول، قليل، وعليه، فإنه يؤيد الطلب المقدم من جمهورية كوريا بإقامة شراكات من أجل زيادة عدد الدول المتلقية.

258. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على عرض هذا التقرير الذي يراه جيداً جداً، ثم طرح تساؤلاً عن اختيار ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً لتشارك في المشروع التجريبي، نظراً لتلقي أكثر من ثلاثة طلبات بالفعل من بلدان ترغب في المشاركة في المشروع. واستفسر الوفد عن معايير الاختيار إن أرادت بلدان أخرى المشاركة في مشاريع مشابهة بعد الانتهاء من هذا المشروع التجريبي.

259. وشكر وفد نيبال وفد جمهورية كوريا على المبادرة بتقديم هذا المقترح المفيد لأقل البلدان نمواً، كما شكر الأمانة على إعداد هذا المشروع المفيد جيداً والقابل للتنفيذ. وصرح بأن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات أكثر تعقيداً لأن الافتقار إلى الكفاءات في مجالي التكنولوجيا والدراية قد أرهقها ولأن شح الموارد المتاحة قد فرض ضغطاً هائلاً على الجهود التي تبذلها لتلبية الاحتياجات التنموية في مجالات الفقر والزراعة والصحة والبيئة. وقال إن على الرغم من انتفاع باقي بلدان المجتمع العالمي بالفعل باستخدامات العلوم والتكنولوجيا في التصدي لصعوبات مشابهة، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال تسعى إلى الانتفاع بالمعارف والدراية المتاحة في نظام المعارف العالمي. وأردف الوفد قائلاً إن البلدان النامية ينبغي لها أن تدرج سياسات وأطراً مؤسسية لتكوين الكفاءات لديها بغية الانتفاع بالتكنولوجيا والمعارف المناسبة، وإن هذا الحل هو الأساس لتيسير وضع أقل البلدان نمواً على درب التنمية القائمة على المعارف. وعليه رأى وفد نيبال إن من الضروري إيجاد حل مناسب وميسور يتلاءم مع احتياجات بلد معين ومع مستوى التنمية فيه بغية توفير مجالات التكنولوجيا الملائمة واللازمة لتحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً. ورحب بالتالي بموضوع تركيز المشروع ومحتواه، إذ يرمي إلى تكوين الكفاءات على الصعيد الوطني عن طريق الانتفاع بالمعلومات التقنية والعلمية المناسبة للتصدي إلى تحديات التنمية المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وأعرب الوفد عن تأييده لاعتماد مقترح المشروع وتنفيذه على وجه السرعة.

260. وتحدث وفد أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة، وشكر الأمانة على الوثيقة التي أعدتها، ثم قدم تعليقات عامة وأعقبها بتعليقات محددة على كل قسم من الوثيقة. وأشار إلى أن مقترح المشروع يستجيب إلى التوصيات 19 و30 و31 المكرسة في معظمها لولاية الويبو بشأن تكوين الكفاءات، وخاصة في مجال المعلومات الخاصة بالبراءات، تيسيراً لنقل التكنولوجيا. وصرح الوفد بأن الهدف الرئيسي من تكوين الكفاءات ينعكس في عنوان المشروع. ومع ذلك، قد يلزم إدخال المزيد من التطوير على أنشطة تكوين الكفاءات الراهنة. وقال إن إحدى الأنشطة الرئيسية في المشروع ترمي إلى تعميم مجالات التكنولوجيا الملائمة والمحددة في التقارير الخاصة بأوضاع البراءات، غير أن هذا التعميم يتوقف إلى حد كبير، وإن لم يكن كلياً، على الحصول على المزيد من التمويل الذي لم يحدد بعد في المشروع والذي يعد عنصراً لا يمكن ضمانه وقد يعرّض تنفيذ المشروع كله إلى خطر كبير. واستطرد الوفد قائلاً إن أهداف تطبيق التكنولوجيا الملائمة قد حددها التقرير في مجالات الغذاء والزراعة والصحة والبيئة ووضع خطط العمل لتحقيق الأغراض المذكورة أعلاه والتي يرى الوفد أنه لا ينبغي الاسترشاد بالويبو وحدها في تحقيقها، إذ يمكن تحقيقها عن طريق التعاون الكامل

مع وكالات تتمتع بالتجارب الطويلة في مجال تطوير ونقل التكنولوجيا المعنية وتتمتع بالخبرات المطلوبة للاضطلاع بهذا الدور، وخاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، الأمر الذي يتماشى كذلك مع التوصية الأربعين من جدول أعمال التنمية. واقترح الوفد بعد ذلك تعديل القسم الموضوع لتحديد المشاريع القابلة للتنفيذ التي توفر التكنولوجيا اللازمة لإدراج التعاون مع الخبراء في المنظمات والوكالات الدولية المعنية، بما في ذلك التخطيط لمشاريع إنمائية في أعقاب اجتماع يعقد للمانحين في كل بلد معني بغية تقييم المقترحات وتقديم التمويل. وأردف قائلاً إن المضي قدماً في تنفيذ تلك المشاريع سيتخطى بالضرورة نطاق المشروع المذكور. وأشار أيضاً إلى أن ذلك المشروع يتضمن وضع برنامج لمخاطبة الجماهير وتنمية المهارات على الصعيد الوطني وأن اختصاص هذا البرنامج لم يحدد على الأقل على المستوى العام، وأن من الضروري أن يتناول القسم المذكور أيضاً الاحتياجات الفعلية لهذا البرنامج. واقترح الوفد في خلاصة حديثة إعادة النظر في ذلك المشروع مع مراعاة تعليقاته وسائر التعليقات التي قد تقدم خلال المناقشة أثناء اليوم لكي يتسنى إعداد نسخة جديدة من المشروع لتنظر فيها اللجنة.

261. وشكر وفد السلفادور الأمانة على إعداد التقرير الخاص بالمساعدة التقنية الذي رأي أنه يشمل أقل البلدان نمواً، بل وأيضاً غيرها من البلدان النامية، وأعرب عن تأييده للمقترح المقدم، بعد أن أعرب عنه بالفعل في الدورة الرابعة للجنة. وحث الوفد كذلك سائر البلدان وأقل البلدان نمواً على أن تبدي رغبتها للأمانة في توسيع نطاق المرحلة التجريبية لتشمل أكثر من ثلاثة بلدان، وقال إن السلفادور تود أن ينظر إليه في هذا الاختيار.

262. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة وجمهورية كوريا لتحسين الوثيقة CDIP/5/6، وأشار إلى أن النص الجديد يشمل الاقتراحات المقدمة من الوفود في الدورة الرابعة للجنة. وكما أشار الوفد بالفعل فيما يتعلق بالوثيقة CDIP/5/5، فإن البرازيل ترى أن المشروع لا يحتوي على تفاصيل بشأن ميزانيته في البند "خلافه"، من البند 5 الوارد في الصفحة 9، وهي تطلب من الأمانة أن توضح النفقات المتوقعة تحت هذا البند.

263. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على إعداد وثيقة المشروع، وقال إنه يؤيد المشروع مبدئياً، كما أعرب عن ذلك في الدورة الرابعة للجنة، وأبدى تطلعه لإعداد المزيد من التقارير المرحلية بشأن تنفيذ المشروع المذكور.

264. وشكر وفد كمبوديا جمهورية كوريا على المشروع وأعرب عن موافقته عليه بقوة. وصرح بأن كمبوديا تود بشدة أن تبدي موافقتها على المشروع الخاص بتكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة حلا لتحديات إنمائية محددة. وأعرب عن اعتقاده أن المشروع من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً على الانتفاع بالتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي وأن يخدم سائر البلدان في الحد من الفقر عندما يدرج إدراجاً صحيحاً.

265. وشكر وفد بنما الأمانة على العرض الممتاز للوثيقة ورحب بهذا المشروع الذي ستساعد الويبو من خلاله ثلاثة من أقل البلدان نمواً عن طريق فريق من الخبراء في القطاعات المعنية. واقترح الوفد إجراء مشاورات دولية بشأن المشروع لكي تتاح الأدوات لتلك البلدان لتحدد وضعها الراهن فيما يتعلق بمجالات التكنولوجيا الضرورية لتحقيق التنمية فيها. وأعرب عن أمله في أن يلقى المشروع النجاح، وأن تقيمه البلدان الأخرى وتنتفع به، بعد أن ينفذ في البلدان التي تجري فيها تجربته، لحل مشاكل معينة على المستويات الوطنية. واختتم الوفد حديثه شاكراً جمهورية كوريا على المقترح الذي قدمته.

266. وتحدث وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر الأمانة على عرض المشروع الذي اقترحته جمهورية كوريا بتكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة حلا لتحديات إنمائية محددة في أقل البلدان نمواً، وأعرب عن تأييد المجموعة الكامل لهذا المشروع. ونظراً لأن هذا المشروع يرمي إلى أن تستفيد منه ثلاثة من أقل البلدان نمواً، فقد اقترح الوفد توسيع نطاقه ليشمل المزيد من

البلدان لكي تدخل فيه البلدان الأفريقية. وقال إن المجموعة تعتبره مشروعاً جيداً وتوافق عليه من دون أية تحفظات.

267. وشكرت الأمانة الوفود التي تحدثت والوفود التي أيدت المشروع، وأبدت تقديرها لأهمية التعليقات المقدمة أثناء الاجتماع. والتفتت إلى المسألة التي طرحها ممثل البرازيل فيما يتعلق ببند الميزانية "خلافه"، وقالت إن هذا البند ينطوي على العديد من الأنشطة مثل الاستعانة بمستشارين أو خبراء في إعداد التقرير التقني والاستعانة بخبراء وطنيين لإعداد خطة العمل، وقالت إن تلك الأنشطة تشمل كذلك النفقات الخاصة بالبعثات والندوات. وأشارت إلى أن التكلفة المحسوبة للبلدان الثلاثة التي ستجري فيها تجربة المشروع ستبلغ في المتوسط الرقم الوارد في الوثيقة، وصرحت بأن التكلفة قدرت على أدنى مستوى وأن الخبراء سيستعان بهم في إعداد بعض التقارير مما يقصي بشكل فعال عدداً من التكاليف الأخرى. وتناولت الأمانة المسألة التي طرحها وفد الأرجنتين فيما يتعلق باختيار البلدان، وقالت إنها تعتقد أن المشروع سينفذ، أولاً وقبل كل شيء، على حسب الطلب، وثانياً، لكونه مشروعاً تجريبياً، فستجري مشاورات كافية قبل إجراء أول اختيار. وتحدثت الأمانة عن تعليقات وفد أسبانيا، وقالت إن أحد أهم العناصر في الوثيقة الحالية هو تكوين فريق من الخبراء ليحاول رفع عدد من التقارير بما في ذلك خطة العمل، وحشد الموارد وإعداد المعلومات التقنية وتحديد الاحتياجات الخاصة بكل بلد تُطلب المعلومات بشأنه. ومضت الأمانة تقول إن أنشطة التدريب وتنمية المهارات سيخطط لها كجزء من برنامج لمخاطبة الجماهير، وإن هذا البرنامج يرمي إلى إزكاء الوعي على المستوى السياسي ووضع برنامج تدريبي مكرس للاحتياجات المحددة في كل بلد. واستطردت الأمانة قائلة إن مخاطبة الجماهير ستشمل تنظيم برامج لتنمية المهارات على مستوى المجتمعات المحلية. وشددت كذلك على أن برنامج مخاطبة الجماهير المذكور هو عنصر من عناصر المشروع المقترح، وقالت إن تكوين فريق الخبراء هو أهم مجال في المشروع. وبالإشارة إلى تعليقات وفد أسبانيا أكدت الأمانة أنها ستراعيها في تجهيز العديد من العناصر التي من شأنها أن تثري موضوع الوثيقة.

268. وشكر وفد البرازيل الأمانة على شرح النفقات الواردة في بند "خلافه" واقترح أن توضح النفقات في المشروع. وذكّر كذلك المجتمعين بأنه يشير إلى بنود معينة تكوّن كل واحدة منها التفاصيل الواردة في وثيقة الميزانية.

269. وشكر الرئيس وفد البرازيل والتفت إلى وفد أسبانيا الذي يمثل الاتحاد الأوروبي وطلب منه أن يتحلى بالمرونة للنظر في الموافقة على الوثيقة المقترحة في هذه الدورة.

270. وتحدث وفد أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأبدى رغبته المبدئية في تدخل التغييرات كتابة إن أمكن.

271. وقال الرئيس إنه سيطلب من الأمانة في هذه الحالة أن تبقى على اتصال بوفد أسبانيا، وأعرب عن إمكانية إعادة فتح المناقشات بشأن هذا المشروع في اليوم التالي. وشكر جميع الوفود الحاضرة على مشاركتها في المناقشة بشأن المشروع وأوضح أن المشاورات غير الرسمية ستطلب المزيد من الوقت.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب (تتمة)

272. أتاح الرئيس المجال للترشيحات لمنصبي نائب رئيس اللجنة.

273. وشدد وفد أنغولا على المقترح الذي قدمه في وقت سابق تحت هذا البند من جدول الإعمال بترشيح السيد محمد عبد الرؤوف البديوي من تونس، لأحد منصبي نائب رئيس اللجنة.

274. وأيد وفد باكستان ترشيح السيد محمد عبد الرؤوف البديوي من تونس لمنصب نائب رئيس اللجنة.

275. وأبدى وفد السلفادور رغبته في اقتراح ترشيح الدكتور لويس فيياس من الإكوادور لمنصب نائب الرئيس.

276. وأعرب وفد بربادوس عن تأييده لترشيح السيد لويس فيياس لمنصب نائب الرئيس، وصرح بأن الوفد يثق ثقة تامة في قدرته على الاضطلاع بمهام هذا المنصب.

277. وطلب وفد أنغولا الكلمة مجدداً ليصرح بأن مجموعة البلدان الأفريقية تؤيد كلا المرشحين، وهما مندوب تونس، وهو أحد أعضاء المجموعة، والسيد لويس فيياس من الإكوادور.

278. وأيد وفد بنما ترشيح الدكتور لويس فيياس من الإكوادور لمنصب نائب رئيس اللجنة.

279. وأيد وفد بيرو مرشح الإكوادور السيد لويس فيياس لمنصب نائب الرئيس.

280. وأعاد وفد بربادوس تأكيد تأييده لتعيين مرشح الإكوادور، كما أعرب عن تأييده لتعيين مرشح تونس.

281. وأيد وفد شيلي ترشيح السيد لويس فيياس لمنصب نائب الرئيس.

282. وأيد وفد فنزويلا ترشيح السيد لويس فيياس لمنصب نائب الرئيس.

283. والرئيس إذ لاحظ عدم وجود أي اعتراض على المقترحين المقدمين، فأكد انتخاب السيد محمد عبد الرؤوف البديوي من تونس والدكتور لويس فيياس من الإكوادور لمنصبي نائب رئيس اللجنة. وأبدى تطلعه للعمل معهما، وهنأهما على انتخابهما.

البند 8 من جدول الأعمال (تتمة)

284. اقترح الرئيس تناول البند 8 من جدول الأعمال للنظر في الوثيقة CDIP/5/6 وقال إن توافقاً كبيراً في الآراء قد ساد الجميع بشأن مشروع بناء الكفاءات الذي يستلزم إجراء المزيد من المشاورات، ثم دعا الأمانة إلى أن ترفع تقريراً إلى اللجنة بشأن التقدم المحرز في المشاورات، وأعرب عن إيمانه بأن هذا التقرير سيكون إيجابياً.

285. وأكدت الأمانة أن التقرير إيجابي للغاية في الواقع، وأن المشاورات التي دارت بين الوفود المهتمة تمخضت عن تقديم نص للأمانة مكتوب بصيغة متفق عليها. وقرأت الأمانة النص الذي جاء على النحو التالي: "يستلزم المشروع إدخال المزيد من التطوير على أنشطة تكوين الكفاءات. لذلك ينبغي لفريق الخبراء الوطني أن يعد المزيد من البرامج الوطنية لمخاطبة الجماهير وتنمية المهارات؛ كما ينبغي أن يتضمن تكوين الكفاءات برنامجاً للتدريب وتنمية المهارات. وينبغي لتطبيق التكنولوجيا الملائمة التي حددها المشروع في جملة مجالات منها الغذاء والزراعة والصحة والبيئة ووضع خطط العمل لهذا الغرض أن تتم بالتضافر مع وكالات التعاون المتخصصة المعنية التي تتمتع بالتجارب الطويلة في مجال التعاون لتحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا المعنية، والتي تتمتع بالخبرات المطلوبة للاضطلاع بهذا الدور، وخاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيثما كانت وجيهة، ومركز التجارة الدولية وغيره من المنظمات المعنية، على أن يرد ذلك الأمر أيضاً في توصيات جدول أعمال التنمية. كما ينبغي التعاون مع الخبراء من المنظمات والوكالات الدولية المعنية لإعداد مشاريع تستجيب للاحتياجات الخاصة بالتكنولوجيا. ويمكن النظر في تنظيم اجتماع للمانحين في البلدان التي يقع عليها الاختيار لتقييم المقترحات المتعلقة بالتمويل". واختتمت الأمانة حديثها بإبلاغ اللجنة بأنها تلقت النص المذكور من الدول الأعضاء بعد عقد مشاورات بشأنه.

286. وشكر الرئيس الأمانة على إبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات وشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة والسرعة التي أبدتها.

287. وشكر وفد كوريا الدول الأعضاء على مساهمتها وأكد أن النص الإضافي زاد المشروع وضوحاً.

288. وأثنى الرئيس على الروح الرائعة التي تحلى بها الجميع واعتبر المشروع معتمداً.

البند 9 من جدول الأعمال: استعراض التقدم المحرز في التوصيات قيد التنفيذ

289. قال الرئيس إن الوثيقتين CDIP/4/3 وCDIP/4/7 لا تزالان تتطلبان بعض المشاورات، وأبدى بذلك رغبته في الدعوة إلى النظر في البند 9 من جدول الأعمال بشأن استعراض التقدم المحرز في التوصيات قيد التنفيذ. وأشار إلى الوثيقة CDIP/5/3، وهي تقرير عن إسهام الويبو في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، ودعا الأمانة إلى عرضها.

290. وتحدثت الأمانة بالإشارة إلى الوثيقة CDIP/5/3 المعنونة "تقرير عن إسهام الويبو في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية"، وأبلغت اللجنة بأن هذه الوثيقة تستجيب لطلب قدمته مجموعة البلدان الأفريقية في الدورة الثانية للجنة في إطار المناقشات التي دارت بشأن تطبيق التوصية 22 والتي تم الاتفاق فيها على أن تعد الأمانة وثيقة بشأن إسهام الويبو في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وصرحت الأمانة بأن التقرير الوارد في تلك الوثيقة يتضمن موجزاً عن كيفية إسهام أنشطة الويبو وبرامجها في تلك الأهداف. ومضت تقول إن من المهم، كما ورد في الوثيقة المذكورة، التشديد على ألا تكون هذه الوثيقة عبارة عن تقييم تجريبي لنتائج البرامج والمشاريع والأنشطة، بل أن تكون وصفاً لتلك الأنشطة. وبذلك تكون الدول الأعضاء على دراية جيدة بالأنشطة المذكورة في التقرير لأنها تنفذ في إطار البرنامج والميزانية العادية للويبو. ونوهت الأمانة إلى أن التقرير ينقسم إلى خمسة أجزاء؛ فتأتي أولاً مقدمة توضح المعلومات الأساسية الخاصة بالوثائق، أما القسم الثاني الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية، فترد فيه مقدمة عن تلك الأهداف وعلاقتها بالملكية الفكرية. ويفصّل القسم الثالث جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والأهداف الإنمائية للألفية، في حين يرد في القسم الرابع، وهو أطوال الأقسام وربما أهمها، جدول يتضمن جميع أنشطة الويبو التي تساهم في الأهداف الإنمائية للألفية، وتوضح تلك الأنشطة بالتفصيل بعد ذلك في الوثيقة. ويأتي أخيراً القسم الخامس الذي يقدم بعض المبادئ التوجيهية للويبو لكي تتمكن من تعزيز العمل الذي تضطلع به بشأن الأهداف المذكورة. وفي الختام، أبلغت الأمانة اللجنة بأنها مستعدة بالرد على أية استفسارات قد تتلقاها منها.

291. وشكر الرئيس الأمانة على عرض الوثيقة وفتح الباب لتقديم التعليقات مطالباً الوفود بأن تقدم تعليقات متركزة ومختصرة إن أمكن.

292. وقال وفد أسبانيا إنه يود الإدلاء ببيان باللغة الإنكليزية، واستهل حديثة بتقديم الشكر إلى لأمانة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة، على تقريرها القيّم الذي رأى الوفد أنه يقدم عرضاً شاملاً لأنشطة الويبو وبرامجها التي تساهم في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وصرح بأن هذا التقرير يكمل الوثيقة CDIP/5/2 التي تتناول أنشطة الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وراح الوفد يقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرغب في اقتراح أن تواصل الأمانة بانتظام استعراض مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لكي تتمكن اللجنة من تقديم الإرشاد في هذا الصدد حين يقتضي الأمر. وأقر الوفد بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذاً فعلاً هو أمر أساسي بالنسبة إلى الويبو لتساهم في الأهداف المذكورة، وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة، اقتراح الأمانة بإنشاء موقعاً على الإنترنت بشأن الويبو والأهداف المذكورة وتحديثه بانتظام، نظراً لأنه سيزيد إبراز العمل الذي تضطلع به الويبو في هذا المجال في إطار أسرة الأمم المتحدة، شريطة ألا يكون لذلك الأمر تداعيات على الميزانية في المستقبل. وأبدى الوفد رغبته في اختتام كلمته بإبراز أهمية مواصلة التعاون بين الويبو وسائر المنظمات الحكومية الدولية ودورها في ضمان تنسيق الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء لتحقيق التنمية، وتنفيذ أنشطة جدول أعمال التنمية تنفيذاً منسقاً، وضمان تناول جوانب الملكية الفكرية في سائر المنتديات المعنية بخبرة.

293. وتحدث وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر أمانة الويبو على الدراسة التي قدمتها تلبية لطلب مجموعة البلدان الأفريقية إبان الدورة الثانية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP). وعلق الوفد على الوثيقة CDIP/5/3 قائلا إن أعضاء مجموعة البلدان الأفريقية يدرسون باهتمام التقرير بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. وأشارت المجموعة بقلق بالغ إلى أن التقرير لم يقيّم تأثير أعمال الويبو على الأهداف

الإنمائية للألفية، بل قدم بالأحرى استعراضا لكيفية مساهمة بعض جوانب عمل المنظمة في تحقيق هذه الأهداف. وقال الوفد إن المجموعة ترى أنه لا بد لتقرير من هذا النوع أن يركز على مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية عبر إجراء تقييم عمليّ للتأثير الفعلي للأنشطة على هذه الأهداف أو على العمل بصفة عامة. وختاما، قال الوفد إن المجموعة التمست من الويبو مراجعة التقرير لكي تنجز تقييما واقعيا لمساهمة المنظمة في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة وطالبت بأن يخرج التقرير بأنشطة ملموسة مع مؤشرات قابلة للقياس تساعد على بلوغ هذه الأهداف.

294. ورحب وفد مصر باسم مجموعة جدول التنمية بتقرير الأمانة بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية الأمم المتحدة بوصفها مساهمة ملائمة استشرافا للمناقشات سيتمبر حول هذه القضية المهمة في نيويورك. وأشار الوفد إلى أن التقرير لا يورد أي تقدير أو تقييم عمليّ لعمل الويبو بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه ذكر اللجنة بأن الملكية الفكرية ترمي في نهاية المطاف إلى توفير حياة أفضل كما هو منصوص في الأهداف الإنمائية للألفية وبأن الويبو جزء من رسالة الأمم المتحدة الواسعة النطاق. وأشار الوفد إلى الفقرة 14 من التقرير التي تتحدث عن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية استعراضا لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية واعتبرته إجراءً مهما في سياق الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية (الغاية واو المتعلقة بنقل التكنولوجيا). وخلص الاستعراض إلى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية "واحد من أهم المبادرات العالمية الحالية للمضي قدما في إعمال الحق في التنمية ويمكن القول إنه أهمها. وفي هذا الصدد اقترح الوفد دعوة فرقة العمل الرفيعة المستوى إلى الدورة السادسة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كي تقدم استنتاجاتها المهمة في هذا الشأن. وفي معرض حديث الوفد باسم مجموعة جدول التنمية أعرب عن رغبته في إبداء ملاحظة عامة بخصوص هذا البند في جدول الأعمال. وأشار إلى أنه منذ الدورتين الثالثة والرابعة للجنة وهذا البند المتعلق بالتقدم المحرز والتوصيات قيد التنفيذ فرصة لاستعراض حالة التقدم في تنفيذ الأنشطة التي نالت الموافقة بموجب التوصيات الخاصة لمجموعة جدول التنمية. لكن الوفد لاحظ أنه إبان الدورة الخامسة لم يقدم أي تحديث لحالة التقدم فيما يخص هذه التوصيات قيد التنفيذ. وعلى غرار ذلك، أشار الوفد إلى وجود وثيقتين جديدتين تعرضان في إطار هذا البند الذي لم ينظر فيه من قبل ولذلك شعر بأن الوثيقتين لم تشيرا إلى هذه الأنشطة على أنها معتمدة. لذا، التمس الوفد من الأمانة أن تعود إلى النهج الذي اعتمد إبان دورتي اللجنة الثالثة والرابعة من أجل النظر في الأنشطة المعتمدة أصلا وطلب إليها أن تقدم تقارير دورية عن حالة التنفيذ في إطار هذا البند من جدول الأعمال في دورات اللجنة.

295. وأشار وفد المكسيك إلى أن الوثيقة بدأت بالتفكير بشأن جميع التوصيات وإعطاء آراء فيها، ولا سيما تلك الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية وأعرب الوفد عن أمله في أن تدرج المستجدات في التقرير بغية عرضه على اللجنة حتى يتسنى للدول الأعضاء الوقوف على مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأمل الوفد أيضا أن يبرز هذا المقترح على الصفحة الإلكترونية الملائمة للويبو والمكرسة للأهداف الإنمائية للألفية والتمس أن يتحقق ذلك بالتعاون والالتزام مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية. وجدد الوفد تأييده لمواصلة العمل مع الويبو والدول الأعضاء سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

296. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للمعلومات المفصلة التي قدمتها الأمانة في الوثيقة CDIP/5/3 وتطلع إلى التقارير المقبلة بشأن التقدم المتواصل للويبو في ما يخص مساهماتها الجوهرية في الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد بوجه خاص إلى طول القسم المخصص في التقرير للهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتناول إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وحرص الوفد على إبراز أحد المجالات فأعرب عن تقديره لجهود الويبو المهمة من أجل تعزيز الحصول على المعلومات الخاصة بالبراءات والعلوم عبر عدد من مشروعاتها ومنها ركن البراءات الذي حقق نجاحا باهرا ومراكز دعم الابتكار التكنولوجي قيد الإنشاء والنفاذ إلى البحوث من أجل التطوير والابتكار أو مشروع aRDi الذي أقام روابط مع برامج مشابهة في الأمم المتحدة ومع عدة هيئات أخرى من القطاعين الخاص والعام. وعبّر الوفد عن رغبته في التسجيل في محضر الجلسة أن

مشروع الويبو بشأن إطار الإدارة القائمة على النتائج الرامي إلى تزويد الويبو بإمكانيات إضافية لإنجاز أعمال تقييم موضوعية لعملها المتصل بالتنمية. وتطلع الوفد إلى توفير معلومات إضافية مستقبلا عن تقدم هذا المشروع.

297. وأعرب وفد الصين عن تقديره لمساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة وقال إن الويبو بوصفها إحدى وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن الملكية الفكرية من خلال جدول التنمية فهي تسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان وتساعد هذه البلدان على الاستفادة من نظام الملكية الفكرية. ونوه الوفد أيضا بهذه الجهود وقال إنه سيواصل كما اعتاد مساندته لتحقيق أنشطة جدول الأعمال وتنفيذها داخل الويبو.

298. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في تأييد تصريح وفد مصر باسم مجموعة جدول التنمية. وقال الوفد إن البرازيل ترحب بالتقرير بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية وشدد على أن الويبو بوصفها جزءٍ من منظومة الأمم المتحدة عليها أن تؤدي دورا أساسيا في تسخير قواعد ملك ولوائحها لدعم الأهداف الإنمائية بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ولذلك شعر الوفد بأنه رغم الجهود التي تبذل لصياغة مبادرات من أجل تحقيق هذه الأهداف ما زال ينبغي بذل المزيد. وقال الوفد إنه أحاط علما باهتمام بوجود بعض المبادرات المنجزة في محافل أخرى لمنظومة الأمم المتحدة من شأنها أن تساهم مساهمة كبيرة في الأهداف الإنمائية للويبو. وأشار الوفد إلى الفقرة 14 من التقرير حيث ورد أن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية أنجزت سنة 2009 استعراضا لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال الوفد إنه يرى أنه بإمكان الأعضاء الاستفادة من المناقشة المخصصة لاستنتاجات هذه الفرقة في الدورة المقبلة للجنة. وأشار الوفد إلى الفقرة 28 –تحليل الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة العامة– التي تناولت الالتزام المشترك بين منظمة الصحة العالمية والويبو في إطار اعتماد استراتيجية وخطة عمل بشأن الصحة العالمية والابتكار والملكية الفكرية. وشدد الوفد على اهتمامه بالعثور على تفاصيل أكثر عن دور الويبو في هذه المبادرات ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلص وفد البرازيل إلى أن الوثائق ينبغي أن تتضمن أيضا أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لا سيما في إطار البرنامج بشأن الأبعاد الإنمائية لحقوق الملكية الفكرية.

299. وأيد وفد إيران بيان مصر باسم مجموعة جدول التنمية وقال إنه أحاط علما مع التقدير بالتقرير المقدم في الموعد المناسب بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظ الوفد أن التقرير ركز على جملة أمور منها أن المفهوم القاضي بأن حقوق الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتشجيع النماء الاجتماعي والاقتصادي يقع في صميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره لما ورد في التقرير بأن إدراج الأبعاد الإنمائية في جميع برامج الويبو ذات الصلة بالموضوع وضمان مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الدولية ومنها الأهداف الإنمائية للألفية كانت من ركائز العملية التي قادت الجمعيات العامة للويبو إلى وضع جدول الويبو بشأن التنمية في أكتوبر 2007. وشدد الوفد على أن التنفيذ الفعلي لجدول التنمية أمر جوهري لمساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسيظل يهدي المنظمة لتقوية الأبعاد الإنمائية في عملها ككل. وقال الوفد إنه يرى أن التقرير أتى بوصف جيد للطرق التي تمكّن الويبو من المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وشعر بأن هذا الوصف يستطيع حتما أن يتحسن إذا واكبته التدابير العملية التي اقترحها أو استهلها أعضاء اللجنة والأمانة. ولاحظ الوفد أن التقرير أورد في الوقت نفسه أنه لم ينجز أي تقييم لأثر عمل الويبو بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأنه اكتفى بتقديم استعراض عن كيفية مساهمة مختلف جوانب عمل الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. زيادة على ذلك، لاحظ الوفد أن التقرير عزى عدم التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى التراجع الاقتصادي العالمي بينما يرى الوفد أنه حتى قبل هذا التراجع لم يكن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كافيا. لكن الوفد أشار إلى أن سبب قصور هذه العملية معروف. وشدد الوفد على أنه كان ينبغي في إطار الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر المدقع والجوع أن تغطى أيضا مجالات مهمة أخرى عدا الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة. واعتبر الوفد القصور في مجالي الصحة والتعليم عاملين مهمين فيما يتعلق بتفشي الفقر الذي يؤدي بدوره إلى الجوع. وقال الوفد إن الملكية الفكرية أدت دورا حاسما في

هذين العاملين. وقال الوفد إنه وفق ما ورد في التقرير بشأن مشروع الأمم المتحدة للألفية وبوجه خاص فيما يتعلق بالانتفاع بالأدوية، لا بد حقا إعادة النظر في قواعد الملكية الفكرية فيما يخص البلدان النامية وأنه بناء على ذلك لم يكن مدى مساهمة أنشطة الويبو مساهمة إيجابية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واضحا. وأشار الوفد إلى أنه فيما يخص الهدف 2 فالتقرير يتحدث عن التعليم في مجال الملكية الفكرية والانتفاع بالمعلومات بوصف ذلك الصلة الوحيدة بين الملكية الفكرية وهذا الهدف. وقال الوفد إنه يقر بأن الملكية الفكرية عنصر وجيه حتما، إلا أن باقي أشكال هذه الصلة الخاصة بالملكية الفكرية تؤثر كذلك في الانتفاع بتعميم المعارف والتعليم. ولاحظ الوفد أنه في إطار الأهداف 4 و5 و6، أورد التقرير بصفة عامة تعدادا لمجموعة من المبادرات والأنشطة دون أن يورد فعلا أي تفاصيل عن أيٍّ منها. ولاحظ الوفد أيضا أن الفقرة 28 أشارت إلى مساهمة الويبو والحوار مع الشركاء الدوليين وكيفية انخراط الويبو في التعاون بهمة وعن كثب مع منظمة الصحة العالمية، ولا سيما في إطار الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية لكن لم ترد أي تفاصيل عن طبيعة هذا التعاون. وقال الوفد إنه لا بد من تقديم المزيد من المعلومات في إطار الأنشطة المنجزة مع منظمة الصحة العالمية بشأن آثار الملكية الفكرية على الصحة العامة العالمية. وطلب الوفد إلى الويبو أن تقدم توضيحا عما تقدمه من مشورة قانونية بشأن الاستفادة من مواطن المرونة ومساهمتها في عملية منظمة الصحة العالمية من حيث مدى مواءمة ذلك لجدول أعمال التنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يخص الهدف 7 بشأن ضمان الاستدامة البيئية أشار الوفد إلى أن التقرير ذكر أن نظام الملكية الفكرية آلية للتشجيع على الابتكار والإبداع وتيسير نقل التكنولوجيا ونشرها، ومن ثم فالملكية الفكرية لها قدرة على المساهمة في التوفّق إلى حلول لعدد من التحديات العالمية في مجال البيئة. ووفقا للفقرة 13 التي أشار إليها الوفد فهي تبيّن نهج إعطاء الأولوية للانتفاع بتكنولوجيا نظيفة لمواجهة التحديات البيئية، لكنها لم تستطع الإقرار بأن حقوق الملكية الفكرية كانت حاجزا أمام الشركات في البلدان النامية في عدة ظروف يحول دون الانتفاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنسبة إلى الهدف 8 بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية فيبدو أن مجموعة أنشطة الويبو كلها في جدول أعمال التنمية تخدم هذا الهدف 8. لكن الوفد إذ يعرب عن تقديره لوجود إمكانيات كبيرة لمساهمات من هذا القبيل فهو يرى أنهكي تكون تساهم الويبو مساهمة مجدية في الأهداف الإنمائية للألفية عليها أن تتصدى للحواجز التي تفرضها المعايير غير الملائمة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية بغية مواجهة التحديات الإنمائية. وختاما، أيد الوفد الاقتراح بشأن مراجعة التقرير على نحو يمكنه من المساهمة حقا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

300. وأشاد وفد نيجيريا بالمدير العام وفريقه على المبادرة الرائعة بربط أنشطة الويبو، لا سيما جدول أعمال التنمية، بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وأعرب الوفد عن رغبته في الإقرار والإشادة بالأمانة لأنها قدمت وثائق ممتازة عن مساهمة أنشطة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية نزولا عند طلب الدول الأعضاء في الدورة الثانية للجنة. ولفت الوفد النظر إلى أن الوثيقة CDIP/5/3 أشارت إلى أن حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تؤدي دورا مهما جدا في تمكين الدول الأعضاء من بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن المصفوفة الواردة في الصفحة 6 من المرفق هي خارطة طريق مبسطة كي تستعين بها الدول الأعضاء في شرح كيفية التوصل إلى الريادة السياسية على المستوى الوطني. وأشار الوفد إلى أن التقرير ربط أيضا برامج الويبو ولجانها ومختلف توصياتها جدول أعمال التنمية بالأهداف الإنمائية للألفية. وقال الوفد إن بلده بوصفه من البلدان النامية تولي أهمية خاصة إلى الوثيقة لأنها مكّنت المسؤولين الوطنيين عن التخطيط في مجال التنمية من ربط الأهداف والأهداف المرحلية المحددة بما يلائم من حقوق الملكية الفكرية والأهداف العامة للسياسات كالأمن الغذائي والانتفاع بالأدوية وبالمعارف وتنمية التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكارات في الصناعة الدوائية وتغير المناخ والبيئة. وأعرب الوفد عن رغبته في الإشارة إلى الفقرة 11 من تقرير المدير العام حيث تناول الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية واقترح أن تدرج في مبادرة الويبو الجديدة مصفوفة عن العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ومختلف جوانب السياسات الوطنية في مجال التنمية. وختم الوفد كلمته بمناشدة الويبو كي تسعى إلى الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حتى تتضح جليا مساهمتها في التنمية العالمية.

301. وعبّر وفد أنغولا عن رغبته في التعقيب على التصريح السابق بشأن هذه المسألة وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تودّ معرفة إمكانية حضور مقرري الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان مناقشات الويبو، لا سيما المقررين المعنيين بالصحة والحق في التعليم كي تتمكن اللجنة من إقامة حوار تفاعلي معهم.

302. وشكرت الأمانة جميع الوفود التي أخذت الكلمة وقالت إن هذه المبادرة كانت أول جهد تبذله الأمانة وأنها لم تقصد إعداد تقرير مستفيض. وجددت الأمانة التوكيد على التعليقات التي أدلت بها الوفود في التعديلات المقبلة للتقرير وأعربت عن أملها في أن تستطيع تدريجيا أن تدرج تقييمات عن مدى مساهمة هذه البرامج والمشروعات والأنشطة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأقرت الأمانة كذلك بأنه ما زال ينبغي بذل المزيد من الجهد وأن ثمة عدة مشروعات قيد الإنجاز. وأخبرت الأمانة اللجنة بأن المؤشرات أدرجت في المشروعات المذكورة وغيرها من مشروعات جدول أعمال التنمية على غرار مشروعات مثل إطار الإدارة القائمة على النتائج وغيرها من الأنشطة التي اضطلعت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية داخل الويبو. وأملت الأمانة أن تساهم جميع هذه الأدوات في نهاية المطاف في إدراج أداة للتقييم في التقرير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأعربت عن شكرها للوفود على تعليقاتها التي ستراعى جميعها في التعديلات المقبلة للوثيقة.

303. وقال الرئيس إن التعليقات كانت مفيدة وشكر ممثلي الوفود على اهتمامهم بالموضوع. وقال إنه على يقين من أن جميع الممثلين، لا سيما مجموعة البلدان الأفريقية، ممن طلبوا التقرير أصلا أعربوا عن تقديرهم لهذا العمل والتمسوا من الأمانة مراعاة تعليقاتهم، ولا سيما طلب مجموعة البلدان الأفريقية بإجراء تقييم لما قامت به الويبو للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

البند 8 من جدول الأعمال (تتمة)

304. بعد دورة غير رسمية بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير طلب الرئيس من الدورة الانضباط وقال إن بوسعه تقديم اقتراح شامل. وقال الرئيس إن هذا الاقتراح سيصبح جاهزا قريبا. واقترح في الوقت نفسه النظر في البند 8 من جدول الأعمال، الوثيقة CDIP/4/7، بشأن مشروع نقل التكنولوجيا. وقال إنه يرى أن الوفود متفقة على تكليف الأمانة بإعداد مشروع اقتراح معدل يراعي المناقشات التي دارت في هذا الصدد وكذلك العناصر الواردة في الوثائق الإلكترونية التي ستقدم للمساهمة في الدورة السادسة للجنة. وطلب الرئيس بعد ذلك من الاجتماع أن يتمحور المشروع حول الملكية الفكرية والملك العام الوارد في الوثيقة CDIP/4/3 Rev وأعلن أيضا أنه على علم بعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن المسائل العالقة فيما يخص العلامات التجارية. ثم أعطى الكلمة للمشاركين كي يدلوا بتعليقاتهم.

305. وطلب وفد البرازيل مهلة حتى ينهيَ مفاوضاته حول العنصر الخاص بالعلامات التجارية للمشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام.

306. وقال الرئيس إنه سيتيح للوفد وقتا أطول وسيعلق النظر في هذا البند. ثم اقترح الالتفات إلى البند 9 من جدول الأعمال، الوثيقة CDIP/5/4 وأعطى الكلمة للأمانة كي تتحدث عن هذه الوثيقة.

البند 9 من جدول الأعمال (تتمة)

307. قالت الأمانة إن الوثيقة CDIP/5/4 كانت عن "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي". وقالت إن الوثيقة جاءت ثمرة جهود الأمانة تلبية لطلب اللجنة خلال دورتها الرابعة التي عقدت من 16 إلى 20 نوفمبر 2009. وقد بذلت هذه الجهود باعتبارها جزءً من التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية 14 الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وهذه التوصية الخاصة أشارت إلى عمل الويبو لدعم البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا كي تتمكّن هذه البلدان من فهم مواطن

المرونة في الإطار القانوني متعدد الأطراف. ونتيجة لذلك صاغت الأمانة الدراسة التمهيدية التي تسعى كما يدل عنوانها إلى توفير قائمة غير حصرية لمواطن المرونة الموجودة كي تمكّن الدول الأعضاء من تزويد الأمانة بردود أفعالها حول طريقة التعامل مع مواطن المرونة المذكورة ووصفها وكي تتمكّن كذلك من التعليق على طريقة المضي قدما في غير ذلك من الأعمال المتعلقة بمواطن المرونة وإسداء المشورة للأمانة فيما يخص طريقة التعامل مع هذه المسألة. أما من ناحية شكل الوثيقة CDIP/5/4 فقد شرحت الأمانة أن هذه الوثيقة مشروع وثيقة أو وثيقة مبدئية تعرض قائمة غير حصرية لمواطن المرونة وتقدم خمسة مواطن رئيسية مع مرفقات إضافية تشير إلى الأحكام القانونية والتشريعية التي أدرجت بموجبها مواطن المرونة في القانون. وقد استشير عدد من الدول الأعضاء عند صياغة توصيف مواطن المرونة الخمس المذكورة لكي تدرج في المرفقات. وأدرج كذلك جدول لتصنيف مواطن المرونة هذه وإعطاء لمحة واستعراض بسيط عن طريقة تصنيف هذه القوانين. ومن ثم فالوثيقة أشارت إلى التنفيذ القانوني لهذه المرونة وأشارت الأمانة إلى أنها اختارت هذا النهج لأنها ترى أن مواطن المرونة المنبثقة عن الأطر القانونية المتعددة الأطراف تأثرت بمدى تنفيذها أو تطبيقها في التشريعات الوطنية. لذا، قالت الأمانة إنها نظرت في المرحلة التمهيدية للتنفيذ وفي السند القانوني لمواطن المرونة المذكورة وأشارت إلى أن أنواع مواطن المرونة المذكورة هي نفسها التي كانت موجودة في الإطار القانوني المتعدد الأطراف، لكنها كانت تركز أساسا على اتفاق تريبس كما بالصيغة المشروحة في الوثيقة. وقالت الأمانة إن الجزء الثاني من الوثيقة يتناول الإطار القانوني المتعدد الأطراف الخاص بالبراءات وتناول أيضا وجاهة مواطن المرونة بعد صياغة اتفاق تريبس. وأضافت الأمانة أن الجزء الثالث انصب على تنفيذ هذه المعاملات المتعددة الأطراف لتريبس في مختلف التشريعات ومختلف المناطق مع مراعاة أوجه الاختلاف بين المناطق العديدة. وسعى الجزء الرابع إلى تصنيف مواطن المرونة وإعطائها معنى من الناحية الأكاديمية. أما الجزء الخامس فأورد قائمة بخمسة مواطن مرونة شكلت نقطة انطلاق باعتبارها أمثلة في سياق إطار الأطراف لمواطن المرونة وطريقة الاستفادة منها ومدى نطاقها وطريقة إدخالها إلى البلدان المشمولة بالدراسة. وختاما قدمت وثيقة مستفيضة بواسطة مرفق ذكرت فيها الأحكام ذات الصلة بالموضوع ومواد هذه القوانين الوطنية.

308. وتحدث وفد سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مشيرا إلى أنها وثيقة تحليلية صيغت نزولا عند طلب الدول الأعضاء وكذلك عدة أعضاء من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية في إطار الدورة الرابعة للجنة. وقال الوفد إنه كان يود رؤية الوثيقة بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات باعتبارها جزءً من التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية 14 الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي ينص على أن "تضع الويبو بتصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مشورتها بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات وإعمالها، وفهم مواطن المرونة في اتفاق تريبس والانتفاع بها، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية". وقال الوفد إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تود التعبير عن امتنانها ورضاها عن الوثيقة التي ترى أنها نقطة انطلاق لمسار طويل يمكّن من الاستفادة من مواطن المرونة استفادة مجدية في مجال الملكية الفكرية مع مراعاة مختلف الظروف والأوضاع في الدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد أيضا إلى أن المجموعة ترى أن مواطن المرونة الواردة في الاتفاقات الدولية أصبح لها أهمية في الوقت الذي جرى فيه تنفيذ هذه الاتفاقات وتطبيقها على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وفي الوقت الذي تولت فيه الحكومات صياغة المبادئ التوجيهية للسياسات التجارية لكل منها. ومن ثم فقد كانت أساسا متينا لتأييد هذه التدابير. ومن ناحية أخرى، وجد الوفد أن المشروع المعروض في الوثيقة CDIP/5/4 ذا قيمة لأنه يمكن الاستفادة منه فيما يخص برنامج التعاون وتكوين كفاءات الويبو، لا سيما في العمل الذي اضطلعت به مختلف المكاتب الوطنية حتى الآن باعتبارها جزء من نشر الملكية الفكرية. ورغم الرضا الذي أعرب عنه الوفد فقد قال إن عنده بعض التعليقات على الوثيقة التمهيدية التي يود تتقاسمها مع الوفود الأخرى. واقترح أولا أن تظل هذه الوثيقة مفتوحة كي تحدث دوريا. ثانيا، قال إنه يرغب في الاطلاع على دراسة أخرى عن مواطن المرونة الواردة في اتفاق تريبس. واقترح أيضا توسيع نطاق هذه الوثيقة التي تعتبر وثيقة تمهيدية كي تشمل دراسة فئات أخرى من حقوق الملكية الفكرية. وختامان

أشار الوفد إلى أن الهدف من هذه الوثيقة بشأن مواطن المرونة واستخدام البراءات ينبغي أن يتواءم مع الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية.

309. وتحدث وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء السبعة والعشرين وشكر الأمانة على استعراضها المستفيض وتحليلها لمواطن المرونة الموجودة في مجال البراءات. وأشار إلى أن هذه الوثيقة أتت لتنفيذ التوصية 14 الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تلبية لطلب اللجنة وهي تتناول أساسا التدابير مثل مواطن المرونة الموجودة في تنفيذ اتفاق تريبس، لا سيما في المجالات الأربعة الرئيسية: التراخيص الإجبارية واستنفاد الحقوق والإعفاء لأغراض البحث والاستثناء لأغراض الفحص الإداري. وتناولت أيضا نظام نماذج المنفعة بوصفه أداة سياسية من شأنها إتاحة بعض المرونة في بعض البلدان عند صياغة قوانين البراءات فيها. وختاما، أدرج أيضا المرفقين 1 و2 في مجموعة الأحكام الوجيهة باعتبارها أمثلة على تنفيذ مواطن المرونة المذكورة في عدد من البلدان. وأشار الوفد كذلك إلى أن الاستعانة بمختلف الإمكانيات سيكون أمرا مهما للبلدان في ظل التنفيذ الجاري لاتفاق تريبس. وبذلك فالوفد يود تأييده للمناقشات التي دارت إقليميا باعتبارها وسيلة مجدية لدراسة طريقة تطبيق مواطن المرونة هذه على أرض الواقع. ويمكن لتبادل الخبرات في الاستفادة من مواطن المرونة أن يساعد البلدان عند مواجهة خياراتها السياسة الخاصة بها. وختاما، الوفد أنه يود التشديد على أن أحد أدوار الويبو هو توفير المساعدة القانونية والتقنية للبلدان من أجل وضع خططها الإنمائية الوطنية التي تلائم احتياجاتها في إطار الالتزامات الدولية كما ورد بوجه خاص في اتفاق تريبس. والوثيقة قيد الاستعراض بها مواطن مرونة كبيرة لمختلف الأنظمة، ومن ثم فهي أداة ممتازة في هذا الشأن. والاتحاد الأوروبي يؤيد توزيعها على نطاق واسع واستعانة الأمانة بها في تنفيذ أنشطتها وأعرب عن أمله في أن تعدّ صيغ محدّثة أخرى من هذه الوثيقة مستقبلا. وذكر الوفد الاجتماع بأن الامتثال الجيد لاتفاق تريبس سيقرر في نهاية المطاف في منظمة التجارة العالمية فقط. وخلص الوفد إلى أن كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي بوسعه التعليق على القضايا المحددة لاحقا خلال المناقشة.

310. وتحدث وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر أمانة الويبو على الوثيقة بشأن مواطن المرونة في مجال البراءات الواردة في الوثيقة CDIP/5/4 والتي وضعت تلبية لتنفيذ التوصية 14 الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وقال الوفد إنه كما أشارت المجموعة في كلمتها الافتتاحية يود أن يرى في متن هذه الدراسة قضايا تتعلق بتنفيذ مواطن المرونة في إطار اتفاق تريبس، لا سيما في مجال الصحة العامة والأمن الغذائي والزراعة. وأشار إلى أنه ينبغي ألا تقتصر مواطن المرونة على مجال البراءات لكن أن تشمل أيضا مجالات أخرى للملكية الفكرية. وأضاف الوفد أيضا أنه يود أن تدرج مواطن مرونة في المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. وقال الوفد كذلك إن الدراسة تعرض قائمة بمواطن المرونة بشأن البراءات وأنها ستمكّن البلدان من أن تتعلم وتفذ بنفسها بعض مواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية. لكن الوفد أحاط علما من خلال عرض الأمانة بأهمية مواطن المرونة المذكورة وتنفيذها لأنها تمكّن الدول الأعضاء بما فيها البلدان الأقل نموا ومعظمها في أفريقيا من تنفيذ سياساتها من أجل التنمية العامة. وشكر الوفد الأمانة على جهودها وجدد طلباته من أجل التعمق في هذه الدراسة وفق النسق المعرب عنه.

311. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده التام لبيان سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الأمانة أيضا على الدراسة التمهيدية بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وأشار الوفد إلى أن هذه مساهمة أولية في مسار طويل حتما لما نرجو أن يساعد البلدان على الاستفادة من مواطن المرونة الموجودة أحسن استفادة في النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية. ويرى الوفد أن مثل هذه الدراسات ليست ضرورية لتعميق فهم طريقة التعامل مع مواطن المرونة الموجودة فحسب، بل فهم الصعوبات الفعلية التي تعترض البلدان عند الاستفادة منها. وفيما يخص المسألة الأخيرة المتعلقة بالصعوبات الفعلية قال الوفد إنه كما هو سائد فالبرازيل تستخدم التراخيص الإجبارية بموجب اتفاق تريبس في صنع بعض العقاقير المضادة للفيروس الارتجاعي المستخدمة في مكافحة الإيدز. وظلت مؤسسات الصحة العامة الرائدة في البرازيل نحو سنتين قبل أن تبدأ بإنتاج العقاقير وتزويد السوق

الداخلي. أما فيما يخص الدراسة التمهيدية فقد ذكر الوفد إلى أنه الفقرة 32 تشير إلى أن ثمة بعد سياسي وراء مواطن المرونة وفق الدراسة وقال ما يلي: "من الشائع أن نجد إشارات لمواطن المرونة تتسم بأنها ذرائع لإضفاء الشرعية على رفض الامتثال لالتزامات تريبس الواضحة"، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يمكن أن ننظر إلى مواطن المرونة وفق هذه الدراسة على أنها حل لجميع المشاكل في مجال الملكية الفكرية. وقال الوفد إنه لتجنب هذه النزعات النمطية السياسية، ترى البرازيل أن مواطن المرونة بكل بساطة أداة موضوعية لصياغة السياسات الوطنية بشأن الملكية الفكرية. وينبغي أن تضع الأمانة نصب عينها عند إعداد الوثيقة لكي تناقشها اللجنة أنّ الهدف هو تعلم الطريقة المثلى للاستفادة من مواطن المرونة مع الامتثال للالتزامات الدولية. وأشار الوفد أيضا إلى أن الدراسة حددت في الفقرة 37 واجبات الكشف في طلبات البراءات باعتبارها من مواطن المرونة رغم أن هذه الواجبات أتاحت للدول مرونة الخيار لتعديل مستوى المعلومات المفصلة والكافية الواردة في طلبات البراءات. وكانت واجبات الكشف هذه شرطا إلزاميا لمنح البراءات. وكانت ضرورية لمنح حقوق حصرية لصاحب البراءة. وباختصار كانت واجبات الكشف إلزاما لمودعي طلبات البراءات بالامتثال لها. وأشارت الفقرة 39 إلى مواطن المرونة المتعلقة بالاستفادة من حقوق البراءات وإنفاذها، لا سيما منح البلدان إمكانية اتخاذ التدابير لمنع الممارسات التعسفية والمعادية للتنافس في عقود التراخيص. واعتبر الوفد ذلك خطوة في غاية الأهمية يمكن للبلدان النامية أن تستفيد منها وأن تتبادل الخبرات فيما بينها بشأن منع الممارسات التعسفية والمعادية للتنافس في عقود التراخيص. أما الفقرة 51 فترد في حاشيتها رقم 54 بشأن مواطن المرونة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستطيع طرف آخر استخدام اختراع مشمول بالبراءة في تنفيذ عقد حكومي بغرض الحصول على الحصانة لضمان المسؤولية عن انتهاك بحق تلك البراءة بعينها. وقال الوفد إنه يرغب بتوضيح من الأمانة أو وفد الولايات المتحدة الأمريكية ليعرف إلى أي حكم خاص من أحكام اتفاق تريبس تستند مواطن المرونة المذكورة. وفيما يخص استنفاد الحقوق باعتبار ذلك موطنا من مواطن المرونة فالوفد يستحسن ذلك لأن حقوق صاحب البراءة كانت جميعها محمية في كل الأحوال. فهل يكون استنفاد الحقوق حافزا للتنافس في اقتصاد السوق أكثر مما هو موطن من مواطن المرونة لحقوق الملكية الفكرية بمعنى الكلمة؟ ويمكن للأمانة أن تهتم أكثر بهذا الأمر. ويرى الوفد أن الجمع بين نماذج المنفعة ومواطن المرونة مسألة ذات أهمية. وإجمالا فنماذج المنفعة كانت بالأحرى طريقة مختلفة للتعامل مع حقوق الملكية الفكرية أكثر مما هي موطن من مواطن المرونة للبراءات. إضافة إلى ذلك، فالعدد المرتفع لنماذج المنفعة المودعة من المقيمين لا يعني أنه بوسع غير المقيمين الانتفاع بهذه النماذج لأنها تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية الوارد في اتفاق تريبس. وبناء على ذلك، لم يعَ الوفد تماما آثار العلاقة المزعومة بين الاستثناءات لأغراض الفحص الإداري ومواطن المرونة، عدا انعدام ما يسمى باستثناء بولار. وقال الوفد إنه يود أن يطلب من الأمانة تصحيح المعلومات الحقيقية فيما يخص الحاشية رقم 24 في الصفحة 9 التي تقول إن "البرازيل والأرجنتين استغلت فترة 2005 الانتقالية لمنح الحماية بالبراءة للمنتجات الدوائية." ويرى الوفق أن هذه المعلومات غير صحيحة وأن البراءات الممنوحة للمواد الدوائية معترف بها في قانون الملكية الصناعية في البرازيل الذي أصبح نافذا سنة 1996 وأدرجت نتائج جولة أوروغواي في القانون البرازيلي الداخلي.

312. ورحب وفد بنما بالدراسة المهمة التي قدمت بشأن موضوع مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وقال إن مواطن المرونة في غاية الأهمية للتنمية ومن ثم فهو يؤيد تماما بيان سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد أيضا إلى أنه كما ذكر فالدراسة في حد ذاتها دراسة تمهيدية وهي تبيّن أن مواطن المرونة أدوات قانونية تستطيع البلدان تطبيقها على خططها الإنمائية الوطنية الخاصة وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية. وأضاف الوفد أنه يشعر بأن هذه الدراسة جاءت في أوانها لأن مواطن المرونة كانت في المجالات التي تحتاج فيها البلدان النامية إلى الدعم ولأنها أضفت قيمة على الخطط الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. وقال أيضا إنه من المهم الإشارة إلى أن مواطن المرونة هذه أمر جوهري للتنمية الوطنية وأنها ينبغي أن تراعي حتما خصوصيات الدول الأعضاء واحتياجات كل منها وأن البلدان ستتمكّن من طلب المساعدة من الويبو عند اللزوم من أجل التنفيذ. ولاحظ الوفد أن الوثيقة ذكرت خمسة مواطن مرونة إضافة إلى مخطط عالمي وأنه من شأنها أن تمكّن البلدان من تقدير مثل هذه السياسات وأن تتيح الفرصة مستقبلا لإجراء دراسات لتحليل مواطن مرونة جديدة تدريجيا. ولاحظ

الوفد أن هذه الدراسة كانت بالنسبة إلى راسمي السياسات موضوعا جوهريا حقا لأن المعلومات الواردة فيها يسّرت لهم اتخاذ القرارات ومكّنتهم من فهم القوانين التي تحتوي على مواطن مرونة نفذت في التشريعات وتقييمها. لذلك فالدول الأعضاء تستطيع أن تعرف مكان مواطن المرونة وكيفية تحسينها وأن تطلب المساعدة عند اللزوم وفق احتياجاتها الخاصة. وبحكم أهمية الموضوع لبعض الدول الأعضاء، أعلن الوفد أنه يود اغتنام الفرصة لكي يشير إلى اجتماع في بنما لمناقشة مواطن المرونة وإلى أنه يسرّ الحكومة أن تقترح المشاركة في تمويل محفل من هذا القبيل.

313. وتوجه وفد مصر باسم مجموعة جدول التنمية بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة بعنوان "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي"، الوثيقة CDIP/5/4. وقد تميزت هذه الوثيقة ومرفقاتها بقدر من الإتقان والحصافة حتى تكون مرجعا للدول الأعضاء، لا سيما فيما يخص تنفيذ التشريعات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ورأى الوفد أنه من المسائل المهمة التي تحتاج إلى تمحيص في هذه الوثيقة إجراءات تنفيذ الأحكام على الصعيدين الوطني والدولي. مثلا الجانب المعقد في تنفيذ مواطن المرونة في اتفاق تريبس وقضايا الصحة العامة التي تظل أمرا بالغ الأهمية في العديد من البلدان النامية لم يعالج بعد. وتشمل المسائل المهمة الأخرى الصعوبات العملية التي تعترض الدول الأعضاء في تطبيق العديد من آليات مواطن المرونة. لذا، فقد طلب الوفد تحسين الوثيقة CDIP/5/4 عبر إدراج المسائل التي أثارها. وقال أيضا إنه يرى أن العمل المهم الذي جرى ينبغي أن يبرز في عمل الويبو عبر إدراج مجموعة أدوات الويبو الخاصة بالمساعدة القانونية ومشورتها بشأن تطوير الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية ومساعدتها التقنية وأنشطة تكوين الكفاءات بما يشمل الندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب التي تضطلع بها الويبو. وأشار الوفد أيضا إلى أن الوثيقة اقتصرت على مواطن المرونة في مجال البراءات في حين ينبغي أن تتحسن ويتوسع نطاقها كما جاء في التفويض الأصلي لكي تشمل جميع أشكال الملكية الفكرية. ويرى الوفد أن مجموعة جدول التنمية استعرضت الدراسة باعتبارها وثيقة متطورة من شأنها أن تربط بين العمل الجاري بشأن الاستثناءات والتقييدات في جميع مجالات الملكية الفكرية. وختاما، أشار الوفد إلى أن مرفقات هذه الوثيقة متاحة باللغة الإنجليزية فقط وطلبت أن تتاح بجميع لغات عمل اللجنة.

314. وأعرب وفد إكوادور عن تأييده لبياني سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومصر باسم مجموعة جدول التنمية وعبّر عن امتنانه للأمانة على صياغة الوثيقة CDIP/5/4 بعنوان "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي". واعتبرها الوفد ذات أهمية جوهرية لأنها صيغت استنادا إلى دراسة أكاديمية وعملية وموضوعية. وقد درس الوفد بقدر كافٍ مواطن المرونة في اتفاق تريبس بطريقة تجعل منه آلية تتمكّن بواسطتها الأمم من التنمية دون أن يتنافى ذلك مع حقوق الملكية الفكرية أو أن تحيد عن التزاماتها القانونية. وعبر الوفد عن أهمية إبراز سمات التكيف والعمق والوضوح التي ميزت المعلومات الأساسية والتصنيف والتطوير لكل موطن من مواطن المرونة في اتفاق تريبس الواردة في الوثيقة، وكذلك الطريقة المتسقة مع التوصيات المعتمدة في إطار تنفيذ جدول التنمية.وأوصى الوفد الأمانة بمواصلة العمل لأن الدراسة كانت جارية ولانبثاق قدر وافر من مواطن المرونة الإضافية عن اتفاق تريبس. لذا حث الوفد الأمانة على مواصلة العمل الذي بدأ وإدراج مجموعة كاملة من مواطن المرونة المنبثقة عن تريبس وإدماج قدر واسع من مجالات الملكية الفكرية الأخرى مثل الحقوق غير الحصرية والإنفاذ. وعبر وفد إكوادور عن شعوره بأنه لا بد من البحث عن آليات بديلة لتناول حالات انتهاك حقوق الملكية الفكرية كالحملات من أجل إرساء ثقافة مراعاة حقوق الملكية الفكرية والاستعانة بأدوات إضافية كاستخدام البرمجيات المجانية التي أحرزت نتائج إيجابية باعتبارها جزءً من حملة بعنوان "احترم القانون، استخدم البرمجيات المجانية".وأعرب الوفد عن سروره إذ يبلغ أن إكوادور طبق مبدأ الاستعانة بمواطن المرونة في مختلف الاتفاقات الدولية تحقيقا للهدف الوارد في دستور إكوادور المعتمد في مدينة مونتي كريستي سنة 2008 وتماشيا مع السياسة العامة بشأن طريقة الاستفادة من القانون الخاص بالملكية الفكرية بصفتها نظاما لحماية الإبداع الفكري على نحو يجعل منه آلية وأداة لتنمية هذا البلد فقد طبق. وكان تطبيق ذلك ممكنا بوجه خاص على مواطن المرونة في تريبس فيما يتعلق بأحكام

التراخيص الضرورية أو الإلزامية المتعلقة ببراءات المنتجات الصيدلانية للأدوية المستخدمة في الأمراض التي تعتبر أولويات للصحة العامة. وقال الوفد أيضا إن حكومة إكوادور تمضي قدما في إصلاح قانوني لإعادة صياغة نظام الملكية الفكرية وتقويّه في ذلك البلد عبر اعتماد المستويات الدنيا من الصكوك الدولية كي يتماشى تماما مع المعايير المقبولة لدى البلدان النامية. وأضاف الوفد أنه من باب الانسجام التام مع تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومواطن المرونة بشأن إدراج التقييدات والاستثناءات لحقوق الملكية الفكرية فإن دولة إكوادور بالاشتراك مع البرازيل والمكسيك وباراغواي تحث الخطى نحو اعتماد معاهدة دولية تمكّنها جميعا من وضع استثناء على الصعيد العالمي لفائدة حقوق الأشخاص المعاقين بصريا والأشخاص العاجزين عن القراءة. وختاما، أعلن الوفد أن إكوادور على استعداد للاستعانة بالمشروعات التي ترعاها الويبو في إطار جدول أعمال التنمية ولذلك فقد وقع خلال الدورة الخامسة للجنة في 30 أبريل 2010 اتفاق بين معهد إكوادور للملكية الفكرية والويبو يتعلق بتنفيذ أنظمة داعمة للتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها. وأعرب الوفد عن سروره ورضاه عن الاتفاق لأنه كان مثالا حيا على تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومرة أخرى شكر الوفد الأمانة على جهودها وأشار إلى أن النتائج التي يمكن إحرازها ستكون مرضية من أجل تنمية مختلف الشعوب.

315. وضم وفد بوليفيا صوته لصوتي سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن سروره بالوثيقة CDIP/5/4 بموجب التوصية 14 الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لأنها تتيح إمكانية فتح باب المناقشة بشأن الاستفادة من مواطن المرونة. ورحب بالطابع التمهيدي للدراسة وتوقع أن ذلك سيعني حتما أن هذه الوثيقة ستحدث وتحسن مستقبلا. وأشار وفد بوليفيا إلى أن مواطن المرونة أمر جوهري في الملكية الفكرية وأن بوليفيا مثلها مثل العديد من البلدان النامية تولي أهمية بالغة لهذه المسألة.وأشار أيضا إلى أن هذه الوثيقة تضمنت إجراء تحليل تمهيدي للآليات الوطنية والدولية في هذا المجال. وأشار إلى وجود بعض التقصير في المعلومات المطلوبة مثل المعلومات عن كيفية تضمين اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات الشراكة الاقتصادية مواطن مرونة بموجب اتفاق تريبس. ولا يمكن للوثيقة CDIP/5/4 أن تكتمل خصوصا في الويبو ما لم يراعَ هذا النوع من المعلومات في هذا التحليل. وفي السياق نفسه كما جاء في بيان عدة وفود أخرى فقد قال الوفد إن العمل بشأن مواطن المرونة ينبغي أن يتوسع ليشمل حق المؤلف والعلامات التجارية من جملة أمور أخرى. وقال أيضا إن التقرير التمهيدي الذي أعدته الويبو ذكر أن المنظمة بصدد تقديم تسهيلات ومساعدة تقنية بشأن السياسات الخاصة بالملكية الفكرية ومواطن المرونة وطلب أن يبلّغ بطريقة تنفيذ هذه السياسات وإذا كان ذلك يجري بواسطة حلقات عمل أو مواد تدريبية..إلخ كما سبق أن طلبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة جدول التنمية. وأضاف وفد بوليفيا أنه لا بد من وجود استراتيجية لنشر المعلومات بشأن الاستفادة من مواطن المرونة باعتبارها جزءً من المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان واستفسر عما إذا كانت الأمانة تعتزم فعلا وضع استراتيجية للتعريف بمواطن المرونة هذه. وختاما، قال الوفد إنه يطلب مزيدا من المعلومات عن جميع المسائل التي أثيرت وأعرب عن شعوره بأن جميع الدول الأعضاء ستستفيد من معرفة ما تخططه الأمانة فعلا بخصوص توسيع نطاق التقرير.

316. وأعرب وفد شيلي عن تأييده لبيان سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على الوثيقة بعنوان "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي" باعتبارها جزءً من تنفيذ التوصية 14 الواردة في جدول أعمال التنمية. وشاطر الوفد الرأي القائل إن مواطن المرونة كانت جزء أساسيا من نظام الملكية الفكرية والاتفاقات الثنائية للويبو، اتفاقية باريس ومختلف الاتفاقات الثنائية الإقليمية التي تضمنت عناصر الملكية الفكرية. وقال الوفد إنه يقترح ويدعم المبادرات بشأن التعريف بالملكية الفكرية عبر تحليل مواطن المرونة في حق المؤلف والحقوق المجاورة في منتدى APAGO لخبراء الملكية الفكرية. وفي هذا السياق اعتبرت شيلي الوثيقة CDIP/5/4 عنصرا أوليا مهما لمناقشة التوصية 14 لأنها توفر قدرا من التحليل والأمثلة الحية عن موضوعات بالغة الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية والأقل نموا. وأعرب الوفد عن شعوره بأن الوثيقة بحاجة إلى استكمال لأنها لم تتناول إلا خمسة من مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في حين ظلت ثمة مواطن أخرى في مجال البراءات وغيرها من مجالات الملكية الفكرية.

وأضاف الوفد بأن تنفيذ التوصية 14 سيكون واسع النطاق وأن الدراسة المعروضة على اللجنة لم تكن شاملة بما يكفي وأنه ينبغي إدراج بعض العناصر المحددة لتيسير حصول البلدان النامية على المساعدة بالقدر الذي تطلبه وتطبيق مواطن المرونة في أنظمتها الوطنية. لذلك أيد الوفد الوثيقة CDIP/5/4 باعتبارها أساسا لدراسة ينبغي أن تتسع وتشمل أمورا من بينها تحليل المنافع النوعية المرتبطة بالاستفادة من مواطن المرونة ليس في مجال البراءات فحسب، بل أيضا في مجالات أخرى خاصة بالملكية الفكرية كحق المؤلف.

317. وأيد وفد الجزائر بياني أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومصر باسم مجموعة جدول التنمية ورحب بتقرير الأمانة عن "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي"، الوثيقة CDIP/5/4. وقال إن التقرير المذكور يعتبر دراسة تجريبية ممتازة جاءت لتعزز المراجع الموجودة في هذا المجال. وأضاف الوفد أنه سيقترح أن تراعى الأمور التالية عند تعديل التقرير: "1" توسيع نطاق الدراسة لتشمل مواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية بما فيها حق المؤلف والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، "2" تحليل الاستفادة من مواطن المرونة الأخرى كالمراحل الانتقالية وتحديد معايير استحقاق البراءة ونظام الاعتراض، "3" تحديد العقبات التي تعرقل جهود العديد من البلدان عند الاستفادة الفعلية من أوجه التفاوت ومواطن المرونة الواردة في الصكوك الدولية، "4" الاشتراك في صياغة كتيب أو دليل عملي عن الاستفادة من مواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية، "5" إجراء دراسة حالة عن مساهمة نظام مواطن المرونة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسياسات العامة كالانتفاع من الرعاية الصحية أو الغذاء. زيادة على ذلك، وبغية تنفيذ التوصية 14 دعا الوفد الأمانة إلى مساعدة تلك البلدان التي يمكن أن تطلب الاستفادة على نحو أفضل من مختلف مواطن المرونة الموجودة في إطار تنفيذ استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. واقترح الوفد أيضا إنشاء صفحة إلكترونية على موقع الويبو مخصصة لمختلف التقارير ودراسات الحالة بشأن مواطن المرونة، وإشراك أكاديمية الويبو في تدريب المسؤولين عن الملكية الفكرية في البلدان النامية على الاستفادة من مواطن المرونة. واقترح أيضا أنه على الويبو تنظيم ندوات وحلقات عمل وطنية وإقليمية لتبادل الخبرات بشأن الصعوبات والمزايا المرتبطة بالاستفادة من مواطن المرونة على المستوى القطري. وختاما، دعا الوفد الأمانة إلى ترجمة المرفقين الأول والثاني للتقرير CDIP/5/4 إلى جميع اللغات الرسمية في المنظمة.

318. وأيد وفد أوروغواي بيان سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبيان مصر باسم مجموعة جدول التنمية. وقال إن أحد الأمور التي تشغل باله كثيرا يتعلق بإدراج الاستفادة من أمثلة مواطن المرونة. فالتفويض الوارد في التوصية 14 يقضي بأن الويبو ستسدي المشورة إلى البلدان النامية بشأن مواطن المرونة الواردة في اتفاق تريبس وستساعد هذه البلدان على فهم ذلك والاستفادة منه. ولهذا الغرض، فالوفد يعي أن الأمثلة المقترحة تطرح حماية مختلف البراءات المتداولة في عدة بلدان وأن هذه الأمثلة ليست دائما مواطن المرونة بالتحديد. وأشار الوفد إلى أنه لا بد من تمييز تريبس. وقال إن المناقشة قد تتخذ منعطفا خطيرا عند التطرق إلى الموضوع من هذه الزاوية، لا سيما إذا كانت في مجال المنتجات الدوائية حيث يشترط اتفاق تريبس حماية هذا النوع من المنتجات لكن عبر البراءات فقط وأن هذه المنتجات ينبغي أن تكون جديدة تماما وذات تطبيقات صناعية ومبتكرة وأن جميع هذه المعايير ينبغي أن تكون معمقة. وأعرب الوفد عن شعوره بأن مجال حماية المنتجات توسع نطاقه بطرق ملتفة دون استيفاء شرط الابتكار أو الجِدّة. وهو يرى ذلك على أنه أحد تدابير تريبس الإضافية عكس ما كان يتمنى أن تسفر عنه التوصية 14.

319. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لعمل الأمانة بشأن هذه المسألة وأشار إلى أن المشورة بشأن تنفيذ وتطبيق الحقوق والواجبات وفهم مواطن المرونة الواردة في اتفاق تريبس المذكورة في التوصية 14 والاستفادة منها ينبغي أن تكون عملية وواقعية كي تتمكن البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من تنفيذها بسهولة عند اللزوم. ومن هذا المنطلق، قال الوفد إن مجموعة من أحكام القوانين الوطنية ذات الصلة بالموضوع تتسم بقدر أكبر من العملية والجدوى بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا للنظر في تنفيذ الدراسات الأكاديمية بشأن هذا الموضوع

والرجوع إليها على أنها تحليل مفاهيمي وعام. وأشار إلى أن مواطن المرونة الواردة في اتفاق تريبس هي بدائل يمكن الاستفادة منها عند اللزوم وليست إلزامية في حد ذاتها. وفي هذا الصدد، فالمواد التي أعدتها الأمانة فيما يتعلق بالتوصية 14 ينبغي أن تكون موضوعية ومحايدة. وختاما، قال الوفد إنه يعتبر الوثيقة، ولا سيما ملحقها الثاني، أساسا جيدا لتنفيذ التوصية 14.

320. وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده لبيان مصر باسم مجموعة جدول التنمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال قيد النظر. وعبر أيضا عن تقديره للأمانة على وثيقة بعنوان "مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي"، الوثيقة CDIP/5/4. وأبدى الوفد رأيا أوليا مفاده أن الوثيقة ومرفقاتها شاملة جدا بحيث تكون مرجعا للدول الأعضاء، لا سيما فيما يخص تنفيذ التشريعات على الصعيدين الوطني والإقليمي. والوفد يرى أن الموضوع الذي يحتاج إلى مزيد من التطوير في الوثيقة هو المسألة المتعلقة بإجراءات تنفيذ الأحكام على الصعيدين الوطني والدولي. وساق الوفد مثالا على ذلك أحد مواطن المرونة في مجالات أنظمة الملكية الفكرية الدولية بشأن القضايا المرتبطة بالصحة العامة وقال إنه يرى أن المجال له أهمية قصوى لدى العديد من البلدان النامية. لذا قال الوفد إنه يتوقع أن هذا المجال المهم يمكن ذكر تفاصيل أكثر عنه في الوثيقة، بما في ذلك التعقيدات والصعوبات التي تواجهها البلدان في عمليات تنفيذها. وقال إنه يود أيضا التذكير بأن أحد المطالب المشروعة للبلدان النامية الموجه إلى الويبو بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية هي وضع نوع من المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذها. ويرى الوفد أن هذه المبادئ التوجيهية من شأنها أن تجلب فائدة كبيرة للبلدان المعنية من أجل اختيار السياسات المناسبة لاحتياجاتهم والبحث عن إمكانيات قابلة للتنفيذ على أساس قدراتهم ومختلف مستويات التنمية.

321. وأعرب وفد المغرب عن تأييده لبيان أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن الدراسة قيد النظر بالغة الأهمية ومثيرة للاهتمام خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية. وأشار إلى أن هذه الدراسة لم تكن سوى خطوة أولى وفرت معلومات للمسؤولين والقادة في البلدان النامية على أهمية مواطن المرونة باعتبارها أداة.لكنه أشار إلى ضرورة اتخاذ الخطوة الثانية لإتمام هذه الدراسة التي يقصد بها تحديد المشاكل والصعوبات القائمة. وأشار الوفد أيضا إلى أن هذه المشكلة التي تواجه البلدان النامية لا تقتصر على حاجتها إلى معرفة مدى وجود مواطن المرونة، بل يشمل أيضا حاجتها إلى معرفة طريقة تنفيذ مواطن المرونة المذكورة والاستفادة منها. ويرى الوفد أن هذه هي المشكلة الحقيقية. واقترح أيضا أنه ينبغي تشخيص الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الاستفادة من مواطن المرونة وهو يرى في ذلك فائدة كبيرة. وأشار إلى أن هذا الاقتراح جاء في كلمات الوفود الأخرى التي قد تحدثت من قبل. وأشار الوفد أيضا إلى تحديد الصعوبات وحده غير كافٍ وأنه ينبغي توفير إمكانيات للتغلب على تلك الصعوبات والعقبات.

322. وأعرب وفد الهند عن تأييده لبيان مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وشكر الأمانة على الدراسة النوعية الممتازة التي أعدتها، وأيضا على تقديم وثيقة لبدء المناقشات في اللجنة حول هذه القضية المهمة الخاصة بمواطن المرونة. وعلى غرار الوفود الأخرى التي تحدثت من قبل أشار الوفد إلى أنه ينظر إلى الدراسة على أنها خطوة أولية ينبغي أن يليها عمل أكثر تركيزا وموجها نحو تحقيق النتائج. وأشار إلى أن الدراسة توفر أساسا أكاديميا ونظريا جيدا للمناقشات، إلا أنه يتّبع نهجا عمليا لوثيقة العمل التي أعدتها الأمانة من أجل ندوة إقليمية في سنغافورة سنة 2008 والتي وزعت لاحقا خلال ندوتين وطنيتين ونالت الموافقة في دورات اللجنة السابقة. ورأى الوفد أن هذه الدراسة ينبغي أن تتجاوز مجرد سرد لحقيقة مواطن المرونة المتاحة منذ أن ظهرت في عدة دراسات أخرى. وينبغي بالأحرى أن ينصب التركيز على مواطن المرونة التي يناسب بلدا من البلدان الاستفادة منها في ظرف معين وكيفية هذه الاستفادة. وينبغي أن ترميَ هذه الدراسة والدراسات المشابهة مستقبلا تسهيل تنفيذ التوصية 14 تنفيذا مجديا وفعالا وينبغي أن يوضع ذلك في سياق الهدف العام لجدول أعمال التنمية. وأشار الوفد كذلك إلى أن نقطة البداية لهذه العملية ينبغي أن يكون معرفة أثر استخلاص مواطن المرونة باعتبارها في المقام الأول من آثار اتفاق تريبس. وأشار إلى أهمية فهم مدى كفاية مواطن المرونة الحالية أم أنها تحتاج إلى مزيد من

التوسع. وأشار إلى الجزء الثاني من هذه الدراسة التي بدأ التحليل من اتفاقية باريس، مما يشير إلى أن عدم توفر الحماية الكافية للمخترعين الأجانب كان يتعين معالجته بواسطة اتفاقية باريس. وذكر الوفد أنه في الواقع عدم كفاية الحماية للاختراعات الأجنبية هو بالفعل خيار سياسي كانت تتبعه البلدان المتقدمة آنذاك. ورأى الوفد أنه يمكن بصفة عامة اليوم اتباع سياسات مثل الاستثناءات لمبدأ المعاملة الوطنية بشروط معينة. وفي الواقع هذا يعني أن البلدان التي تميزت بمستويات تنمية مماثلة لما كانت عليه البلدان المتقدمة في خلال القرن التاسع عشر لم تكن تتمتع بالاستقلال السياسي نفسه كي تميّز بين طلبات براءات الاختراع المحلية والأجنبية. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أنه سيكون من المناسب لو تناولت الدراسة أثر تنوع أنظمة براءات الاختراع التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وكيف ساهمت في التنمية. وهذا ضروري لتحديد العلاقة بين مواطن المرونة في السياسات القائمة على الملكية الفكرية ومستويات التنمية. وسيكون من المفيد أيضا أن نفهم في أي مرحلة من مسيرة التنمية ستستحسن البلدان المتقدمة توفير الحماية الكافية للأجانب. وقال الوفد إن السبب في ذلك هو أن تنوع قوانين براءات الاختراع كان في حد ذاته موطنا مهما من مواطن المرونة التي كانت متاحة للبلدان المتقدمة قبل اتفاقية باريس. وعدا هذه العناصر، طرح الوفد بعض الاقتراحات المحددة لإدراجها في متابعة الدراسة وكثير منها اقترحها وفود أخرى. واقترح الوفد أنه تماشيا مع الغرض الحقيقي من التوصية 14، ينبغي أولا أن تتناول الدراسة طريقة استفادة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من مواطن المرونة وفقا لأهداف التنمية والسياسة العامة. ثانيا وعملا بالتوصية 14، ينبغي للويبو إنشاء قاعدة بيانات للمراجع المتوفرة عن مواطن المرونة. ثالثا، ينبغي ألا يقتصر تركيز هذه الدراسات على مواطن المرونة الخمسة المشار إليها في هذه الدراسة، بل عليها أيضا معالجة قضايا مثل الفترات الانتقالية والاعتراض السابق واللاحق للمنح ومعايير استحقاق براءات الاختراع وغير ذلك، وتشمل حقوقا أخرى للملكية الفكرية غير براءات الاختراع. رابعا ينبغي للويبو ودون الكشف عن أسماء البلدان ونوع مشورتها المحددة بشأن مواطن المرونة أن تخطط بصفة عامة لطبيعة المشورة في هذا الصدد للبلدان في مستويات معينة من التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات مثل الصحة والغذاء..إلخ. وينبغي أن تتناول الدراسة أيضا الصعوبات المفروضة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في تنفيذ مواطن المرونة والخيارات التي كانت متاحة لها. وينبغي أن تعالج أيضا صعوبات الطبيعة النظامية الناشئة عن الاتفاقات الدولية الأخرى التي قد تحدّ من مواطن المرونة أو تقوّضها. وأخيرا، ينبغي أيضا إجراء تحليل دقيق لأفضل طريقة تمكن البلدان النامية من الاستفادة من مواطن المرونة في ظروف مختلفة وعلى البلدان الأقل نموا أيضا أن تعتاد على صياغة دليل لمساعدة الويبو التقنية وأنشطة تكوين الكفاءات.

323. وشكر وفد كندا الأمانة على الوثيقة التي أعدتها عن مواطن المرونة وذكر الصفحة 274 من المرفق الأول حيث وردت إشارة إلى قانون البراءات الكندي وتحديدا المادة 55.2 الأقسام الفرعية 1 و5 و6 من القانون المذكور. وأشار إلى أن النص الوارد أدناه لا يحوي إلا القسم الفرعي 1. وقال الوفد إن بوسعه تزويد الأمانة بصيغة جديدة للقسمين الفرعيين 5 و6. وأضاف الوفد أيضا أن بحوزته المزيد من المعلومات لتقديمها، إلا أنه سيكتفي بالإشارة إلى أن كندا نفذت قرار منظمة التجارة العالمية لأغسطس 2003 بشأن الانتفاع من نظام الأدوية وأنه يرحب ترحيبا شديدا بأي وفد راغب في الحصول على أي معلومات عن هذا النظام الذي يجيز تصدير الأدوية النوعية إلى البلدان النامية أو البلدان الأقل نموا.

324. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة العامة على صياغة الوثيقة CDIP/5/4 وأيد بيان سلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وطلب توسيع نطاق هذه الدراسة لتشمل تحليل مواطن مرونة أخرى في اتفاق تريبس. وقد تضمن هذا الاتفاق العديد من الأحكام بها "فقرات الجواز القانوني"، أي الفقرات التي يشير فيها نص الاتفاق إلى ما "يجوز للأعضاء" في الأحكام التي تحتوي على مواطن مرونة. وطلب الوفد أيضا إجراء دراسة أخرى تشمل تحليل عدد أكبر من مواطن المرونة. وقال إن الوفد لا يعتقد أن الأحكام من نوع "تريبس زائد" ينبغي أن تدرج في مفهوم مواطن المرونة. وشاطر الرأي القائل إنه ينبغي في نطاق المنظمة ألا يكون ثمة أي محاولة لتعريف عبارة "مواطن المرونة" لأن ذلك قد يحد الاستفادة منها. وقال الوفد إن تحديد نطاق مفهوم "مواطن المرونة" الوارد في الفقرة 34 (ط) (رابعا) كان ناقصا ومحدودا ولذلك فهو لا يستطيع تأييده. واختتم

الوفد بيانه بتجديد شكره للأمانة على التحليل الذي قدمته لمواطن المرونة وأعرب عن أمله في أن تعدّ الدراسات مستقبلا عن هذا الموضوع في إطار تنفيذ التوصية 14 من جدول أعمال التنمية.

325. وأخذ وفد سويسرا الكلمة بصفته الوطنية وشكر الأمانة على الدراسة الممتازة التي قدمت نبذة عامة مفيدة جدا عن الاستثناءات والتقييدات، وتضمنت كذلك بعض الحلول الوطنية. وأبرز الوفد خطأ في الحاشية 68 في الصفحة 23 من الوثيقة بنسختها الفرنسية والصفحة 20 في النسخة الإنجليزية. وقال الوفد إن الحاشية أشارت إلى البلدان التي تضمنت تشريعاتها الوطنية استثناء لفائدة البحث العلمي. وبحكم أن سويسرا عندها استثناء من هذا القبيل ينبغي إذا إدراجها في قائمة البلدان المذكورة. وختم الوفد بيانه بإبراز ضرورة اهتمام الاجتماع بمسألة الازدواجية في الدراسات والجهود التي تضطلع بها لجان مختلفة في الويبو. وعليه، اقترح الوفد أن تناقش جميع تلك الدراسات اللازمة في اللجان التقنية المعنية لتفادي الازدواجية. وأشار إلى وجود دراسة أخرى قيد الإنجاز لاجتماع اللجنة القادم وأنه يود أن تدرج في جدول الأعمال.

326. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لن يرد إلا على سؤالين. وقد توجه أولا بالشكر إلى وفد البرازيل على سؤاله عن الحاشية 54 من الدراسة. وكان الجواب مختصرا يتلخص في المادة 31 من اتفاق تريبس " أوجه الانتفاع الأخرى من غير تصريح صاحب الحق". وقال الوفد إنه مستعد بكل سرور لتقديم رد كتابي لاحقا إن طلبت منه تفاصيل أكثر. ورد الوفد أيضا على التعليقات التي أدلي بها خلال المناقشات والتي تضمنت اقتراحات بتوسيع نطاق المشروع كي يشمل مجالات أخرى منها الاستثناءات والتقييدات الخاصة بالملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن المشروع صمم خصّيصا لمعالجة مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وأن اللجان الأخرى كاللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة كانت تكرس عملها للاستثناءات والتقييدات وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منخرطة تماما في هذا العمل بما في ذلك دعم الهدف الرامي إلى تحسين انتفاع المكفوفين والمعاقين بصريا بالمصنفات المحمية بحق المؤلف. لكن الوفد أشار إلى أن هذه القضايا نفسها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستكون متكررة وستستخدم موارد ربما تحتاجها الجنة في مشروعات أخرى. وختاما، قال الوفد إنه يمكن للجنة أن تنظر في المشروعات الجديدة المتصلة بهذا المشروع أو بالتوصية 14، لكن ينبغي تقديم ذلك مع مقترح برنامج عمل إضافي واضح وعليها أن تدرس بعناية كل اقتراح لتفادي أي ازدواجية مع عمل لجان الويبو الأخرى.

327. ورحب وفد أستراليا بمناقشة تلك الوثيقة وهو يرى أن ثمة بعض المساعي المفيدة لفهم تطبيق الالتزامات الدولية على الاحتياجات الوطنية. وقال إن المزيد من العمل سيكون نافعا إن الوثيقة ينبغي أن تظل متوازنة وينبغي عدم إصدار حكم مسبق على النتائج أو تجاوز ولاية الويبو. وأعرب الوفد عن ترحيبه باقتراح إجراء مناقشات على الصعيد الإقليمي بغية دراسة كيفية تطبيق مواطن المرونة على أرض الواقع بحكم أن الخبرات العملية غالبا ما تساهم مساهمة مجدية في وضع السياسات. وردد ذلك أيضا تعليقات بعض الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالنشاط الحالي في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن الاستبعادات والاستثناءات والتقييدات خاصة المعلومات الواردة في الوثيقة SCP/14/INF/2. وحث الوفد الدول الأعضاء على إدراك المجموعة الواسعة من الأعمال المنجزة في هذا المجال ومراعاة التحقق من أن هذا العمل سيكون تكميليا وليس متداخلا.

328. وأيد وفد نيجيريا بيان مجموعة البلدان الأفريقية الذي أدلى به وفد أنغولا وأشار إلى العرض الممتاز الذي أعدته الأمانة عن مواطن المرونة. وأشار الوفد إلى أن الدراسة تتيح عدة فرص وتقدم نظرة متبصرة عن كيفية تأثير المرونة في عدد من الأنشطة، لا سيما فيما يتعلق براءات الاختراع. وقال إنه يثني على العمل الجبار المنجز فيما يخص براءات الاختراع، إلا أن الجهد المبذول لمعرفة كيفية تأثير ذلك في المسائل السياسية الأخرى كالحصول على الخدمات الصحية والأمن الغذائي وأمور خاصة بوضع السياسات وما إلى ذلك ينبغي أن توضع على قدم المساواة من حيث أهميتها البالغة. وقال الوفد إنه أحاط علما بوجود أنشطة أخرى جارية فيما يتعلق بمسألة المرونة في بعض المجالات المتصلة بالتنمية، إلا أنه يرى أن هذه الدراسة تقدم إشارات جلية وأطر سياسة واضحة من شأنها أن تساعد العديد من البلدان النامية. وقال الوفد إن إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمواطن المرونة وقضايا

التعامل مع الاستثناءات لأمرٌ مهم. وينبغي أن تكون انشغالات البلدان بالتكلفة فيما يتعلق بتنميتها عاملا رئيسيا، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية من أجل تحديد مدى قدرتها على تحقيق أقصى قدر من المنافع العامة. وأشار الوفد إلى أنه متفائل جدا بشأن التقرير وهو يرى أنه ما زال يمكن بذل جهد أكبر على المستوى العملي لتطبيق ذلك على أرض الواقع.

329. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد الوثيقة CDIP/5/4 وقال إن يرى أن هذه الوثيقة ستكون مرجعا جيدا للدول الأعضاء لمعرفة مواطن المرونة بشأن براءات الاختراع وأطرها التشريعية المتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه وكما ذكر عدد من الوفود، أعرب الوفد أيضا عن أمله في أن تعد الأمانة هذا النوع من الوثائق عن الجوانب الأخرى للملكية الفكرية استعانةً بالمواد الجيدة الموجودة بالفعل مثل العلامات التجارية وحق المؤلف إلخ.

330. وردت الأمانة على الملاحظات والاقتراحات العديدة المقدمة وقالت إنها ستحترمها جميعا وستأخذها في الحسبان في عملها مستقبلا. وأكدت أن الوثيقة ما كان يقصد منها أن تكون شاملة أو نهائية، بل كانت مجرد خطوة أولى. وقالت إنها كانت دائما تتناول القضايا من هذه الزاوية عبر تقديم نهج معين يتسم بأقصى قدر ممكن من الموضوعية. وإذا وافقت اللجنة على هذا النهج فإن الأمانة ستواصل عملها على وضع مزيد من مواطن المرونة المرتبطة ببراءات الاختراع وفي مجالات الملكية الفكرية الأخرى. وفي هذا السياق، ذكرت الأمانة أنها ستضع، بعد حصولها على الموافقة، المزيد من مواطن المرونة من شأنها أن تتيح عددا من الخيارات الأخرى بشأن مواطن المرونة ولن يقتصر هذا على مجال براءات الاختراع، بل سيشمل أيضا مجالات الملكية الفكرية الأخرى بصفة عامة فيما يتعلق بمجالات محددة مثل الصحة العامة أو الأمن الغذائي أو غيرها من المجالات التي أشارت إليها الدول الأعضاء في كلماتها. وذكرت الأمانة أيضا أنها لاحظت استفسار بعض البلدان عن الاستفادة العملية والفعالة من مواطن المرونة وهذا أمر مهم طبعا جدا ويمكن البحث فيه في الاجتماعات الوطنية والإقليمية حيث يمكن للمسؤولين الحكوميين والخبراء المحليين تبادل خبراتهم العملية المكتسبة في بلدانهم. وختاما، طلبت الأمانة من الوفود الراغبة في إدخال تصحيحات أو إضافات على مرفقات التقرير الخاص بقوانينها الوطنية أن ترسل هذه التعديلات إلى الأمانة عبر البريد الالكتروني أو على الورق للقيام بالإجراءات اللازمة.

331. وقال وفد المغرب إنه سيتجنب أي تعليقات خاصة على هذه الوثيقة وأراد ببساطة أن يدلي بثلاثة تعليقات محددة. أولا أشار الوفد إلى أن الوثيقة متعلقة بالتنفيذ التشريعي ولذلك تركّز عمل الأمانة على تحديد طريقة تنفيذ مواطن المرونة من الناحية القانونية على الصعيد الوطني. وأشار الوفد إلى أنه في واقع الأمر فإمكانية تحليل الاستفادة الفعالة كان يمكن أن ينجز بطرق مختلفة. فالخيارات التي ذكرت اليوم كإمكانية تقديم المساعدة القانونية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا من أجل تنفيذ مواطن المرونة وطنيا بغية الاستفادة منها كان خيارا متاحا وكانت الأمانة على استعداد للتعاون كما كان الشأن طيلة سنوات عديدة على أساس ثنائي. ثانيا، تعتبر إمكانية الاجتماعات الإقليمية والوطنية أو إمكانية إدراج مواطن المرونة في مواد التدريب وأنشطة التدريب التي تتولاها الأمانة أيضا خيارا يمكن دراسته بعناية كما اقترحت العديد من الوفود من أجل وضع قائمة من المواد الموجودة بالفعل فيما يخص مواطن المرونة وإنشاء قاعدة البيانات. وقال الوفد إنه يود أن يدلي بتعليق بسيط للغاية على بيان أوروغواي. وشاطر الوفد الرأي القائل إن الاستفادة من مواطن المرونة تحدٍّ كبير وأن ما يود فعله هو محاولة تحديد مواطن المرونة التي يتضح من خلالها تماما أن المعاهدات المتعددة الأطراف تركت مجالا للبلدان كي تفسرها وتنفذها بطرق مختلفة كما هو واضح في حالة نماذج المنفعة حيث يعتبر واضعو السياسات ذلك وسيلة مفيدة لتشجيع الابتكار في البلدان النامية. وقال الوفد إن أمام البلدان مجال كي تعتمد ذلك أو لا ويمكن للبلدان التي قررت الاعتماد أن تقوم بذلك وفق شروطها أو إجراءاتها. وأضاف أنه يعتبر ذلك مثالا جيدا لمواطن المرونة المرتبطة بالسياسة العامة. وقال إنه ما من التزام بهذا الموقف ولكن الإحصاءات أظهرت أن البلدان النامية والبلدان المتقدمة استفادت من مواطن المرونة استفادة فعالة باعتبارها آلية محفزة. لذلك، أعرب وفد المغرب عن شعوره بوجود صعوبة في ذلك وبوده أن تراعى هذه الصعوبة في العمل مستقبلا بغية توضيح مدى جدوى هذا الأمر كي تلبى الطلبات التي تقدّم بها أوروغواي في هذا الشأن.

332. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لملاحظات الأمانة وقال إنه يدرك أن المشروع الذي نال الموافقة مرتبط بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. لذلك، فقبل أن تنتقل الأمانة إلى دراسة مواطن المرونة في مجالات أخرى ينبغي أن يقدم إلى الدول الأعضاء نطاق العمل المقترح والمهام من أجل أي عمل في المستقبل حتى تتمكّن من دراسته ومناقشته والنظر في بعض المسائل التي أثارتها بعض الوفود في تعليقاتها في وقت سابق حول احتمال حدوث ازدواجية مع عمل اللجان الأخرى. وقال الوفد إنه يستحسن قبل أن تتجاوز الأمانة مجال براءات الاختراع، أن يفسح المجال للدول الأعضاء حتى تنظر في مشروعات محددة أخرى.

333. وشكر وفد أوروغواي وفد الولايات المتحدة الأمريكية على كلمته وقال إنه يستحسن التوضيح بأن الاستعانة بهذه الأداة في البلدان النامية سيقتصر على المجالات المحددة التي ينبغي الاستعانة بها فيها مثل مجال الإلكترونيات والمعادن. ولكن يمكن بالطبع أن تمتد إلى مجالات الأدوية أيضا وغير ذلك.

334. وأشارت الأمانة في معرض ردها على كلمة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المشروع كان عملا قيد الإنجاز وأنها تتفهّم كلمة الوفد تماما وأنها ستعمل على المسائل التي أثارها. علاوة على ذلك، قالت الأمانة إنها ستواصل العمل على مواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع لهذا الغرض، ولكن لا يمكنها استبعاد احتمال توسع مثل هذا العمل في المستقبل. وستضطلع بذلك طبعا بموافقة اللجنة.

335. وشكر الرئيس الأمانة على هذا التطمين ورأى أن التفسير قد أرضى الوفود المعنية. وقال إنه متفائل أيضا بأن الأمانة العامة على علم بجميع القضايا التي أثارتها الوفود. ومن ثم أعرب عن رغبته في إغلاق باب المناقشات حول هذه المسائل. واقترح الرئيس بعد ذلك النظر في البند 10 من جدول الأعمال بشأن العمل في المستقبل وأشار إلى البيان الذي أدلى به في بداية الاجتماع بأنه لا بد من إعطاء توجيهات واضحة إلى الأمانة بشأن عمل اللجنة فيما يخص دورتها السادسة وفتح الباب للإدلاء بالتعليقات.

البند 10 من جدول الأعمال: العمل في المستقبل

336. قال وفد الهند إن العديد من القضايا التي ناقشتها تلك الدورة والعديد من الوثائق التي درست بينت الترابط بين الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة مثل الغذاء والصحة وهما أبرز قضيتين، لا سيما في التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية ومواطن المرونة المتعلقة بالبراءات التي أثارت أيضا هذا الترابط بطرق مختلفة. ورأى الوفد أنه ينبغي دعوة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بتنفيذ الحق في التنمية إلى الدورة المقبلة لتقديم النتائج التي توصلت إليها ودعوة المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالغذاء والصحة لكي يقدما تقريريهما والحديث أمام اللجنة. وكان ذلك طلب بعض الوفود في سياق المناقشات إبان تلك الدورة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة وقال الوفد إنه يود أن طلب إبراز ذلك في برنامج عمل الجنة مستقبلا. وأجرى الوفد أيضا بعض المناقشات المجدية جدا وأحرز تقدما هائلا في آلية التنسيق والرصد. وقال إنه من المجدي إجراء مناقشات بشأن اختصاصات الفحص الخارجي المدرج في الدورة المقبلة للتمكن من وضع هذه العملية في مستواها المنطقي التالي.

337. وقال وفد سري لانكا إنه يود أن تزود الأمانة اللجنة بمعلومات محدّثة عن المشروعات التي نالت الموافقة بالفعل وتوجه هذه المشاريع والبلدان المنخرطة ومدى التقدم الذي أحرزته هذه المشروعات. واقترح الوفد أن مجرد عرض شفهي وجيز يكفي في هذه المرحلة.

338. وأيد وفد نيجيريا اقتراح الهند قائلا إنه فيما يتعلق بفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية يريد أولا معرفة نتائج الاجتماع الذي عقد في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. فقد كانت نتائج أعماله مثيرة للجدل إلى حد بعيد، لذلك يود الوفد معرفة ما آلت إليه الأمور.

339. وقال وفد أنغولا إن مجموعة البلدان الأفريقية تود توكيد أهمية تقديم دراسة منقحة بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية كما طلب ذلك ويود أيضا الاطلاع على المشروعات المعدلة التي نالت الموافقة، لا سيما

المشروع الكوري، حتى يتحقق من مدى مراعاة مختلف التعليقات والتوصيات ومن متابعة هذه المشروعات. وأشار أيضا إلى أن الدراسة بشأن الاستفادة من مواطن المرونة ينبغي إعادة تقديمها للتحقق من مدى مراعاة وجهات نظرها.

340. وأشار وفد فرنسا إلى أنه بالنظر إلى انتهاء المداولات بشأن جميع بنود جدول الأعمال السابقة للبند 10 ينبغي أن يختم الاجتماع أولا المسائل الأخرى، لا سيما البند 7، قبل أن يتطلع إلى العمل المقبل.

341. وأشار وفد سويسرا أيضا إلى أن الاجتماع انتقل إلى دراسة العمل في المستقبل في الوقت الذي لم يكن قد اتخذ أي قرار بشأن مسألة آلية التنسيق. لذا فهو يقترح الرجوع إلى هذا البند إن أمكن قبل التطرق إلى العمل في المستقبل.

342. وقبل الرئيس وجهة نظر بعض الوفود وقرر تعليق المناقشات بشأن العمل في المستقبل مؤكدا أن هذا البند الخاص من جدول الأعمال لم يناقش بإسهاب وأن الاجتماع سيعود إليه. وأضاف أن جميع المسائل المطروحة نوقشت على النحو الواجب.

البند 7: آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير (تتمة)

343. فتح الرئيس باب النقاش حول البند 7 قائلا إن ما أشار إليه سابقا فالجنة عملت طوال معظم ظهيرة ذلك اليوم للتوصل إلى اتفاق حول مسألة آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وفي هذا الصدد، شكر الرئيس جميع الوفود على مشاركتها وما أبدته من مرونة وأشار إلى أن روح التوافق التي سادت طوال حاول إبرازها في النص وهو يعتقد أن هذا الشعور قد انتاب جميع الوفود. وقال إنه يفهم أن جميع الوفود كانت في وضع يمكنها من قبول مشروع النص بحيث يستطيع الاجتماع الانتقال إلى اعتماده وفتح الباب للتعليق عليه. وعندما رأى الرئيس أن لا أحد يود أخذ الكلمة أعلن أن الوثيقة في حكم المعتمدة. وشكر الرئيس جميع الوفود وذكر أن جهود الدول الأعضاء في ذلك اليوم ستساهم على المدى البعيد في ضمان التنفيذ الفعلي لجدول أعمال التنمية. وشكر الوفود أيضا على ما تحلّت به من روح المشاركة. وفي رأيه فقد اتضح أنه يمكن إحراز تقدم عن طريق استخدام قوة الأطراف المتعددة وتسوية الخلافات من أجل المضي قدما في عمل هذه المنظمة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الاجتماع عاد إلى البند 8 من جدول الأعمال، الوثيقة CDIP/4/3Rev.

البند 8 من جدول الأعمال (تتمة)

344. أبلغت الأمانة اللجنة بالتفاهم الذي توصل إليه الوفدان اللذان لم يستسيغا النص الأصلي. وأشارت إلى أنها وزعت النص الجديد، لكن دون إبراز التغييرات المدرجة. لذلك قالت إنها ستوجه اللجنة عبر الإشارة إلى ما طرأ من تغييرات جديدة. أولا، فيما يتعلق بعنصر العلامة التجارية للمشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام، فقد أدرج التغيير في الصفحة 4 في السطر الرابع الذي يقول "بعد" التراث"،" من أي من الدول الأعضاء ". وهذا هو التغيير الأول. أما التغيير الثاني فيظهر في الصفحة 5 ، رقم 2 العلامات التجارية، وسيصبح عنوان هذه الدراسة "دراسة بشأن سوء استخدام العلم". وقد تغيرت الفقرة الأولى من عنصر العلامة التجارية، وأصبحت الصيغة الجديدة كما يلي "ستشمل الدراسة المقترحة تحليلا مقارنا قائما واقعيا لقوانين العلامات التجارية في الدول الأعضاء بغية دراسة طريقة تحديد تعريف سوء استخدام العلم والتعسف وتطبيق ذلك بموجب تلك القوانين". وكان ذلك في صياغة جديدة من الجزء الأول لهذا العنصر. وظلت الجملة الثانية كما كانت في الوثيقة الأصلية باستثناء السطرين الأخيرين: "يمكن لنتائج الدراسة أن تكون أساسا لمواصلة النظر والمداولات. وستنسق هذه الدراسة مع اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية". وأشارت الأمانة أيضا وجود فقرة جديدة أدرجت في الدراسة وستعتبر صيغتها نهائية حالما تستطيع الدول الأعضاء استعراض التعديلات المدرجة على

الدراسة وتقديمها بغرض إدراجها في مشروع الصيغة العامة. أما الجزء الآخر الذي أسقط فهو الفقرة الأخيرة بشأن عنصر العلامة التجارية الوارد في الصفحة 3 من الوثيقة الأصلية. واقترحت الأمانة العامة تقديم ما يلي كي يخضع لدراسة اللجنة: كون الوثيقة نالت الموافقة في الدورة الرابعة للجنة ، ونالت الميزانية الموافقة دون مراعاة عنصر العلامة التجارية. وبلغت الميزانية المخصصة لعنصر العلامة التجارية 000 150 فرنك سويسري للخدمات التعاقدية وموارد غير الموظفين. وستراعي الميزانية المقترحة التعديلات المذكورة. وفيما يتعلق بعنصر حقوق الطبع والنشر التي نالت الموافقة أشارت الأمانة إلى أن الدراسة الاستطلاعية بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار الملك العام التي وافقت عليها اللجنة في دورتها الرابعة قد اكتملت بالفعل. وأبلغت الأمانة أنه وفقا للجدول الزمني للمشروع فقد كان من المقرر تقديمها في الربع الأول من عام 2010 وستنشر قريبا جدا. وستدعو الأمانة الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها وستقدم هذه الدراسة في الدورة السادسة للجنة وبهذه المناسبة ستدور المناقشات ستجرى استنادا إلى الدراسة نفسها وإلى تعليقات الدول الأعضاء.

345. وأبلغت الأمانة أيضا الاجتماع بوجود دراسة ثانية بشأن التسجيل الطوعي ونظام الإيداع وافقت اللجنة عليها أيضا وبأن الموعد النهائي لإرسال الردود على الاستبيان هو 13 أبريل 2010. ولذلك ، من أجل السماح لأكبر عدد من الردود من الدول الأعضاء، فإن الأمانة العامة تمديد الموعد النهائي لتقديم الردود على الاستبيان إلى 30 يونيو 2010. لذلك ولتيسير ورود عدد أكبر من ردود الدول الأعضاء ستمدد الأمانة المهلة لإرسالها إلى 30 يونيو 2010.

346. وقال وفد البرازيل إنه يود الإشارة إلى عنوان الدراسة التي تمحورت حول سوء استعمال العلم وإمكانيات الحول دون هذه الممارسة واقترح أنه ينبغي أن تظل على حالها.

347. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه ما دام ذلك لم يكن واردا في النص الذي وافقت عليه أصلا فلن تقبل بالتغيير المقترح.

348. وأشار وفد شيلي إلى أنه ما دامت الوثيقة قيد الطباعة وغير جاهزة بعد فهو يقترح أن تحصل جميع الوفود على نسخ قبل إبداء أي تعليقات.

349. واقترح الرئيس أنه ينبغي للاجتماع أن ينتقل إلى النظر في البند 10 من جدول الأعمال، العمل في المستقبل.

البند 10 من جدول الأعمال (تتمة)

350. وقال وفد أنغولا إنه يود إضافة مسألتين إلى هذا البند تتعلقان بالعمل في المستقبل. أولا، يقترح أنه ينبغي في الدورة الجنة المقبلة أن يدرج بند يتعلق بتقديم تقرير عن المناقشة والوضع الراهن لهذه التوصيات والمشروعات التي نالت الموافقة في إطار جدول أعمال التنمية عن طريق مواكبتها للمستجدات. ثانيا، دعت التوصية 29 إلى مناقشة نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية في إطار هيئة مناسبة تابعة للويبو لعلّ ذلك يتوافق مع عمل للجنة ويدرج في جدول أعمالها في المستقبل.

351. وأشار وفد أوروغواي على أنه عموما وحرصا على الشفافية ينبغي للجنة ضمان متابعة كل من القضايا التي أشرفت المنظمة على مناقشتها ومنها جميع المشروعات لمعرفة ما يحدث وما آلت إليه الأمور كي تتمكّن الوفود من ضمان القدر الكافي من الرقابة لتنفيذ جميع التوصيات. ثم اقترح الوفد الالتفات إلى التمويل الخارجي والوقوف على تخصيص الأموال للدول الأعضاء ومعرفة ما الأموال المتاحة وكيفية تخصيصها وما المشروعات المستفيدة. وهاتان هما مسألتا الرقابة اللتان أراد الوفد إبرازهما.

352. وقال وفد الهند إنه لم يطلب الكلمة إلا لتوضيح مسألة معينة ووجيهة أثارها وفد نيجيريا سابقا. وقال الوفد إنه يشاطر نيجيريا الرأي بأن تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية قيد المناقشة حاليا في هيئة مختلفة وربما كان ينبغي أن يتسم بالوضوح ويعرض تفاصيل أكثر عندما قدم هذا الاقتراح. وقال الوفد إنه يقصد

وجود تقرير أعده أحد الخبراء عن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وقدم تحليلا لمساهمتها في الحق في التنمية. وكان الخبير الوحيد الذي اهتم الوفد بدعوته وليس الفرقة بكاملها. وذكر الوفد كذلك أن دراسات الويبو أشارت بالطبع إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالأغذية والصحة ظنا منها أن ذلك أمر منطقي وأن المناسبة سانحة لحضورهما أمام اللجنة ومناقشة بعض هذه المسائل.

353. وقال وفد سويسرا إنه يود العودة إلى مقترحات الهند بشأن عمل اللجنة في المستقبل وضرورة النقاش خلال الاجتماع القادم حول مهام التقييم أو التقدير الخارجي الذي نال الموافقة حديثا في مشروع آلية التنسيق. وذكر الوفد إنه وفقا لما تقرر حديثا فالتقييم المقترح سينجز في نهاية فترتي البرنامج والميزانية 2012 و2013. وقال الوفد إنه لا يرى فائدة من الحديث عن المهام خلال الدورة المقبلة لأن القرار بشأن إجراء آلية التنسيق قد اتخذ حديثا. واقترح أن تركز اللجنة بالأحرى على استهلال مشروعات جديدة حتى يتسنى لها عندما ينفذ التقييم إجراء تحليل أكثر حسما للمشروعات المنبثقة عن توصيات جدول أعمال التنمية. لذلك فضل الوفد أن يجري التقدير والتقييم لاحقا عندما تتوفر البيانات الكافية للتحليل. واقترح أيضا أن الأمر الأكثر أهمية حاليا وفي الدورة المقبلة هو ضرورة التركيز على استهلال المشروعات بدل الخوض في التقييم.

354. وأعرب وفد نيجيريا عن شكره الجزيل لوفد الهند على هذا التوضيح وذكر أنه يؤيد تماما اقتراح فرقة العمل الرفيعة المستوى.

355. وأشار وفد بوليفيا إلى أنه خلال المناقشات التي دارت حول الملك العامة والخاصة بهذا المشروع كلفت الأمانة بصياغة مشروع قرار جديد بشأن الملك العام والبراءات وتساءل عما إذا كان هذا المشروع سيدرس في الدورة المقبلة أو ما الجدول الزمني الذي سيخص لهذا العمل.

356. وشكرت الأمانة الوفود على مساهماتها المفيدة للغاية في عمل اللجنة في المستقبل وهو يشمل قائمة طويلة من الأنشطة. وتساءلت الأمانة عن إمكانية الاضطلاع بهذا العمل وتلبية الآمال الكبيرة بين هذا الوقت ونوفمبر، أي خلال شهرين ونصف قبل نوفمبر عندما ينبغي إعداد الوثائق وتقديمها. وفي إطار توقعات الإدارة، شددت الأمانة على ضرورة وضع جدول أعمال معقول واقترحت أن توضع قائمة الأولويات تتدرج من الأهم إلى الأقل أهمية من أجل تلبية الآمال وتحقيق الأهداف. واستعرضت الأمانة قائمة اقتراحات الدول الأعضاء للدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كما يلي: اقترح وفد الهند دعوة الفرقة العاملة الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية إلى الاجتماع المقبل لهذه اللجنة. وقالت الأمانة إنه لا يتضح إذا كان ينبغي ترقب أن يسفر ذلك عن نتيجة محددة. لكن إذا وافقت جميع الوفود على الاقتراح فستنفذه الأمانة بكل سرور. وأشار وفد الهند أيضا إلى دعوة المقررين الخاصين المعنيين بالغذاء والصحة من مجلس حقوق الإنسان. وشرحت الأمانة أنها تواجه الحالة نفسها كما هو الشأن في الدعوة الأولى. وسألت أيضا إذا كان ينبغي للهدف أن يؤدي إلى مساهمات مقصودة ومحددة من هؤلاء الخبراء أم أن الأمر سيتعلق بمجرد تفكير عام وربط بين الملكية الفكرية وهذه القضايا. وفيما يتعلق بمهام فريق الخبراء من أجل آلية التنسيق الجديدة المعتمدة، قالت الأمانة إنها ليست واضحة فيما يخص هذه المسألة لأنها استمعت إلى رأيين مختلفين في هذا الصدد. وعلى غرار ذلك، أراد وفد سري لانكا معلومات حديثة عن المشروعات المعتمدة وأضاف إنه سيكون مسرورا حتى إن حصل على تقارير شفهية. غير أن وفد نيجيريا أشار إلى أن تقرير الفرقة العاملة الرفيعة المستوى قيد المناقشة في هيئة أخرى وتساءل إذا كانت ينبغي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تنظر في هذه المسألة التي تنظر فيها جهة أخرى. وأشار وفد أنغولا إلى أنها تود أن تفضي مناقشة التوصية 29 الواردة في جدول أعمال التنمية إلى مناقشات بشأن الملكية الفكرية ومسائل نقل التكنولوجيا داخل ولاية الهيئة الملائمة في الويبو. وقالت الأمانة أنها تدرك أن التوصية ستناقش داخل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وطلب وفد أنغولا أيضا تقارير عن جميع المشاريع وتقارير عن التوصيات التسعة عشر وتقريرا محدّثا عن الأهداف الإنمائية للألفية وأيدت اقتراح الهند بدعوة المقررين المعنيين بالغذاء والصحة وأعضاء الفرقة العاملة الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية. وأضاف وفد أنغولا أنه يود أن يتواصل العمل بشأن مواطن المرونة. وقال وفد أوروغواي إنه يود متبعة للعمل الجاري بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية ويود

معرفة طريقة صرف الأموال، أي ربما تقديم عرض واضح للمعلومات المالية بشأن أنشطة جدول أعمال التنمية. وأوضحت الأمانة كذلك أن وفد بوليفيا أشار إلى المناقشات التي دارت بشأن مشروع الملك العام والتي اقترحت فيها بعض الوفود إضافة بعض الأفكار على عنصر البراءات في هذا المشروع، وأنه أشار كذلك إلى أن المواضيع الإضافية التي تناولتها المناقشات ربما تكون موضوعاً لمشروع آخر. وختاماً، قالت الأمانة إنها ستعكف جاهدة على تنفيذ كل هذه المقترحات، وإن كان يساورها القلق بشأن طول قائمة الطلبات.

357. وشكر وفد الولايات المتحدة الرئيس، وأعرب عن قلقه إزاء دعوة خبيرين من الأمم المتحدة إلى اللجنة لتوضيح العمل المنجز بشأن قضايا الأمن الغذائي والصحة، ودعوة خبير آخر لتوضح العمل المنجز بشأن قضية الحق في التنمية. وقال إن تلك المواضيع لا تدخل في مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الوقت الراهن، كما أوضحت ذلك الأمانة. ورأى أنه ينبغي للأمانة ألا تقيد وقتها بعروض لمواضيع لا تدخل في مشاريعها على وجه الخصوص، ولربما يكون من المناسب عرض تلك المواضيع في اجتماعات جانبية، لأن الوفد غير مستعد لأن تدرج تلك المواضيع في جدول الأعمال الرسمي للجنة. وصرح بأنه سيغتنم الفرصة للنظر في تلك المواضيع عن طريق الاطلاع على وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة أو على مقترحات المشروعات المتعلقة بها لتتاح له المزيد من المعلومات للنظر في تلك المواضيع في المستقبل.

358. وأعرب وفد الهند عن سروره لأخذ الكلمة بعد وفد الولايات المتحدة الأمريكية، مما يتيح له الفرصة لتوضيح المقترح الذي قدمه. فقال إن المقررين الخاصين بشأن الغذاء والصحة لم يتحدثا في الواقع عن هاتين المسألتين وحسب، بل وتحدثا أيضاً ومباشرة على أواصر الصلة التي تربط بين الأمن الغذائي والنفاذ إلى الأدوية والرعاية الصحية والملكية الفكرية. وأضاف أن هذا الموضوع كان محل نقاش في اللجنة في الدورات القليلة الماضية، ولا سيما في الدورة التي تناولت التقرير الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية والتقرير الخاص بأوجه المرونة. وعليه، ود الوفد في أن يوضح أنه لا يسعى وراء تحقيق أية نتيجة كما طلبت الأمانة ذلك في وقت سابق، لكن الفكرة هي مجرد أن يطلب من المقررين الخاصين الحضور وعرض تقاريرهم كما فعلوا ذلك في أماكن أخرى. وقال إن هؤلاء المقررين يعملون في الأمم المتحدة وإن الويبو هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، لذا لا ينبغي أن يوجد أي تعارض في ذلك الأمر. وقال الوفد إنهم سيأتون لمجرد عرض تقاريرهم، وقد يتبع ذلك مناقشة تلك التقارير. وأردف قائلاً إن الصلات المذكورة قد نظرت فيها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بالفعل في إطار التحديات العالمية والبراءات، لذا فإنه لا يفهم ما وجه الصعوبة في دعوة المقررين الخاصين للحديث عن تقاريرهم وعقد جلسة تباحث في هذا الصدد كما أطلقت عليها الأمانة هذا الاسم. وأكد الوفد أنه لا يقصد القيام بأية أنشطة ملموسة لمتابعة تلك المناقشات، وقال إنها ممارسة ليست بالغريبة على لجان وهيئات الأمم المتحدة، حينما يضطلع أحد من خارج الهيئة بعمل يتعلق بعملها مباشرة.

359. وشكر وفد مصر الأمانة على إعداد القائمة الطويلة بالأنشطة التي ستنجز في المستقبل وقال إنه يؤيدها. وصرح كذلك بأن مطلب دعوة فرقة العمل رفيعة المستوى لحضور الدورة السادسة للجنة والمشاركة في نتائجها هو أحد مطالب مجموعة جدول أعمال التنمية وتدعمه وفود أخرى. وأعرب الوفد كذلك عن رغبته في تقديم توضيحات بشأن القضايا التي أشار إليها وفد الولايات المتحدة الأمريكية وقال إن موضوعها لا يتعلق بمشاريع جدول أعمال التنمية التي تناقشها اللجنة. فقال وفد مصر في البداية إن تقرير فرقة العمل رفيعة المستوى يتناول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بالمناقشة، لذا فهو يتعلق بشكل مباشر بالمشاريع المذكورة التي تعد في نهاية المطاف الآليات التي ينفذ من خلالها جدول أعمال التنمية. وصرح الوفد بأنه يرغب كذلك في الإشارة إلى جانب مهم من جوانب ولاية اللجنة، قد أغفل على ما يبدو في الدورات السابقة، وهو موجود في الفقرة الفرعية "جيم" من ولايتها، ويُطلب فيها من اللجنة أن تنظر في قضايا الملكية الفكرية والتنمية، وهي عبارة عن بند فرعي منفصل يتعلق بتنفيذ التوصيات البالغ عددها 45 توصية، وعليه، تتضمن ولاية اللجنة أن يكون لديها فرقة عمل رفيعة المستوى لتعد التقارير بشأن نتائجها وهو أمر يرتبط ارتباطاً صريحاً بتنفيذ التوصيات. وأضاف الوفد قائلاً إن البند الفرعي "جيم" يتعلق كذلك بمناقشة أية قضية تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، لذا فهو يؤمن بوجود أساس لتوجيه

الدعوة إلى الخبراء وقال إن تقاريرهم تتعلق بجدول أعمال التنمية بوصفه صميم عمل اللجنة. وقال الوفد كذلك إن التقرير المذكور هو أحد الأمثلة الناجحة على تحقيق التنمية في منظومة الأمم المتحدة، وعليه، فإنه يعتقد أن اللجنة لا ينبغي لها أن تحرم نفسها من فرصة الاستماع إلى تقرير هيئة من هيئات الأمم المتحدة بشأن عملها.

360. وشكر وفد كندا وفدي مصر والهند على تقديم المزيد من التفاصيل بشأن مقترحهما الخاص بالعمل في المستقبل. وأعرب عن اعتقاده أن هذين الوفدين، فضلاً عن وفد الولايات المتحدة الأمريكية، قدما مقترحاً مثيراً للاهتمام قد يكون حلاً وسطاً، وهو عقد جلسة جانبية لعرض التقارير أو لدعوة المقررين الخاصين وفرقة العمل رفيعة المستوى للحضور في موعد الغذاء لعرض نتائج تقاريرهم. وقال الوفد إن الوقت قد تخطى الموعد الطبيعي لانعقاد جلسات اللجنة، لذا ينبغي للمجتمعين الانتفاع بالوقت المتاح انتفعاً فعالاً في اعتماد أكبر عدد ممكن من التوصيات والمشاريع وفي ضمان أن يكون لديهم ما يكفي من المشاريع للنظر فيها عندما يحين وقت الاستعراض المستقل المدرج في آلية التنسيق لعامي 2012 و2013. وعليه، أكد الوفد أن بإمكان الدول الأعضاء النظر في مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعقد جلسة جانبية ليقوم فيها المقررون الخاصون وفرقة العمل رفيعة المستوى بعرض ما لديهم.

361. وقال الرئيس إنه يود البقاء على اتصال بالأمانة كي يقف على ما يمكن إنجازه، ثم اقترح إقفال جدول الأعمال لكنه أعطى الكلمة إلى الهند.

362. وشكر وفد الهند الرئيس وقال إنه يود الرد على اقتراح كندا الهادف جدا في حال أراد الرئيس يقفل باب النقاش حول هذا البند كي يتمكن من تسجيل تعقيبه أيضا. وقال الوفد إنه لم يظن أن المناقشة كانت هدرا لوقت اللجنة ولا فكر أن على اللجنة التركيز على صياغة أكثر فأكثر من المشروعات وطرحها حتى يجد خبراء التقييم الخارجيون قدرا أكبر من المهام. وقال الوفد إنه لا يظن أن هذا هو المقصود حقا وأنه إذا كان تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى قد درس فذلك لأن التقرير الوحيد للأمم المتحدة الذي يتناول مباشرة مسألة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وكيفية مساهمة هذا الجدول في الحق في التنمية. ويرى الوفد أن الملكية الفكرية والتنمية في صميم عمل اللجنة ولذلك فهو يرى أن أي وقت يخصص لمناقشة تلك المساهمات المجدية للغاية لا يمكنه إلا أن يثري المناقشات داخل اللجنة. لذا فالوفد يؤكد أنه يود الاطلاع على عروض الخبراء التي قدمت في دورات اللجنة.

363. وأقفل الرئيس باب النقاش حول هذا البند ودعا الاجتماع إلى تناول البند 7 والنظر في الوثيقة CDIP/4/3rev. وقال الرئيس إنه يعي أن جميع الوفود عندها نسخ من الوثيقة المعدلة مع التغييرات التي اتفقت عليها الوفود المعنية وكما أوضحت الأمانة كي تستعد اللجنة للموافقة على المشروع.

البند 8 من جدول الأعمال (تتمة)

364. وقال وفد البرازيل إنه كما أشار سلفا يود تعديل العنوان الأصلي للمشروع لتصبح صيغته كما يلي: "دراسة بشأن سوء استعمال العلامات المميزة وإمكانيات منع سوء التصرف". وقال الوفد إنه يعي بأن الولايات المتحدة الأمريكية يود حذف الجزء الثاني من التقرير. وقال الوفد إن هذا الحذف لم يناقش أبدا، إلا أنه أراد إبداء قدر من المرونة ولأن هذا المشروع مهم لعدة وفود ولا يقتصر على البرازيل فهو يصبو إلى قرار توفيقي.

365. وشكر الرئيس وفد البرازيل على مرونته وتحدث عن وجود بروز حلول توفيقية، اللهم إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يرغب في أخذ الكلمة.

366. وتقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الرئيس وقال إنه يتذكر أن الاجتماع ربما ناقش هذا الأمر بطريقة غير مباشرة وأنه كان ثمة نص متفق عليه ويراه ملزما. وشدد الوفد على الحفاظ على الصيغة الحالية لهذا النص وأنه لا يستطيع قبول التغيير المقترح من البرازيل وأشار إلى إحدى الجمل التي تصف الدراسة ذكرت أن

استنتاجات هذه الدراسة يمكن أن تكون أساسا لمزيد من النظر والمداولات. لذا، قال الوفد إنه لن يقفل الباب أمام أي خطوات أخرى ممكنة.

367. وتوجه الرئيس بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأشار إلى أن البرازيل أعربت عن مرونتها. وأعلن الرئيس عن الموافقة على الوثيقة وأعطى الكلمة لوفد نيجيريا.

368. وذكر وفد نيجيريا أن ما أراد قوله لا يتعلق بالمسألة المطروحة ولكنه سيواصل مداخلته إذا سمح له الرئيس بذلك. وقال إنه يرغب في معرفة وضع الوثيقة CDIP/5/9 المعنونة ورقة المبادئ التوجيهية لمجموعة جدول أعمال التنمية لأنها تبدو وثيقة رسمية تذكر بوضوح البلدان الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يرغب في معرفة وضع تلك الوثيقة ملاحظا على وجه الخصوص أنه ينبغي من الناحية الإجرائية إدراج أية وثيقة ذات مضمون وموضوع بذلك القدر من الوضوح، في جدول أعمال الاجتماع لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وتساءل الوفد حول كيفية النظر إلى تلك الوثيقة. وقال أيضا إن الوثيقة في واقع الأمر لا تلبي الشروط المطلوبة لإدراجها في جدول أعمال الاجتماع وطالب بسحبها في تلك المرحلة. ولاحظ الوفد أيضا أنه كان ينبغي للأمانة في المقام الأول عدم إعداد تلك الوثيقة وتساءل عن الجهة التي خولت لها القيام بذلك. وعبر وفد نيجيريا عن إيمانه بحق أي مجموعة من الأعضاء أو أي بلد من البلدان في تقديم اقتراحات للاجتماعات وقال إن الوثيقة تصبح في مثل تلك الحالة، عبارة عن ورقة معلومات أو اقتراحات تحيلها تلك الجهات ولا ينبغي أن تحظى بالصفة الرسمية والتصديق لأنه لا توجد سابقة في هذا الصدد. وقال الوفد إنه يدرك بأن هناك جهات ذكرت أن أصدقاء التنمية عرضوا اقتراحات في بداية ذلك المسار وأن تلك الاقتراحات ساعدت بشكل كبير في أعمال المجموعة. وأشار الوفد إلى أنها كانت مجرد اقتراحات وأن مجموعة أصدقاء التنمية لم تشارك في المفاوضات المتعلقة بتلك الاقتراحات بوصفها مجموعة ما أو مجموعة إقليمية. وأضاف الوفد أن نيجيريا تنتمي حاليا إلى مجموعة البلدان الأفريقية وأن منسق المجموعة يتحدث باسمها لجميع الغايات والأغراض وأنه من الأهمية بمكان أن تُعرف تلك المجموعات التي سمح لها باعتماد مواقف جماعية أثناء اجتماعات الويبو، كمجموعات إقليمية واضحة. وختم الوفد بقوله إنه لا يعتبر الوضع وضعا استثنائيا فحسب بل إنه في الواقع يعتبر أن الوثيقة لا تمت بأية صلة إلى الأعمال التي تباشرها اللجنة حاليا وطالب الرئيس بشرح وضع الوثيقة أو اتخاذ قرار بسحبها.

369. وشكر الرئيس وفد نيجيريا وقال إنه يرى تناول المسألة بوصفها جزءا من ممارسات اللجنة وسوابقها.

370. وشكر وفد مصر الرئيس ووفد نيجيريا على الأسئلة التي طرحها. وعقد الأمل أولا أن تصبح نيجيريا جزءا من مجموعة جدول أعمال التنمية وبين أنها مجموعة مفتوحة العضوية وأن جميع الدول الأعضاء مرحب بها. وقال الوفد إنه يرغب في الإعلان رسميا أن زيمبابوي أصبحت العضو العشرين في مجموعة جدول أعمال التنمية وأنه يتطلع إلى العمل البناء مع ذلك الوفد. وشرح وفد مصر أن المجموعة هي بالأساس مجموعة تعمل على إرساء العلاقات وليست مجموعة رسمية بالمفهوم التقليدي الساري في الويبو. وتسعى المجموعة إلى إيجاد سبل للتآزر والتواصل في صفوف المجموعات المختلفة. وقال الوفد إن الروح التي تحلت بها المجموعة أثناء الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ساعدت اللجنة على المضي قدما وأضاف أنه متأكد أن وفد نيجيريا سيعترف بهذه الحقيقة. وفيما يتعلق بتلك الوثيقة بعينها، فقد قدمها وفد مصر بمعية ثمانية عشر وفدا. وبالتالي، تندرج الوثيقة بالنسبة إلى تلك الوفود ضمن البند 6 من جدول الأعمال المعنون البيانات العامة وأنها في هذا الصدد وثيقة مرقمة حيث أن الأمانة أصدرتها على ذلك الشكل وأسندت لها الرقم CDIP/5/9. وشرح الوفد أيضا أنه بسبب إشارته إلى الوثيقة بوصفها بيانا عاما تقدمت به مصر ضمن البند 6 من جدول الأعمال باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فإنه ينبغي اعتبارها وثيقة تابعة للدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وينبغي أن تظل كذلك وقال إنه سيكون سعيدا بسماع رأي المستشار القانوني إذا ما ظهرت الحاجة إلى إعلام الاجتماع بشأن وضع وثائق الويبو.

371. وشكر وفد سويسرا وفد مصر على بيانه وأشار إلى أن سويسرا والمجموعة باء يتفقان على المسألة التي أثارها وفد نيجيريا وأن المعلومات التي قدمها وفد مصر لم تعط أسبابا إضافية تشرح سبب جعل هذه الوثيقة وثيقة عمل الاجتماع. ولاحظ الوفد أن الوثيقة ليست اقتراحا أو دراسة وأنها لا ترى بالتالي أي سبب لاعتبارها وثيقة عمل. ويرى أنه من البديهي أن يكون لكل وفد الحق في الإدلاء ببيانات وأن سويسرا بذاتها أدلت ببيانات ولكنها لم تصبح وثائق عمل للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وبالتالي، فإن المسألة تتعلق بوضع الوثيقة المعنية وهدفها وأنه من المستحسن سحبها كوثيقة عمل.

372. وقال وفد نيجيريا إنه معجب دائما بما يتمتع به مندوب مصر من معارف جيدة وقدرات فكرية لا يمكن الاعتراض عليها. ولاحظ أن مندوب مصر كان صريحا جدا حين قال إن مجموعة جدول أعمال التنمية ليست مجموعة رسمية في الويبو. وأشار إلى أن وفد مصر قال أيضا إن الوثيقة هي بيان عام وتساءل منذ متى أصبحت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تتيح البيانات العامة في الويبو كوثائق عمل. وأكد الوفد من جديد أن الوثيقة لا ينبغي أن تكون وثيقة عمل.

373. وشكر وفد مصر الرئيس وأشار إلى أن مندوب نيجيريا يتحلى أيضا بالبلاغة وأنه جاء في الوقت المناسب بالنسبة إلى الويبو وخلال منعطف حاسم من تاريخها رغم أنه لا يأتي كثيرا إلى المنظمة وقال إنه سعيد جدا لحضوره في هذه الفترة البالغة الأهمية. وشكر وفد مصر أيضا المندوب الذي تحدث باسم سويسرا والمجموعة باء وأشار إلى وثائق العمل وتساءل فيما إذا كان النظام الداخلي للويبو يحتوي على أية بيانات للتفريق بين وثائق العمل وغيرها من الوثائق. وقال الوفد إنه مستعد لقبول قرار يتخذ وفقا للنظام الداخلي للويبو بشأن الفئة التي ينبغي تصنيف وثيقة مجموعة جدول أعمال التنمية ضمنها طالما كان القرار يسترشد بالنظام المذكور. وقال الوفد أيضا إنه في حال كان من الواجب تصنيف الوثائق إلى فئات معينة، فإنه على استعداد لقبول ذلك. وطالب الوفد بناء على ذلك بحضور المستشار القانوني.

374. ونظرا لتأخر الوقت، طلبت الأمانة رفع الجلسة لدقائق معدودة للسماح لها بالتأكد من وجود المستشار القانوني.

375. وذكر الرئيس أنه نظرا لكون المترجمين الفوريين على وشك المغادرة، فإنه يقترح على اللجنة تناول البند 11 من جدول الأعمال.

376. واقترحت الأمانة قراءة مشروع ملخص الرئيس بطريقة بطيئة للتعويض عن غياب مرافق الترجمة الفورية خلال تلك الساعة.

377. وأثار وفد مصر نقطة نظام ملتمسا التوضيح حول وضع الوثيقة CDIP/5/9 قبل أن تنتقل اللجنة إلى مشروع ملخص الرئيس.

378. وذكر الرئيس أن الوقت تأخر وأنه ينبغي تناول المسألة التي أثارها وفد مصر في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية والفكرية.

379. وأفاد وفد نيجيريا أن النقطة المعنية هي بالأحرى نقطة بسيطة مضيفا أن الوثيقة عرضت وأنه جرى تقديم طلب خاص من أجل اتخاذ قرار. وذكر الوفد أنه متى ما تم اعتماد قرار أو تمت الموافقة عليه، تفقد الوثيقة المعنية أهميتها. وقال مجددا إن اللجنة دعيت للإحاطة علما بالوثيقة وبالتالي لا يمكن التوصل إلى نتيجة نهائية بشأنها.

380. واعتذر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أخذ الكلمة في تلك الساعة المتأخرة وأثار سؤالا للمتابعة لمعرفة فيما إذا كانت الوثيقة CDIP/5/9 ستناقش خلال الاجتماع القادم وما هو وضع تلك الوثيقة في تلك الحالة بالنظر إلى نقص الوضوح فيما يتعلق بوضعها أثناء الدورة الحالية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لا ينبغي مواصلة اعتبار

الوثيقة كوثيقة عمل للاجتماع الحالي إذا كانت النقاشات الدائرة حولها لا تزال عالقة. وأضاف الوفد أن الاستمرار في ذلك غير مناسب.

381. وأشار وفد الهند إلى أن منسق مجموعة جدول أعمال التنمية أثار مسألة هامة تتعلق بالقواعد الإجرائية التي تطبقها الويبو بشأن ما ينبغي اعتباره أو ما لا ينبغي اعتباره وثيقة عمل. وذكر الوفد أنه لم يسمع أية إجابة على السؤال. وعبر وفد الهند عن رغبته في الحصول على إجابة على السؤال الذي طرحه وفد مصر معربا عن إيمانه بضرورة إدراج الوثيقة المعنية كوثيقة عمل.

382. وعبر وفد البرازيل عن تأييده لإدراج الوثيقة التي تناقلتها الوفود ومن ضمنها مجموعة جدول أعمال التنمية كوثيقة عمل. ويرى الوفد أنه يحق لأي وفد تقديم وثائق وأنه إذا كان الأمر خلاف ذلك، فإنه يرغب في معرفة القاعدة التي تحظر ذلك.

383. وذكر وفد بوليفيا أن بلده جزء من مجموعة جدول أعمال التنمية بصفة غير رسمية إلا أنه يؤمن إيمانا راسخا أيضا بأنه يحق لجميع البلدان تقديم الوثائق التي تعتبرها متصلة بأي اجتماع. وأكد الوفد أن مجموعة جدول أعمال التنمية تصر على صون ذلك الحق وأنه يدافع بالكامل عن حق من ذلك القبيل. وأضاف الوفد أنه يؤمن أيضا أن وفد نيجيريا طرح موقفا بناء للغاية وأثار نقطة هامة تتعلق بحق جميع الدول في تقديم وثائق تعتبرها ذات صلة بأعمال اجتماعات المنظمات الدولية. وختم وفد بوليفيا كلمته بالإعلان عن توقعه الانضمام إلى مجموعة جدول أعمال التنمية في الأيام القادمة.

384. وعبر وفد إيران عن دعمه لإدراج الوثيقة التي تحتوي على مبادئ مجموعة جدول أعمال التنمية بوصفها وثيقة عمل للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

385. وأشار وفد سويسرا إلى الوثيقة محل النقاش وذكر أنه نظرا لطبيعة الوثيقة ومضمونها، فإنه من الواضح أن الجهات التي أعدت الوثيقة قدمت إلى الدول الأعضاء إعلانا عاما وجملة من المبادئ. وعبر الوفد في هذا السياق عن الصعوبة التي يجدها في القبول بإحاطة اللجنة علما بالوثيقة بصفتها وثيقة عمل في حين أنها لم تطرح حتى للنقاش. وأقر الوفد بحق أي دولة عضو في تعميم وثائق وتقديم اقتراحات عملية بكل حرية. بيد أنه يؤمن بأن الورقة التي طرحت على الاجتماع ليست اقتراحا عمليا. وأضاف أن الوثائق تستند عامة إلى أفكار جماعية أو دراسات أو اتفاقيات وأنه من هذا المنطلق لا يرى داعيا في جعل تلك الوثيقة وثيقة عمل ومطالبة اللجنة.باتخاذ قرار واضح بشأنها. واقترح الوفد اعتبار الوثيقة وثيقة من صنف آخر، كأن تصنف كوثيقة إعلامية.

386. وفي غياب المستشار القانوني، ذكر ممثل الأمانة أن النظام الداخلي العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لا يذكر أي شيء يتعلق بالوضعية المعنية. ولخص الأحداث التي قادت إلى الوضع الحالي قائلا إنه تم استلام طلب على شكل مذكرة شفوية تطالب باسم ثمانية عشرة بلدا بإحاطة اللجنة علما بالمعلومات الواردة فيها. وذكرت الأمانة أنها لدى استلامها لطلبات من ذلك القبيل من الدول الأعضاء فإنها أتاحت المعلومات للجنة الويبو ذات الصلة. وفي حين أنه لا يمكن لممثل الأمانة أن يقول إن كان ينبغي تصنيف الوثيقة كوثيقة إعلامية أو كوثيقة عمل، أشار الممثل إلى الممارسات السابقة في بداية المناقشات الدائرة حول جدول أعمال التنمية حيث قدم أصدقاء التنمية طلبا مماثلا. وذكر أن اللجنة أحيطت علما بالفعل بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة. وأضاف أن الأمانة رفعت المعلومات الحالية إلى اللجنة آخذة في الحسبان مثل تلك الممارسات السابقة. وأضافت الأمانة أيضا أن على أعضاء اللجنة اتخاذ قرار بمواصلة تلك الممارسة من عدمها وفيما إذا كانت ممارسة صائبة وما ينبغي اتخاذه من إجراءات محتملة إزاء وثائق من ذلك القبيل.

387. وشكر الرئيس ممثل الأمانة على هذا التوضيح.

388. وشكر وفد مصر الأمانة على ملاحظاتها. وذكر أن اللجنة أصبحت لديها قضية خطيرة للغاية. وأضاف قائلا إن دولة عضوا ذات سيادة بل 19 دولة عضوا في واقع الأمر، داخل هيئة من هيئات الأمم المتحدة يجري حرمانها من حق تقديم وثيقة في اجتماع رسمي للأمم المتحدة.

389. وذكر وفد نيجيريا أن لا أحد يستطيع أن يمنع أيا كان من القيام بأي شيء في منظومة الأمم المتحدة وذلك ببساطة لأنه يتم التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء. وأضاف أن المسألة لا تتعلق بالمستشار القانوني. وشدد على أن المستشار القانوني دُعي في مناسبات عديدة لتوضيح بعض المسائل وفي كل مناسبة كان المستشار القانوني يطلب من الأعضاء الالتزام بمبدأ واحد، ويتمثل بالأساس في أن المسار الدولي الحكومي هو المسار الرئيسي. وبناء على ذلك، بيّن الوفد أن القضية الحالية لا تتعلق بالمستشار القانوني أو الأمانة. وأفاد الوفد أن الأمانة أشارت إلى الوثيقة بوصفها وثيقة إعلامية وأن زميله وصديقه الموقر من مصر أشار إليها بوصفها بيانا عاما. وذكر الوفد أنه إذا أرادت الدول الأعضاء اعتبار الوثيقة وثيقة إعلامية، فإنه ينبغي اعتبارها كذلك. وذكر أيضا أن لكل بلد الحق في تقديم اقتراح. بيد أن الاقتراح لم يعتبر قرارا في يوم من الأيام. وأكد الوفد بالتالي على ضرورة احترام القواعد وأن تظل الوثيقة مجرد وثيقة إعلامية بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وقال أيضا إنه ينبغي للدول الأعضاء الأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة في الوثيقة إلى حين انعقاد الاجتماع المقبل وربما تكون نيجيريا في ذلك الوقت قد أصبحت عضوا في مجموعة جدول أعمال التنمية ولن يكون وفدها بحاجة حينئذ إلى الاعتراض على الوثيقة.

390. وعبر وفد سويسرا عن دعمه التام للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا وذكر أن البيان لخّص الوضع بالتمام. وأضاف الوفد أنه لم يكن المقصود حرمان أي بلد من حقه في تقديم معلومات عن أنشطته. بيد أنه لا يمكن للوفد في الواقع أن يقبل الوثيقة كوثيقة عمل والحال أن الوثيقة المقدمة لا تحتوي أي اقتراح معين. وأضاف قائلا إنه لن يجد صعوبة في قبول الوثيقة كمذكرة إعلامية لا سيما أنه يحق لأي وفد تقديم اقتراح في إطار جدول الأعمال التنمية. وأشار الوفد إلى مثال أصدقاء التنمية الذي ذكرته الأمانة. وشدد وفد سويسرا على أن مجموعة أصدقاء التنمية طرحت توصيات معينة وأنه تم العثور على وسائل لإدراج تلك التوصيات. وأكد الوفد أن القواعد المتعلقة بممارسات اللجنة واضحة للغاية وأنها مفهومة لدى الجميع. وأكد الوفد من جديد موقفه من الوثيقة المعنية التي لا يمكن حسب رأيه اعتبارها وثيقة عمل بل يمكن اعتبارها وثيقة إعلامية فحسب.

391. وذكر وفد إيران أنه يحق لأي بلد في منظومة الأمم المتحدة تسجيل وثيقة برقم رسمي. وأضاف أنه لا حاجة إلى موافقة الدول الأخرى على ذلك. وأشار الوفد إلى بيان الأمانة الذي ورد فيه أن القواعد الإجرائية لم تتطرق إلى هذا الموضوع. بيد أن الوفد ذكر أن بعض الوثائق تم تسجيلها كوثائق عمل ولم تطرح للنقاش في اجتماعات اللجان. وأضاف أيضا إذا لم توجد قواعد إجرائية واضحة في هذه المسألة، فثمة على الأقل سابقة وبالتالي بالإمكان تسجيل الوثيقة المعنية كوثيقة رسمية.

392. وذكر وفد الهند أن الوضع أصبح أكثر وضوحا بالنسبة إليه. وقال الوفد إن الأمانة بينت أن النظام الداخلي لا ينص على أية قواعد تنظم المسألة وأنه ثمة سوابق في هذا الشأن نظرا لكون مجموعة أصدقاء التنمية، بما في ذلك وفود إكوادور وباراغواي وبلد آخر من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، قدمت وثيقة مماثلة وقال إن اتخاذ القرار راجع إلى الدول الأعضاء. وكرر وفد الهند أن سبب مطالبة مجموعة جدول أعمال التنمية بإدراج تلك الوثيقة كوثيقة رسمية يتمثل ببساطة في جعل المجموعة مفتوحة وجامعة. وأشار الوفد إلى الفقرة الواقعة في القسم الثالث من الوثيقة التي تدعو صراحة الدول الأعضاء التي تشاطر منظور مجموعة جدول أعمال التنمية الرامي إلى تعميم جدول أعمال التنمية، إلى الانضمام إليها. وأضاف أن الوثيقة المعنية هي مجرد مدخل للتعرف على مجموعة جدول أعمال التنمية ومنظورها. وختم الوفد أنه من حيث المضمون والإجراءات، فإنه يحق للوثيقة أن تدرج كوثيقة رسمية للجنة وناشد الجميع الاستجابة إلى هذا الطلب.

393. وذكر وفد مصر أنه على إثر المناقشات البناءة التي دارت فضلا عن المناخ التوافقي والإيجابي الذي ساد خلال الأيام السابقة، فإنه يشعر بخيبة أمل حقيقية لأن مناقشات اللجنة وصلت فجأة إلى مستوى سلبي. وشدد الوفد على أن الوثيقة المعروضة على اللجنة هي دعوة إلى بناء الجسور والتعاون ودعوة للآخرين للمشاركة في بناء التوافق في الآراء داخل الويبو. استرسل قائلا إنه لم يتوقع بأن تقابل دعوة من هذا القبيل بمثل هذا الموقف الداعي إلى الشحناء والعزلة ومنع اعتبار الوثيقة المعنية وثيقة رسمية للدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ثم أشار الوفد إلى سابقة حيث أن الوثيقة SCR/19/3 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف لم تطرح للنقاش ولكنها أصبحت وثيقة رسمية. وذكر الوفد أن الوثيقة المذكورة تقدمت بها وفود البرازيل وإكوادور وباراغواي حول معاهدة الويبو لفائدة معاقي البصر وأنه لم يدر أي نقاش بشأن تلك الوثيقة. وطالب الوفد بناء على ذلك، بمعاملة الوثيقة CDIP/5/9 بالطريقة ذاتها.

394. وذكر الرئيس أنه لم يعد بإمكان المترجمين الفوريين مواصلة العمل وعبر لهم بالتالي عن شكره العميق على ما تحلوا به صبر وما أنجزوه من عمل جيد. وبيّن الرئيس أن المناقشات ستستأنف بالإنكليزية فحسب وأوصى برفع الجلسة لبضع دقائق.

395. واستأنف الرئيس الجلسة وعبر عن سعادته للإبلاغ عن التوصل إلى اتفاق حول كيفية البت في هذه المسألة على إثر مشاورات طويلة مبينا أنه تقرر إدخال التغييرات التالية على الوثيقة CDIP/5/9 : "1" سيصاغ العنوان على النحو التالي: "معلومات حول المبادئ التوجيهية لمجموعة جدول أعمال التنمية" وسيحذف العنوان الفرعي للعنوان وهو "وثيقة من إعداد الأمانة". "2" وستحذف عبارة " بالإشارة إلى مجموعة جدول أعمال التنمية التي أنشئت حديثا" الواردة في السطر الثاني من الفقرة الأولى من الوثيقة؛ وأخيرا ستحذف الفقرة 3 من الوثيقة. واقترح الرئيس إدخال التغييرات إذا لم يوجد أي اعتراض. ثم انتقل الرئيس إلى البند 11 من جدول الأعمال المتعلق بملخص الرئيس.

البند 11 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

396. ذكر الرئيس أن عددا قليلا من الوفود أعلنت أنه في غياب الترجمة الفورية إلى لغات أخرى، فإنه لن يكون بإمكانها اعتماد ملخص الرئيس. وطلب الرئيس إلى الأمانة بناء على ذلك، نشر مشروع الملخص الموجود أصلا على موقع الويبو الإلكتروني، بكل اللغات. وقال إن الوفود ستُطالب بتقديم تعليقات في مهلة زمنية معينة وذكر أن الملخص سيُعتمد إثر اتباع سلسلة المسارات اللازمة. وأقفل الرئيس البند 11 من جدول الأعمال.

البند 12 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

397. عبر الرئيس عند اختتام الاجتماع عن رضاه عن دورة اللجنة البناءة للغاية وشكر كافة الوفود على تعاونها. وشكر الأمانة على دعمها المكثف لعمل اللجنة فضلا عن المترجمين الفوريين على ما قدموه من عمل رائع وعلى بقائهم مع اللجنة لوقت طويل جدا بالرغم من غيابهم في تلك الفترة من الليل. وأعلن الرئيس عن اختتام الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFGHANISTAN

Said Azim HOSSAINY, Legal Advisor, Ministry of Commerce and Industry, Kabul

Akhshid JAVID, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Jerry MATTHEWS MATJILA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Luvuyo NDIMENI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Johan VAN WYK, Counsellor, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

Susanna CHUNG (Ms.), First Secretary, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

Tshihumbudzo RAVHANDALALA (Ms.), Second Secretary, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

Simon QOBO, Economic Relations and Trade, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Salem AHMED ZAID, chef, Division des politiques d'innovation, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements (MIPI), Alger

Hayet MEHADJI (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Li-Feng SCHROCK, Head of Division, Trade Mark and Unfair Competition, Federal Ministry of Justice, Berlin

Heinjoerg HERRMANN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Makiese KINKELA AUGUSTO, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Inés Gabriela FASTAME (Srta.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Ian GOSS, General Manager, Business Development and Strategy Group, IP Australia, Woden ACT

Matthew FORNO, Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Woden ACT

Edwina LEWIS (Ms.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Woden ACT

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER, Head, Department of International Relations, Austrian Patent Office, Vienna

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Murad N. NAJAFBAYLI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ramiz HASANOV, Chairman, State Committee on Standardization, Metrology and Patents, Baku

Kamran IMANOV, Chairman, State Copyright Agency, Baku

Mir-Yagub SEYIDOV, Head, Patent Department, State Committee on Standardization, Metrology and Patents, Baku

Zahir HAJIYEV, Deputy Head, Patent Department, State Committee on Standardization, Metrology and Patents, Baku

Emin TEYMUROV, Attaché, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Md. Abdul HANNAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Muhammed Enayet MOWLA, Minister, Permanent Mission, Geneva

Md. Nazrul ISLAM, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Faiyaz Murshid KAZI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mohammed Nore-ALAM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Corlita Annette BABB-SCHAEFER (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Marc THUNUS, conseiller, Mission permanente, Genève

Monique PETIT (Mme), attachée, Office de la propriété intellectuelle, Service public fédéral, économie, P.M.E., classes moyennes et énergie, Bruxelles

Mélanie GUERREIRO RAMALHEIRA (Mlle), attachée, Office de la propriété intellectuelle, Service public fédéral, économie, P.M.E., classes moyennes et énergie, Bruxelles

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Luis Fernando ROSALES LOZADA, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Laurent GABERELL, Delegado, Misión Permanente, Ginebra

BOTSWANA

Mabedi MOTLHABANI (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Sérgio Paulino DE CARVALHO, Director, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Cliffor GUIMARÃES, Public Manager, Copyright Office, Ministry of Culture, Brasilia

Carlos Adriano DA SILVA, Analyst of Foreign Trade, Ministry of Development, Industry and Trade (MDIC), Brasilia

Júlio César C. B. R. MOREIRA, Technical Assistant, Patent Directorate, Industrial Property Researcher, National Institute of Industrial Property, Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro

Gustavo Travassos Pereira DA SILVA, Analyst, Coordination of International Cooperation, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Leticia Frazão A. M. LEME (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Mayara Nascimiento SANTOS LEAL (Mrs.), Third Secretary, Division of Intellectual Property (DIPI), Ministry of External Relations, Brasilia

BULGARIE/BULGARIA

Panteley SPASSOV, Head, United Nations Specialized Agencies Department, United Nations and Global Issues Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

Nadia KRASTEVA (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vladimir YOSSIFOV, Advisor, Geneva

BURKINA FASO

Mireille SOUGOURI KABORÉ (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

BURUNDI

Alain Aimé NYAMITWE, premier conseiller, Mission permenente, Genève

CAMBODGE/CAMBODIA

SIM Sokheng, Deputy Director, Department of Intellectual Property Rights, Ministry of Commerce, Phnom Penh

THAY Bunthon, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CAMEROUN/CAMEROON

Joseph YERIMA, directeur du développement technologique et de la propriété industrielle, Direction du développement technologique et de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie, des mines et du développement technologique, Yaoundé

CANADA

Julie BOISVERT (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property, Information and Technology Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Stéfan BERGERON, Senior Policy Analyst, International Relations Office, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Department of Industry, Gatineau

Darren SMITH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Luciano CUERVO, Economista, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Andrés GUGGIANA V., Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

WU Kai, Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHANG Yaning (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

SU Rusong (Mrs.), Official, Copyright Administration Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

QU Yuechuan, Deputy Division Director, Department of International Cooperation, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), Beijing

CHYPRE/CYPRUS

Myrianthi SPATHI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Christina TSENTA (Ms.), Administrative Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Gedeón JARAMILLO REY, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

David Armando BACCA CAMPILLO, Agregado, Misión Permanente, Ginebra

COSTA RICA

Christian GUILLERMET-FERNÁNDEZ, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Carlos GARBANZO, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Randall SALAZAR SOLÓRZANO, Miembro de la Junta Administrativa, Registro Nacional de la Propiedad Industrial, Ministerio de Justicia y Gracia, San José

Ana María MARTINEZ (Srta.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Abdoulaye ESSY, conseiller, Mission permanente, Genève

CUBA

Alina ESCOBAR DOMÍNGUEZ (Srta.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

DANEMARK/DENMARK

Niels HOLM SVENDSEN, Chief Legal Counsellor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Economics and Business Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Djama Mahamoud ALI, conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Hisham BADR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ahmed Ihab GAMAL EL DIN, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohamed GAD, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Lamiaa Mohamed Ahmed EL MOUGY (Mrs.), Information Specialist, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

Heba MUSTAPHA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Karim HEGAZY, Second Secretary, United Nations Specialized Agencies Department, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CORTÉZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Mauricio MONTALVO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Carlos Alberto CABEZAS DELGADO, Subdirector Regional, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI) - Guayaquil, Guayaquil

Luis VAYAS, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Nuria URQUIA (Sra.), Jefe de Servicios de Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Raúl RODRÍGUEZ PORRAS, Vocal Asesor de Propiedad Intelectual, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Cultura, Madrid

Jaime de MENDOZA FERNÁNDEZ, Jefe de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Cultura, Madrid

Maria MUÑOZ MARAVER, Asesora, Misión Permanente, Ginebra

Dácil SÁNCHEZ GONZÁLEZ (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Neil GRAHAM, Attorney Advisor, Office of Intellectual Property and Enforcement, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Carrie LACROSSE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economics, Energy and Business Affairs, U.S. Department of State, Washington, D.C.

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Michele J. WOODS (Ms.), Senior Counsel for Policy and International Affairs, Policy and International Affairs Division, United States Copyright Office, Library of Congress, Washington, D.C.

Otto VAN MAERSSEN, Economic Affairs Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Mrs.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Girma AMARE, Minister Counselor, Permanente Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Mikhail FALEEV, Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

FIDJI/FIJI

Senileba Lia Turaga Tuikilakila WAQINABETE-LEVACI (Mrs.), Acting Deputy State Solicitor, Office of the Attorney General, Suva

FRANCE

Brune MESGUICH (Mlle), Direction générale de la mondialisation, Sous direction des affaires économiques internationales, Ministère des affaires étrangères et européennes, Paris

Delphine LIDA (Mme), conseillère, affaires économiques et développement, Mission permanente, Genève

GHANA

Hakeem BALOGUN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Stella KYRIAKOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUINÉE/GUINEA

Aminata KOUROUMA-MIKALA (Mme), premier secrétaire chargée des affaires économiques et commerciales, Mission permanente, Genève

GUINÉE ÉQUATORIALE/EQUATORIAL GUINEA

Flavia PECIU-FLORIANU (Ms.), Secretary, Permanente Mission, Geneva

INDE/INDIA

Gopinathan ACHAMKULANGARE, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nandini KOTTHAPALLY (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Junansyah TOSIN, Head, Division of Finance, Secretariat of the Directorate General of Intellectual Property Rights (DGIP), Department of Law and Human Rights, Tangerang, Indonesia

Yasmi ADRIANSYAH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Seyed Mohammad Reza SAJJADI, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Abbas BAGHERPOUR, Director, Department of Private International Law and Dispute Settlement, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Ali NASIMFAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Alaa Abo Alhassan ESMAIL, Director General, National Center for the Protection of Copyrights and Related Rights, Ministry of Culture, Baghdad

Maysoon Adnan Mousa AL-HASAN (Ms.), Head, Patent and Industrial Design Section, Industrial Property Section, Central Organ of Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad

Yacine DAHAM, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Ron ADAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Vittorio RAGONESI, Legal Advisor, Ministry of Foreign Affairs, Rome

Ivana PUGLIESE (Mrs.), Senior Patent Examiner, Biotechnology, Chemicals and Pharmaceuticals, Department for Enterprise and Internationalization, General Directorate for the Fight Against Counterfeiting, Italian Patent and Trademark Office, Ministry of Economic Development, Rome

Ilaria CAMELI (Miss), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Kenichiro NATSUME, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Takao TSUBATA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroshi KAMIYAMA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Satoshi FUKUDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Khaled ARABEYYAT, Director, Industrial Property Protection Directorate, Ministry of Industry and Trade, Amman

Zain AL AWAMLEH (Mrs.), Head, International Organizations Unit, Industrial Property Protection Department, Ministry of Industry and Trade, Amman

Bashar ABU TALEB, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mohammed HINDAWI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Kalybek SHOKBATYROV, Senior Expert, Department for Realization of the State Policy on Copyright and Related Rights, Committee for Intellectual Property Rights, Ministry of Justice, Astana

KENYA

James Aggrey OTIENO ODEK, Managing Director, Kenya Industrial Property Institute (KIPI), Ministry of Industrialization, Nairobi

Edward SIGEI, Chief Legal Officer, Kenya Copyright Board, Nairobi

Makena MUCHIRI (Ms.), Principal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nilly KANANA, First Secretary (Legal Affairs), Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Rahat SABYRBEKOV, Senior Specialist, State Patent Service of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

LETTONIE/LATVIA

Zigrids AUMEISTERS, Director, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Guntis RAMĀNS, Deputy Director, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MADAGASCAR

Jocellin ANDRIANIRIANAZAKA, directeur général, Office malgache de la propriété industrielle (OMAPI), Ministère de l'économie et de l'industrie, Antananarivo

Haja RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Hashim OTHMAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Noor Mohamad HAZMAN HAMID, Assistant Director, Planning and International Affairs Deaprtment, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

RAFIZA Abdul Rahman (Miss), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Omar HILALE, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Mohamed EL MHAMDI, conseiller, Mission permanente, Genève

MAURICE/MAURITIUS

Tanya PRAYAG-GUJADHUR (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Arturo HERNANDEZ BASAVE, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Gilda GONZÁLEZ CARMONA (Sra.), Directora General Adjunta, Servicios de Apoyo, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

María PINZON MAÑE (Srta.), Especialista en Propiedad Industrial, Dirección de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

José R. LÓPEZ DE LEÓN, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Khin Thidar AYE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIE/NAMIBIA

Tileinge S. ANDIMA, Registrar, Ministry of Trade and Industry, Windhoek

Monica GORASES (Miss), Data Analyst, Ministry of Trade and Industry, Windhoek

NÉPAL/NEPAL

Begendra Raj SHARMA PAUDYAL, Director General, Department of Industry, Kathmandu

NIGER

Adani ILLO, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Raoufou ISSAKA MOUSSA, conseiller, Mission permanente, Genève

NIGÉRIA/NIGERIA

Olusegun Adeyemi ADEKUNLE, Director, Planning Research and Statistics, Nigerian Copyright Commission, Federal Ministry of Justice, Abuja

Mohammed Ahmed MUSAWA, Director, Multilateral Economic Affairs Division, Ministry of Foreign Affairs, Abuja

Ositadinma ANAEDU, Minister, Permanent Mission, Geneva

Maigari Gurama BUBA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Stella Ozo EZENDUKA (Mrs.), Principal Assistant Registrar, Trademarks, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Commerce and Industry, Abuja

Kunle OLA, Principal Copyright Officer and Personal Assistant to the Director General, Nigerian Copyright Commission, Federal Ministry of Justice, Abuja

NORVÈGE/NORWAY

Maria Engøy DUNA (Ms.), Director, Legal and International Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo

Gry Karen WAAGE (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Hanne Elisabeth HOVDEN (Ms.), Trainee, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Mohammed AL-MUGHAIRI, Assistant Secretary General, Innovation and Capacity Development, Research Council, Al-Athaiba-Muscat

Fatima Abdullah Ahmed AL-GHAZALI (Mrs.), Plenipotentiary Minister, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Ahsan NABEEL, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Luz Celeste RÍOS DE DAVIS (Sra.), Directora General, Registro de la Propiedad Industrial, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Senior Policy Advisor, Ministry of Economic Affairs, The Hague

PÉROU/PERU

Teresa MERA GÓMEZ (Mrs.), Advisor, Vice Ministry of Foreign Trade, Ministry of Foreign Trade and Tourism (MINCETUR), Lima

Giancarlo LEÓN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Garcia EVAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Leizel FERNANDEZ (Miss), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ (Ms.), Head, International Cooperation Division, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

PORTUGAL

Maria Luísa ARAÚJO (Ms.), Head, International Relations Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

Luís Miguel SERRADAS TAVARES, Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Khalifa Jumaa Khalifa ALI HITMI, Researcher, Copyright Office Department, Institute for the Protection of Intellectual Property Rights, Ministry of Justice, Doha

Ahmed Yousif AL JEFAIRI, Director, Trade Licensing and Registrations, Ministry of Business and Trade, Doha

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Abd Al Khalek ALAANY, Deputy Minister for Economy and Trade, Ministry of Economy and Trade, Damascus

Jamil ASA'D, Director, Protection of Commercial and Industrial Property, Damascus

Yasser SAADA, Director, Al-Bassel Fair for Inventions and Innovation, Ministry of Economy and Trade, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Eun Kyul (Ms.), Deputy Director, International Organization Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

HWANG Youngeun (Ms.), Assistant Director, International Organization Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

KIM Minho, Assistant Director, Copyright Policy Division, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Seoul

KIM Young-Sun, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Ion DANILUC, Deputy Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Kishinev

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

RI Jang Gon, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

SOK Jong Myong, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Lucie ZAMYKALOVÁ (Ms.), Senior Officer, Patent Law Issues, International Department, Industrial Property Office, Prague

Kristína MAGDOLENOVÁ (Ms.), Expert, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Andrea PETRÁNKOVÁ (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Alexandru Cristian ŞTRENC, Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Daniela BUTCĂ (Mrs.), Head, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Nathaniel WAPSHERE, Second Secretary (Specialized Agencies), Permanent Mission, Geneva

SAINT-KITTS-ET-NEVIS/SAINT KITTS AND NEVIS

Claudette JENKINS (Ms.), Registrar of Intellectual Property, Intellectual Property Office, Ministry of Justice and Legal Affairs, Basseterre

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano M. TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente, Genève

Carlo Maria MARENGHI, membre, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

N'dèye Adji DIOP SALL (Mme), chef, Service de la propriété industrielle, Ministère des mines et de l'industrie, de la transformation agricole des produits alimentaires et des petites et moyennes entreprises, Dakar

Elhadji Ibou BOYE, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

SERBIE/SERBIA

Uglješa ZVEKIĆ, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Vesna FILIPOVIĆ-NIKOLIĆ (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SIERRA LEONE

Witson T. YANKUBA, Acting Director, International Legal and Research Division, Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, Freetown

SINGAPOUR/SINGAPORE

Jaime HO, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

LIEW Li Lin (Ms.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Grega KUMER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Amal Hassan EL TINAY (Mrs.), Registrar General, Registrar General of Intellectual Property, Ministry of Justice, Khartoum

Ali Mohamed Ahmed OSMAN MOHAMED, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Savitri Indrachapa PANABOKKE (Miss), Director, Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Colombo

Manorie MALLIKARATCHY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Claes ALMBERG, Legal Advisor, Division for Intellectual Property Law and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

Tobias LORENTZSON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Dante MARTINELLI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Adrien EVÉQUOZ, conseiller, Mission permanente, Genève

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Lena PAPAGEORGIOU (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

SWAZILAND

Queen MATSEBULA (Ms.), Assistant Registrar, Intellectual Property Office, Ministry of Commerce Industry and Trade, Mbabane

THAÏLANDE/THAILAND

Sihasak PHUANGKETKEOW, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Vijavat ISARABHAKDI, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Eksiri PINTARUCHI (Mrs.), Cousellor, Permanent Mission, Geneva

Tanyarat MUNGKALARUNGSI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Potchamas SEANGTHIEN (Ms.), Third Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Dennis FRANCIS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Abdelwahèb JEMAL, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Mohamed Abderraouf BDIOUI, conseiller, Mission permanente, Genève

Aymen MEKKI, directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Youssef BEN BRAHIM, directeur, affaires juridiques et contentieux, Ministère de la culture et de la sauvegarde du patrimoine, Tunis

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

Yeşim BAYKAL (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Mykola PALADII, Chairman, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

Olena SHCHERBAKOVA (Ms.), Head, European Integration and International Cooperation Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

URUGUAY

Laura DUPUY (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Lucia TRUCILLO (Sra.), Representante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra

María Cristina DARTAYETE (Sra.), Directora, División Asuntos Internacionales, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial, Montevideo

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

YÉMEN/YEMEN

Fawaz AL-RASSAS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Taha AL-AWADHI, Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Sana'a

ZAMBIE/ZAMBIA

Catherine LISHOMWA (Mrs.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ngosa MAKASA (Miss), Senior Examiner, Patents, Department of Trade, Patent and Companies Registration Office, Lusaka

ZIMBABWE

Innocent MAWIRE, Senior Law Officer, Policy and Legal Research Division, Ministry of Justice and Legal Affairs, Harare

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Ibrahim KRAISHI, Ambassador, Permanent Observer, Permanent Observation Mission, Geneva

Baker HIJAZI, First Secretary, Permanent Observation Mission, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)/UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD

Christoph Klaus SPENNEMANN, Legal Expert, Intellectual Property Team, Policy Implementation Section, Geneva

Wei ZHUANG (Mrs.), Intern, Investment Division, IP Unit, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Kent NNADOZIE, Treaty Support Officer, International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture, Plant Production and Protection Division, Rome

Clive STANNARD, Consultant, International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture, Plant Production and Protection Division, Rome

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Zafar MIRZA, Program Manager, WHO Secretariat on Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

Miriam CLADOS (Ms.), Junior Professional Officer, WHO Secretariat on Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES (CCE)/COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES (CEC)

Sergio BALIBREA SANCHO, First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Claudia COLLA (Ms.), Legal and Policy Affairs Officer, Unit for Industrial Property Rights, Directorate-General for the Internal Market and Services, Brussels

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

C. J. KIIGE, Director Technical, Harare

OFFICE EUROPÉEN DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT OFFICE (EPO)

Johan AMAND, Consultant, Munich

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Abdullah S. ALMAZROA, Director, Substantive Examination Department, Riyadh

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice-President, Moscow

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Xiaoping WU (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

GROUPE DES ÉTATS D'AFRIQUE, DES CARAÏBES ET DU PACIFIQUE (GROUPE DES ÉTATS ACP)/AFRICAN, CARIBBEAN AND PACIFIC GROUP OF STATES (ACP GROUP)

Marwa J. KISIRI, Ambassador, Head, Permanent Delegation, Geneva

Lessie Naya DORE (Ms.), Intern, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (OIF)

Libère BARARUNYERETSE, ambassadeur, représentant permanent, Délégation permanente, Genève

Sandra COULIBALY LEROY (Mme), représentant permanent adjoint, Délégation permanente, Genève

Cécile LEQUE-FOLCHINI (Mme), conseiller, affaires économiques et du développement, Délégation permanente, Genève

SOUTH CENTRE

Martin KHOR, Executive Director, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Program Officer, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva

Nirmalya SYAM, Program Officer, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva

Heba WANIS (Ms.), Intern, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva

ORGANISATION DES ÉTATS DES ANTILLES ORIENTALES (OEAO)/ ORGANIZATION OF EASTERN CARIBBEAN STATES (OECS)

Ricardo M. JAMES, chargé d'affaires a.i., Délégation permanente, Genève

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

3→ Trade - Human Rights - Equitable Economy (3D)
Violette RUPPANNER (Ms.) (directrice, Genève); Claudio BRENNI (assistant de programme, Genève); Geoffrey TANSEY (membre, Hebden Bridge, Royaume-Uni)

Association IQSensato (IQSensato)
Sisule F. MUSUNGU (President, Geneva)

Association pour la promotion de la propriété intellectuelle en Afrique (APPIA)/Association for the Promotion of Intellectual Property in Africa (APPIA)
Sylvie NWET (Mme) (Membre du groupe des questions de développement, Yaoundé)

Centre international de commerce et de développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Pedro ROFFE (Senior Fellow, Intellectual Property and Sustainable Development Programme, Geneva); Ahmed ABDEL LATIF (IPRs and Technology Programme Manager); Alexandra BHATTACHARYA (Miss) (Intern, Intellectual Property, Geneva)

Centre pour le droit international de l'environnement (CIEL)/Centre for International Environmental Law (CIEL)
Baskut TUNCAK (Fellow, Intellectual Property and Sustainable Development Project, Geneva)

Chambre de commerce des États Unis d'Amérique (CCUSA)/Chamber of Commerce of the United States of America (CCUSA)
Patricia KABULEETA (Miss) (Advisor, Global Intellectual Property Center, Washington, D.C.)

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Peter Dirk SIEMSEN (Honorary Senior Partner, Dannemann, Siemsen, Bigler& Ipanema Moreira, Rio de Janeiro); Ivan HJERTMAN (European Patent Attorney, IP Interface AB, Stockholm); Richard WILDER (Associate General Counsel for IP Policy, Company Microsoft Corporation, Washington, D.C.); Gadi ORON (Legal Advisor, Global Legal Policy, London); Winfried BÜTTNER (Head, Corporate Intellectual Property and Functions (CTI), Siemens, Munich); Bruno MOTTA (Chairman, Shell Brands International, Zug, Switzerland); Stéphane TRONCHON (Legal Director, IPR Policy – EU, Vallauris, France); Daphne YONG D'HERVÉ (Mrs.) (Senior Policy Manager, Intellectual Property and Competition, International Chamber of Commerce (ICC), Paris); Pere VICENS (President, Chamber of Commerce, Barcelona); David KORIS (Chairman, Commission on IP, The Hague);

Civil Society Coalition (CSC)
Sandra GROSSE (Ms.) (Fellow, Helsingborg, Sweden); Erik Berndt Johannes SCHÖNNING (Fellow, Lund, Sweden)

Creative Commons International (CCI)
Andres GUADAMUZ (Representative, South Bridge, United Kingdom)

CropLife International
Tatjana R. SACHSE (Ms.) (Counsel, Geneva)

Electronic Frontier Foundation (EFF)
Markku RÄSÄNEN (Member of the Board, Electronic Frontier Finland)

Electronic Information for Libraries (eIFL)
Teresa HACKETT (Ms.) (Project Manager eIFL-IP, Rome)

European Digital Rights (EDRI)
Markku RÄSÄNEN (Member of the Board, Electronic Frontier Finland)

European Information and Communications Technology Industry Association (EICTA)
Consuelo ABARCA (Mrs.) (Representative, Madrid)

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/
Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)
Luis COBOS (Presidente, Madrid); Miguel PÉREZ SOLÍS (Asesor Jurídico, Madrid); Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ (Asesor Jurídico, Madrid); Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.) (Asesor Jurídico, Madrid); José Luis SEVILLANO (Asesor Jurídico, Madrid)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Andrew JENNER (Director, Intellectual Property and Trade, Geneva); Guilherme CINTRA (Policy Analist, Intellectual Property and Trade, Geneva)

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Gadi ORON (Senior Legal Advisor, London)

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Bertrand MOULLIER (Senior Expert, International Affairs, Paris)

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)
Theodore Michael SHAPIRO (Legal Advisor, Brussels); Scott MARTIN (Legal Advisor, Hollywood); Benoît MÜLLER (Legal Advisor, Brussels)

Fédération internationale des associations de distributeurs de films (FIAD)/International Federation of Associations of Film Distributors (FIAD)
Antoine VIRENQUE (secrétaire général, Paris)

Friedrich Ebert Stiftung (FES)
Türkan KARAKURT (Ms.) (Director, Geneva); Phillip WINTER (Representative, Geneva)

Fundação Getulio Vargas (FGV)
Joana VARON FERRAZ (Miss) (Project Manager, Center for Technology and Society, Rio de Janeiro)

Groupement international des artistes interprètes ou exécutants (GIART)/
International Organization of Performing Artists (GIART)
Francesca GRECO (Ms.) (Managing Director, Brussels); Anna Harvey (Ms.) (Communications Officer, Brussels); Daniela FIORE (Ms.) (Communications Officer, Brussels)

Ingénieurs du Monde (IdM)
François ULLMANN (président, Genève) ; Raymond ULLMANN (directeur, Genève)

International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Geneva Representative, Rolle)

Knowledge Ecology International (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM (Representative, Geneva)

Library Copyright Alliance (LCA)
Janice T. PILCH (Ms.), Representative, Slavic and East European Library, University of Illinois, Urbana

Médecins Sans Frontières (MSF)
Katy ATHERSUCH (Ms.) (Medical Innovation and Access Policy Adviser, Campaign for Access to Essential Medicines, Geneva); Pascale BOULET (Ms.) (Consultant, Geneva)

Third World Network (TWN)
Sangeeta SHASHIKANT (Miss) (Legal Advisor, Geneva); Dina ISKANDER (Ms.) (Researcher, Cairo)

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)
Jens BAMMEL (Secretary General, Geneva)

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Md. Abdul HANNAN (Bangladesh)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/
SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, vice-directeur général, Secteur de la coopération pour le développement/Deputy Director General, Cooperation for Development Sector

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur par intérim, Division de la coordination du plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Acting Director, Development Agenda Coordination Division

Esteban BURRONE, administrateur de programme, Division de la coordination du plan d'action pour le développement/Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Paul REGIS, administrateur adjoint de programme, Division de la coordination du plan d'action pour le développement/Assistant Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, consultant, Division de la coordination du plan d'action pour le développement/Consultant, Development Agenda Coordination Division

Usman SARKI, consultant, Division de la coordination du plan d'action pour le développement/Consultant, Development Agenda Coordination Division

[Fin de l'annexe et du document /
End of Annex and of document]

[نهاية المرفق والوثيقة]